

أصول الاقتصاد

تأليف

الدكتور محمد صالح

الأستاذ بمدرسة التجارة العليا

قاض بالمحاكم الأهلية سابقا

...

الجزء الأول

...

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطبعة الإعتياد بشارع حسن الأكبر

١٩٢٨ - ١٣٤٧

اصول الافضل

تأليف

الأستاذ محمد مصطفى

الأستاذ بمدرسة التجارة العليا
قاض بالمحاكم الأهلية سابقا

الجزء الاول

—

حقوق الطبع محفوظة للتأليف

—•••—

BIBLIOGRAPHIE

- Boutron** (J.) Le Chèque, 1924.
- Clay** (H.) Economics for the General Reader, 1922.
- Colson** (C.) Cours d'Economie Politique, 6 Vols, 1909
- Ely** (R. T.) Outlines of Economics, 1918.
- Fisher** (I.) The purchasing power of money, 1911.
- Gide** (C.) Cours d'Economie politique, 2 Vols, 1924.
- Jevons** (W. S.) Money and the Mechanism of Exchange, 1879
- Jones** (J. H.) The Economics of Private Enterprise, 1926.
- Keynes** (J.) The scope & Method of Political Economy, 1904
- Marshall** (A.) Principles of Economics Vol, 1, 1920.
- dq** Industry and Trade, 1923.
- do** Money Credit and Commerce, 1924.
- Leaf** (W.) Banking, 1927.
- Nicholson** (J. S.) Principles of Political Economy 3 Vols, 1901.
- Nogaro** (B) Traité élémentaire d'Economie Politique, 1921.
- Palgrave** Dictionary of Political Economy 3 Vols 1915.
- Pierson** (N. G.) Principles of Economics 2 Vols, 1913.
- Reboud** (P.) Précis d'Economie Politique 1925.
- Saleh** (Mohamed). La Petite Propriété Rurale en Egypte 1922.
- Sellgman** (E. R. A.) Principles of Economics 1912.
- Smart** (W) An Introduction to the Theory of Value, 1911.
- Taussig** (F. W.) Principles of Economics 2 Vols 1924.
- Truchy**, Cours d'Economie Politique 2 Vols 1923.

مراجع عربية

شرح القانون التجارى تأليف الدكتور محمد صالح
الأوراق التجارية والافلاس تأليف الدكتور محمد صالح
خلاصة الاقتصاد السياسى تأليف الدكتور حسين على الرفاعى
الملكية العقارية تأليف يعقوب أرتين باشا
الوجيز فى علم الاقتصاد تأليف بول لبروى بوليه
مبادئ الاقتصاد السياسى تأليف الدكتور سيد كامل ومحمد بك مهم
الاقتصاد السياسى تأليف جينفونس وتريب للرحومين على أبى الفتوح باشا
وصالح بك نور الدين وآخرين

كتب اخرى للمؤلف

- (١) شرح القانون التجارى المصرى . مطبعة الاعتماد سنة ١٩٢٦
(الطبعة الثانية تحت التحضير)
- (٢) الأوراق التجارية وأعمال البنوك والافلاس مطبعة الاعتماد سنة ١٩٢٧
(الطبعة الثانية تحت التحضير)
- (٣) التعهدات مطبعة الاعتماد سنة ١٩٢٧
(الطبعة الثانية تحت التحضير)
- (٤) الملكية الزراعية الصغيرة فى مصر (بالفرنسية) جرينوبل سنة ١٩٢٢

La petite propriété rurale en Egypte.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الكتاب الأول

مقدمته

الفصل الأول

عموميات

§ ١ — في علم الاقتصاد والحياة الاقتصادية : يكفى أن ننظر الى أعمالنا

اليومية لندرك موضوع علم الاقتصاد ، فنجد الزارع يعمل في حقله والعامل في مصنعة ، والتاجر في متجره ، والطبيب في مستوصفه الى غير ذلك من مختلف الأعمال . فكل فرد يعمل عملاً مختلفاً عن عمل بقية الناس . لكن الجميع يعملون لتحقيق غرض واحد وهو تحصيل معاشهم أى ما يعتبرونه ضرورياً أو مرغوباً فيه لبقائهم واشباع حاجاتهم . والجهود التى يبذلها الناس لتحقيق هذه المقاصد تسمى « النشاط الاقتصادى » . ودراسة هذه الجهود أو مظاهر هذا النشاط هى من ضمن الأغراض التى يعنى بدراسة علم الاقتصاد

لكن هناك أفراداً عديدين كالرضى والأطفال والشيخوخ الذين لا يقوون على بذل أى جهد منتج ولا يؤثرون بحكم وجودهم على أسس النظام الاقتصادى الحاضر لكنهم يؤثرون على ظروف الحياة الاقتصادية بمعنى انهم يستفيدون من جهود غيرهم فيشتركون فى الحياة الاقتصادية كستهلكين فقط . من أجل ذلك نقول ان الغرض من علم الاقتصاد هو دراسة الحياة الاقتصادية من جميع نواحيها . وتتضمن هذه الدراسة اتباع الطرق العلمية الصحيحة وذلك انه اذا كانت مشاهداتنا وتجاربنا اليومية كافية لان ندرك ماهية الحياة الاقتصادية الا أنها لا تكفى لان ندرك تماماً كيفية تحرك مظاهر هذا النشاط وكيفية اتساقها فى المجتمع الحالى . فاذا تدبرنا ما يجرى فى مجتمعنا نرى أن الأعمال كثيرة ومختلفة ومجزأة . وقد يبدو لأول وهلة أن كل فرد يختار عمله بمحض مشيئته دون أن يهتم بنوع العمل الذى يعالجه الأقربون اليه ودون أن يسترشد فى اختياره بأى اعتبار آخر سوى مصلحته الخاصة وميوله الشخصية . والحقيقة أن نشاط الأفراد الاقتصادى لا يبذل عفواً من فيض الخاطر وانه مع انعدام كل هيئة تقهر الأفراد ، وعدم شعورهم بانهم يعملون لغاية مشتركة فان أعمالهم متناسقة غير متنافرة ومتوافقة غير متضاربة . وآية ذلك أن كل الأفراد فى الجملة يصلون الى تحصيل ما يقوم أودهم الا بعض أفراد فى حكم النادر . ومثل هذه المظاهر الحافلة بالأسرار لا يمكن تفسيرها الا اذا درسناها دراسة علمية وافية

ولكن هل فى مقدورنا أن نقوم بهذه الدراسة ؟ نقول انه فى الاستطاعة أن ندرس الحياة الاقتصادية بروح علمية صحيحة . وهذه الدراسة تؤدى بنا أحياناً الى كشف حقائق عامة ودقيقة وتارة الى حقائق أقل عمومية وطوراً الى فروض . لكنها تؤدى بنا فى الجملة الى نتائج وضعية تربو قيمتها ومداها بدرجة محسوسة للمعلومات التى نحصل عليها من المشاهدات العادية . ومن أجل ذلك لا نتردد فى القول بان الاقتصاد السياسى هو علم وقصد بالعلم مجموع بحوث أو دراسات منظمة خاصة

بموضوع معين الفرض منها الوصول الى تقرير قواعد عامة أى قوانين . اذا تقرر هذا نقول بان الاقتصاد هو العلم الذى يدرس جهود الناس المشروعة التى يبذلونها لتحصيل معاشهم وزيادة رفاهيتهم .

ويعرف هذا العلم أحياناً بأنه علم الثروة وهذا خطأ لأن هذا التفريق يحول النظر عن الموضوع الحقيقى لهذا العلم ويحصره فى أشياء لا مساس لها بالانسان الا فى أنها وسائط يصل بها الى قضاء حاجاته . كما أنه يوم الى أن الانسان خلق للثروة لا أن الثروة خلقت للانسان .

§ ٢ - فى علاقة الاقتصاد بالعلوم الأخرى : تنقسم العلوم الى طبيعية واجتماعية . فالعلوم الطبيعية هى التى تبحث فى الأجرام العلوية والسفلية كالنجوم والحيوان والنبات والجاد . والعلوم الاجتماعية هى التى تعنى بدراسة الناس باعتبارهم مفتقرين الى الأئس والاجتماع بسبب ما ركب فى طبيعتهم ، والعلاقات التى تنشأ بين الناس بسبب اجتماعهم هى موضوع علوم كثيرة كعلم الأخلاق والقانون والاقتصاد والدين واللغة . ومن بين هذه العلوم ما هو متماس ومتدخل كعلم الأخلاق والقانون والاقتصاد . فلم الأخلاق يبحث فيما يجب على الانسان أن يقوم به نحو الناس وعلم القانون يبحث فى حقوق الناس وكيفية استعمال هذه الحقوق وعلم الاقتصاد يبحث فى جهود الناس لقضاء حاجاتهم . وقد ينظر الى الشئ من جميع هذه الوجوه المتعددة .

ولنفصل الآن ما أوجلهنا فنقول : —

فى علاقة الاقتصاد بالقانون : يوجد بين الاقتصاد والقانون علاقات وثيقة وذلك بأن الانسان يعمل لتحصيل معاشه فى دائره أحكام القانون التى يجب عليه أن لا يتجاوزها كالتقواعد المتعلقة بالملكية والميراث والعقود المدنية والتجارية وما يترتب عليها من تعهدات . كذلك يجب على الانسان أن يحصل معاشه بالطرق المشروعة وأن لا يرتكب أمراً من الأمور التى نهى عنها القانون .

والمرجع عند ما يضع القوانين يراعى الظروف الاقتصادية التى تحيط به حتى يمكن القول بأن معظم القواعد القانونية وليده الظروف الاقتصادية . وهذه القواعد القانونية التى يضعها المشرع تتولد عنها نتائج تؤثر بدورها على المجتمع^(١) من قبل الانتاج وتوزيع الثروة

فى علاقة الاقتصاد بـ علم الأخلاق : يعرف علم الأخلاق بأنه علم الفضائل وهو يشمل قواعد السلوك المعتبرة فى زمن ولدى قوم معينين . وهى واجبة الاتباع يترتب على مخالفتها جزاء وهو الأزرورار أو الاستكنار أو التأنيب أو التقرع أو الاحتقار من الأفراد . وهذه القواعد تصدر من آراء الافراد المتلفة بالخذ ان الحميدة والأخلاق المذمومة أى الحسن والقيح وهى التى يتكون منها ضمير الأمة ووجدانها الأخلاقى .

واذا كان الفرض من علم الاقتصاد هو البحث عن القواعد التى تسير على مقتضاها الحياة الاقتصادية فهو من هذه الوجهة لا يحوز الحكم عليه من الوجهة الأخلاقية فنصف قواعده بالحسن أو القبح ولكنه كعلم الطبيعة لا يحتل أى حكم أخلاقى من خير أو من شر أى أنه فطارى^(٢) amoralه فالفرض من علم الاقتصاد هو ملاحظة الوقائع وتفسيرها للتوصل الى ايجاد قوانين اقتصادية كمواين تكوين الأثمان فى حالة المنافسة لحررة والاحتكار . هذا هو الفرض من علم الاقتصاد . فهو لا ينصح بسلوك خطة معينة ولا يبحث فيما يجب القيام به من الواجبات . وهذا بعكس علم الأخلاق الذى يدعو الى أداء الواجب ويحمل الانسان تبعة إهماله فى القيام بالواجب بما يوقمه من الجزاء وهو سخط الرأى العام .

ويمكن تسمية هذا النوع من الاقتصاد « الاقتصاد السياسى النظرى » .

(١) يقول الأستاذ Geny فى كتابه Science et technique en droit positif t. II p 19 الاقتصاد موضوع الحياة الاجتماعية والقانون صورتها « . أو كما يقول فلاسفة العرب الاقتصاد هو المهورى والقانون هو الصورة

(٢) اتفقنا هذه الكلمة من قولهم « أترجل الفطارى » وهل الذى لاخير ولا شر فيه .

ويقابله « الاقتصاد السياسى التطبيقى » أو « الاقتصاد الاجتماعى ». والفرض من هذا النوع من الاقتصاد البحث عن أجمع الوسائل لزيادة السعادة للمادية كتحسين حالة الأجراء والشيوخ والمرضى والفقراء والمساكين . فالاقتصاد الاجتماعى يعمل على تحقيق فكرة العدل بين الناس وإيجاد نظام اجتماعى مرغوب فيه . والاقتصاد من هذه الوجهة يتصل اتصالاً وثيقاً بعلم الأخلاق . فانشاء الملاجىء والمستشفيات ومساكن العمال ومعاهد التعليم وتقليل المخاطر التى يتعرض لها العمال بواسطة التوفير والتأمين ومساعدة العمال والمواطنين كل هذه المنشآت وما يماثلها تصدر عن اعتبارات خلقية حتى قيل بأن كل نظام اقتصادى يدور حول فكرة أخلاقية . لذلك تصدق على الاقتصاد الاجتماعى كلمة الفيلسوف كانت Kant « أعمال دائماً بحيث يكون غيرك غاية لا واسطة »

§ ٣ — فى دواعى النشاط الاقتصادى : ان السواعى التى تحرك الناس للعمل اما أن تكون ذاتية أو غير ذاتية

فالسواعى الذاتية هى (١) غريزة البقاء (٢) الرغبة فى اقتناء شىء يعود على الانسان بفائدة اقتصادية (٣) الرغبة فى الظهور وحب الزينة وهو التصنع بحسن البزة وكثرة الخدم والحشم اكتساباً للجاه . ولم تنفل الحكومات هذه الخلقة واستغلتها بما تمنحه من القاب ورتب ونياشين . (٤) حاجة الانسان الى العمل الآلى والعقل .

والسواعى غير الذاتية هى (١) حب الناس الذى يدفعنا الى معاونه الغير والاحسان الى الضعفاء والمساكين وحب الأسرة (٢) الرغبة فى أن تكون أفعالنا مطابقة لما تقضى به التعاليم الدينية والأخلاق (٣) الرغبة فى تقديم المعلوم والفنون المتجردة عن فكرة الكسب والغنى .

فى حب الذات : وهو أقوى دواعى النشاط الاقتصادى بعد غريزة البقاء .

وحب الذات هو الرغبة في تحصيل منفعة اقتصادية يستفيد منها الانسان . وقد بالغ الاقتصاديون الأقدمون في تأثير هذا العامل على النشاط الاقتصادي فافتروا وجود شخص على بينة تامة بكل ماله ماس بمصلحته الشخصية وقالوا بأن أفضل هذا الشخص تمامها دائماً مصلحته الشخصية فتصدر تصرفاته من هذا المعين دون أن تتأثر بأى اعتبار آخر كحب الغير . وأن مثل هذا الرجل يراعى دائماً فى أعماله قاعدة « الحصول على أقصى حد من الاستمتاع بأقل مجهود » ولذلك أطلقوا على هذا الرجل الذى تصوروا وجوده « الانسان الاقتصادى *homo oeconomicus* » ويسمون هذا الباعث « الباعث الشهوانى *hedonistique* » (١)

وقد أثارت هذه الطريقة فى معالجة الامور الاقتصادية غضب الكثيرين من المشتغلين بالمسائل اجتماعية حتى لقبوا الاقتصاد السياسى « بالعلم القاتم *dismal science* » وقالوا بأن الاقتصاد السياسى هو عبارة عن فلسفة الأنانية وحب الذات .

وقد اتخذت بعض المذاهب الاقتصادية الحديثة « الانسان الاقتصادى » موضوع دراستها . ومع أن هذه المذاهب لم تنكر تأثير بقية البواعث للمتجردة عن فكرة المنفعة الذاتية الا أنها رأت أن تغفلها لاستحالة حسابها عند البحث على القوانين الاقتصادية .

على أنه يجب الاعتراف بأن باعث الأنانية هو الذى يسود حياتنا الحاضرة بمعنى أن جمهرة الناس لا تفكر الا فى زيادة ثروتها ورفاهيتها وأن منهم من يلجأ لبلوغ هذه الغاية الى أذى الطرق ولا يتخرج عن أرذل الوسائل لخرخيشت المكاسب من أجل هذا قام الاشتراكيون وقالوا بإمكان تغيير الطبيعة البشرية وایجاد هيئة اجتماعية تقوم على مبدأ تفضيل للنفعة العامة على المنفعة الخاصة . وقد غفل الاشتراكيون واضرابهم من السابحين فى بحور الخيال عما فى هذا التنوير من صعوبة واستحالة .

(١) وهى مشتقة من كلمة يونانية معناها الشهوة أو اللذة

والذى نراه هو أنه لا يمكن تصوير خلاص الناس مما يشكون منه من الآفات الاجتماعية الناشئة عن الانانية إلا اذا انساقوا باختيارهم الى ما هو خير بالذات ^(١) أى بانتشار وتشرب التعاليم الدينية بين جميع الطبقات .

§ ٤ — فى طبيعة العلاقات الموجودة بين الظواهر الاقتصادية : قبل أن نتكلم عن القوانين العلمية والقوانين الاقتصادية يحسن أن نشير الى علاقيتين تسود الظواهر الاقتصادية وهما (١) علاقة السببية (٢) وعلاقة التبعية المتبادلة

علاقة السببية : يعيل الفكر البشرى الى صرف أسباب الظواهر الاقتصادية كسبب القيمة أو أسباب غلاء تكاليف المعيشة أو أسباب الامراض الخ . ويرتاح الفكر اذا وفق الى كشف علاقة السببية التى تربط ظاهرتين احدهما سبباً والثانية مسببة عن الأولى . لكن علاقة السببية ليست هى العلاقة الوحيدة التى تربط الظواهر الاقتصادية فهناك علاقة أخرى وهى علاقة التبعية المتبادلة .

علاقة التبعية المتبادلة : قد تكون الظواهر الاقتصادية مفتقرة بعضها الى بعض بحيث أنه يتعذر أن تتعرف أيهما السبب وأيها النتيجة لشد ما يؤثران على بعضهما بدرجة واحدة . ويكون شأن هذه الظواهر ككوكبين يجاذبان أو كمنصلى مقص لاندري أيهما يقص . فتمن السلعة يتوقف على الكمية التى يرغب المشترون القادرون على الشراء شراءها وبعبارة أخرى يتوقف ثمن السلعة على الطلب . فيزيد الثمن أو ينقص تبعاً لزيادة أو نقص الطلب ، لكن العكس صحيح أيضاً . فاذا نقص ثمن السلعة كثر الطلب ، فتمن السلعة والمقدار المطلوب منها يؤثران على بعضهما بعضاً .

§ ٥ — فى قواعد تفسير الظواهر الاقتصادية : لاجل أن نفسر الظواهر الاقتصادية تفسيراً مطابقاً للحقيقة بعبداً عن الخلط والزلل يجب مراعاة الاصول الآتية :—

(١) الدين هو وضع إلى سائق لدوى القول باختبارهم المحمود الى ما هو خير بالذات .

(١) اذا كانت الظاهرة « ١ » وفرض انها غلاء للمعيشة قد يجوز أن تكون ناشئة من سبب أو أكثر من الأسباب كعدم كفاية المحاصيل الزراعية أو البضائع أو قلة المساكن أو ارتفاع الأجور أو الإفراط في إصدار البنكنوت فلاجل أن نعين تحقيقاً السبب أو الأسباب التي أفضت الى هذه الظاهرة يجب أن نتحقق من أن الأسباب الأخرى لم تؤثر على هذه الظاهرة ويجب أن نستعرض كل الأسباب التي يحتمل أن تقضى الى هذه الظاهرة .

(٢) اذا وقعت عدة ظواهر مرة واحدة أو تباعاً كما لو هبطت ثقات انتاج سلعة ونمنا في وقت واحد فيجب أن لا نسارع الى القول بان إحدى الظاهرتين هي نتيجة الظاهرة الأخرى . لأنه يجوز أن يكون بين الظاهرتين علاقة تبعية متبادلة لاعلاقة سببية

٦٩ — في معنى القانون العلمي : اذا نشأت علاقات مطردة وثابتة بين ظواهر معينة عند توافر شروط معينة سميت هذه العلاقات الثابتة قوانيناً علمية . وهذه العلاقات الثابتة لاحظها الناس منذ القدم فقد لاحظ الرعاة والملاحون انتظام حركات الكواكب وبذلك وضعوا أساس علم الفلك واستخلصوا القواعد التي تلازم لاسفارهم . كذلك الرياح والأمواج التي هي مضرب الأمثال في عدم استقرارها وعدم انتظامها تسير على مقتضى قوانين فهي تخضع لتأثير التيارات الجوية والبحرية

وقد عمل الفكر البشري على كشف القوانين التي تسود الظواهر الطبيعية وتكوين الأشياء . فإما يتجمد اذا بلغت درجة الحرارة صفراً بشرط أن يكون الضغط الجوي ٧٦٠ ملليمتر . وقطع الصلب للتشابهة تتمدد بالتساوي اذا سلطت عليها حرارة واحدة والأكسجين والهيدروجين اذا مزجا ببعضها يستحيلان الى ماء بشرط توافر بعض شروط معينة . كل هذه قوانين علمية .

٧٩ — في القوانين الاقتصادية : والآن هل تبدو على أعمال الناس أى

النشاط الاقتصادى مظاهر المشابهة والتوافق التى نشاهدها فى الظواهر الطبيعية ؟ وبعبارة أخرى هل توجد قوانين اقتصادية ؟ وإن كان فهل هناك فرق بين هذه القوانين والقوانين الطبيعية ؟

قد يبدو لأول وهلة أن النشاط الاقتصادى لا يمكن أن يسير على مقتضى قوانين ثابتة واننا اذا نظرنا الى قلب مدينة كالقاهرة نجد أن كل شخص يعمل عملا مغايراً لما يعمله آخر ونجد الأعمال مجزأة ويخيل لنا أن كل شخص يختار العمل الذى يوافقه دون نظر الى ما يعالجه جاره من الأعمال ودون أن يسترشد فى اختياره بأى اعتبار آخر سوى مصلحته الشخصية . لكن قليلا من التفكير يزيل ما قد يعلق باذهاننا لأول وهلة . فانه مما لا نزاع فيه أن النشاط الاقتصادى لا ينفق حسب هوية كل شخص وأنه بالرغم من عدم وجود نظام قهرى وبدون أن يدور فى خلد الفرد أنه يعمل لغاية مشتركة فان جهود الأفراد لا تبذل اتفاقا بل أنها تتوافق وان حاجات الناس تقضى بلا اسراف أو تبذير فى القوى الطبيعية التى يستخدمها الأفراد فى الانتاج .

وما كانت الحياة الاقتصادية لتسير على هذه الوتيرة لو لم تكن خاضعة لقوانين تشابه من وجه قوانين الطبيعة والكيمياء أى أن نتيجة معينة تقع اذا توافرت شروط معينة ، مثال ذلك : اذا كثرت النقود الورقية اختفت النقود الذهبية من التداول ، واذا ارتفعت أو هبطت الفائدة فى جهة ما هبطت فى الحالة الأولى أثمان الأوراق المالية كالسندات التى تعطى فائدة ثابتة وارتفعت فى الحالة الثانية أثمان هذه الأوراق . لذلك يمكن القول بان الظواهر الاقتصادية المتماثلة تسير على مقتضى قواعد واحدة انما يلاحظ أن هناك فرقا بين القوانين الاقتصادية وقوانين العلوم الطبيعية ، وذلك أن علم الاقتصاد يبحث فى سلوك الانسان من قبيل تحصيل معاشه ، والانسان عرضة أبداً للتغيير والتحول من حال الى حال وذلك لأنه وليد التاريخ والنظم الاقتصادية والبيئة التى يعيش فيها ، وهو من هذه الوجهة يشابه كل الحقائق

الاجتماعية المتبدلة البنا من أعماق التاريخ ، فاهو كائن نتيجة لما كان ، وكل تغيير في العلاقات الاجتماعية يصحبه تغيير الحقائق الاقتصادية أو في الوسائط المتبعة للوصول الى غرض معين ، فقد اعتبرت الملكية الفردية في وقت من الأوقات ظاهرة طبيعية لا قبل أى تغيير وأنها وليدة الطبيعة البشرية ولكن العلماء يرون الآن أن الملكية الفردية ما هي الا ظاهرة تاريخية وأنها تقلبت في أدوار مختلفة وأن ما تمنحه الملكية من حقوق قابل أبداً للزيادة أو النقصان ويختلف من عصر الى آخر ، وما يصدق على نظام الملكية الفردية يصدق على كل النظم الاقتصادية الاخرى

ويلاحظ أيضاً من جهة أخرى أن العلوم الطبيعية تعتمد دائماً على عوامل وقوى غير متغيرة كالجاذبية في علم الفلك مثلاً ، أما في علم الاقتصاد فليس من الحكمة أن نعتد دائماً على باعث المنفعة الشخصية أى حب الذات . فقد يتغير هذا الباعث الذى يدفع الناس على العمل . فدراسة الاقتصاد تتوقف على تصرفات الانسان . أما دراسة العلوم الطبيعية فلا تعتمد على الانسان بل هي بمنزلة عنه . من أجل ذلك لا يمكن القول بان القوانين الاجتماعية وتبعاً القوانين الاقتصادية هي قوانين طبيعية .

واذا كانت تصرفات الفرد عرضة أبداً للتحول الا اننا نستطيع أن نستشف من خلال مجموع تصرفات الناس اتجاهها معيناً لعمل شئ . معين اذا توافرت شروط معينة بقطع النظر عن المميزات أو المستثنيات الفردية . فثلاً اذا توافرت المنافسة في سوق من الأسواق وكان المتعاملون في هذا السوق لا ينظرون الا لمصلحتهم الشخصية أمكننا القول بأن الأمان تتحدد بكيفية معينة طبقاً لقانون اقتصادى معروف . ولكن يجوز أن بعض المتعاملين يتأثر بماطفة الشفقة أو الوطنية وعند ذلك لا يكون الثمن موافقاً لما تقضى به نظرية الأمان . لذلك تكوّن القوانين الاقتصادية عبارة عن بيان لميول الناس الى التصرف بطريقة معينة عند توافر شروط معينة .

§ ٨ - الاقتصاد النظرى والتطبيقي والاجتماعى (١) الفرض من

الاقتصاد النظرى هو دراسة العلاقات الاقتصادية التى تنشأ اختياراً فى هيئة اجتماعية
تصورية . فنتصور مثلاً أن مجتمعاً تسود فيه المنافسة الحرة وأن أفراد هذا المجتمع
لا يسترشدون فى أعمالهم إلا بمصلحتهم الشخصية ثم نأخذ فى كشف القوانين التى
يسير على مقتضاها الانتاج والتداول والتوزيع . ويمكننا أن نتصور نظاماً آخر تنعدم
فيه المنافسة ليكون أساساً لدراستنا . والآن يجوز لنا أن نتساءل عن سبب الالتجاء
الى هذه الفروض . يجيب الاقتصاديون الرياضيون على هذا السؤال بأن الفرض
من هذه الطريقة هو التدرج من البسيط الى المركب واتباع طريقة للتقاربات للتوالية
مثال ذلك يمكن أن نتصور الأرض بأنها كروية ثم نتصور أنها هليلجية فى دورانها
أو شبه كروية فى شكلها حتى نستطيع الوصول الى تقديرات صحيحة

والاقتصاد النظرى يعنى بدراسة الأثمان فى نظام اجتماعى تصورى فهو يدرس
الشروط التى عند توافرها يتحقق التوازن الاقتصادى .

(٢) أما الاقتصاد التطبيقي فهو يبحث فى القواعد العملية التى يجب أن
يسير على مقتضاها انتاج الثروة . وهو من هذه الوجهة يعتبر فناً لأنه يستغنى
الوسائل المؤدية الى زيادة الثروة فى بلاد ما بواسطة إيجاد نظم اقتصادية صحيحة
بقدر الامكان كنظام النقود والبنوك ووسائل النقل والبورصات الخ .

(٣) أما الاقتصاد الاجتماعى فيقصد به أحياناً البحث فى شؤون المجتمع
الإنسانى قاطبة ويقابله فى هذه الحالة « الاقتصاد الأهلى » . وقد يقصد به غير
ذلك ويكون فرعاً من الاقتصاد السياسى فيطلق على الجزء المتعلق بتوزيع الاموال
لأعلى وجه الاطلاق ولكن من قبيل استقصاء الطرق والنظم التى تصلح لتخفيف
الحيف الاجتماعى وتحسين حالة طبقة العمال وقد عرفه فالاراس Walras بأنه
« البحث عن القوانين الخلقية التى يجب أن تسود نظام توزيع الثروة الاجتماعية »
ويرى جيد Gide أن موضوع الاقتصاد الاجتماعى هو « البحث عن العلاقات

الاختيارية التعاقدية أو شبه التعاقدية أو القانونية التي تنشأ بين الناس بقصد توفير وسائل الحياة واستتقاء قواعد أكثر رفقا بالناس من قانون العرض والطلب . وقد عالج جيد في كتابه « الاقتصاد الاجتماعي Economie Sociale » الشؤون المتعلقة بالأجور وعدد ساعات العمل ورفاهية الناس وطما نينة واستقلال العمال .

§ ٩ — الاقتصاد والفنون الصناعية : يجب أن لا نخلط ما بين الاقتصاد

والفنون الصناعية Technology . فالصنائع تختص بالأعمال للمادية المتعلقة بإنتاج السلع، فهي تبحث عن الوسائط المادية كالأدوات والآلات والانتفاع بالقوى الطبيعية وطرق الصناعة والزراعة واستخراج للمعادن والبناء ونظام العمل الداخلى وبعبارة أخرى الوسائط المؤدية لإنتاج السلع على أحسن وجه ، وتظهر قيمة هذه الوسائط لمن ثلاثة وجوه (١) كمية البضائع (٢) صفتها (٣) ثقلات الانتاج ، فإذا أردنا أن نتمثل قيمة مصنع ننظر الى نوع الآلات المستعملة وكيفية وضعها وإدارتها وكيفية تحضير المواد الأولية وكيفية تنظيم العمل ، كل هذه مسائل خارجة عن دائرة الاقتصاد وتقع ضمن الفنون الصناعية

وإذا كان الاقتصاد يعنى بالانتاج فهو يعنى به من قبل علاقات الناس وبخاصة ما تعلق منها بالمبادلة التي تنشأ بينهم بسبب الانتاج كعلاقات أرباب الصناعات مع بائى المواد الأولية والعمال والمستخدمين والممولين والمشتريين والمنتجين للمنافسين وشركات التأمين والحكومات والبلديات ، ولا تقتصر عناية الاقتصاد على المصلحة الخاصة بالأفراد بل أنها تشمل المصلحة العامة .

وتقدم الفنون الصناعية يؤثر تأثيراً ذا بال على حياة الامم الاقتصادية ، فالإتقلاب للصناعى الذى حدث فى انكلترا فى أواخر القرن الثامن عشر يمزى الى تقدم فن الغزل والنسيج ، مما دعا كارل ماركس الى المغالاة فى بيان أهمية أساليب الانتاج وتأثيرها على الحياة الاجتماعية فقال « أن طرق الانتاج المادية ترسم بصفة عامة وجوه الحياة الاجتماعية والسياسية والعقلية » .

§ ١٠ - في طريقة البحث في الاقتصاد: يقصد بطريقة البحث الوسائط العقلية التي تستعمل لكشف الحقيقة . وتختلف هذه الوسائط باختلاف العلوم الا أنه يمكن ارجاعها الى طريقتين وهما (١) الطريقة الاستنتاجية (٢) الطريقة الاستقرائية .

الطريقة الاستنتاجية deductive : الاستنتاج نوع من البرهان ينتقل به الفهن من معرفة أمور كلية مسلم بصحتها الى معرفة أمور جزئية . وهذه الطريقة هي التي يستعملها الرياضيون . فيبدأون ببعض أصول واضحة بديهية ككون الكل أكبر من كل جزء من أجزائه أو أن الخطين المتوازيين لا يتقابلان لأجل أن يصلوا الى استنتاج قواعد جديدة

الطريقة الاستقرائية inductive : الاستقراء هو نوع من البرهان ينتقل به من معرفة عدة أمور جزئية الى معرفة أمر كلي ومبنى هذه الطريقة ملاحظة الوقائع والبحث في الروابط التي تجمعها والمساهبات التي يمكن استخلاصها ووضع قواعد عامة وهذه الطريقة تتميز بالتميم . مثلاً استقرينا الناس فوجدناهم يحبون الذات ويتكبدون عما يكون سبباً في الآلام فنتج من استقراء هذه الأمور الجزئية أن كل الناس يحبون الخير ولا أحد يحب الشر ما دام بهذه الصفة . ويتبع الطبيعيون والكيميائيون هذه الطريقة اذ يدؤون بالتجارب ثم يستوثقون بعد ذلك من صحة القواعد التي وصلوا اليها بأجراء اختبارات أخرى .

§ ١١ - في أن كلتا الطريقتين ضرورتان : هاتان الطريقتان ضرورتان لدراسة الاقتصاد كضرورة القدمين للانسان ولا يصدق ذلك على الاقتصاد فحسب بل أنه يصدق على العلوم الأخرى ، فالبدائنه الهندسية التي نسلم بصحتها كحقائق تقتضى مراقبة واستقراء سابقين للوقائع ولوان العلوم الرياضية تستعمل غالباً طريقة الاستنتاج .

وكشف القوانين الاقتصادية يقتضى أجراء ما يأتي (١) مراقبة الوقائع (٢) الفروض (٣) التحقق من صحة الفروض .

(١) ملاحظة الوقائع : يجب أن تقع للملاحظة على الظواهر المنفصلة عن

الانسان وعلى الانسان وبواعث نشاطه الاقتصادى

وعلم النفس هو الذى يعرفنا بواعث النشاط الاقتصادى أما الظواهر الاقتصادية المنفصلة عن الانسان فنسعى في تعرفها أما من ملاحظة الوقائع والحوادث الفردية مثل مقدار أجرة البناء حالا في مدينة القاهرة وأما من البحوث الخاصة والتحقيقات التاريخية والاحصائية . انما يلاحظ أن مراقبة الوقائع في العلوم الاجتماعية أصعب منها في العلوم الطبيعية وذلك لسببين ، السبب الأول أن الظواهر الاجتماعية كثيرة ومتعددة حتى أنه يعتذر على الباحث أن يلم بها أن لم يسعف بمساعدة الغير كالواليد والوفيات والمهاجرة والصادرات والواردات . السبب الثاني هو أن الظواهر الاجتماعية لا تتولد دائماً في ظروف متشابهة كما أنه يستحيل إجراء تجربة اجتماعية وهذا بعكس الحال بالنسبة لعلوم الطبيعة أو الكيمياء حيث يمكن إجراء تجارب ويمكن تغيير ظروف كل تجربة . أما في الاقتصاد فإذا أردنا أن ندرس مثلاً تأثير كمية النقود على أثمان السلع فكل ما نستطيعه هو ملاحظة الحوادث المتغيرة من أونة الى أخرى والى لا سلطان لارادتنا عليها .

(٢) الفروض : لا يكفي أن نتجمع المعلومات بل يجب أن نكتشف

العلاقات الموجودة بينها ونعثر على تفسير عام يمكننا من التنبؤ . وهنا نلجأ الى طريقة الاستقراء . فإذا لاحظنا واقعة فتلجأ الى طريقة التعميم ونتوقع أنه اذا وقعت ظروف مشابهة فلا بد أن تتمخض عن واقعة متشابهة فإذا لاحظنا الكيفية التى تكون عليها بعض الأجسام عند سقوطها فيمكننا أن نضع قوانين الثقل . لكن الغالب أن العلاقات التى توجد بين الظواهر لا تظهر بوضوح وجلاء . لذلك يجب أن نلجأ الى الفروض فنفترض صحة القانون الذى يعطى تفسيراً عاماً لكل الظواهر المشابهة للظواهر التى لاحظناها وبخاصة فيما يتعلق بالبواعث التى تدفع الناس الى النشاط الاقتصادى والتى يسبب كثرتها واختلافها لا يمكن النظر فيها دفعة واحدة

لذلك يجب أن نلجأ الى الفروض فنفترض أن أحد هذه البواعث كالرغبة في قضاء مأرب شخصى هو الذى يدفع الناس على العمل . ومن هذه القاعدة التى يفترض أنها عامة يمكننا بواسطة الاستنتاج أن نستخلص كل النتائج المنطقية .

(٣) التحقق من صحة الفروض : بعد أن تعتبر قاعدة ما صحيحة طبقاً للاصول .
السالفة الذكر (ملاحظة الوقائع والفروض) يجب أن تثبت بعد ذلك من صحتها بمشاهدات جديدة . ونلجأ مرة ثانية الى طريقة الاستنتاج فنفرع عنها بعض النتائج المنطقية ونعين للمشاهدات الواجب اجراؤها لمقارنتها بالوقائع . فإذا تبين أن هناك تناقضاً غيرنا الفروض وإذا توافق تطبيق القاعدة مع الوقائع فنجد ذلك نستطيع بواسطة الاستنتاج أن نتزع من هذه القاعدة العامة حقائق جديدة عامة

الفصل الثانى

فى بعض مبادئ أساسية

المبحث الاول - فى الاموال

§ ١٢ - فى ماهية المال^(١) : تبذل الناس الجهود لتحصيل ما هو ضرورى .

أو مرغوب فيه لقضاء حاجة انسانية . وتسمى الأشياء التى لها هذه الخاصية أموالاً وقد يعتبر الفرد العادى أن الأموال هى النقود غير ناظر الى النقود فى ذاتها بل الى قيمتها التبادلية ولأن مجموع الاموال التى يختص بها شخص أى ثروته تتكون من

(١) المال فى اللغة هو ما ملكته من جميع الاشياء وطلق على القليل والكثير من المفنيات . وانما يفرق بين ذلك فى النعت فيقال مال قليل ومال جزيل . وفى المريسة ما يمكن ادخله لوقت الحاجة وفى القانون « كل شئ نافع للانسان يصح أن يستأثر به شخص دون غيره وبعبارة أخرى يملكه » (فنى زغلول شرح القانون المدنى ص ٤٤) والثروة لغة كثرة المال وقانونية مجموع الأموال التى يختص بها شخص فيقال ثروة فلان وثروة الأمة المصرية

أشياء تشتري وتباع بالنقد . واعتبار المال بهذا المعنى هو من المعاني الثانوية لأن «الأموال كانت موجودة قبل أن توجد النقود وقبل نشوء المبادلة أو المقايضة بين الناس كذلك ليست كل الأشياء المرغوب فيها تعتبر مالا فقد تكون الصداقة ذخراً للإنسان ولكنها ليست من الأموال في شيء لذلك يشترط في المال من الوجهة الاقتصادية أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

- (١) يجب أن يكون نافعا رأساً أو بالواسطة أى صالحاً لقضاء حاجة انسانية يقطع النظر عن كون هذه الحاجة مغايرة للدين أو الآداب^(١)
- (٢) أن يكون قابلاً للتملك . فيخرج ما تتناثر طبيعته مع فكرة التملك كالضوء والهواء

(٣) أن يكون قابلاً للتداول أى يجوز تملكه بقصد من عقود المعاوضات كالبيع والمقايضة أو بقصد من عقود التبرعات كالهبة والوصية أو يمكن رهنه أو تأجيره وبعبارة أخرى يجب أن يكون قابلاً لتعلق الحقوق فلا تعتبر فصاحة المحامى ونطس الطبيب من الأموال الاقتصادية وليس معنى ذلك أن المال لا بد أن يكون من الأشياء الحسية فالنافع قد يكون مصدرها خدمات Services كفناء المغنى ومحاضرة المدرس وكلاهما يتقاضى ثمناً وما يعطيه عوض ذلك ليس من الأشياء المادية . على أن الخدمات بما تحدثه من الأثر في البيئة التى يعيش فيها الانسان يمكن اعتبارها من هذه الوجهة من الأشياء الحسية . لكن اذا قصرنا الأشياء المادية على كل ما له وجود حسي فلا

(١) عرف أرسطو المال بأنه عبارة عن الوسائط الكيفية بقاء الانسان ورفاهيته . ولاحظ أن هذا التعريف يتناول المال من الوجهة الحقيقية وقد اخذ الاقتصاديون النسويون وأتباعهم بتعريف أرسطو فقال كارل منجر بأن الأموال هي الأشياء الصالحة لقضاء الحاجات وعرف «قضاء الحاجات» اه عبارة عن الضاية بالبقاء والرفاهية . ويرى الاقتصاديون النسويون بأن استهلاك الاموال الضارة بالصحة أو التي تعجل الوفاة يعتبر تصرفاً مغايراً لأصول الاقتصاد . وعرف روسو المال بأنه «كل شيء يعتبر صالحاً لقضاء حاجة انسانية حقيقية» وهذا التعريف يتفق مع آراء رجال الدين والأخلاق والاقتصاديين من المذهب النسوى لكنه لا يتفق مع آراء معظم الاقتصاديين التي أخذنا بها في المتن بسبب ورود كلمة « حقيقية »

تعتبر الخدمات من هذه الأشياء ولو أنها نافعة وقابلة للبيع. وكلما سما مستوى الحضارة تعددت صور الخدمات .

وفي الحق أن التفرقة ما بين السلع والخدمات هي أقل شأنًا مما قد يبدو لأول وهلة. لأن ما يفييه الانسان في الاثنين هي الخدمات . فالسلعة لا تقتنى لذاتها بل من أجل منافعتها أى الخدمات التي تؤديها فقد يتساوى الأمر اذا كان القارب تحركه آلة بخارية أو سواعد النوتية أو اذا كان مصدر النفثات فونغراف أو موسيقار ولا فرق بين الاثنين إلا في كون الخدمة تزول أثناء تأديتها أما السلعة فتبقى وتستطيع أن تقدم خدمات أخرى في المستقبل . لذلك يمكن اعتبار السلعة بأنها مستودع خدمات تقضى مجزأة أو منجمة . على أن هذه التفرقة تعوزها البقعة العلمية فبعض الأشياء كالقنعم والتلج يهلك أثناء استعماله لذلك لا يعتبر البوام مقياساً صحيحاً . وقد تكون الخدمة الغير المحسوسة الزائلة أبعد غوراً وأبقى أثراً وأعظم أهمية من السلعة الباقية فما يقدره الانسان هو نوع الخدمة لا سرعة زوالها أو تكرور حدوثها . والحقيقة هي أن السلعة خدمة متبلورة أو سلسلة خدمات متعاقبة وأن المال هو ينبوع منافع وليست المنافع إلا خدمات سواء كانت هذه الخدمات متحيزة في شيء مادي أم لا (٤) أن يكون متقوماً أى أن يكون له قيمة تبادلية بمعنى أن يقبل من يريد اقتناؤه أن يعطى بدلاً عنه مالا آخر . لذلك يجب أن يكون نادراً بالنسبة للعاجات التي يراد قضاؤها . فلما والرمل لا قيمة لهما لمن يقيم على شاطئه نهر لكن للماء والرمل لها قيمة بالنسبة لسكان المدن

§ ١٣ - في أموال الاستهلاك وأموال الانتاج : (١) أموال الاستهلاك هي التي تقضى حاجات الانسان فوراً وبلا واسطة كالملابس والأكولات والننازل والفراش والرياض .

(٢) وأموال الانتاج هي التي تستخدم في انتاج أموال جديدة وتنقسم الى أموال خامية وأموال آلية . فالأموال الخامية أو المواد الأولية هي التي لم تعد بعد

للفرض المقصود منها وما زالت على حالتها الأولى لا تصلح للاستهلاك إلا اذا طرأت عليها تغييرات متعاقبة ، وتراوح الأطوار التي تمر بها كثرة وقلة حسب طبيعة المادة وحسب حضارة كل أمة ، فجلود الحيوانات لا تعتبر خامات بالنسبة للامم للتبريرة لكنها تعتبر خامات بالنسبة للامم المتحضرة . والخشب المقطوع من الأشجار يعتبر من الخامات بالنسبة للرجل المتحضر ولا يعتبر هكذا بالنسبة لسكان الغابات فاعتبار الشيء من الخامات أو من الأشياء المعدة للاستهلاك يتوقف على درجة الحضارة وتقدم أو تأخر الصناعات العملية .

وقد تعتبر خامات ما هي في الواقع أشياء مصنوعة . فالنساج يعتبر خيوط الحرير والقطن خامات مع أنها مرت بعدة ادوار صناعية .

والأموال الآلية هي التي يفتتح بها في انتاج أموال أخرى أو تساعد على تغييرها . فتعتبر من أموال الانتاج الأرض والآلات الزراعية والصناعية والمنشآت الثابتة كالكبارى والاتفاق والجسور وكل المباني التي تستخدم في الصناعة والأشياء التي تساعد على الانتاج كالبتروول والفحم والنقود التي تعتبر أداة للمبادلة .

ويجب ملاحظة أن المال قد يعتبر من أموال الاستهلاك أو أموال الانتاج حسب كيفية الانتفاع به ، فالفحم قد يستعمل للدفء أى للاستهلاك وقد يستعمل لإدارة المصانع أى للانتاج ، وأموال الاستهلاك لا ينفق بها الا باستهلاكها مرة واحدة كالطعام وقد لا تنفذ من استعمالها مرة واحدة بل قد تبقى شهوراً أو سنيناً كاللباس والمنازل . وكذلك الحال بالنسبة لأموال الانتاج فبها ما يهلك بمجرد استعماله كالفحم أو يبقى قروناً كالطرق والاتفاق .

§ ١٤ — في أهمية أموال الانتاج الآلية : يجد الانسان أموال الانتاج في

الطبيعة أو يحصل عليها بالعمل . ويلاحظ أن الناس في العصور الحاضرة تعنى كثيراً وتخصص جزءاً كبيراً من حياتهم لايجاد أموال الانتاج التي هي واسطة الحصول على أموال الاستهلاك بدلا من العمل على الحصول عليها مباشرة . أى

أنهم يحصلون على أموال الاستهلاك بطريق غير مباشر . ولم تتم للانسان السيادة والغلبة على جميع الكائنات إلا بإيجاد وتحسين وسائل الانتاج . وثروة الأمم المعتبرة على عمر الأحقاب لا في زمن معين هي ما تحوزه من أموال الانتاج التي تستطيع بواسطتها انتاج أموال الاستهلاك في الحال وانتاجها من جديد كلما نضبت وإذا كانت الأمم الحاضرة وصلت الى رفاهيتها وتمت لها الحياة حتى فاقت في رفاهيتها كل المدينيات القديمة فالفضل في ذلك يرجع الى التحسين الصناعي الذي طرأ على وسائل الانتاج بدرجة لم تبلغها أية أمة من الأمم البائدة .

§ ١٥ - في الأموال المتكاملة complementary goods : وهي الأموال التي

تتقرر أجزاؤها بعضها الى بعض والتي يجب أن تتجمع أجزاؤها لكي تقضى الغرض المقصود منها . ودرجة افتقار هذه الأجزاء بعضها الى بعض تختلف من شيء الى آخر فالخذاء والقفاز والمصباح وأجزاء السفينة واضراب هذه الأشياء مفترقة أجزاؤها بعضها الى بعض بحيث أن الجزء بمفرده لا يصلح لشيء ما الا اذا وجد بأزائه الجزء الآخر المكمل له . وقد قل درجة الافتقار في بعض الأشياء فيمكن الانتفاع بجزء منها اذا لم يوجد الجزء الآخر المكمل له . لكن للنفعة تكون أقل في هذه الحالة مما لو كانت كل الأجزاء موجودة . فالجوادان التماثلان المعدان لجزعربة يكون ثمنهما سوياً ما تثنى جنبيه مثلاً في حين أن كل جواد منهما اذا بيع على انفراد قد لا يتجاوز ثمنه الحسین جنبيه .

المبحث الثاني - في حاجات الانسان

§ ١٦ - في تعريف الحاجة : يشير لفظ الحاجة معنى الفاقة أو الصر أو الضيق

بسبب الحرمان من شيء أو هي نقص يرتفع بالمطلوب وينتج عنه . ولكن يراد بالحاجة في الاقتصاد كل ما يصبو اليه الانسان أو يرغب فيه حتى لو كان من الخواصر الكريمة كالنأس أو الزر جرد أولفاقة تبلغ عالية الثمن أو زوجاجة من الخمر الممتع أو مشاهدة

تمثيل رواية . ولما كان النشاط الاقتصادى يرمى الى قضاء الحاجات فهى تعتبر المحرك الرئيسى للحياة الاقتصادية .

وحاجات الانسان لها ثلاث خواص نذكرها فيما يلى : -

§ ١٧ - فى تعدد الحاجات : (١) كلما شابت ناصية الانسانية شعرت بحاجات جديدة لم تكن معروفة للاجيال الغابرة . فقد نشأت حاجات جديدة فى الأوقات الحاضرة لم تكن معروفة من قبل كالحاجة الى السفر بقصد النزهة فقد ذاعت عادة السفر الى الخارج بقصد تبديل الهواء وترويح النفس^(١) وكالحاجة الى قراءة الصحف . وكما أننا نجب الآن من قلة حاجات أجدادنا وأسلافنا فكذلك أحفادنا سيتولاهم العجب من قلة حاجتنا . وقد زادت حاجات الزارع والعامل عما كانت عليه فى الجيل الماضى وما هو معتبر الآن من ضروب الثرى والنعم سيعتبر من الضروريات فى القريب العاجل وقد وصل الحال فى الولايات المتحدة الى حالة من رغد العيش^(٢) يضطهم عليها متوسطو الحال فى البلدان الأخرى .

ولكن هل تزايد الحاجات ينهض دليلا على زيادة السعادة ؟ كلا فزيادة الحاجات والقدرة على قضائها لا يأتى دائما بالسعادة حتى قال جون ستيوارت ميل « لأن أكون بئساً خير من أن أكون خنزيراً بشرياً ناعم البال موفور الحال » وهذا ما دعا بعض المفكرين منذ القدم الى التساؤل عما اذا لم يكن من الأوفق أن نسمى الى تقليل حاجتنا ومحاربة النفس الشهوانية وتهذيبها ورياضتها وقصرها على الاكتفاء بما يقيم أود الجسم ويحفظ محمته وردع النفس عما يحطها الى المهواة اللؤذية أغنى الميل الى الدنيا ودواعيها لكن للمفكرين رأوا بعد ذلك أن التقشف يؤدى الى ترك الدنيا جملة والاضراب عن عمارتها دفعة ويؤدى الى البطالة التى تقضى الى القناعة وهى الاقتصاد على ما سنح من العيش والرضى بما يسهل من وسائل المعاش

(١) قدرت الصحف المصرية عدد المسافرين الى الخارج فى سنة ١٩٢٧ بأربعين ألف نسمة هجريا .

(٢) ينهب بنى المال الى مصانهم فى الصباح على سيارات مملوكة لهم (مجلة العالمين ١٥ يولى سنة ١٩٢٢ ص ٢٨٦) .

مع أن الانسان مدنى بالطبع أى أنه لا يستغنى فى بقائه عن للمونات الكثيرة من الناس وكل حاجة جديدة توجد رابطة جديدة بين الناس لا يمكن قضاؤها الا بمعاونة الغير فالحاجة اذن سبب فى زيادة التضامن بين الناس^(١)

§ ١٨ - فى اشباع الحاجات : (٢) تنقسم الحاجات الى حاجات أساسية أو فسيولوجية وحاجات اصطلاحية أو مدنية والحاجات الفسيولوجية محدودة من حيث كمية ما يحتاجه الانسان منها . فالانسان لا يحتاج الا الى مقدار محدود من الماء أو الخبز وتقل رغبته فيهما كلما قضى شطراً من حاجته اليهما . ويكفى أن يحصل الانسان على كمية صغيرة من الخبز والماء ليصل الى درجة الشبع . حتى اذا تناول بعد ذلك خبزاً أو ماء فلا يشعر بلذة بل قد يشعر بالقز وتآباه فيه . وقد كان شرب الماء فى القرون الوسطى يستعمل كطريقة للتعذيب . أما حدالشبع والاستكفاء بالنسبة للحاجات المدنية فقلما يصل اليه الانسان . فالرغبة فى رغد العيش أو فى تحصيل العلوم والاستزادة منها تزداد قوة كلما توافرت أساليب قضائها كالرجل كلما زده وقوداً زاد سعيه . على أننا لا ننظر هنا الى حاجة واحدة معينة بل ننظر الى كل الحاجات المدنية . واذا نظرنا الى حاجة واحدة كالخاجة الى السيارات أو الحياد أمكننا أن نمثل حد الشبع عاجلاً أو آجلاً . يستثنى من ذلك الحاجة الى النقود فالانسان لا يكتفى بما يحوزه منها بالفاً ما بلغ بل يطمع فيما هو أكثر مما لديه . والسبب فى ذلك هو أن النقود ثروة وسيطة قابلة لأن تتخذ أى شكل آخر من أشكال المال . ويمكن من قضاء كل الحاجات . لذلك لا يقع الانسان بما لديه الا اذا استطاع أن يقول بأنه قضى كل رغباته . وهو ما لم يصل اليه انسان حتى الآن على أنه مما لا جدال فيه أن الرغبة فى اقتناء النقود تقل كلما زاد المقدار المحوز منها فالجنيه له قيمة حاسوبية واحدة ولكن قيمته فى نظر الفقير أرفع من قيمته فى نظر الفنى .

وتناقض الرغبة في الشيء له أهمية عملية اذ هو الأساس الذى تقوم عليه نظرية القيمة فى رأى بعض الاقتصاديين . والأساس الذى تقوم عليه نظرية الضريبة المتصاعدة .

§ ١٩ — قانون الاستبدال : دلت المشاهدات على أن الانسان قد يميز عن حاجة بحاجة أخرى ، فاذا ما شعر بحاجة أمكنه قضاءها باستهلاك شيء بدل آخر فيلاحظ مثلاً أن ارتفاع ثمن السخول الى دور التمثيل جعل البعض يعرض عنها ويستبدل حاجته الى اللهب بارتياح محلات السينما ، وبسبب ارتفاع ثمن الحرير يرغب بعض الناس عنه ولبسوا منسوجات القطن اللامع ، وبسبب غلاء الفحم أنشاء الحرب الكبرى استعمل الناس مواداً أخرى للوقود كسيفان الأذرة وحطب القطن ومن لا يستطيع ركوب العربات يكتفى بركوب الترام الخ .

واذا كان هذا الاستبدال يحصل عادة بسبب الصعوبة فى الحصول على شيء فيطلب آخر يسهل الحصول عليه الا أنه يكون سببه الضرر والمثل اللذين يستوليان على الانسان بسبب قضاؤه حاجة ما بطريقة معينة ، فن اعتاد التنقل من مكان الى آخر فى سيارة قد يطيب له أحياناً أن يركب الترام لما فى ركوب هذه الأداة من التوفير والتنوع .

ولقانون الاستبدال فائدة عملية . فهو يوقف أطماع المحتكرين عند حد معين فلا يستبدلون بالشرأة ويعلمون عليهم الأمان . لأن الثمن اذا تجاوز حداً معيناً امتنع الناس عن شراء السلعة وأقبلوا على شراء سلعة تقوم مقامها تخلصاً من تحكم البائسين ويستعمل علماء الاخلاق والاطباء هذا القانون لاستبدال ما يستحب من المادات بما يستملح ويستظرف منها كالآثار من انشاء قاعات المطالعة ودور الندوة لمحاربة السكرات

والحاجات حتى ما كان منها كالياً يتجدد الشعور بضرورة قضائها وتصبح عادة فالمامل الذى اعتاد أكل الخبز الأبيض واللحوم وشرب القهوة والتدخين وغشيان

دور التمثيل لا يطبق انتقاص أى شئ من ذلك ولا يسمح أن يترى مستوى حياته *standard of life* أى قص . ولهذا السبب لا يرضى العمال البتة بتقيص أجورهم بسبب كساد فى الصناعة أو التجارة ولا يتخرجون عن الانتجاع الى أية وسيلة لمقاومة كل محاولة لتخفيض أجورهم^(١) .

المبحث الثالث — فى المنفعة الاقتصادية

§ ٢٠ — فى تعريف المنفعة الاقتصادية : قلنا أن الحاجة نقص يرتفع بتحصيل المطلوب وينحصر به . وهذا النقص يحفز الانسان الى العمل على سده وبعبارة أخرى أن الحاجات التى نشعر بها تثير الرغبة فى تحصيل الأموال والخدمات الكفيلة بقضائها .

وخاصية الاموال والخدمات فى قضاء الرغبات تسمى فى اصطلاح الاقتصاديين « المنفعة الاقتصادية » بنض النظر عما قد يكون فى هذه الاموال والخدمات من مضار محبة أو خلقية . فالمنفعة الاقتصادية هى مبلغ ما يشعر به الانسان من الرغبة للحصول على شئ فى زمن وظرف معينين أو هى مقدار أهمية الشئ فى نظر الانسان فى زمن معين بسبب ما تحدثه من الاستمتاع أى الجمال . فالخبز والماء لهما منفعة اقتصادية كبيرة بالنسبة للسغبان لانهما يقضيان حاجة قوية يشعر بها وهى الحاجة الى الطعام والشراب لكن اذا سد خلته فهو لا ينظر اليهما بنفس العين التى كان ينظر بها قبل أن يدفع عن نفسه ألم الجوع والعطش . ومن ثم تصرف فى نظره منفعة الخبز والماء الاقتصادية .

§ ٢١ — فى خصائص المنفعة الاقتصادية : بعد أن عرفنا المنفعة الاقتصادية يمكننا أن نقبين أن لها الخصائص الآتية : —

(١) فى ربيع سنة ١٩٢٦ رغب أصحاب الناجم تخفيض أجور العمال فقام العمال باضراب عام الحفى بالتجارة الانكليزية خائر قدرت بمصرات للالين من الجنهيات وأقصدها بعض الاسواق الأجنبية

(١) في أن المنفعة الاقتصادية ذاتية : ليست المنفعة صفة لازمة للشيء متأنية من طبيعته بل هي صفة ذاتية subjective . فهي لا تتولد بسبب خاصية في الشيء ولكنها تنبعث منه عند ما تتحرك قوسنا بالرغبة في هذا الشيء . ثم نزول هذه المنفعة بزوال الرغبة . فالمنفعة تتبع الرغبة وجوداً وعلماً كما يتبع الظل الجسم المتحرك . وحتى إذا كان الشيء المرغوب متجرداً من الخاصية الموصوف بها فإن هذا لا يمنع من اعتباره ذا منفعة اقتصادية وذلك لأن رغبة الناس تطلعت به ولأنه يكفي أن يعتقد أن هذه الخاصية موجودة لاعتباره نافعاً من الوجهة الاقتصادية . فبعض الناس يتناول ماء معدنياً أو عقير من العقاقير الطبية التي لم يثبت نفعها بطريقة علمية والتي قد تكون كل مزاياها أنها غير ضارة لحسب . وقد يكفي أن تتوق النفس الى الشيء لتلبسه منفعة اقتصادية زالت بزوال الحاجة التي من أجلها وجد كالكتب الخطية القديمة أو طوابع البريد أو النقود القديمة أو الطبعة الاولى لأحد الكتب وما الى ذلك مما يهواه عشاق الأشياء القديمة أو الأثرية .

(٢) في أن الأموال الاقتصادية هي النافعة فقط : الأموال الاقتصادية وهي التي يمكن تداولها بالبيع والشراء هي التي تعتبر نافعة من الوجهة الاقتصادية . فقد تحرك الأموال الراسبة في قاع البحر على أثر حرب بحرية رغبتنا للحصول عليها لكن هذه الرغبة مادامت أنها لم تتحقق وما دامت هذه الاموال لم تصر بمدى حيازتنا فلا يمكن أن يكون لها أية منفعة اقتصادية . وتوجد غابات كثيفة في بعض الاصقاع لا يمكن الانتفاع بها ، وللد والجزر قوة هائلة لكننا لم نصل بمدى الى كيفية الانتفاع بها . وسقوط الماء في خزان اسوان قوة لم نستعملها بمدى كقوة محركة ، كل هذه الاشياء وأضرارها لا تعتبر نافعة من الوجهة الاقتصادية .

(٣) في أن المنفعة الاقتصادية تتوقف على كمية الشيء ، ومبلغ الرغبة فيه : نعلم بالخبرة أن المنفعة الاقتصادية تتوقف على كمية الشيء وعلى مبلغ الرغبة أو الرغبات المطلوب قضاؤها من القوة أو الضعف . فالرغبة التي نرى أن يتممون بما يكفيه

من الطعام أو الذى قد زاده فى الطريق يجد منفعة كبيرة فيما قد يكون تبقى معه من الطعام والخبز . ولكن اذا كان معه ارغفة كثيرة فان منفعة كل رغيف تقل عن منفعة الرغيف الاول . فقد يتصدق برغيف على مسكين وقد يطعم دابته من طعامه . واذا أقام شخص فى منزل فسيح الارزاء وأضاف اليه غرفة أخرى فالمنفعة التى تحصلها هذه الغرفة أقل من المنفعة الحاصلة له من احدى الغرف الاولى . يتبين لنا من هذين المثالين أنه كلما زادت كمية الشيء نقصت المنفعة حتى نصل الى درجة الشبع . وهذا هو ما يعبر عنه بالمنفعة الحدية *liminale* أو الأخيرة أو النهائية *marginale, finale* .

§ ٢٢ - فى المنفعة الأخيرة وقانون تناقص المنفعة : المنفعة الأخيرة هي المنفعة التى نحصل عليها من الوحدة الأخيرة من وحدات من نوع واحد ، والمنفعة التى نحصل عليها من آخر وحدة هي التى تقدر منفعة بقية الوحدات ، وهذا الاتجاه العام نحو تناقص المنفعة بسبب الاضافات المتتابة الى سلعة أو خدمة معينة يسمى « قانون المنفعة المتناقصة » .

ويجب أن لا نغفل ، فى فهم المقصود من الوحدة الأخيرة فنقوم أن المقصود هو البحث عن آخر رغيف أو برتقالة تضاف الى الموجود لدينا . فكما أن مجلس النواب اذا أقر مشروع قانون بأغلبية صوت واحد فنحن لا نبحث عن النائب الذى أعطى هذا الصوت . فكذلك الحال بالنسبة للسلع فنحن لا نبحث عن الوحدة الأخيرة التى تحدد منفعة بقية الوحدات . ولكن طريقة التفكير المتبعة فى هذه الابحاث هي التى تلجئنا الى استعمال هذه العبارات . ذلك أننا نبدأ بوضع سلسلة فروض فنضيف بفكرنا الى البرتقالة أو القدرح الأول من الماء برتقالة أو قدرحاً ثانياً ثم ثالثاً ورابعاً حتى نصل الى القدرح الرابع مثلاً لأجل أن تثبت أن منفعة كل اضافة أى كل قدرح أو برتقالة آخذة فى النقصان بسبب ضعف رغبتنا كلما قضينا شرطاً من حاجتنا فالبرتقالة الأخيرة هي البرتقالة التى أضفناها اضافة عقلية بقصد التدليل على المنفعة المتناقصة ولكنها فى الحقيقة احدى البرتقالات .

ويلاحظ أن قانون تناقص المنفعة لا ينطبق الا على الأشياء أى الوحدات التى من نوع واحد فاذا تغير نوع الوحدات اختفى أو تأخر أثر هذا القانون .
وتناقص المنفعة هو السبب فى التنوع للزيادة التى نشاهدها فى السلع مما أدى الى تشعب طرق الانتاج والاستهلاك وليست جهود رجال الصناعة فى زيادة القوى المنتجة متوجهة فقط نحو زيادة انتاج نوع واحد من السلع بل الى تنويعها حتى لا تصل الناس الى درجة الشبع مما دعا الى تخصيص جزء كبير من العمل الى انتاج السلع اللائمه لأذواق الناس والتي تبهر العيون بروائها .

§ ٢٣ — فى المنفعة الكلية : تقدر المنفعة الاقتصادية لسلعة أو لخدمة معينة بمقدار الاشياء التى يعطياها الانسان للحصول على هذه السلعة أو الخدمة ولما كانت المنفعة هى من المسائل الذاتية فتقدير المنفعة أو مقياسها هو ما يقبل الانسان أن يبذله أى يدفعه وهو الثمن فالثمن هو المقياس الاقتصادى للمنفعة واذا فرضنا أن خمسة أقداح من الماء عرضت بالتنازع وقدرت قيمة كل قدح بنصف النظر عما يمكن أن يضاف اليه من الأقداح فالقدح الأول تكون منفعته كبيرة والقدح الثانى أقل الخ . وتكون المنفعة الكلية عبارة عن (١) المنفعة التى يحصل عليها من القدح الاول (٢) مضافا اليها المنفعة الحاصلة له من القدح الثانى وهكذا دواليك فاذا قدرنا أن منفعة القدح الاول ٥ والثانى ٤ والثالث ٣ والرابع ٢ فتكون المنفعة الكلية لاقداح الماء ١٤ . ويتبين مما تقدم أنه كلما زادت أقداح الماء زادت المنفعة الكلية وقلت المنفعة الاخيرة . لذلك تكون قيمة الشئ عبارة عن منفعته النهائية وأن زيادة السلع عن حاجات الناس تزيد منفعتها النهائية أى أن قيمتها تصير ناقصة أو معدومة فالهواء الذى نستنشق — مع أن منفعته كبيرة — ليس له قيمة لأن منفعته النهائية معدومة . وقدح الماء لا قيمة له لمن كان على مقربة من نهر أو عين جارية . ولكن الماء له قيمة كبيرة للقافلة التى تجوس خلال الصحراء حيث لا ماء . واذا كان الماء محدود الكمية وفرضنا أن عدد الوحدات الموجودة منه مع رحالة محدودة بمشقة فالمنفعة النهائية

للوحدة العاشرة لا يمكن أن تكون منبيلة ولكن بما أن وحدات الماء كلها متشابهة فتكون قيمة الماء مساوية لقيمة الوحدة العاشرة مضروبة في عشرة .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات يمكننا أن نفهم السبب في كون بعض الأشياء النافعة أقل قيمة من الأشياء الأقل منها نفعاً فالنحاس أضع من اللؤلؤ ومع ذلك فالنحاس قيمته أقل من اللؤلؤ وعند ما نقول أن النحاس أضع من اللؤلؤ قصد بذلك أن المنفعة الكلية للنحاس أكثر من المنفعة الكلية للؤلؤ لأننا ننظر إلى النحاس في جملة وننظر إلى مجموع النافع التي نحصل عليها منه فنرى أن هذه المنافع أكثر من منافع اللؤلؤ وعند ما نقول أن اللؤلؤ قيمته أكثر من قيمة النحاس نقارن كمية النحاس واللؤلؤ الموجودة ونعتبر فقط للنفعة النهائية ولما كانت كمية اللؤلؤ الموجودة أقل من كمية النحاس فالمنفعة النهائية للؤلؤ أكبر من منفعة النحاس النهائية بسبب قلة الموجود من اللؤلؤ وكثرة الموجود من النحاس .

§ ٢٤ — في فائض المستهلك Consumer's surplus : فائض المستهلك هو الفرق ما بين المنفعة الكلية والقيمة الكلية التي هي عبارة عن ثمن كل وحدة مضروباً في عدد الوحدات. وليبين ذلك فترض المنل الآتي : إذا لم يوجد في السوق الاتقحة واحدة فالشارى قد يدفع ٥٠ ملياً لشرائها (الثمن الاحتمالى) . لكن الشارى يجد التفاح بكثرة ولا يدفع عن كل واحدة إلا ٥ مليات فالفرق وهو ٤٥ ملياً يسمى « فائض المستهلك » وهذا الفرق يظهر كالآتي : —

الفائض المستهلك	التمن الحقيقى	التمن الاحتمالى	التفاحه الاولى
٤٥	٥	٥٠	»
٢٠	٥	٢٥	»
١٠	٥	١٥	»
٥	٥	١٠	»
٠	٥	٥	»
٨٠	٢٥	١٠٥	الخامسة

لذلك يكون فائض المستهلك هو الفرق ما بين الثمن الاحتمالى وهو ما يقبل الشارى أن يدفعه ثمن شىء دون أن يحرم منه والثمن الحقيقى الذى يدفعه فى الواقع وفائض المستهلك لا علاقة له بالثمن الذى يدفعه المستهلك . فقد يكون ثمن الشىء قليلا ولكنه يأتى للانسان براحة واستمتاع ومن أجل هذا السبب يأتى بفائض عظيم للمستهلك مثل الصحف والملح وأجور السكك الحديدية وطوابع البريد . وفائض المستهلك هو المنفعة المستمدة من حالة العمران التى نعيش فيها وهو ما يعبر عنه الألمانىون بكلمة *Conjunctur* أى مجموع الظروف الفنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية لمجتمع انسانى يقوم على تقسيم العمل والملكية الفردية . ومجموع هذه الظروف هى التى تحدد عرض وطلب الاموال وتبعا قيمتها التبادلية . وهذا التحديد يقع مستقلا عن ارادة المالك ونشاطه أو تقصيره (مارشال ص ١٢٥) قلا عن فاجنر *Wagner* الاقتصادى الالمانى ذلك أن الرفاهية لا تتوقف فقط على مقدار ما يملكه الانسان من مال أو محبة أو علم بل على هبات الطبيعة المجانية وحالة العمران . ويمكن اغفال هذه العوامل اذا قارنا حالة الافراد الذين يستمتعون بهذه الاشياء . لكن الكثير منها يختلف من مكان الى آخر . ويعتبر من الثروة العامة ولا يحتسب ضمن الثروة الشخصية . لكن هذه الأشياء تصبح عظيمة الأهمية اذا قارنا رفاهية الناس فى مختلف البلدان المتحضرة أو اذا قارنا العصر الحالى بالصور الخوالى .

وتتضح لنا هذه الحالة اذا نظرنا الى ما تبذله الجماعات المتحضرة من توفير الرفاهية لافرادها بما تقوم به من الاعمال العامة كرش الطرق وانشائها والمنزهات العامة والكبارى الخ . والآن نعود الى فائض المستهلك بالنسبة للافراد فنقول بأن المثل الذى أوردناه عن التفاح يظهر لنا فائض المستهلك فى أبسط صوره مع فرض أن ثمن هذا المقدار الصغير من التفاح يتحدد بنفس الطريقة التى تتحدد بها أسعار السلع الاخرى المروضة بكية كبيرة والآن تسأل عن مقدار محبة هذا الفائض

وهل الطريقة التي اتبعناها لقياسه تفي بالفرض أم لا . نقول أن هذه الطريقة يرد عليها القيود الآتية : -

(١) إذا فرضنا أن دخل كل الأفراد متساوياً فالرغبة في دفع كمية معينة من النقود لشراء سلعة ما تدل على أن هذه السلعة تعطي منفعة متساوية لكل منهم . لكن الواقع خلاف ذلك فالتناس منهم الفقير والغنى . والمنفعة النهائية للنقود قليلة بالنسبة للغنى وكثيرة بالنسبة للفقير . وقبول الغنى أن يدفع ثمناً مرتفعاً لا يدل على زيادة منفعة الشيء . والغنى قد يدفع ثمناً كبيراً للحصول على نوع من الطعام . وقد يحصل الفقير على هذا النوع إذا كثر عرضه في السوق بشئ أقل في حين أن مبلغ استمتاع كل من الغنى والفقير متساوياً . وهو ما يحصل تقدير فائض المستهلك عسيراً بالنسبة لكل الناس (٢) كذلك زيادة ثمن السلعة لا يدل دائماً على زيادة المنفعة حتى بالنسبة للفقير كما لو ارتفع ثمن الخبز أو اللبن (٣) توجد أشياء مرتفعة الثمن وهي التي ترضى شهوة حب الظهور والعظمة عند بعض الناس . كالأحجار الكريمة والصور النادرة والتماثيل . وقد تكون هذه الأشياء جميلة ومتقنة الصنع . ولكنها لا تطلب لهذا السبب بل لأنها مرتفعة الثمن ولأنها علامة الجاه والثروة الطائلة فإذا فرضنا أن كمية الماس الموجودة كثرت فانه مع بقائه حافظاً لخصائصه الطبيعية كالبريق واللمعان والصلابة يزول الاستمتاع الذي كان يحصل عليه الفرد من تحليه به لأنه لا يعتبر في هذه الحالة دليلاً على الثراء والمكانة الاجتماعية . وعلى ذلك يزول فائض المستهلك المقدر على أساس ثمن الماس السابق

(٤) إذا نظرنا إلى السلع التي تقضى الحاجات الأساسية ففائض المستهلك يكون عظيماً بسبب تعلقها بالحياة . فثمنها الكلية وفائض المستهلك بالنسبة لهذه الضرورات كالطعام والملبس يخرج عن حد التقدير . لكن الجمال الذي يحدته قضاء هذه الضروريات هو من النوع السلبي . وفي أخبار الرحالين أمثلة كثيرة على هذا النوع من الاستجمام السلبي فقد يضطرون إلى ازدياد أنواع من الطعام لا طعم لها

تضافها الناس وتبعث على التز والاشمئزاز فلا يتناولون منها الا القدر الضروري لصون حياتهم . وقد تمثل الاستاذ Patten ، هذه الحالات ففصل ما بين شغل العيش pain econmy ، ورخاء العيش pleasure economy ، فشغل العيش هو تلك الحالة الاقتصادية التي تقتصر فيها جهود الانسان على تحصيل الحد الأدنى من ضروريات الحياة التي تقيه ألم الجوع والعطش والبرد فيعمل لدفع الألم لا لحب اللذة ، ورخاء العيش هو تلك الحالة الاقتصادية التي تتوافر فيها الحاجات الأساسية يأخذ الانسان في تلص وسائل الاستمتاع فيكون المأكل فضلا عن كثرته شهيّا تقبله النفس ويكون اللبس والسكن أنيقاً وجيلاً . وعند تقدير المنفعة الكلية وفائض المستهلك يحسن أن نبدأ بتلك الحالة الثانية وهي حالة رخاء العيش ونطرح جانباً المنافع التي تقضى الحاجات الأساسية . فنجد ما يكون للفرق الخبير في البذل أى عندما يتوافر رخاء العيش ويصل الناس الى درجة معينة من الترف يصح القول بوجود فائض حقيقى للمستهلك .

المبحث الرابع - فى القيمة

§ ٢٥ - فى علاقة القيمة بالمنفعة النهائية : تبين القيمة من مقارنة المنافع النهائية للأشياء ليختار الانسان منها ما يريد . ولا تقترض القيمة دائماً وجود سوق أو تبادل بين الناس فيمكن تصور القيمة حتى بالنسبة لمن يعيش فى منزل عن الناس كروبنسون كروزو فى جزيرته . فالرحالة الذى يضل الطريق فى الصحراء يعمل على تخفيف حمله . فيعمل الى الأشياء الأقل قيمة بالنسبة لغيرها ويتخلى عنها فيلقى غطاءه وجزأ من خراطيشه لكنه يحتفظ ببندقيته ووطاب الماء بنوع خاص الذى يكون له فى نظره أكبر قيمة . وهذا هو ما فعله روبنسون عند ما استشر بأشرفه على الفرق فانه اضطر أن يختار من الأشياء التي على ظهر السفينة لأجل أن ينقلها الى البر أنفها . فنقل أولاً لليرة والبلاخ والنخيرة وازدرى النقود واعتبرها

عديمة الفائدة . وجد أن استقر في الجزيرة أخذ في كل لحظة يقارن بين الأشياء ليتعرف أيها أكثر فائدة من غيره مسترشداً في حكمه بميوله والعقبات التي تعترض قضاء رعايته . فتارة كانت العقبة من النوع الذي لا يمكن تذليله وهو ما يحصل إذا كان ما يرغب فيه غير موجود في الجزيرة . وطوراً كان يستطيع أن يذلل الصعاب يبدل شيء من الجهود . وكان مما يدعو إلى التفكير ما إذا كان الأفضل أن يقتات من صيد السمك أو من الفواكه للذخيرة وهل الأفضل أن يخصص يومه لحياكة أو ترقيع ملابسه أو لاصلاح مفراته . وما كان رو بنسن يستطيع أن يستقر على رأى إلا إذا قارن ما بين المنافع النهائية لكل هذه الأشياء .

§ ٣٦ — في القيمة التبادلية والثمن : ويبر عنها أحياناً بالقيمة الاجتماعية وذلك لأن القيمة التبادلية لا يمكن تصورهما إلا بين جماعات بشرية خاضعة لنظام الملكية الفردية . والقيمة التبادلية هي النسبة التي يحصل بها تبادل الأشياء من قبل الكمية . فالقيمة التبادلية للقطن بالنسبة للقمح هي مقدار ما يعطى من القمح للحصول على كمية معينة من القطن

لكن النسب الموجودة بين الأشياء لا تقدر في الجماعات الانسانية الحاضرة بنسبة بعضها الى بعض ولكن بالنسبة الى سلمة خاصة تسمى « النقود » . وهذه النسبة تسمى الثمن . فثمن السلمة هو عبارة عن قيمتها التبادلية بالنسبة الى النقود . فيقال بأن ثمن قنطار القطن أربعون ريالاً

ويترتب على تعريف القيمة والثمن النتائج الآتية : —

(١) لا يمكن تصور ارتفاع أو هبوط عام في القيمة التبادلية وذلك لأن القيمة هي نسبة للمبادلة بين الأشياء . أما إذا تبادلنا وحدات من القمح بوحدات من القطن أقل مما كنا نعطيها في الماضي فيقال بأن قيمة القمح هبطت وارتفعت قيمة القطن . فقيم الأشياء كلها لا يمكن أن ترتفع أو تهبط في وقت واحد . لكن قيمة الشيء بالنسبة لقيمة الأشياء قد تزيد أو تقل تبعاً لقلتها أو كثرتها

(٢) أما بالنسبة للائتمان فالأمر بالعكس فقد ترتفع أو تهبط كلها دفعة واحدة وارتفاع وهبوط الائتمان من الظواهر المألوفة في حياتنا الاقتصادية وبخاصة منذ نشوب الحرب العظمى حيث ارتفعت الائتمانات قاطبة . في حين أن قيم الأشياء لم ترتفع . ومعنى ذلك اننا لا نستطيع أن نحصل على كمية من القمح أو الحديد إلا بنقود أكثر من التي كنا نبدلها في الماضي . وارتفاع أو هبوط الائتمان يدل على هبوط أو ارتفاع قيمة النقود أى على ضعف أو زيادة قوتها الشرائية

(٣) قد تتغير أئتمان السلع دون أن تتغير القيم التبادلية لهذه السلع بالنسبة لبعضها بعضاً . فالقيم لا تتغير إذا وقع تغيير الائتمان في اتجاه واحد وبنسبة واحدة لكل السلع . فإذا فرضنا أن كل الائتمانات تضاعفت وكانت أردب القمح يساوى جنيهاً وقنطار القطن يساوى ستة جنيهاً فتكون نسبة القيمة التبادلية للقمح للقيمة التبادلية للقطن ٣ . فإذا فرضنا أن ثمن أردب القمح وصل إلى أربعة جنيهاً وقنطار القطن اثني عشر جنيهاً فنسبة مبادلة القمح بالقطن تبقى كما هي أى ثلاثة

المبحث الخامس - في رأس المال والدخل

§ ٢٧ - في معنى الدخل : تقدر الثروة إما بأشئ أو بالدخل الذي تملكه . وتقدير الثروة بالدخل أقرب إلى الصحة وذلك لأن الأشياء ترغب لمنافها . فمالك المنزل يفتنح به لأنه يقيه من الحر والبرد وهو فوق ذلك يشعر بنوع من السرور والنبطة . فنفعة المنزل بالنسبة للمالك هي عبارة عن سلسلة من الاحساسات اللطيفة وهذه الاحساسات هي الدخل الحقيقي . لذلك يكون الدخل بمعناه الاقتصادي ما يشعر به من الجمال والاسترواح من الأموال الاقتصادية . فاللذة الحاصلة من شرب الماء اللباح والاستدفاء بالشمس وهو ما يشترك فيه الغنى والفقير على السواء لا يعتبر دخلاً . ولكن إذا قل للماء وصار له قيمة تبادلية اعتبر اطفاء الظمأ دخلاً .

لكن الناس لا تنظر إلى الدخل باعتباره مصدراً للاستمتاع بل تنظر إليه

باعتباره كمية معينة من النقود . فأجرة السفينة تعتبر دخلاً للمالكها : لكنه إذا خصصها لنزهته فلا تكون مصدراً من مصادر الدخل . ومع ذلك فتأجير السفينة أو انتفاع مالكها بها لا يختلفان في شيء . فكلاهما ظاهرة واحدة وذلك لأن المستأجر لا يدفع الأجرة إلا إذا أحدثت له السفينة استمتاعاً معادلاً لمقدار الأجرة . فكما أن الثروة كانت موجودة قبل استعمال النقود فكذلك الدخل كان موجوداً قبل استعمال النقود . لكن المجتمعات التي تستعمل النقود تعتبر الدخل بأنه الاستمتاع Satisfaction المتأتى من شيء وأن هذا الدخل يجوز التصرف فيه مقابل نقود . لذلك يجب أن يكون الدخل قابلاً للتبديل إلى نقود

§ ٢٨ — في معنى رأس المال : علمنا أن الدخل هو في الواقع المنفعة أو الاستمتاع الحادث من شيء متقوم . ويقابل الدخل رأس المال . فإذا اشترت سلعة فأنت تشتري في الواقع ينبوع استمتاع أو منافع فكل سلعة هي مستودع لهذه المنافع . فالبذلة التي تشتريها تحدث منفعة أو دخلاً كلما ارتديتها . والمحراث أو الفأس يعطى للفلاح دخلاً كلما استعمله . وقد لا يستطيع الفرد أن يشتري ينبوع هذه المنافع فيدفع ثمن كل منفعة يريد الحصول عليها ويكون ذلك بطريق الاستئجار أما إذا اشترى الحق في كل منافع الشيء الحاضرة والمستقبلية فيصير الدخل المتوقع رأس مال متجمد capitalised income . لذلك لا يكون للشيء قيمة رأسمالية إلا إذا كان دخله متقوماً income value .

§ ٢٩ — في الفرق ما بين الدخل ورأس المال : يختلف رأس المال عن الدخل من الأوجه الآتية :

(١) رأس المال هو عبارة عن الأشياء المادية المملوكة لأشخاص أما الدخل فهو المنفعة التي نحصل عليها من هذه الأشياء . وقد تتخذ هذه المنفعة شكلاً عينياً إذا استعمل المالك الأشياء بنفسه وتكون قدراً إذا باع المنفعة إلى الغير .

(٢) الفرق الثاني يرجع إلى ظرف زمني . فـ رأس المال هو مجموع ما يملكه

الشخص من الأشياء المادية في زمن معين فيقال بأن بكرة يملك في أول أكتوبر سنة ١٩٢٧ مزرعة ومنزلاً وألف جنيه . وهذه العناصر المختلفة التي يتكون منها رأس المال يمكن تقديرها بالنقود فيقال أن رأس مال زيد عشرة آلاف جنيه . وهو رأس ماله للتعقيد في التاريخ المذكور

أما الدخل فلا يقدر في لحظة معينة بل أثناء زمن معين كسنة أو سنة كقيدار ما يستولى عليه العامل في الشهر أو الموظف في السنة

(٣) رأس المال بطبيعته يظل موجوداً حقيقة أو حكماً . أما الدخل فهو هذا الجزء من الثروة الذي يتجدد من وقت إلى آخر ^(١) فرأس المال يتميز بصفة البقاء أما الدخل فيتميز بصفة الهلاك . والفرد يعتبر الدخل بأنه يتجدد في أوقات معينة وأنه خلق للاستهلاك وهو لهذا السبب يستهلكه دون أن يخشى الفقر . أما رأس المال فهو هذا الجزء الباقي من الثروة الذي يجب أن يعمل على المحافظة عليه وزيادته . بقدر الاستطاعة .

وليس المراد من تمييز رأس المال بصفة البقاء أنه يبقى بصورته على وجه الدهر لا يعتريه أى تغيير . بل المراد هو بقاء رأس المال من قبل القيمة . وليبيان ذلك نقول أن جهود الناس ترمى دائماً إلى تحصيل القيم . والقيمة لا تبقى إلا بعمل الإنسان . فالأرض تفقد خصبها على مرور الأيام والمباني تنهار وتبلى والآلات تصدأ وتصير لكثرة استعمالها غير صالحة لما أعدت له . ولحفظ قيم هذه الأشياء يجب أن نعوض على الأرض ما فقدته من خصبها بوضع الاسمدة ونرمم ما نداعى من البناء ونشترى الآلات الصالحة . وبذلك نحفظ قيم رؤوس الأموال

أما الأموال المتغيرة دخلاً فهي تفتى من قبل القيمة بالنسبة للملكها ولو أنها تبقى موجودة بأعيانها . فالنقود التي ينفقها الإنسان تخرج من ثروته أى تفتى قيمتها مع بقائها بأعيانها . فالفرق ما بين رأس المال والدخل لا يرجع إلى المادة ولكنه

(١) لهذه المسألة أهمية عملية مشروحة في كتابنا (شرح القانون التجارى ص ١٥٤)

يرجع الى القيمة من قبل بقائها أو انعدامها . وكل فرد يفرق دائماً ما بين جزء الثروة الذى يستهلكه وجزء الثروة الذى يستبقىه . فالجزء الأول هو السخل والثانى هو الذى يتكون منه رأس المال . وكثير من الناس ليس لهم رأس مال أو لهم رأس مال قليل ولكن لهم « دخلا »

واذا نظرنا الى شؤون الناس نجد أن البعض منهم يحول دخله رأس مال أو يحول رأس ماله دخلا . فالعاقل الكيس يدخر جزءاً من دخله ليزيد من رأس ماله أما السفیه الآخرق فيتصرف على خلاف ما تقدم ويقال عنه بأنه « يأكل رأس ماله » . ويعتبر فى حكم السفیه من يرى منزله يتداعى ولا يعمل على ترميمه أو من يرى المستحدثات الجديدة والطرق الصناعية الطريفة ولا يعمل على استبدال أدواته القديمة أو لا يدخل الطرق الحديثة ولا يطرح القديمة جانباً . وثروة هذا الفريق من الناس تأخذ فى الاضمحلال بسبب هبوط قيمة منشئاتهم تدريجياً حتى تنعدم كلية وبذلك ينتهى رأس المال الى الفناء

ولما كانت التفرقة ما بين رأس المال والسخل لا ترجع الى خاصية مادية بل الى بقاء أو فناء قيمة الشيء بالنسبة للمالك فقد تعتبر بعض الأموال تارة من الدخل وطوراً من رأس المال على حسب الأحوال فالبضائع تعتبر رأس مال بالنسبة للتاجر لكنها لا تعتبر كذلك بالنسبة للشارى المستهلك كاللحوم والسكر والملابس بالنسبة للقصاب والبدال والحائك أما الشارى فيقيد قيمتها فى دفتر حسابه فى باب المصروفات

الباب الثاني

في عناصر وشروط الحياة الاقتصادية

الفصل الأول

في الطبيعة

§ ٣٠ — فيما تقدمه الطبيعة للانسان : البيئة الطبيعية أو الطبيعة هي العنصر الأول للانتاج ، ففي كل نوع من أنواع الأموال توجد أشياء مستمدة من الطبيعة ومن عمل الانسان سواء أكانت من أموال الاستهلاك أم من أموال الانتاج وتقدم الطبيعة للانسان ما يأتي : —

- (١) الشروط العامة للحياة وهي المكان والهواء والحرارة والضوء والماء الخ
 - (٢) الأدوات والمواد اللازمة للنشاط الاقتصادي كالأرض الصالحة للزراعة والأرض اللازمة للكنى والمواد الكثيرة كالنخع والمعادن والبترول والأحجار
 - (٣) القوى المحركة كالقوة المائية وقوة الريح والقوة الكهربائية
 - (٤) أنواع النباتات والحيوانات التي يفتتح بها الانسان للاستهلاك أو للانتاج
- § ٣١ — في أهمية البيئة الطبيعية^(١) : يخضع الانسان لتأثير البيئة الطبيعية

(١) غالى المؤرخ Buckle في بيان ما للطبيعة من تأثير فقال بأن مدينة قدماء المصريين ترجع الى خصب تربتها ورخص الطعام ووفرتها وهو ما أدى الى رخص أجور العمل وعدم كسايى أقدار الناس في الثروة والجاء . والفضل في رخص الطعام وفرة النخيل والافرة وهي التي يفتت منها عامة الشعب . يضاف الى هذا أن الجو من شأنه ان يقلل من حجات الناس فكانت النتيجة أن تكافى السكان بدرجة فاقت كل الامم القديمة وروى هيرودس أنه كان عصر في عهد أماسيس Amasis عصرون أئف مدينة أهلة بالسكان Buckle's; History of Civilisation

التي يعيش فيها . وقد كان دائماً للجو والطعام والتربة وشكل الطبيعة تأثير فعال في حياة الأمم الاقتصادية الا أن الانسان أثر بدوره على هذه العوامل الطبيعية فغيرها وأدخل عليها بعض التحسينات ونقل بعضها من مكانها الى مكان آخر لضرورات اقتضاها مصلحته .

المبحث الاول - في تأثير الجو

§ ٣٢ - في تأثير الجو : لا تصلح الأجواء المتطرفة لتقدم الحياة الاقتصادية ففي أصقاع القطب الشمالى تضن الطبيعة بخيراتها في حين أنها في المناطق الاستوائية تكثر هباتها الى حد يصل أحياناً الى درجة الاسراف . والطبيعة بهذا الاسراف تقضى على نشاط الانسان لأنها تغنيه عن بذل أى مجهود للحصول على قوته وتسبب له الروعك بسبب تفتى الحيات والأمراض الوابئة . وأصلح الأجواء ما كان معتدلاً يتعاقب فيه الحر والبرد والمطر والجفاف . الا أنه قد يوجد في المناطق المعتدلة اختلافاً عظيماً في الجو ينشأ عنه اختلاف في طرق الزراعة والمساكن والأزياء والعادات والأخلاق . وقد تختلف كمية الحاصلات من سنة الى أخرى فتكون الوفرة والرخاء في عام والقلة والمجاعة في عام آخر حسب ملائمة أو عدم ملائمة الظروف الجوية .

في تأثير الانسان على الأحوال الجوية : ان تأثير الانسان على الأحوال الجوية محدود ولكنه لا يمكن اغفاله . فقد يستطيع أن يخفف الرطوبة الزائدة بواسطة حفر ترع للصرف أو إقامة جسور . وقد نجح الانسان في تخفيف البرك والمستنقعات واستطاع أن يقاوم الحيات الخبيثة المتولدة عن الملاريا . وتعمل السلطات العامة في جميع البلدان على زرع الأشجار في المنحدرات منعاً للسيول . كذلك يستطيع الانسان أن يستعاض عن مياه الأمطار بواسطة الري بماء الترعى . ومن أجل ذلك قامت مصر منذ القدم بأقامة المنشآت الهندسية كالتحانات والسدود لرفع مستوى ماء النيل لكي يصل الماء الى كل الأراضى .

المبحث الثاني — في التربة وما تحت التربة

§ ٣٣ — في التربة : أن القشرة الرقيقة من التربة الخصبه التي تغطي الأرض تحتوى على عناصر كيمياوية ضرورية لحياة النبات والحيوان . فنجذور الأشجار والنبات تنفس المواد الملائمة لها والضرورية لتكوينها ونموها ، وقد تتوافر هذه المواد في بقعة ولا تتوافر في بقعة أخرى ومن أجل ذلك يختلف خصب الأراضى . وهذا الاختلاف ينشأ عنه فروق كثيرة في الحياة الأجتماعية من قطر الى آخر ومن جهة الى أخرى . فلكل الأراضى الخصبه يتمتعون بمزايا كبيرة عنى بدراستها ريكاردو في نظريته الشهيرة بنظرية الربح . ورغبة الناس في الحصول على هذه المزايا هي التي تفسر لنا سبب هجرة الأمم الى الأراضى الخصبه التي تكون أبداً معرضة للفتور .

فيما تحت التربة : يشتمل باطن الأرض على المعادن كالنحاس والحديد والقصدير والقصم والماس والفضة الخ ، وقد ترتبت على اكتشاف مناجم الذهب نتائج اقتصادية مهمة كما حصل في القرن السادس عشر عند ما سالت للمعادن النفيسة من أمريكا فضرمت أوروبا وكذلك في القرن التاسع عشر عند ما اندفع رواد الذهب الى كاليفورنيا ثم الى الترنسفال ثم الى كلونديك Klondyke (الاسكا) .

والذى يعتبر أهم من كل ما تقدم مناجم القصم والحديد ومناجم البترول . فقد أصبحت المواد المستخرجة منها ضرورة لازمة للصناعات الحديثة ، وقد كان لمناجم السار وآبار بترول القوقاز شأن كبير منذ وضعت الحرب العظمى أوزارها . وكان لبترول الموصل شأن كبير في تقرير العلاقات السياسية ما بين تركيا وانكلترا .

والماء الذى هو الشرط الأول للزراعة^(١) يتوقف على التكوين الجيولوجى

(١) قدر العلماء أن الورقة الخضراء وهي الزائدة الجانبية الموجودة في ساق النبات تنفع (التبع منهاه) انطلاقا لاء من النباتات على صورة بخار) في مدة ساعة وزنها ماء (جن برون « الجغرافية البعريه ») وأن مقدار ما ينتجه فدان من الكرنب في اليوم يبلغ ثلاثة أطنان أو أربعة . والماء المفقود من النبات يموضه الماء المستمد من التربة

لما تحت التربة وعلى الجو ان كان جافاً أو مطيراً . وقد جبت الطبيعة مصر بنهر آخر يعادل نهر النيل وهى الطبقة المائية الموجودة تحت التربة . وقد استطاع الناس البعيدون عن النيل والترع الشتوية أن يفتحوا آباراً للسقى والرى . وبذلك أمكن انتشار المزارع فى الاراضى البعيدة عن النيل وقامت فيها القرى والساكن

فى تأثير الانسان : لا يستطيع الانسان أن يزيد الثروة الموجودة فى باطن الارض وكل ما يستطيعه هو أن يجتهد فى التعرف موطنها واستخراجها على أحسن وجه . أما الخصب فهو لحد من عمل الانسان وذلك لأن الأرض لاتصلح للزراعة بمحالتها الطبيعية فيجب إزالة ما فيها من الأعشاب والحشائش ثم اصلاحها لتكون قابلة للزراعة ثم يجب بعد ذلك أن تتناض ما فقدته من خصبها بواسطة الأسمدة الطبيعية أو الكيماوية ليجد النبات العناصر اللازمة لنموه^(١)

المبحث الثالث — فى النبات والحیوان

§ ٣٤ — فى ملكة النبات والحیوان : تتوقف حياة النبات على الأحوال الجوية والتكوين الجيولوجى للتربة وما تحت التربة . فكل نبات له محيط طبيعى اذا ماتجاوزه لا ينمو بسبب انعدام ما يلزمه من الحرارة والرطوبة والمواد الزايدة المعدنية التى لاغناء لنمو النبات عنها . كذلك كل فصيلة من الحيوانات لاتتوالد الا فى

(١) دلت التجارب على أن استمرار النمو وإزالة التلثات من الأرض يؤدى عاجلاً أو آجلاً إلى حالة ترفض الأرض معها إتمام مثل مفيد من أى نوع حتى يحل لها أسمدة . وسبب هذا المحل فى الأرض أن النباتات ترفع فى أجسامها من التربة التى تنمو فيها مقداراً من مكوناتها . وعليه فؤدى إزالة المحصول عن الأرض إزالة مقدار عظيم من أهم مكونات التربة الزراعية . وبما أنه هذه التربة لا تشتمل على مقدار غير محدود من المواد الزايدة النباتية على صورة قابلة للتدوين والاصطناع . فيفهم من ذلك أن دوام إزالة المحصولات عن المحول يؤدى حتماً إلى تعداد ذخيرتها وإلى جوع النباتات القائمة عليها ما لم تحف بمدد جديد من المواد الزايدة يقوم مقام ما قد أزيل . علم النبات الزراعى تأليف جون برسيغال من ٢٣١ — ٢٣٢ .

للنطاق التي تجد فيها الحرارة اللازمة لحياتها . ولما كان الانسان يستمد من النبات والحيوان ما يحتاج اليه من طعام ولباس وخامات ووسائل نقل لتلك كان لتوزيع النبات والحيوان على سطح الكرة الأرضية تأثير كبير على كثافة السكان وكيفية معاشهم

في تأثير الانسان : لم تبد قوة الانسان في أشد مظاهرها بمثل ما بدت في عالم النبات والحيوان وذلك بما استنبطه من مختلف الطرق في الزراعة وتربية الحيوان . وقد أخذت هذه الطرق في التحسن على مدى العصور فقد استطاع الانسان أن يوسع الدائرة الطبيعية اللازمة لحياة النبات والحيوان . فالبطاطس منشأها أمريكا ثم استوردت الى أوروبا بعد اكتشاف أمريكا عند ما اكتشفها كريستوف كولومبس . وقد أمكن بواسطة التوالد التزاوجي (القطن والقمح) والتوالد الخُصري (القصب واللوز) إيجاد أنواع جديدة من النبات . فتحسن نوع البنجر وأصبح يعطى كمية من السكر تزيد عما كان يستخرج منه منذ تسعين سنة . وتوصل الانسان بواسطة البرعمة والتطعيم budding and grafting الى تحسين نوع النبات . وكذلك الحال بالنسبة للحيوان كالخيل الأصيلة وخيل الجر وكلاب الصيد وكلاب الرعاة وثيران وديوك المقاتلة . ونجح الانسان في احياء الأنهار والبرك والبحيرات ونجح في مقاومة ومقاتلة الحيوانات الضارة بالنبات . على أنه يجب الاعتراف بأن جهود العلماء في هذا الميدان لم تسفر عن نتائج هامة خصوصاً بالنسبة للحيوانات الصغيرة جداً كدودة القطن

المبحث الرابع — في القوى الطبيعية

§ ٣٥ — في القوى الطبيعية : وهي الهواء والماء للتحرك — الماء الجاري والزواجر ولد والجرر — وقوة انتشار الغاز والكهرباء . وهذه القوى تنساب أحياناً بمنف وقوة قهلك الحرث والنسل . لكن الانسان يستطيع الانتفاع بها في الانتاج

تقد أمكن الانتفاع بالهواء منذ القدم لير السفن واستعملت بجارى الماء كوسيلة للنقل . ولم يستعمل الهواء والماء لادارة الآلات الا فى العصور الحديثة فاستعمل فى ادارة الطواحين المائية والهوائية وطواحين ضغط القماش وادارة المضخات فى الناجم .
والناشير البخارية

§ ٣٦ — فى تميم القوى الطبيعية : توصل الانسان فى القرن التاسع عشر وفى بدء القرن العشرين الى الانتفاع بقوة انتشار الغاز والكهرباء .

والطابع الذى يتميز به القرن التاسع عشر هو استعمال الآلات البخارية فى التى مكنت من انشاء المصانع الكبيرة ووسائط النقل فى البر والبحر . لكن الآلة البخارية مع ما لها من المزايا يعيبها شئ واحد وهو ضياع جزء كبير من القوة الموجودة فى الفحم حيث تبلغ القوة التى ينتفع بها ١٢ ٪ . فضلا عن كثرة اكلاف استخراج ونقل الفحم وتعرض الناجم الى النفاد لكثرة ما يستخرج منها . كذلك لا يتوافر الفحم فى كل الممالك بكية كافية كالسويد والنرويج وسويسرا وشمال ايطاليا وقد لا يتوافر بالمرّة كما هو الحال فى مصر حيث لا يوجد بها الا رواسب خفية ليست لها قيمة اقتصادية تستحق الذكر^(١) من أجل ذلك فكر الانسان فى الاستعاضة عن الآلات البخارية بالمحركات المفرقة^(٢) Moteur à explosion وسميت مفرقة بسبب اختلاط الهواء ببخار البترول بنسبة معينة فيحدث هذا الاختلاط فرقة عند التماس بشرارة كهر بائية وينساب الغاز وينتشر ويضغط على بستون piston . وهذه المحركات أخف وزناً من المحركات البخارية . ومن أجل ذلك استعملت فى السيارات والطائرات

§ ٣٧ — فى الفحم الأبيض : فكر المهندسون فى الاستعاضة عن الفحم

(١) الجرافيا التجارية تأليف محمد بك حمدى ناظر مدرسة التجارة العليا ص ١٤٣ — ١٤٤
الطبعة الخامسة

(٢) تبلغ القوة الناتجة من محركات ديزل Diesel ٤٠ فى المائة (انظر Les moteurs فى
مجموعة (Encyclopédie par l'image)

الأسود بشيء آخر فهداهم التفكير الى استخدام القوة العظيمة التي تنتج من سقوط كمية من الماء من مكان مرتفع وقدروا أنه اذا سقط مائة لتر من الماء من ارتفاع ٥٠٠ متر لنتج ٦٦٦ حصاناً بخارياً^(١) وعند نقطة السقوط يمر الماء بترين turbine فيحدث حركة دوران سريعة جداً وهذه الحركة يحولها دينامو الى كهرباء . وهذه الكهرباء المنبعثة في محل سقوط الماء تحملها أسلاك نحاسية لنقلها الى مسافات بعيدة تبلغ أحياناً مئات الكيلومترات لتستعمل في الانارة وإدارة الآلات . من أجل ذلك سميت قوة سقوط الماء « الفحم الأبيض » لأن مساقط الماء تعتبر بمثابة مناجم جديدة تشتمل ثنائياها على ينبوع من القوة المحركة لا ينضب واستغلت فرنسا مساقط الماء لتوليد الكهرباء . وبذلك أمكنها أن تحصل على قوة قدرت بقسمة مليون حصان . ويفكر علماء الكهرباء في استخدام كل مساقط الماء الموجودة لكي توزع الكهرباء على كل مدن فرنسا . ولم يكتف رجال الصناعة بالارتفاع بمساقط الماء الموجودة بل أنهم أوجدوا مساقط ماء صناعية بواسطة انشاء خزان على أحد مجارى الماء^(٢)

المبحث الخامس — في الموقع الجغرافي

§ ٣٨ — في الموقع الجغرافي : للموقع الجغرافي تأثير كبير في حياة الأمم الاقتصادية . فالترب من البحر ووجود مرافق واسعة وحصينة والقرب من الأنهار تفسر التفوق البحري الذي قامت عليه المدن القديمة . فليس من قبيل الصدف أن تركز التقدم العالي أيداً عدة قرون حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط . فالموقع الجغرافي هو الذي مكن مصر واليونان وروما من التحكم الآفان من السنين في أقدار الجنس البشرى . وبلغت الجمهوريات الإيطالية في القرون الوسطى مرتبة

(١) $100 \times 666 = 66600$ كيلوجرام أو $66600 \div 1000 = 66.6$ كيلوجرام = ٦٦٦ حصاناً بخارياً

(٢) الحكومة المصرية جادة في الاستفادة من خزان اسوان . وقد استغمت بشيء الاختصاصيين لوضع التصميات الفنية لهذا المشروع الخطير .

رفيعة من القوة والجاه والثراء بفضل موقعها من البحر الأبيض . وأحرزت لوندرة ونيويورك مكائتها البحرية الحاضرة بفضل الموقع حتى قال بعض للفكرين أن المدينة كلها ترجع الى البحار والأنهار الكبيرة . على أننا مع اعترافنا بفضل المواصلات المائية الا أنه من الخطأ أن نقال في أهميتها ونجاهل ما كان للتجارة البرية من الشأن العظيم في المدينة . فكثير من المدن الآهلة بالسكان لم تكن سوى ملتقى طرق عديدة واصله الى القرى والساكن وبذلك أصبحت أسواقاً عظيمة . ومراكز المدينة البابلية والاشورية كانت من هذا النوع . ورخاء عدد عظيم من المدن في كل انحاء العالم يرجع الى هذا السبب كبرلين ومانشستر وكما تقدمت الحياة الاقتصادية أصبحت التجارة خادمة للزراعة والصناعة والمراكز الصناعية لا تقتصر فقط الى سهولة المواصلات التجارية لبيع حاصلاتها بل تقتصر أيضاً الى سهولة الحصول على الخامات والقوة المحركة اللازمة لمصانعها . فازدهار صناعة الصلب في المراكز الصناعية بانكلترا وأمريكا يرجع الى قربها من مناجم الفحم والحديد

في تأثير الانسان : عمل العقل البشرى منذ القدم على ازالة كل العقبات التي تعوق للمواصلات . فأنشئت الطرق والقنوات والسكك الحديدية . والطائرات والكبارى والسدود والمعابر والاتفاق والاسراب والبرازخ تسهيلات لنقل الناس والبضائع . وأصبح العالم تغطيه شبكة من الأسلاك تنزلق عليها الأفكار فتتعارف الناس وزالت الفوارق الناتجة من بعد المسافة ولم يعد الشراء يتحدون بشطط الزار والنأى عن الدار وانتجاع الفياق والقفار . حتى ليخيل لنا أن الكرة الأرضية ضمرت وصغر حجمها . وهو ما ساعد على شعور الشعوب بالتضامن

الفصل الثاني

في البيئة الاجتماعية

٣٩٨ - في تركيب البيئة الاجتماعية : يتكون كل مجتمع انساني من أشخاص طبيعيين يشعرون بحاجات يعملون على قضائها بواسطة الانتاج والاستهلاك . ويتركب من هؤلاء الأشخاص طرائق وشكائك مرتبطة بعضها ببعض بعلاقات التآزر والافتقار المتبادل رغم ما ركب في طباعهم من مختلف الأخلاق ورغم اختلاف المقاصد التي يعملون على تحقيقها . ويتكون النسيج الاجتماعي من مجموع هذه الجماعات البشرية

الأسرة : وهي من يتكفل بهم الشخص وقربائه من ذوى الأرحام والأصهار والأسرة هي أول وأهم الجماعات البشرية وتطلق خاصة على قبيل من الناس ينتمون الى أصل واحد ويعيشون تحت سقف واحدة ويخضعون لرئيس واحد وكانت الأسرة تتميز في العصور القديمة بتضامن أفرادها لكنها فقدت الآن هذه الميزة خصوصاً في المدن الكبيرة . على أن الأسرة ما زالت حتى الآن ينبوع الصافي للحياة الاجتماعية التي تصدر عنها الاخلاق القويمة وصارت قيمة الامم تقاس بقيمة الاسر التي تتكون منها .

في الجماعات السياسية : وهي التي تتكون من أشخاص مقيمين في اقليم واحد وخاضعين لسلطة واحدة . وتعتبر هذه الجماعات دولا اذا كانت متمتعة باستقلالها السياسي . وتنقسم الدولة بدورها الى اقسام تسمى مقاطعات أو مديريات وهذه بدورها تنقسم الى مراكز قري فخرز الخ .

في الجماعات الاختيارية : وهي جماعة من الناس يتفقون على تحقيق غرض

معين . ونسمى هذه الجماعة «جمعية» اذا كان الغرض من تكوينها تحقيق غرض غير متقوم بمال كالجسميات الأدبية والعلمية والخيرية . وتسمى شركة اذا كان غرضها جلب الربح بقصد اقتسامه بمعرفة الشركاء .

المبحث الاول - في توزيع وتركيب السكان

§ ٤٠ - حسابات : قدرت سكان الكرة الأرضية في سنة ١٩٢٠ بألف وثمانمائة مليون نسمة ليست موزعة كلها على أنواع للعمورة بنسبة واحدة فقد بلغت سكان أوروبا ٤٥٠ مليوناً وآسيا ٩٥٠ مليوناً وأفريقيا ١٣٠ مليوناً وأمريكا ٢١٠ مليوناً والأوقيانوسية ٧٠ مليوناً . وتتراوح مساحة الكرة الأرضية ما بين ١٣ و ١٤ مليار هكتاراً مربعاً .

§ ٤١ - في تكاثف السكان : يراد بالتكاثف نسبة عدد السكان الى مساحة الدولة ولسهولة المقارنة اصطلح على تقدير عدد السكان المقيمين في كيلو متر مربع . وهذه النسبة هي عبارة عن متوسط فقط ولا تدلنا بالدقة على كيفية توزيع السكان في داخل كل دولة . ففي الولايات المتحدة كان متوسط تكاثف السكان في سنة ١٩٠٠ ، ٢٥ نسمة في كل ميل مربع في حين أن نسبة التكاثف في الولايات الشرقية كان يتراوح ما بين ٣٥٠ و ٤٠٠ نسمة و٦ نبات في بعض ولايات الغرب على أي شيء . يتوقف تكاثف السكان : لانتوقف كثافة السكان على توافر خيرات الطبيعة فحسب بل أنها تتوقف على مبلغ ما وصلت اليه الدولة من العلوم والمعارف وعلى درجة تقدمها في الصناعات الآلية وهي الوسائل العملية المستعملة في الانتاج . ويلاحظ أنه بالنسبة للاقطار التي تكتفي بمحاصلها الزراعية وتقل مبادلاتها مع غيرها من الأقطار توجد علاقة وثيقة ما بين تكاثف السكان ومواردها الغذائية فالأمم التي تعيش من الصيد تحتاج الى أراض فسيحة لتحصيل زادها . والأمم الرحالة تكتفي بمساحة أقل لكنها أكبر من المساحة التي تحتاج اليها الأمم الزراعية

فقد كانت سكان بريطانيا العظمى في سنة ١٨٠٠ أقل من سكان فرنسا . وبسبب تقدم الصناعات الآلية زادت سكان بريطانيا عن سكان فرنسا واعتمدت انكلترا على الخارج للحصول على ما تحتاج اليه من الغذاء تدفع قيمته بما تبنيه من البضائع .

§ ٤٢ - في تركيب السكان حسب الأعمار : يجب تقسيم السكان الى ثلاث طبقات وهي (١) الطبقة التي يقل سنها عن ١٩ سنة (٢) والطبقة التي يزيد سنها عن ١٠ ويقل عن ٦٠ سنة (٣) والطبقة التي يزيد سنها عن ٦٠ سنة . والطبقة الثانية هي المنتجة وما عداها يعيش في كنفها . وقد دل تعداد سنة ١٩١٧ على النتائج الآتية : -

من ١ سنة ١٩	من ٢٠ - ٥٩	من ٦٠ الى ما فوق	المجموع
٤ ٤٣٢ ٩١٦	٥ ٩٨٦ ٧٦٤	٢ ١٥١ ٣٦٠	١٢ ٥٧١ ٠٠٠

يتبين من هذا الجدول أن الطبقة التي تزيد عن تسع عشرة وتقل من تسع وخمسين سنة تزيد عن بقية الطبقات . وهذه ظاهرة عجيبة في بلد اشتهرت بكثرة المواليد وقلة المهاجرين من أبنائها وليس لهذه الظاهرة نظير الا في فرنسا والولايات المتحدة . وذلك أن البلاد التي تقف فيها زيادة السكان أى التي تقل فيها المواليد تعظم فيها نسبة طبقة المنتجين وهي الطبقة الثانية كما هو الحال في فرنسا أما في البلاد التي تعظم فيها المواليد كروسيا والمانيا وإيطاليا والتي يكثر فيها عدد النازحين الى الخارج فتقل نسبة هذه الطبقة .

§ ٤٣ - في تركيب السكان حسب الجنس : من الظواهر المشاهدة في معظم الأمم أن عدد المواليد الذكور الأحياء يزيد عن عدد الأنثى . لكن للملاحظ أن الوفيات في الأطفال الذكور تزيد عنها في الأنثى . ومن أجل ذلك يتساوى عدد الذكور والأنثى في سن المراهقة . الا أن نسبة الذكور الى الأنثى تتوقف

بعد ذلك على عاملين وهما (١) نسبة الوفيات بين الذكور والأنثى في مختلف الأعمار (٢) عدد المهاجرين الى الخارج . وقد يترتب على هذين العاملين زيادة أو قلة في عدد الأنثى أو الذكور على حسب الأحوال

وقد دل تعداد سنة ١٩١٧ على أن عدد الذكور ٦ ٣٦٩ ٥١٧ وعدد الأنثى ٦ ٣٤٨ ٧٣٨ أى أن عدد الذكور يكاد يتساوى مع عدد الأنثى وقد لوحظ مثل هذا التبادل بين الذكور والأنثى في كل البلدان . لكن الحرب الكبرى التي كانت مجزرة الذكور أضحت بهذه النسبة في كل الدول المتحاربة

§ ٤٤ — زيادة السكان في القرن التاسع عشر : لم يشهد العالم منذ القدم زيادة في السكان تادل ماوصلت اليه في القرن التاسع عشر ، فقد تضاعف عدد سكان أوربا في مدى مائة عام فقد كان ١٨٠ مليون في سنة ١٨٠٠ فبلغ ٤٠١ مليون في سنة ١٩٠٠ وذلك بالرغم من أفواج المهاجرين بعشرات الآلاف في كل عام الى أمريكا

وزيادة السكان تتوقف على عدد المزوجين وللوليد والوفيات .

§ ٤٥ — السكان في مصر^(١) : تراوح عدد السكان منذ القدم بين القلة والكثرة تبعاً للحالة الاقتصادية والسياسية والصحية . فقد انتاب مصر من الحن المتنوعة ما جعل السكان تصل أحياناً الى مليونين بسبب ما أصاب البلاد من ظلم الحكام وإهمال أعمال المنفعة العمومية وعدم العناية بطرق الري . فكانت بعض الأراضي تبقى بورا بسبب عدم وجود الماء لقلة فيضان النيل في بعض السنين وكانت يترتب على ذلك القحط والمجاعة . واذا زاد فيضان النيل أغرق البلاد وعمت منه البلى فهلك المزروعات وتتكون البرك والمستنقعات ويترتب على ذلك

(١) اعتمدنا في كتابة هذا البند على كتابنا الذي وضعناه باللغة الفرنسية : —

انتشار الحميات والأمراض المعدية . وكل هذه الظروف أدت الى أن السكان بلغت في حكم المماليك مليونين ونصف .
وقد عملت مصر على إزالة هذه الأسباب منذ أوائل القرن التاسع عشر . فقد كانت سكان مصر في زمن الحملة الفرنسية ٢٠٤٦٠٠٠٠ نسمة فوصلت الى ١٣٦ ٦٨٣٠ في سنة ١٨٨٢ فالى ١٢٧٥١ ٠٠٠ في سنة ١٩١٧ . وقد بلغت نسبة الزيادة في السكان ما يأتى : —

السنة	نسبة الزيادة في كل ألف نسمة
١٨٠٠ — ١٨٢١	١٤,٥٠
١٨٢١ — ١٨٤٦	٢٢,٩٨
١٨٤٦ — ١٨٨٢	١١,٨١
١٨٨٢ — ١٨٩٧	٢٣,٨٩
١٨٩٧ — ١٩٠٧	١٤,٩٠
١٩٠٧ — ١٩١٧	١٢,٢٦
١٩١٧ — ١٩٢٧	١٢

وقد بلغ معدل الزيادة السنوية في القرن التاسع عشر ١٤,٥ في كل ألف نسمة . وترى لجنة الصناعة والتجارة في تقريرها المنشور في سنة ١٩١٨ أن عدد السكان سيبلغ ٢٠ مليوناً في سنة ١٩٤٥ . لكن السير مردوخ ماكدونالد قدر ١٨ ١/٢ مليون في سنة ١٩٥٥^(١) . وسواء أضح التقدير الأول أم الثانى فما لا نزاع فيه أن عدد السكان آخذ في الزيادة . وأن مصر ستواجه في القريب العاجل مشكلة اجتماعية حادة بسبب زيادة السكان وعدم كفاية الموارد الزراعية — وهى التى تعتمد عليها البلاد الآن — لسد حاجات هذا القدر الزائد وهالك بيان ذلك : —

تبلغ مساحة مصر ٥٥٥.٥٠٠ كيلو متر مربع لا يصنع لزراعة منها الا جزءاً على ثلاثين والباقي منها يحتوى على اراض صحراوية قاحلة يسكنها قليل من الاعراب الرحل . وبلغت مساحة الاراضى للزراعة فى سنة ١٩١٩ ٥٥١١.٠٠٠ فدان يملكها ٦٤٧ ١٨٠٦ مالكا ومتوسط ما يملكه كل مالك ٣٠٥ فدان . ومن جهة أخرى فيوجد مليونان من الأفدنة صالحة للزراعة . وقد قرر البير مردوخ ماكدونالد ان متوسط ما يملكه كل شخص باضافة الاراضى الصالحة للزراعة كما يأتى : —

السنة	المساحة بالفدان	متوسط ما يملكه كل نسمة
١٨٨٦	٤ ٩٠٠ ٠٠٠	٠.٦٥ فدان
١٩١٧	٥ ٣٢٠ ٠٠٠	٠.٤٢ »
١٩٥٥	٧ ١٠٠ ٠٠٠	٠.٣٨ »

يتبين من هذا الجدول أن متوسط ما يملكه كل نسمة أخذ فى القلة كلما زادت السكان . وهى حالة تبعث على القلق اذا ظلت طرق وموارد الانتاج بالحالة الراهنة . على أننا سنحاول أن نبين فى مواضع متفرقة من هذا الكتاب طرق العلاج .

المبحث الثانى — فى نظرية مالتس

§ ٤٦ — فى قسم مسائل السكان : ليست زيادة السكان من المسائل التى لم يحن بحثها الأقدمون . فقد شغلت هذه المسألة عقول المفكرين فى كل عصور التاريخ . واذا استقصينا جزءاً كبيراً من العادات والقوانين فى الشرق والغرب لأمكننا إرجاعها إلى هذه المسألة . فالشعوب القوية عملت دائماً فى أبان قوتها الحربية على زيادة الرجال الذين يصلحون للقتال . وعند ما تصل الأمم الى درجة خائفة من الحضارة تعمل دائماً على صون حياة الانسان . لكن الأمم للتأخرة لم

ترع حرمة للانسان بل أنها تشجع الفتك بالشيخوخ والمرضى ووآد البنات .
وقد كان الاغريق والرومان يعتبرون زيادة السكان خيراً وبركة ومصدراً للقوة
والجاه بسبب حروبهم للتوالية وحاجتهم إلى الرجال . وكانت القوانين تشجع على
الزواج . ثم جاء الاسلام فحضر الناس على التناسل والتكاثر وحرم عادات العرب
في الجاهلية التي كانت تقضى بتقليل النسل كوأد البنات .

وقد تذبذبت أفكار أمم أوروبا في مسألة السكان فكانت زيادة السكان
معتبرة في غير أوقات الحروب كارثة لا يخفف من وقعها إلا الهجرة . وفي القرون
الوسطى قلت السكان بسبب المجاعات والأوبئة والأمراض . ولما فشت في أوروبا
روح المخاطرة في القرنين الخامس والسادس عشر زادت السكان لكن هذه الزيادة
لم تكن ثابتة . وفي أواخر القرن الثامن عشر طرأت على انكلترا ظروف أوجدت
كثيراً من المخاوف في عقول المفكرين بالنسبة لمصير السكان ، فالحروب وقلة الحاصلات
والاقلاب الصناعي الذي بدأ في ذلك العهد أحدثت في انكلترا اضطراباً عميقاً في
كل مناحي الحياة ^(١) وذلك أنه بسبب ظهور الصناعة الكبيرة اضطرت للمصانع إلى
استخدام النساء والأطفال وقد شجعت هذه الحالة العمال على التناسل ، وعند ذلك
قام جودوين متأثراً بأراء الثورة الفرنسية وأعلن أن الظلم والبؤس ليسا من فعل
الطبيعة بل أنهما من فعل الانسان ، وأنه يجب أن يختص بالأموال من يحسن
الانتفاع بها أكثر من عداه . أى أنه كمية ما يحوزه الانسان من الثروة يجب أن
تتحدد بمقدار حاجاته وأن كل من يجمع المال ويتأكل العفار فوق ما يفي بحاجاته يوقع

(١) كلفت حروب نابليون انكلترا ٢١ مليار فرنكاً . وزادت الديون العامة من ٢٤٧
إلى ٨٦١ مليون جنياً انكليزياً . وعانى العمال الانكليز متاعب جسيمة بسبب مزاحمة الآلات
وزادت السكان في الفترة الواقعة ما بين ١٧٥٠ - ١٨٠٠ - ٥٠٪ ومن سنة ١٨٠٠ إلى سنة
١٨٥٠ كانت الزيادة ٩٠٪ فبعد أن كانت السكان ٥ مليون في أوائل القرن السابع عشر وصلت
إلى ١٩ مليون في سنة ١٨١٦ . ولم تزد موارد الغذاء بهذه النسبة . وهجر الفلاحون الريف
قاصدين المدن وقلت الحاصلات الزراعية وعظم عليها الطلب . وبعد ان كلفت ثمن ربع التمتع
Quarter ٤٩ شلناً أصبح ثمنه يتراوح ما بين ٨٠ و ١٢٠ شلناً

الظلم برفاقه . ونظرية التوزيع هذه التي قال بها جودوين تتضمن تقرير « الحق للبقاء »^(١) . وقد انبرى مالتس للرد على جودوين فقال بأن ما تشكو منه الطبقة العاملة لا يرجع الى عيب في نظام التوزيع بل يرجع الى زيادة السكان عن وسائل الطعام . وأن هذه الزيادة لا تزول الا بالامراض والطواعين والمصائب التي تقلل من عدد السكان . وقد صرح مالتس عن رأيه بطريقة وحشية فقال « أن الرجل الذي يولد في عالم غانٍ بأهله اذا لم يتمكن أن يحصل على مقومات حياته من والديه الذي له عليها الحق . واذا كانت الهيئة الاجتماعية لا تحتاج الى عمله ليس له أقل حق لأقل كمية من الطعام وفي الحقيقة فهو زائد وليس له أن يبقى على الارض وليس له مكان على مأدبة الطبيعة القاهرة . والطبيعة تطلب منه الرحيل . ولا تترث في تنفيذ أوامرهما بكل سرعة »^(٢) . ويقول مالتس بعد ذلك أنه من العبث أن نتحدث بهذه النظم الخيالية التي تسيل لعاب الفقراء دون أن نشفي لهم غليلا . ولم تعجب هذه الآراء فريق المفكرين وعدوها مضللة للناس . وفي الحق فقد تناول ذوو العقول السقيمة هذه الآراء واعتمدوا عليها في دعوة الناس الى الفسق والفجور وواد الاطفال مما اضطر من أجله مالتس أن يسيد النظر في كل ما كتبه .

§ ٤٧ - في نظرية مالتس : يقرر مالتس بوجه عام أن زيادة عدد السكان

(١) ينهب كثير من المذاهب الاشتراكية الى أن الحاجة ليس العمل هي التي يجب أن تكون أساساً للتوزيع فينبغي بالمسال أحوج الناس وأشدهم عوزاً اليه . وهذا خطأ لان حاجات الأفراد كثيرة ولا حد لها كما أنها ذاتية ومتغيرة كما أن توزيع الأموال التي هو أهم المسائل التي ترضي بها النظم القانونية لا يمكن أن يرتبط بها . ولا يتيسر تقرير هذا المبدأ والعمل به الا في المجتمعات الصغيرة التي تجمعها روابط المحبة كالأسرة . ويسمى هذا الحق « الحق للبقاء » ويعرف بما يأتي « ان يكون لكل عضو في المجتمع الانساني الحق في الاستيلاء بطريق الأولوية على الأموال والخدمات الضرورية لحفظ حياته وذلك قبلما تنقض لغيره من ذلك المجتمع حاجته هي أقل ضرورة

(2) Malthus . An Essay on the principle of Population

الطبعة الثانية . وقد حذف مالتس بنفسه هذه الفقرة بسبب ما أثارته من السخط على النظام الاقتصادي القائم على الملكية الفردية . ويستشهد الاشتراكيون بها دائماً في مؤلفاتهم .

أسرع من زيادة الطعام وأن سكان أية دولة يتضاعف عددها كل خمس وعشرين سنة واستشهد على ذلك بالولايات المتحدة التي لم يمض عليها ربع قرن حتى تضاعف عدد سكانها . وبعد أن قرر مالتس هذه النظرية وضع القاعدتين الآتيتين : —
القاعدة الأولى : إذا لم يبق زيادة السكان أى عائق فما لا جدال فيه أن عدد السكان يزيد كل خمس وعشرين سنة بنسبة المتواليات الهندسية . وأن الطعام لا تزيد كميته بنسبة زيادة عدد السكان لأن الأرض القابلة للزراعة محدودة ولأن الفلاح لا يحاول الحصول على أكثر مما تعطيه الأرض من غلة معينة لأن ما يزيد عن ذلك لا يباوى النفقات الإضافية التي يتحملها وذلك بسبب خضوع الزراعة لقانون تناقص الغلة .

القاعدة الثانية : ومبناها قانون تناقص الغلة ومقتضاها أن وسائل الغذاء لا يمكن أن تزيد إلا حسب متواليات حسابية بشرط أن تتوفر أنسب وأحسن الظروف للزراعة .

ولم تكن بنية مالتس عند وضعه هاتين القاعدتين أن يوم أنها منضبطتان انضباطاً حسابياً ولكنه قصد أن يفصح عن رأيه بجلاء عند ما أشار إلى المتواليات الهندسية (١ و ٢ و ٤ و ٨ و ١٦) والمتواليات الحسابية (١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥) فالمتواليات الهندسية تمثل الزيادة الطبيعية للسكان والمتواليات الحسابية تمثل زيادة موارد الغذاء . أما أن السكان يتضاعف عددها في مدى خمس وعشرين سنة أو خمسين أو أكثر فلا أهمية لذلك مطلقاً . وإنما المهم هو أن عدد السكان يتجه دائماً نحو الزيادة بأسرع من زيادة موارد الغذاء التي يمكن الحصول عليها^(١) . فاذا صح أن هذا الاتجاه نحو زيادة السكان موجود — كما يعتقد مالتس — فيجب بطبيعة الحال إيقاف هذا الاتجاه بوضع بعض عقبات تحول دون هذه الزيادة

(١) والدليل على أن مالتس لم يقصد الدقة الحسابية هو أنه جعل المدة في بعض مواضع من كتابه عشرين سنة An Essay on the principles of population, or a view of its past and present effects on human happiness, by Thomas Robert Malthus (London, 1798).

في العقبات التي تحول دون زيادة السكان : قسم مالتس العقبات التي تحول دون زيادة السكان الى ثلاثة أنواع وهي (١) الأمراض والطواعين والمجاعات والحروب وكل للمصائب التي تنقص عدد السكان (٢) الوسائل النسيجية التي تمنع الحمل (٣) قهر النفس الشهوانية *moral constraint* ويكون ذلك بالرياضة على قمع الشهوة البهيمية والامتناع عن الزواج عند عدم توافر الموارد المالية الكافية للانطلاق على أسرة . فلذا لم يحو الناس على قتل شهوتهم فاما أنهم يقبلون على الزواج ويختل التوازن للوجود بين عدد المستهلكين وكية المواد الغذائية واما أنهم يعالجون ألوأنا من قبيح العادات ومستهجن الرذائل وينحطون الى أسفل درك . من أجل ذلك أشار مالتس على كل من لا يستطيع عيالة أسرة أن يرتاض بالفضيلة ويعالج نفسه بالعفة .

§ ٤٨ — في قد نظرية مالتس : أعترض على نظرية مالتس من وجهين :

الوجه الأول : تضعف قوة التناسل كلما ارتقى الناس في مدارج الحضارة بدليل ما يشاهد من قلة المواليد في الطبقات الفنية . وهذا الاعتراض غير مقنع اذ أنه لم يثبت حتى الآن بطريقة علمية أن نقص المواليد في الطبقات الفنية يرجع الى أسباب طبيعية أم اصطناعية أى نتيجة الارادة أم لا .

الوجه الثاني : يختلف عدد أفراد الأسرة لأسباب اقتصادية واجتماعية بالنسبة للثروة اختلافا عكسياً وهو ما من شأنه أن يقلل نسبة زيادة عدد السكان . فالطبقات الفقيرة تعتبر كل مولود جديد منتجاً احتمالياً يعتمد على مساعدته في المستقبل القريب ويكون معاداً لوالديه في سنى شيخوختهم وعجزهم عن الكسب . ولذلك يكثر الزواج في هذه الطبقات بلا فكر ولا روية وتتمدد أفراد الأسرة الواحدة . ولا يكثر التناسل في الطبقات الوسطى بسبب ما تتطلبه الأسرة من مختلف النفقات وبسبب ضرورة المحافظة على مستوى خاص في الحياة الاجتماعية ولذلك لا تقبل هذه الطبقات على الزواج الا بعد ايمان الفكر والروية . أما الطبقات الفنية فهي

تعمل على الاقلال من النسل تقادياً من الجهود العصبية التى تقتضيها التريفة ومحافظة على الثروة من التجزؤ .

على أن هذا الاعتراض غير مقنع أيضاً لأن هذه الظواهر ليست طبيعية بل هى نتيجة العمل والروية وتقع تحت الوسائل المنعية التى ذكرها مالتس .

وإذا كان الظاهر يكذب نظرية مالتس^(١) إلا أن النظرية صحيحة فى حملتها .

فليس من المستحيل من الوجهة الفسيولوجية أن يتضاعف عدد سكان دولة فى مدى خمس وعشرين سنة متى توافرت شروط الحياة للملائة . وحتى اذا اقتضت هذه الزيادة عدة سنين أخرى فهذا لا يقدح فى صحة النظرية . ومن جهة أخرى فقانون تناقص الفلة يمنع فى المستقبل القريب أو البعيد زيادة موارد الغذاء بنفس السرعة التى يزيد بها عدد السكان . وقد يؤخر تحسين طرق الزراعة ظهور أثر قانون تناقص الفلة إلا أن الفلة تكون فى النهاية لهذا القانون . وإذا كانت زيادة السكان قلت فى بعض الدول ووقفت تماماً فى البعض الآخر فسبب ذلك أن اتجاه السكان نحو الزيادة ارتطم بالمقبات التى أشار إليها مالتس وهى الحروب والأمراض والهجرة والتحديد الاختيارى لعدد الاطفال بوسائل اعتبرها مالتس من أبشع الرذائل

وقد افترض مالتس عند ما وضع نظريته أن الفريزة البهيمية متلازمة مع غريزة حفظ النوع (التوالد) . ولم يقع فى خلده انتشار عادة فصل احدى الفريزتين عن الأخرى ارضاءً للشهوة البهيمية فقط وتقادياً من التناسل . وطيرة مالتس ترجع

(١) لوحظ فى فرنسا هس فى المواليد حيث لم تزد السكان عما كانت عليه منذ نصف قرن ولوحظ فى دول أخرى بطء فى حركة زيادة السكان . ومع ذلك فإن الدول بدلا من أن تجزع من هذه الزيادة تصل على تشجيعها . وقد زادت كمية الموارد الغذائية فى أوروبا مما أدى الى نقصان ثمنها فى الربع الاخير من القرن التاسع عشر . ورغمما عن زيادة السكان فى المانيا وانكلترا وإيطاليا وغيرها من الدول فإنها لم تنجد صعوبة فى الحصول على ما يلزمها من الزاد من الدول الجديدة مقابل حاصلاتها الصناعية . حتى أنه يمكن القول بأن للمواد الغذائية زادت أكثر من زيادة النوع الانسانى . والدليل على ذلك ما نشاهده من جهود الدول لحماية حاصلاتها الزراعية بما تعرضه من الضرائب السكرية على الواردات الاجنبية .

الى هذا السبب أى عدم توقه انتشار العادات المرددة ولم يتردد لحظة فى الاعتماد على فضيلة ضبط النفس الشهوانية التى هى مع الأسف من الفضائل الثقيلة على بعض الناس . لذلك نراه يخشى مما يغيبه المستقبل من مصير البؤس والشقاء الذى يتعرض له عدد السكان المتزايد وهو الفناء بمختلف الأمراض الاجتماعية .

على أن الخطر الناشئ من زيادة عدد السكان لا يمكن وقوعه الا بعد انقضاء أحقاب مديدة - وهذا يفرض أن الناس لا يمارضون الطبيعة ولا يلجأون الى وسائل لمنع الحمل - بسبب وجود أقطار واسعة لم تزرع بعد ولأن بعض الأقطار المزروعة لم تتبع بعد طريقة الفلاحة الكثيفة . يضاف الى هذا أن زيادة الطعام تسير بأسرع من زيادة عدد السكان كما حصل فى القرن التاسع عشر بفضل ما استحدثت من الآلات وتحسين طرق الانتاج . ويجب أن لا ننفل أن الانسان ليس مستهلكاً فقط بل هو منتج أيضاً . ويمكن إيقاف أثر قانون تناقص الغلة بفعل قانون آخر وهو قانون الغلة المتزايدة بفضل زيادة وتحسين طرق الصناعة بوجه عام . فقد تزيد نفقات انتاج الطعام لكن زيادة الثروة العامة تمكن الناس من شراء ما يلزمهم من الطعام وبذلك لا يتطور رفاهيتهم أى قصان .

يتبين مما تقدم أن مشكلة السكان ليست فى الواقع مرتبطة بالعدد فقط بل أنها مرتبطة باثقان وتحسين طرق الانتاج وحسن توزيع الثروة بين الناس ولما كان الانسان هو أهم عامل فى الانتاج فكثرة الناس - مع بقاء كل شئ على ما هو عليه - معناها زيادة عوامل الانتاج أى زيادة القوة القومية . وليس معنى ذلك أن قوة الأمم تقاس بعدد السكان فقط بل العبرة بتقدم وجودة طرق الانتاج . فالأمة الانكليزية مع قلتها استعبدت شعوب الهند مع كثرتهم الساحقة وذلك بسبب تفوق الطرق الانكليزية الصناعية . وأن أمة قليلة العدد موزعة فيها الثروة توزيعاً حسناً خير من أمة كثيرة العدد كثيرة الفقراء يمتلك موارد ثروتها عدد قليل من الأغنياء .

لكن ما تشكو منه الأمم المتحضرة بعد انقضاء ما يربو على قرن من تاريخ وضع نظرية مالتس ليس كثرة السكان بل ببطء زيادتها . وصار مما يقلق أفكار المفكرين في فرنسا ما يسمونه « انتحار الشعب الفرنسى » لا كثرة السكان .

الفصل الثالث

البيئة القانونية للحياة الاقتصادية الحاضرة

§ ٤٩ - الاسس القانونية للنظام الاجتماعى الحاضر : يقوم البناء الاجتماعى فى كل المجتمعات المتحضرة - عدا روسيا - على عدد قليل من المبادئ الأساسية وهما (١) الحرية الاقتصادية (١) الملكية الفردية .

الفرع الاول - فى الحرية الاقتصادية

§ ٥٠ - فى معنى الحرية الاقتصادية : الحرية الاقتصادية فى النول المتحضرة هى النتيجة الطبيعية لمكانة الانسان فى الوجود وشرفه على جميع الكائنات وحقه فى أن يوجه قواه العقلية ونشاطه الاقتصادى فيما يمكنه من الانتفاع بالعالم الخارجى على أحسن سبيل .

وإذا كانت الحرية حقاً للانسان الا أن هذا الحق ككل المحقوق لا يمكن أن يكون مطلقاً بل يجب أن ترد عليه قيود تكفل المحافظة على حريات الغير ضماناً لمصلحة المجتمع حتى يتمتع كل فرد بحريته وحتى تتحقق المساواة بين الأفراد تحقيقاً لمقاصد العدل الاجتماعى الذى يجب أن يسود بين الناس فى جميع علاقاتهم .

إنما يلاحظ أن الحرية الاقتصادية ليست من المبادئ المجردة المطلقة التى يجوز تحديد نتائجها بصفة قطعية وتطبيقها فى كل مكان . فقد تقضى الظروف على الدولة بأن تقيد حرية الأفراد فتحرّم عليهم معالجة نوع معين من الصناعات . وقد يرى

المشرع بسبب اعتبارات خاصة أن يتدخل في حرية طبقة خاصة من الأهلين فيعزهم عليهم أنواعاً من التصرفات كقانون الحسة أفدنة . ومرور العربات والسيارات قد لا يخضع لأي قيد في المدن الصغيرة ولكن هذه الحرية قد تقيد في المدن الكبيرة التي تعظم فيها حركة المرور . والعلامة أن الحرية الاقتصادية هي من المسائل التي يجب تنظيمها تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة في زمان معين .

٥١ § - في نشوء الحرية الاقتصادية : لم تصل الحرية الاقتصادية الى مكانتها الحاضرة الا بعد تطور طويل . فقد كان الانسان في العصور القديمة تعبت به ارادة القوى ويتصرف فيه للولك والأمرء تصرف للمالك في أمواله ويخضع لحكم العادة . وقد زال الكثير من هذه القيود التي فرضت على الأفراد . وقد تنازع الحرية الاقتصادية رأيان . الرأي الأول مؤداه أن لا يرد على حرية الأفراد أى قيد فيكون للفرد أقصى نصيب من الحرية . وهذه الفكرة هي عماد مبدأ الافردانية . والرأى الثاني مؤداه ضرورة تدخل المجتمع لتقييد حرية الأفراد . وهذا الرأي هو عماد كل المذاهب الاجتماعية كالاشرائية والشيوعية . ولا شك في أن تغلب الرأي الأول يؤدى الى القوضى كما أن تغلب الرأي الثاني يؤدى الى الاستبداد . لذلك يمتين أن تتخذ رأياً وسطاً حتى يمكن التوفيق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع على أحسن وجه .

والحرية الاقتصادية للفرد تتكون من بعض الحقوق أو الحريات الخاصة وهي التي تتعلق بشخصه وبالقيود التي يبرمها واختيار المهنة وممارستها والاستهلاك .

٥٢ § - في الحرية الشخصية : ^(١) لا يعتبر الشخص حراً اذا كان خاضعاً لارادة شخص آخر بصفة رقيق فلا يعتبر حراً من ليس له حق التصرف في حركاته وسكناته وحق تغيير موطنه اذا أراد النزوح الى الخارج .

(١) كتاب الرق في الاسلام تأليف أحمد شفيق بك .

وقد ظهر الاسترقاق منذ أقدم العصور حيث ألزم القوى الضعيف بالعمل تخلصاً من عناء الأعمال الجثائية ، وكان للمناخ تأثير عظيم في زيادة الاسترقاق فقد انتشر في البلاد الحارة بسبب قلة الطعام واللباس التي يحتاج اليها الرقيق وقل انتشاره في الأقاليم الشمالية لأن تغذية الرقيق كانت تكلفهم أكلافاً جسيمة مع جذب الطبيعة وصعوبة الحصول على مرافق الحياة .

وقد عرف الرق عند قدماء المصريين فكان الرقيق معتبراً أداة للعمل الجثائي ومعتبراً من الأشياء المدة لمشاهد الزينة ومظاهر الأبهة يمتلكهم الملوك . والكهنة والمسكريون ثم تملك الأفراد الرقيق فكانوا يقومون بالأعمال .

وقد شاع الاسترقاق عند الأغريق وحبسه أكبر فلاسفهم مثل أرسطو فكان الأرقاء يرسفون في سلاسل العبودية ولم يخطر على بال أولئك الفلاسفة أن يصلوا على أن يعيش الأرقاء عيشة لائقة بمكانة الانسان في الوجود . وكان الاسترقاق بطريق القرونصة في البحار فكانوا يختطفون سكان الشواطىء . وكان الرقيق يعملون لمواليهم أو لاقتسمهم فاذا عملوا لأنفسهم كان عليهم أن يدفعوا لهم مبلغاً معيناً في كل يوم . وكان حق المولى على رقيقه لا يختلف في شيء عن حقه فكان يجوز رهنه . وكانت الدولة تشتري الرقيق للقيام ببعض الشؤون العامة كحفظ المدينة وخزائنها .

وقد عرف الرومان الاسترقاق وازداد بتوسعمهم في الفتوحات فاستعمل البطارقة patriciens الرقيق في أعمال الزراعة والتجارة وكانت الحروب أعظم موارد الاسترقاق فكان النخاسون يرافقون الجيوش لشراء الأسارى عقيب انتصار في واقعة مهمة . وكانت الدولة تستخدم الرقيق في الأعمال العامة كالعناية بالمباني والقيام بوظائف السجنائين والسيافين وللملاحين . وما زال الرقيق يصاتون أنواع العذاب حتى تدخل للمشرع فحرم على المولى إلزام الرقيق بمقاتلة الوحوش الضارية واعتبر المولى مرتكباً لجناية القتل اذا قتل رقيقه

ثم جاءت الميانة المسيحية فأعلنت أن الناس كلهم يعتبرون اخواناً وأنه يجب عليهم أن يحب بعضهم بعضاً لكنها لم تحرم بنص صريح الاسترقاق فقد أوصى القديس بولس الرقيق بأن يطيعوا مواليهم مع الخوف والرهبة كما يطيعون السيد المسيح عليه السلام وأوصى الموالي بمعاملة الرقيق بالعدل والإنصاف . ويقول الأستاذ مارشال أن ما فعلته المسيحية كان في أغلب الاحيان أقوال أكثر من كونه قوة وسلطة فعالة في السيطرة على أفعال الناس ^(١)

ثم ظهر الدين الاسلامي في وقت كان فيه الاسترقاق منتشر أعند الجاهلية من العرب فلم تأمر بالقائه مرة واحدة ولكنها عملت على انضاب معينه وحصره في حدود ضيقة فقرر أن « المسلم المولود من أبوين حريين لا يجوز استرقاقه في أى حالٍ من الأحوال » ولما كانت الحرب هي أهم ينبوع للاسترقاق فقد قيد الدين الاسلامي الاسترقاق في حالة الحرب بقيدتين الأول أن تكون الحرب قانونية والثاني أن يكون القتال مع من لا يدين بدين الاسلام . فاذا دارت الدائرة عليهم صاروا أرقاء للمسلمين بعد أن يصرح الخليفة بذلك تصريحاً خاصاً ولكن ذلك لا ينبئ عليه حرمانهم من استرداد حريتهم إذ يجوز لهم أن يفتندوا أنفسهم بدفع مبلغ معين كما أن للخليفة أن يطلق سراحهم لوجه الله تعالى . وقد كان المسلمون يرجعون في النادر الى ما خوله لهم دينهم من الحق في استعباد أسارى الحرب فكانوا يكتفون بتقرير الجزية عليهم . كما حدث في مصر حيث اقترح عمرو بن العاص على السكان أن يبقى لهم حريتهم الدينية واقامة العدل للجميع واستبدال الضرائب الفادحة التي فرضها ملوك الروم بمجزية سنوية قدرها ديناران على كل واحد منهم . ولم يصاحب النخاسون الجيوش الاسلامية لسرقة المغلوبين واستعبادهم وقد أمر الدين الاسلامي بمعاملة الرقيق بالحسنى وروى أن آخر كلمة نطق بها النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه « الصلاة وماملكت ايمانكم » وفي الحديث الشريف

(١) أصول علم الاقتصاد تأليف مارشال وتعريب وديع الضيف ص ٢٣

« اتقوا الله في الضعيفين المملوك والمرأة » (١)

وبما يدل على أن الاسلام عمل على حصر الاسترقاق في أضيق حد ممكن حتى المسلمين على العتق واعتباره عملاً مقروناً بالأجر والثواب ، يدل على ذلك ما جاء في القرآن « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله » وجاء فيه أيضاً « لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته ... تحرير رقبة » وجاء رجل الى النبي قال دلى على عمل يقرى من الجنة ويبعدنى من النار فقال صلى الله عليه وسلم « اعتق النسمة وفك الرقبة » وكان كثير من المسلمين يعتقدون رقيقهم تهرباً الى الله تعالى بل أنهم كانوا يزجون الاماء بأبنائهم ويربون اولادهم وخرج من هذه الطائفة مملوك وسلاطين مثل كافور الاخشيدى الذى حكم مصر من سنة ٩٦٦ الى سنة ٩٦٨ . وحكم المالك مصر وكانت رتبة البكوية لا تعطى الا للعبيد المالك . وقد ألغيت النخاسة والاسترقاق في مصر بمقتضى معاهدة عقدتها مصر مع انكلترا في ٢ أغسطس سنة ١٨٧٧ وعقد وفاق آخر بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ لاجل ابطال النخاسة والتوصل الى منع الاسترقاق ، وهذه الاتفاقات موافقة لما يقضى به الدين الاسلامى .

وفي أوروبا في العصور الوسطى فشا نظام الاقطاعيات فكان السيد حاكماً مطاعاً يتحكم في حريات الناس . وفي فرنسا في عهد كولبرت كان يحكم بالحبس على الصناع الفرنسيين الذين يحاولون الهجرة الى الخارج وفي انكلترا في القرن الثامن عشر كان يحكم بأعدام الصانع الذى ينزع بصناعته الى الخارج . وكانت الهجرة ممنوعة في كثير من الاقطار محافظة على القوة الحربية والانتاجية فلا يتطرق اليها الضعف .

(١) وفي الحديث الشريف « اخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس » وفي حديث آخر « من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته عتقه » وفي حديث « لا يقل أحدكم عبيد أمتي وليل فتى وفتاى وغلامى » وقال على « ابنى لأخجل من نسي إذ استعبدت رجلاً يقول الله ربى »

وقد زالت الآن كل هذه القيود في البلاد المتحضرة وأصبح الإنسان متمتعاً بكامل حريته الجسدية حراً في الإقامة أو الرحيل إلى أى مكان يشاء^(١) وحرم القانون المدني المصري إيجار الأشخاص لمدة غير معينة^(٢)

§ ٥٣ - في حرية التعاقد : وهي حق الإنسان في أن يتعاقد مع الغير حسب هويته بشرط أن لا يكون سبب التعاقد مخالفاً للقانون أو للنظام العام أو للآداب فالملك له أن يبيع ويؤجر ويرهن ماله ويوظف نفسه في أى عمل حسب إرادته . لكن المشرع قد يضطر أحياناً إلى تقييد هذا الحق فيضع تسعيراً إلزامياً للسلع الضرورية كما حدث أثناء الحرب . أو يقيّد أجر الساكن والأمكنة كما حدث في مصر حيث صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٠ والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢١ الذى ظل معمولاً به لغاية ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٥ . وكحق الحاكم في تخفيض الشرط الجزائى المتفق عليه أو تعديل أتعاب المحامين . وقد يتدخل المشرع أحياناً للمحافظة على الأمن والصحة والراحة فيضع شروطاً للمعاملات المقلقة للراحة أو الضرر بالصحة والخطرة .

§ ٥٤ - في حرية اختيار المهنة : وهي حق الشخص في اختيار مهنته وتأديتها على الوجه الذى يراه أما كمؤجر لخدماته أو كعرب عمل . ولم تكن هذه الحرية معروفة في العصور القديمة وبخاصة لدى قدماء المصريين حيث كان يسود نظام الطبقات وكذلك في الهند وفارس . وما زال هذا النظام موجوداً إلى الآن في الهند حيث يقسم الأهليون إلى طبقات وليس للإنسان حرية اختيار مهنته لأنها تمنع له بالوراثة . فكانت الأساليب الصناعية معتبرة ملكاً للأسرة ولا يستطيع من كان أجنبياً عن الأسرة أن يقف على دقائمه وأسراره . ومثل هذا النظام الاجتماعى يقف عقبة في سبيل التقدم الاقتصادى لأن الصناعات الجديدة لا تجد

(١) لكن الولايات المتحدة وضعت قيوداً شديدة لمنع دخول المهاجرين

(٢) نص المادة ٤٠١ من القانون المدنى الاهلى بأن « إيجار الاشخاص يكون لمدة معينة

مستمرة في المدة المحدودة في عقد الإيجار أو لصل معين »

محلها بين طوائف المال ويبقى كل شخص طوال حياته عاملاً في مهنته التي ورثها عن أبيه . وقد ساد نظام الطوائف corporations في أوروبا قروناً عديدة وامتنعت معه حرية العمل

وقد زالت الآن هذه القيود وأصبح العمل حراً في مجلته لكن هذه الحرية يرد عليها بعض قيود قانونية وفعلية .

١ - القيود القانونية (١) تشترط القوانين واللوائح ضرورة توافر معلومات خاصة في كل من يريد الاعتراف بمهن معينة كالحماسة والطب ويجب على كل من يريد الاعتراف بإحدى هذه المهن أن يقدم إلى السلطات المختصة الدليل على كفايته (إجازة ، دبلوم) .

(ب) تحمي القوانين حقوق المخترعين والمؤلفين وتضيق للمقلدين (انظر المواد ٣٠٣ - ٣٠٦ من قانون العقوبات الأهلي)

(ج) تعمل القوانين على قهر الناس على احترام الامتياز المعطى من الحكومة إلى أحد الأفراد أو الشركات فتضيق كل من يصنع بنفسه أو بواسطة غيره أى شيء أعطى من أجله هذا الامتياز (مادة ٣٠٣ من قانون العقوبات)

٢ - القيود الفعلية : لا يكفي أن تعترف القوانين بحرية الأفراد في معالجة أى عمل من الأعمال بل يجب أن تكون الرغبة مقترنة بالقدرة على ممارسة هذا العمل . من أجل ذلك تزول حرية العمل بسبب عدم توافر رؤوس الأموال والمعارف اللازمة التي بدونها لا تقوم للعمل قائمة . فالمعامل البسيط لا يستطيع أن يصل إلى مرتبة أرباب الأعمال .

§ ٥٥ - في حرية الاستهلاك : وهي عبارة عن حق الأفراد في بذل أموالهم في وجوه الاتفاق التي يرونها فياً ككون ويشربون ويلبسون ويسكنون حسب هوائهم .

ولم يكن هذا الحق معترفاً به للإنسان في الأزمنة القديمة حيث وضعت قوانين

لمعاقبة المترفين لاعتبارهم الترف مفسدة للاخلاق ولانه يدعو الى السعة والراحة
فينشأ الفرد في غصارة العيش وينسى عوائد الشجاعة والفروسية وتكون هذه الحالة
مؤذنة ببناء الدولة^(١). وقد غالى بعض الحكماء في حمل الناس على التقشف فقد
كان الحاكم بأمر الله (٩٩٦ - ١٠٢١ ميلادية) يركب كل ليلة ويشق
الشوارع والازقة فبالغ الناس في الوقود والزينة واقتفوا الاموال الكثيرة في المأكول
والشارب والفناء والقهو فنع النساء من الخروج في الليل ومنع الرجال من الجلوس
في الحوانيت وقطع الحاكم بأمر الله الركوب في الليل ومنع الناس من أكل
اللوحية والجرجير « والتوكية واللينس » وذبح الابقار السليمة من المعاهة الا في
أيام الاضحية ومنع من بيع الفقاع وعمله البتة ، ولا يباع شيء من السمك بغير قشره ،
وتتبع الناس في ذلك وشدد فيه وضرب جماعة بسبب مخالفتهم . وأمر بكسر أواني
الخمر وأريقت في سائر الاماكن ومنع بيع المسكرات ومنع الناس من الفناء والقهو
ومن بيع اللبيات والعنب الا أربعة أرطال ومنع من عصره وطرح كثير منه
وديس في الطرقات وغرق كثير منه في النيل وقطعت كروم الخيزرة كلها وضرب
جماعة بسبب لعب الشطرنج ومنع النساء من اللثى في الطرقات وأغلقت حماماتهن
ومنع الاساكفة من عمل خفافهن . والذي دعا الحاكم الى اتخاذ هذه الاجراءات
هو تقشفه فقد كان يخرج الى الصحراء بعذاء في رجله وفوطه على رأسه واتخذ بيتاً
في المقطم ينقطع فيه عن الناس^(٢)

وقد شرع نظام الحسبة في الاسلام لحل الناس على الفضيلة وعدم الافراط
في الشهوات وعدم اتقاق أموالهم فيما لا يفيد . والحسبة هي كما عرفها أبو الحسن
الماوردي — أمر بالمعروف اذا ظهر تركه ونهى عن المنكر اذا ظهر فعله . وكان على

(١) مقدمة ابن خلدون ص ١٨٦

(٢) Stanley Lane-Poole, History of Egypt, p. 125 - 126

وخطط القرطبي الجزء الرابع ص ٦٨ — ٧٤ ولم يكن الحاكم سليم العقل وقد قال فيه
أحد معاصريه « كانت أسفله لا تمل وأحلامه وسواسه لا تؤوله »

المحتسب أن يبحث عن المنكرات المتفاهرة ليصل إلى أنكارها ويفحص عما تركه من المروف الظاهر ليأمر بإقامته . والمحتسب كان موظفاً عمومياً يرزق على جيبته من بيت المال .

وليس من قصدنا أن نبين وظائف المحتسب ولكننا نشير إلى ما يتصل بموضوع بحثنا فنقول أن المحتسب كان مكلفاً بمنع منكرات الأسواق « كبيع الملاهي وبيع أشكال الحيوانات المصورة في أيام العيد لأجل الصبيان فتلك يجب كسرها والمنع من بيعها كالملاهي وكذلك بيع الأواني المتخذة من الذهب والفضة وكذلك بيع ثياب الحرير وقلانس الذهب والحرير أعنى التي لا تصلح للرجال أو يعلم بمادة البلد أنه لا يلبس إلا الرجال فكل ذلك منكر محظور . وكذلك من يعتاد بيع الثياب المبتذلة المصورة الذي يلبس على الناس بقصارتها وابتذالها ويزعم أنها جديدة . ومنها منع فرش الحرير للرجال وتغيير البخور في محجرة فضة أو ذهب وسباع الأوثار أو سماع القينات »^(١)

وقد صدرت قوانين كثيرة في عهد الرومان ضد الترف وخصص بعض الموظفين لمراقبة تنفيذها ومعاينة المخالفين^(٢) . وصدرت في فرنسا قوانين من هذا القبيل .

وقد زالت قوانين الترف من كل الأقطار . لكن الدول المتحاربة في الحرب الكبرى قيدت حرية الأفراد في الاستهلاك وحددت لكل فرد مقدار ما يستهلكه من الخبز والسكر والشاي . وقد زالت كل هذه القيود الآن في معظم الأقطار . وقد فكرت فرنسا في سنة ١٩٢٦ في العودة إلى نظام تحديد كمية ما يستهلكه

(١) أحياء علوم الدين لحجة الاسلام الغزالي الجزء الثاني ص ٢٧٠ — ٢٧٢ . ونهاية الادب في فنون الادب لشهاب الدين التويري السفر السادس ص ٢٩٥ — ٣١٥ . والاحكام السلطانية للماوردي

(٢) راجع قاموس Palgrave تحت كلمة Sumptuary Laws

الشخص في الفنادق والمطاعم وذلك بسبب هبوط النقد وغلاء اللواد الغذائية المستوردة من الخارج .

على أن حرية الاستهلاك قد قيدت أحياناً لمصلحة عامة كما فعلت الولايات المتحدة وتركيا حيث حرمتا بيع المسكرات وكنع الاتجار بالمخدرات كالخيش والأفيون والمخدرات الصناعية كالكوكاين والهيريون والمورفين . وقد يكون قيد حرية الاستهلاك مراعاة لمصلحة شخص معين كالجبر على السفهاء ممنأ لهم من تبديد ثروتهم .

المبحث الثاني

في الحرية الاقتصادية والمنافسة

§ ٥٦ — في الحرية الاقتصادية والمنافسة : فرغنا من التكلم على الحقوق التي تتكون من مجموعها الحرية الاقتصادية .

والحرية الاقتصادية هي الأساس الذي تقوم عليه المنافسة . لذلك يجب أن لا نخلط بينهما . فتتنافس المنتجين أساسه حق اختيار المهنة وحق التعاقد وتنافس المستهلكين أساسه حرية الفرد في الاستهلاك . لذلك تعتبر المنافسة وليدة حرية النشاط الاقتصادي . والحرية الاقتصادية هي البيئة القانونية التي تنشأ فيها المنافسة والتي بدونها لا تحيا .

§ ٥٧ — في ماهية المنافسة : أثبت علم الحياة أن الكائنات الحية تتنازع البقاء وأن هناك انتخاضاً طبيعياً ناشئاً من بقاء الأصلح . ويتخذ هذا النزاع صوراً مختلفة ولعل أهم صور هذا النزاع هو النزاع الحاصل ما بين الكائنات الحية والقوى الطبيعية . فالإنسان يكافح لأجل أن يحمل البيئة الطبيعية التي يعيش فيها ملائمة لحياته . وإذا ضنت الطبيعة بخيراتها أو كانت لا تكفي لسد حاجات كل الناس

فالنضال مع الطبيعة يزداد عنفاً بسبب اشتراك بقية الكائنات الحية في هذا النضال لتحصل على نصيبها من هذه الخيرات . وهنا يظهر لنا معنى المنافسة فهي ليست نضالاً مع الطبيعة فحسب ولكنها نضال كل وحدة مع الأخرى لتحظى كل وحدة من الكائنات بحجز من هبات الطبيعة .

ومن الغريب أن أول صورة ظهرت فيها المنافسة هي منافسة الجماعات لا منافسة الأفراد فمن المحقق أن أول منافسة ظهرت بين النوع البشرى كانت بين المهاجر والقبائل للحصول على مرافق الحياة وتلصق وسائل العيش ومن أجل ذلك ساد مبدأ التعاون المتبادل بين أفراد الجماعات منذ القدم لكي تستطيع منافسة بعضها بعضاً .

وكما ارتقت الجماعات الانسانية أخذ أفرادها في التخصص في الأعمال وعند ذلك يبدأ أثر قانون الانتخاب الطبيعي أى المنافسة في الظهور بين الأفراد . وفى بادئ الأمر يكون أثره بطيئاً لاعتبار رفاهية الفرد متوقعة على رفاهية المجموع . ولكن كلما استبحرت الجماعات في العمران وزادت أفرادها وقويت شوكتها تدرجت الى أفق أعلى من التعاون ولكننا نشاهد في الوقت نفسه زيادة في حرية الفرد الاقتصادية وعبارة أخرى اشتداد المنافسة بين الأفراد . وأخيراً اذا وصلت الجماعات الانسانية الى أشرف مراتب التعاون أى اذا صارت دولة فلا تكون الغلبة في التنافس القائم بين الأمم بسبب شكل الحكومة فحسب بل نتيجة كفاح الأفراد في داخل الدولة لتنمية مداركهم العقلية وقواهم العضلية وهي الصفات التي تقوم عليها في النهاية السيادة السياسية . فطموح النفوس الى المجد والقوة وكفاحها في هذا السبيل هو أساس الغلبة والتفوق في داخل الدولة وفي خارجها

واذا كانت المنافسة بهذا المعنى لها أثر ظاهر في التقدم الذي أحرزته الجماعات البشرية فهي أجل شأنًا وأعظم خطراً في الحياة الاقتصادية . وذلك أن موضوع الاقتصاد دراسة علاقة الانسان بالثروة ولا يتميز الانسان عن الحيوانات بأنه يدخر الثروة

فبعض الحيوانات الم غريزة الادخار ولكن الانسان يتميز بأنه ينتج الثروة . لذلك ليست المنافسة الاقتصادية عبارة عن كفاح لاقتسام الارزاق الموجودة بل هي كفاح لأحراز أكبر نصيب من الأرزاق المتزايدة بفعل الانسان . وأول شرط يجب توافره لأحراز هذا القدر الاضافى هو زيادة الانتاج والعمل على تصريف المنتجات من أجل ذلك يقوم نضال ما بين المنتجين تكون الغلبة فيه لمن ينتج على أحسن وجه أو يبيع بأرخص الأثمان . وأضمن طريقة لنزول الأسواق هي البيع بأقل مما يبيع المنافسون . لذلك تكون المنافسة معناها الكفاح لزيادة الثروة من طريق قليل نفقات الانتاج والمنافسة في الظروف العادية هي روح التجارة . وإذا كان الفرد يستطيع بفعل المنافسة أن يجمع لنفسه ثروة كبيرة فلن يتم له ذلك دون أن يكون المجتمع قد عاد عليه بعض النفع من جهوده بشرط أن تكون المنافسة قاعة على الصدق والأمانة فالمنافسة هي عامل قوى في نماء رأس المال . ولما كانت المنافسة متصلة اتصالاً وثيقاً بالملكية الفردية ولا تستطيع أن تعمل بدونها فهي تعتبر بهذه المثابة أقوى دافع الى التقدم بسبب ما تثيره في الفرد من الهمة والنشاط والادخار

§ ٥٨ — في صور المنافسة : تتخذ المنافسة الصور الآتية وهي : —

منافسة السلم (١) وهي المنافسة الناشئة من كون الانسان مختاراً لحركاته وسكناته وأن تصرفاته مسبوقة دائماً بأعمال الفكر والروية لينهج سبيلاً من السبل المتفتحة أمامه . فإذا أراد أن يشتري قميصاً فهو يمثل أمامه القمصان القطنية والصوفية ويتذبذب فكره بين النوعين وأخيراً يستقر رأيه على شراء قميص من الصوف ومعنى ذلك أن المنسوجات الصوفية تتنافس مع المنسوجات القطنية وأن المنفعة الحاصلة له من شراء أحد النوعين تربو على المنفعة التي يحصل عليها من النوع الآخر . ويسمى الاقتصاديون هذا المعنى الذى يقوم في النفس فتفضل اقتناء سلعة بدل أخرى « قانون الاستبدال » . وهذا المعنى هو الأساس الذى تقوم عليه منافسة السلم

والخدمات

منافسة البائمين (٢) فرضنا أن شخصاً اشترى قميصاً من الصوف مفضلاً إياه على قميص من القطن . لكن التاجر الذى ابتاع منه هذا القميص ليس هو الوحيد الذى يبيع هذا الصنف . فهناك عشرات التجار من الذين يتجرون فى هذا الصنف ومن أجل ذلك يتنافس هؤلاء التجار لاجتذاب هذا المشتري

ويتنافس تجار الجملة بدورهم على هذا التاجر الذى باع القميص . وتتنافس مصانع نسيج الصوف على تجار الجملة . ومصانع الغزل تتنافس على مصانع النسيج . وتجار الصوف الغزل يتنافسون على صاحب مصنع الغزل . ففى كل الأدوار التى يمر بها الصوف حتى يصل الى يد المستهلك نجد المنافسة قائمة

فى منافسة عوامل الانتاج (٣) تقع المنافسة أيضاً بين عوامل الانتاج . فلكل الأراضى يتنافسون لملح صاحب المصنع على اختيار صقع معين . ويتنافس العمل الانسانى والآلات أيهما يكون له أكبر نصيب فى الانتاج . وللمتمولون يتنافسون لتوظيف أموالهم فى الأعمال . وإذا تغيرت الأجور أو تغير سعر الفائدة يعمل أرباب الأعمال على استبدال العمل الآلى بالعمل الانسانى أو العكس . وهنا تظهر مواهب رب العمل . فلكى يستطيع أن يبيع سلعته بالرخس يدأب على الانتفاع بعوامل الانتاج الأكثر صلاحية ويتخلى عن عوامل الانتاج الأقل انتاجاً . انما يشترط لامكان حصول المنافسة بين عوامل الانتاج أن تكون قابلة للانتقال من عمل الى آخر ومن سلعة الى أخرى فاذا وجدت عقبات تحول دون هذا الانتقال فيقال أن هناك احتكاكاً اقتصادياً *economic friction*

فى منافسة الأسواق (٤) وليس المقصود منها منافسة الأفراد فى السوق الواحد بل منافسة الأسواق المختلفة . فكل ميناء أو مدينة كبيرة تعمل على أن تكون مستودعاً للسلع والبضائع ومحلاً للمبادلة . وتنافس الأسواق يؤدى الى تخفيض الأثمان

فى منافسة الطبقات (٥) ينقسم كل مجتمع الى عدة طبقات اجتماعية أهمها

طبقة العمال وطبقة أرباب الأموال . وهذه الطبقة الأخيرة تنقسم بدورها الى طبقة الملاك والتجار وأرباب الأعمال . ويرى الاشتراكيون أن هذا النظام سيؤدي الى فناء المجتمع . وهو وهم باطل لأن منافسة الطبقات ضرورة لا خلاص منها ومفيدة للمجتمع

منافسة الشعوب (٦) وهي أعلى مراتب المنافسة . وتنافس الأمم في ميدان التجارة هو أظهر مظاهر الرقي في الأزمان الحاضرة . فكل أمة ارتقت فيها الصناعة تعمل على فتح أسواق جديدة لحاصلاتها الصناعية . وقوام هذه المنافسة هو الرخص وتسابق الأمم في الاستزادة من الاساطيل ومعدات القتال يرجع الى اعتبارات اقتصادية كفتح أسواق جديدة والدفاع عن مصالحها التجارية في الخارج

٥٩٩ - في فضائل وعيوب المنافسة : اذا كانت المنافسة مفيدة فليس معنى ذلك أنها خالية من كل عيب . وليبيان ذلك قول

(١) اذا كانت المنافسة تعمل على التوفيق بين الانتاج والاستهلاك وتحقق التوازن الاقتصادي . وتعمل على هبوط الأثمان بسبب رغبة البائعين في اجتذاب المشترين . فالحقيقة أن المنافسة لا تحقق توازن العرض والطلب الا بطريقة وكيفية غير منتظمة أن لم تكن من الأسباب التي تمنع من تحقيق هذا التوازن . بدليل ما نراه من وقوع الازمات فتارة تقع أزمة بسبب كثرة الانتاج وطوراً بسبب قلة الانتاج . كذلك لا تؤدي المنافسة دائماً الى الرخص فقد تدعو أحياناً الى ارتفاع الأثمان . فكثرة عدد الخبازين أو البدالين يؤدي الى تقليل كمية ما يبيعه كل واحد منهم ولذا فهو يطلب كل كسبه من هذه الكمية الصغيرة فيرفع الثمن

(٢) يقول أنصار المنافسة بانها تدعو الى تسابق المنتجين المتناظرين في ميدان الاجادة والامتنان فمن كان منهم قصير النفس هزيل الحال خر صريعاً في ميدان الأعمال ووطأته النعال . واذا كانت المنافسة تدعو في الغالب الى الاجادة فهي تدعو أحياناً الى عكس ذلك حيث يجتهد كل منتج في تقليل نفقات انتاجه فيعمل

على الحصول على خامات رديئة النوع ليقوى على تحمل المنافسة حتى أصبح أظهر مظاهر الرقى هو اتقان الغش وقد استخدم العلم في هذا السبيل . كصنع الفاكهة المسكرة من غير فاكهة أوسكر والمسلّى من غير اللبن وصنع النبيذ من غير العنب والحريز من الخشب

(٣) تعتبر المنافسة عاملاً من عوامل الرقى والتقدم . وذلك لأنه بدونها يكتفى للنتيج بأساليب الانتاج المعروفة والتوارثة ولا يبذل أى مجهود لاستحداث للمستحدثات وإدخال التحسينات اللازمة .

(٤) تقضى المنافسة على المنشآت السيئة الادارة التى يديرها أشخاص عاجزين وغير قادرين على تحمل المنافسة . وتظهر المنافسة أقدر الرجال وأكفأهم لتولي إدارة الأعمال . إلا أنه ليس من المؤكد أن المنافسة لا تضر إلا الجاملين أو العاجزين فهي قد تؤذى ذا الخلق الكريم الفيور على عمله والذي يؤثر مصلحة الغير على مصلحة نفسه وذلك لأن المنافسة هي تنازع البقاء وتضمن النجاح للقوى وللغضب المحتال الذى لا يتحرج عن أرذل الوسائل وأمقت الأساليب للتغلب على منافس ، وقد تكون سبباً في انحطاط الأخلاق وتتناصل أكثر المنتجين استقامة كالتاجر الذى لا يقبل أن يرضى الأصناف التى يبيعها .

(٥) تعمل المنافسة على تساوى أقدار الناس بتقليلها الأرباح والأجور الى أن تبلغ مستويًا واحدًا فى كل المهن والأعمال . والحقيقة أن المنافسة لا تؤدى الى هذه النتيجة فلا تتساوى الأرباح والثروات لأن المنافسة كفاح يحيا فيه القوى ويهلك الضعيف فالحروب السياسية لا توجد توازنًا فى القوى . وتنازع البقاء فى عالم الحيوان والنبات لا يوقف نمو هذه الكائنات عند حد معين والخلاصة أن المنافسة تقتل نفسها بيدها ليحل محلها الاحتكار . فاستئصال المنافسة للضعيف أدت الى وجود أعمال عظيمة اتفقت هي بدورها على ازالة كل منافسة ، وآية ذلك فسادات الاتحادات الصناعية والمالية فى نصف القرن الأخير فى صورة ترست Trust وكارتل Cartel .

فالمنافسة هي كفاح قاس قد يقضى على كثير من الناس وبسبب عيوبه لم تقف الحكومات مكتوفة اليد بل تدخلت لتضع حدوداً لمنع القوة القسومية وأعدت الناس بوسائل التعليم لتقوى على تحمل المنافسة .

§ ٦٠ - في حدود المنافسة : يزو الاقتصاديون من المذهب الحر شروط المنافسة الى عدم كفاية الحرية الاقتصادية ويقولون بأن الطريقة الفعالة لاجتناب هذه الشرور هو ازالة كل العوائق التي تقف حائلاً دون تحقق الحرية الاقتصادية المطلقة . ويعتبرون تدخل الحكومات شراً مستطيراً ضاراً بمصلحة المجتمع لأن من شأنه أن يفت في عضد النشاط الاقتصادي ويرفع عن الأفراد عبء تحمل المسؤوليات التي تكثر وتزداد نشاطاً بفعل الكفاح .

وقد بلغ من تحمس الاقتصاديين من المذهب الحر كنظام المنافسة أن نعتوه بأنه نظام طبيعي وأنه أبعد وأتم نظام ، لكن هذا التحمس فتر في هذه الأيام لأن مراقبة الوقائع أسفرت عن عدم تأييد هذا الاعتقاد وأظهرت النتائج الضارة التي تنشأ من المنافسة حتى قال بعض الاقتصاديين بأن نظام المنافسة لا يمكن أن يكون طبيعياً الى حد أكثر أو أقل من النظم التي سبقتها كنظام الصناعة العائلية أو نظام المهن والحرف وتقسيم الأمة الى طبقات وأن هذه النظم هي أيضاً نتيجة طبيعية للشعور التاريخي ، لذلك قام في السنين الأخيرة فريق من الاقتصاديين يقول بضرورة ازالة شرور المنافسة من طريق التعاون ويرى فريق آخر أن ذلك يكون من طريق تدخل الحكومات .

ويرى الفريق الأول أن أنجع علاج لازالة هذه الشرور هو التعاون فجاعات التعاون للاستهلاك تزيل المنافسة بين التجار ووقفى على الوسائل النامية التي ما برح المستهلكون هدفها وذلك لأن المتعاونين يتعاونون مما يشترونه من السلع . وجماعات التعاون للانتاج تقضى على المنافسة الحاصلة بين العمال التي تقضى الى هبوط الأجور وذلك لأنهم يصبحون شركاء يتقاسمون فيما بينهم الأرباح .

وجامعات التعاون للنسيئة تزيل منافسة المقرضين التي يستفيد منها الصيرفيون
فيرفون سمر الفائدة .

وإذا كانت جماعات التعاون أخذت في منافسة التجار وأرباب الاعمال
والصيرفيين والوسطاء لتحل محلها فانها تعمل ذلك بأشرف الوسائل متحجرة عن استعمال
وسائل المنافسة غير المشروعة ، فإذا نجحت في غزو التجارة والصناعة فلن تتنافس
جماعات التعاون للاستهلاك أو للاقراض فيما بينها لأنها لا تعمل لجلب ربح .
أما بالنسبة لجماعات التعاون لأجل الانتاج التي تقوم بصناعات مماثلة فتظل
المنافسة قائمة بينها لأنها تتنازع الطلبات لزيادة الارباح التي يتقاسمها العمال . على أنه
يسهل على هذه الجماعات الاتحاد فتضع حداً للمنافسة .

ويرى بعض الاقتصاديين أن خير علاج هو أن يتدخل الشرع لحماية الضعفاء
وأنه يجب وضع قاعدة يسترشد بها لمعرفة المنافسة للمشروعة والمنافسة غير المشروعة .
ولكن ما هي العلامات المميزة لهذين النوعين من المنافسة ؟ من الصير وضع
علامات مميزة . ومن أجل ذلك يقولون بوجود فحص كل حالة تعرض من هذا
القبيل . فقد يكون العمل مباحاً أو محرماً حسب الظروف التي وقعت فيه . فقد
لا يترتب على العمل الفد ضرر ما في حين أنه لو ارتكب عدة مرات لترتب عليه
ضرر . فقد يرفض تاجر أن يبيع سلعة الى شخص بسبب منازعات قائمة بينهما
ولكن لا يجوز أن يتفق كل تجار المنطقة على مقاطعة لتهره على الهجرة من الأقليم
وقد أدركت دول كثيرة ضرورة التدخل في حالة المنافسة غير المشروعة فنت
قوانين عديدة لحماية المنتجين من المنافسة الأجنبية بفرض رسوم على البضائع
الأجنبية المستوردة من الخارج وهو نظام حماية التجارة . وحماية العمال الوطنيين
من منافسة العمال الأجانب كما حدث في فرنسا حيث أصدرت ذكر يتو ١٠ أغسطس
سنة ١٨٩٩ لهذا الغرض . وحماية المستهلكين من تأمر المنتجين وغش البضائع
(مادة ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ من قانون العقوبات الأهلي) والمنافسة غير المشروعة

(م ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ من القانون سالف الذكر) . وحماية العمال بوضع تشريع لهم لتقرير ساعات العمل والعطلة الأسبوعية وشروط العمل بالليل والحد الأدنى للأجور . وقد شرعت الحكومة المصرية في وضع تشريع للعمال

المبحث الثالث - في حق الملكية

§ ٦١ - تعريف : الملكية هي حق المالك في الانتفاع بالمال المملوك على وجه التأييد والتصرف فيه بطريقة مطلقة دون من عداه من الناس

§ ٦٢ - في صفات حق الملكية : أهم صفات حق الملكية من الوجهة الاقتصادية هي أنها حق مكتسب ومطلق ودائم

(١) في أن الملكية حق مكتسب : ومعنى ذلك أن المالك لا يحرم من حق الملكية بدون إرادته . وقد أشار الدستور المصرى الى هذا الحق فقررت المادة التاسعة منه بأن « للملكية حرمة . فلا ينزع عن أحد ملكه الا بسبب النفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ويشترط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً » وقررت المادة العاشرة بأن « عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة »

(٢) في أن الملكية حق مطلق : تقضى المادة ١١ من القانون المدنى بأن « الملكية هي الحق للمالك في الانتفاع بما يملكه والتصرف فيه بطريقة مطلقة ويكون بها للمالك الحق في جميع ثمرات ما يملكه سواء كانت طبيعية أو عارضية وفي كافة ما هو تابع له » ويشمل حق الملكية جنس الثمرة طبيعية كانت أو صناعية والاستعمال كالسكنى في المنزل المملوك وفلاحة الحقل . وحق عدم الاستعمال . ويشمل حق الملكية حق التصرف في الشيء المملوك بصفة قانونية أو مادية . فالتصرف القانونى معناه انتقال حق الملكية بإرادة المالك الى الغير بأى عقد من العقود كالبيع والهبة والوصية . والتصرف المادى معناه التفسير أو الهلاك وذلك لأن الانتاج

يقتضى تقييد أو استهلاك جزء من الأموال

(٣) في أن الملكية حق دائم : الملكية حق دائم بمعنى أنه يبقى مادام الشيء المملوك باقياً ولا يهلك بوفاة المالك بل ينتقل الى الورثة أو الموصى اليهم . وليس على المالك لسوام حقه اجراء أى عمل من الأعمال لحفظ حقه الا منع الغير من التصدى على حقه

٦٣٩ - في قيود حق الملكية : يرد على حق الملكية قيود عديدة يقتضيها نظام الحياة الاجتماعية . وتنبه الشرائع الحديثة نحو الاكثار من هذه القيود مراعاة للصالح العام ومراعاة لاعتبارات اجتماعية تختلف من قطر الى آخر . وليس أدل على ذلك من مسائل الرى فى الأزمان الحديثة . فالتانون الانكليزى يعتبر أن الملكية هى « الحق الذى يصل من الجحيم الى الجنة » ولا شك أن تصور الملكية بهذا المعنى المطلق هو نتيجة توافر ماء الأمطار فى كل مكان . ومثل هذا التصور لا يصلح فى الأقطار الجافة التى تعتمد فى الرى على الأنهار والترع اذ يجب على صاحب الأرض أن يجعل ممراً فى أرضه للماء اللازم لرى الأراضى البعيدة عن مأخذ المياه والملكية كعقيدة ستبقى قائمة على وجه الدهر الا أن مشتملات حق الملكية آخذة فى التغير واذا صح مقاله Carlyle من أنه لا أحد يؤمن بالعقائد التى كان يؤمن بها آباؤه فيمكننا أن نقول بأنه لا أحد يملك نفس حقوق الملكية التى كان يمتلكها آباؤه

وحق الملكية الخاصة امتياز منحه المجتمع الانسانى الى الأفراد نزل عنه اليهم لاعتباره أنه يفضى الى أحسن النتائج الاقتصادية حيث اعتبر أقوى دافع على حمل الناس على الادخار وزيادة رؤوس الأموال وكثرة الانتاج . من أجل ذلك تقاس صلاحية الملكية بهذا المقياس الاقتصادى وبقدر انطباق نظام الملكية على هذا المقياس توسع أو تضيق حقوق المالك . فاذا تبين فى بعض الأحوال أن آثار الملكية الفردية متعارضة مع الصوالح الاجتماعية وجب على الهيئة الاجتماعية أن تحد

من مدى حق المالك . فلكية حق الاختراع وحق التأليف في رأى كل الشرائع الحديثة تزول باقضاء مدة معينة أى أن حق المالك ينقضى وتصبح هذه الحقوق من الاموال العامة . كذلك قد يرى المشرع أن يحدد أقصى ما يجوز أن يملكه الفرد من الأراضى اذا ثبت أن عدم التحديد ضار بالمصلحة الاجتماعية كما حدث في نيوزيلاندا أو كما حدث في أيرلنده حيث عمل المشرع على تغيير شكل الملكية ليتمكن الفلاحون من أن يكونوا ملاكا

ويجب أن يكون تدخل المشرع لتقييد حق المالك قائماً على ضرورة ملحة تقتضيها المصلحة العامة وذلك لان الملكية الخاصة والحرية الفردية شيان متلازمان ويستبران أهم ما أنتجته الحضارة الحديثة .

ولا نستطيع أن نذكر كل القيود التى وضعت لتقييد حق المالك ولكننا نكتفى بالقيود المتعلقة بصفات حق الملكية وهى : ---

(١) قيود الملكية باعتبارها حقاً مكتسباً : قد تنازع ملكية العقارات بسبب المنفعة العامة بشرط أن يموض المالك تعويضاً عادلاً وذلك بالكيفية المبينة فى القانون نمرة ٢٧ سنة ١٩٠٦ بالنسبة للإجانب وفى القانون نمرة ٥ لسنة ١٩٠٧ بالنسبة للوطنيين .

(٢) قيود الملكية باعتبارها حقاً مطلقاً : يترتب على علاقات الجوار الموجودة بين العقارات حقوق ارتفاق تقرر على عقار لمصلحة عقار آخر مثل (ا) حق صاحب الارض المحاطة بأرض الغير فى المرور منها اذا تعذر عليه الوصول الى الطريق العام الا اذا سلك من أرض ذلك الغير (ب) حق مالك الارض البعيدة عن مجرى الماء فى حفر مسقاة فى أرض جاره ليجلب المياه الى أرضه وهو المبرر عنه بحق الشرب (ج) حق الجار فى بقاء الجدار فليس لمالك الحائط أن يهدمه لمجرد ارادته اذا كان ذلك يترتب عليه حصول ضرر للجار المستر ملكه بحائط ما لم يكن هدمه بناء على باعث قوى (د) لا يجوز للجار أن يكون له على جاره مطل

مقابل على خط مستقيم بمسافة أقل من متر واحد (هـ) تحرم القوانين زراعة حاصلات معينة كالذخا والحشيش والحشخاش (ز) تحدد القوانين أحياناً مقدار ما يجوز للمالك أن يزرعه من بعض الحاصلات كالقطن (ح) تقيد القوانين حق المالك في التصرف في حاصلاته بالكيفية التي يراها كتحریم بيع القطن تحت القطع (ط) تحد الشريعة الإسلامية حق المالك في الإيضاء فمنعت الوصية للوارث إلا إذا أجازت الورثة ذلك ولا يجوز الإيضاء إلى غير الوارث بأكثر من الثلث .

§ ٦٤ - في نشأة الملكية : للملكية الفردية هي نتيجة تطور استغرق آلاف السنين . فهي لم تكن معروفة في فجر الإنسانية حيث كان الإنسان يستولى على المواد الغذائية لأجل أن يستهلكها على الفور . وحق عند ما أخذ الإنسان في الادخار للفد كان احتفاظه بالطعام لا يستمر إلا بمقدار قدرته على دفع عادية النير فلم تكن الملكية معروفة . وكل ما في الأمر أن الإنسان كانت له حيازة مؤقتة ومتقطعة للأشياء التي يحتاج إليها .

والملكية في صورتها الأولى كانت جماعية لا فردية فقد كانت القبائل تتجمع الأرض طلباً للكلا وتنتقل من أرض إلى أخرى سعياً وراء الطعام ثم انتهى بها الحال إلى أن اعتبرت بعض الأراضي ارتفاقاً لايجوز لنيرهم الاقتراب منها . فالاستيلاء بالمغالبة والانتفاع هما جرثومة الملكية .

والملكية الفردية كانت في بادىء الأمر قاصرة على أدوات الزينة واللباس والسلاح والحيوانات . ولما استوطنت الجماعات بدأ الأفراد يملكون البور وأفنيتهما . أما المراسى والغابات فكانت مملوكة للقبيل وكانت الأراضي توزع بمعرفة صاحب الملكة على الأفراد لزراعتها ولا يملك الا غلتها . وكانت تحصل قسمة الأراضي في مواعيد تطول أو تقصر حسب نوع الزراعة . ومع مرور الزمان بطلت القسمة الدورية لأن من أحيا أرضاً وزاد في قيمتها بعمله لا يسلمها عن طيب خاطر إلى آخر . وإذا ذاك استقل كل فرد بالأرض المخصصة له ولكن على أن لا يكون له حق التصرف

فيها بأى عقد من عقود المعاوضات أو التبرعات كالبيع أو الهبة أو الوصية أو لليراث ذلك لأن الأرض مازالت معتبرة مملوكة الى القبيل

وقد مرت الملكية بعد ذلك بدور ولو أنه غير متعلق بطبيعتها الا أنه لم يفارقها وهو الفتح . ويمكن القول بأنه لا توجد بقعة من بقاع الأرض لم تنزع عنوة من يد ملاكها لأجل توزيعها على الفزاة والفاحين . على أن الفزاة لم يعنوا أبداً بزرع الأرض أو استغلالها بأنفسهم بل كانوا يكتفون بالاحتفاظ بتملك الرقبة وترك المنفعة الى الأهلين مقابل أتاوة تدفع الى المالك . وقد كان انتفاع الأهلين بالأراضى على هذه الكيفية متشابهاً بالملكية الصحيحة لكنها كانت مقيدة بالقيود التى فرضها المالك على الاكار وحقوق الارتفاق المقررة عليه والأتاوات الواجب دفعها وعدم امكان التصرف فيها بدون أجازة المالك . وقد كان هذا النظام أساس الحياة الاجتماعية والسياسية فى مصر وأوروبا وهو المعروف بنظام الاقطاع وما تزال آثاره ماثلة الى اليوم فى انكلترا .

وقد مرت الملكية بدورها الأخير وهو زوال نظام الاقطاع وتمتع الملاك بكل حقوق الملكية كما أوضحناها فى بند ٦٢

§ ٦٥ — فى أدوار الملكية العقارية فى مصر : ان ما للملكية العقارية من الأهمية القصوى فى مصر يقضى علينا بأن نتابع الأدوار التى مرت بها منذ القدم الى الآن .

§ ٦٦ — المصور القديمة (١) كانت مصر فى عهد الفراعنة تسير على نظام الاقطاع فكان الملك معتبراً المالك الأول للأراضى ^(١) . وكانت الملكية المصرية مقسمة الى أقسام ادارية أسماها قدماء الأغريق « نوم nomes » يشتمل كل قسم منها على مدينة أو عدة مدن ومساحة محدودة من الأراضى وهذه بدورها كانت مقسمة الى (١) أراضى عامرة ouou تزرع غلالاً ويخصبها كل سنة فيضان النيل

(١) مازال الملك معتبراً فى انكلترا السيد الأوحد والمالك الاسمى لكل أراضى المملكة

(٢) البطائح وهى الأرض المنبسطة التى يطغى عليها ماء النيل فيحدث بها مستنقعات عميقة يصعب تجفيفها وكانت تترك لتبت الكلاً ورعى الماشية أو لزراعة البردى واللوتس lotus . وكان الأهليون يدفعون الى الملك وأعوانه أتاوة عينية متناسبة مع ثروتهم المقاربية (١) .

والظاهر أن أول ما عرفت للملكية كان فى حكم العائلة الثانية عشرة (٣٠٦٤ قبل الميلاد) فقد عثر علماء الآثار على عقود أشار فيها محررها — هبزي Hefzei — إلى عقار ورثه عن والده وأنه يستطيع التصرف فيه حسب إرادته (٢)

والمعلومات المتعلقة بتوزيع الأراضى قليلة أن لم تكن معدومة الا أنه وجد على بعض الآثار إشارة الى أراضى الملك وأراضى للمعابد وأراضى رجال الدولة وأراضى مؤجرة الى بعض المستأجرين وقد أشير فيها أيضاً الى أراضى مملوكة للأفراد فى جهات معينة (٣) ومع ذلك فقد نشر الأستاذ جرنفيل Grenfell والدكتور هنـت Hunt بيانات مأخوذة من بردى ترجع الى سنة ١٢٠ — ١١١ قبل المسيح عثرا عليها فى القيوم متعلقة بتوزيع الأراضى فى قرية هركيوزريس Herkéosiris وهى المعتبرة حالا قرية « فرج السلطاني » والذى يلفت النظر أن هذه الوثيقة لم يشرف فيها مطلقاً الى الملكية الفردية . ولما جلس البطالسة على منصة الحكم لم يدخلوا أى تغيير أو تعديل فى نظام توزيع الأراضى . وكذلك الحال فى عهد الرومان الذين كانوا يعتبرون الأراضى مملوكة الى نائب القيصرو رجال الدين والمحاربين . وكانت الأراضى تزرع بمعرفة الأهليين وتوزع بينهم كل سنة .

§ ٦٧ - الفتح العربى (٢) أحدث الفتح العربى تغييراً كبيراً بسبب

Maspero, Histoire Ancienne des Peuples de l'Orient p (١)
24 - 25

Breadstead. Ancient Records, V. 1. p. 258 (٢)

Erman, Ancient Life in Egypt, pp 145, 497, 498.

Breadstead, Ancient Records. V. iv, p. 484. (٣)

تقسم الأراضي على ضربين عشرية وخراجية . فقد كان العرب يمتدرون أرض العرب وهي الواقعة من حد الشام والكوفة الى أقصى الين وما أسلم أهل طوعاً أو فتح عنوة وقسم بين الفاتحين عشرية . وكل أرض واقعة في بلاد غير عربية فتحت عنوة وأقر الخليفة أهلها عليها أو صالحهم خراجية . لذلك اعتبرت بعض الأراضي المصرية عشرية وهي التي قسمت بين المحاربين من العرب والباقي اعتبر خراجياً وهو ما تركه الخليفة الى الاهلين لاستغلاله .

والأراضي العشرية هي التي تدفع العُشْر أو العُشْر أو العُشْر أو العُشْر أي عُشر الغلة يؤخذ عينا قبل رفع شيء منها مقابل قنات الزراعة . وهذه الأراضي تعتبر مملوكة الى أربابها لهم عليها حق التصرف المطلق بشرط أن لا يمتدوا الحدود للموضوعة للهبة والايصاء .

والأراضي الخراجية هي التي تدفع جزءاً من الخراج أي الغلة نحو الخمس والسدس ويسمى « خراج للقاسمة » بشرط أن لا يزيد عن نصف الخراج ولا ينقص عن خمسة . ولا يستحق خراج القاسمة الا اذا زرعت الأرض فلاذا عطلت مع التمكن من الزرع فلامام أن يدفعها الى غير صاحبها مزارعة ويأخذ الخراج من نصيب المالك ويمسك الباقي له وان شاء أجرها وأخذ الخراج من أجرتها وان شاء زرعها بنفقة من بيت المال فيأخذ الخراج من نصيب صاحب الأرض وان لم يتمكن من ذلك ولم يجد من يقبل ذلك باعها وأخذ من ثمنها الخراج . ويلاحظ أن هذا الخراج قد يتكرر في العام كلما خرجت غلة . وهناك نوع آخر من الخراج يسمى « خراج التوظيف » وهو متعلق بالتمكن من الانتفاع بالأرض سواء زرعت بالفعل أم لا . وقد عينه عمر بن الخطاب لجعله قفيزاً من بر أو شعير أو غيرها مما يزرع في تلك الأرض عن كل جريب يصلح للزرع (٦٠ ذراعاً X ٦٠ ذراعاً متعارفاً) ولا يؤخذ هذا الخراج الا مرة واحدة في السنة .

ولم تكن الأراضي الخراجية مملوكة لواضي اليد عليها بل كانت مملوكة الى .

بيت المال وليس لأربابها الا حق الانتفاع بها ما داموا يقومون بدفع الخراج وقادرين على عمارتها ولا تورث أرض الخراج ولا يجوز التصرف فيها بالبيع أو الرهن كما أنه لا يجوز أن تنقل أرض الخراج الى العشر ولا أرض العشر الى الخراج

. ومن المسائل المقطوع بصحتها ان معظم أراضي مصر كانت خراجية ليس لواضعي اليد عليها سوى حق الانتفاع بفلتها أما الرقبة فكانت مملوكة الى بيت المال أو الحكومة . ولم تتغير هذه الحالة بسبب تعاقب الدول العربية المختلفة من أمويين وعباسيين وفاطميين .

ولما ولى صلاح الدين أمر مصر أقطع أراض كثيرة الى رجاله وعساكره . وفى حكم النصور لاجين الملقب بحسام الدين (١٢٩٦ ميلادية) زرعت الأراضي بين السلطان ورجال الجيش والحرس الخاص والأمراء .

§ ٦٨ — الدولة العثمانية : لما استولى العثمانيون لم يغيروا شيئاً من النظم الموجودة . ثم ضعفت هذه الدولة وصارت القوة فى يد المماليك وقد استأثروا نهائياً بالحكم فى القرن السابع عشر واتخذ أحدكم لقب شيخ البلد . وعظمت الفوضى وهبطت قيمة الأراضي بسبب اهمال الأشغال العمومية . وعجزت الحكومة عن الاستحصال على الضرائب والتجأت الى نظام تلزيم الخراج على النحو الذى كان معروفاً لدى القرطاجنيين والاغريق والرومان حيث كان بعض الأفراد يسجلون للدولة مبلغ الضريبة المفروضة على الأهلىن على أن يحصلوها بدون تدخل الحكومة منهم .

وكان نظام الالتزام يجرى فى مصر بالطريقة الآتية : كان الشخص يلتزم خراج ناحية أو أكثر عن سنة أو أكثر ويسجل الخراج . وكان الالتزام يقرر اما بالمزايدة أو بالاتفاق على الثمن بين الملتزم من جهة والرياسة بالنيابة عن الحكومة . من جهة أخرى . ويسلم الملتزم من الحكومة « قسيطاً » أى عقد تلزيم وفاميكاً أى مرسوماً تأمر به أهالى البلد بالطاعة والخضوع لأوامر الملتزم وأن يدفعوا له

« الحلوان » أى الضريبة المقررة على البلد . وكان للملتزم يحصل من الأهالى على الضريبة التى عجلها الى الحكومة مضافاً اليها الفائدة التى يقررها بمحض ارادته . وكان للملتزم يلجأ الى كل الوسائل لتهر الفلاحين على اداء الخراج . وكان للملتزم يقوم ببعض الأعمال العامة كصيانة الجوامع والمدارس والحمامات وفى مقابل ذلك تنفى بعض الاراضى من كل ضريبة ويكلف فلاحو الناحية بحرثها سخرة لنفع الملتزم وهذه الاراضى تسمى « الاواسى » . وكان يجوز للملتزم ان كان له ابن أو مملوك ان يقوم مقامه بشرط أن يستمر على وفاء الضريبة للقررة .

والذى يستخلص مما تقدم أن معظم الاراضى لم تكن مملوكة للفلاحين بل كانوا منتفعين . أما الاراضى التى كان يملكها أربابها ملكاً مطلقاً فكانت قليلة وكانت تسمى « رزقة »

§ ٦٩ - عهد المنصور له محمد على باشا الى الزمن الحاضر : تبدلت حال

الفلاح فى عصر المنصور له محمد على باشا فصار فلاح الدولة . وأعلن الوالى أنه المالك الوحيد لكل الاراضى المصرية ووزعت الاراضى على كل الفلاحين وبلغ قسم كل فلاح ثلاثة أو أربعة أو خمسة أفدنة وأبطل الالتزامات وأعطى لمشايخ البلد أراضى أعفاها من كل ضريبة مساعدة لهم على القيام بنفقات ضيافة جباة الاموال الاميرية وكانت تسمى هذه الاراضى « مسموح المشايخ ومسموح المصطبة » . وقد جرد الوالى المالك من أراضيه وملكها . وقد أدخل محمد على زراعة القطن والنيلة والكتان . ولكن الفلاح لم يقبل على زراعة هذه الحاصلات بنشاط لانعدام عامل المنفعة الشخصية الذى هو أقوى دافع على العمل . ولذلك أخذ الفلاحون فى الهروب من القرى من أجل ذلك رأى الوالى أن يعالج هذه الحالة فقرر اعتبار ثلث الاراضى « جفالك » أى مزارع مملوكة للباشا وأعضاء عائلته . وكان فلاحو الجفالك يستولون على سدس الغلة من قمح أو اخرة . لكن موظفى الجفالك كانوا لا ينفرون الفلاح يستخلص هذا النصيب لنفسه بل كانوا يشركون أنفسهم فى هذا السدس

فساءت حالة الفلاح وعضه الجوع بنواجزه ولم يجد أمامه إلا التقاوى وَعَلَقَى الماشية يتبلغ بها ويقم بها أوده . مما أدى الى تفوق الماشية وهرب الفلاحين . فعمل الباشا على ارجاعهم وجعل نصيبهم الخس من القلة .

وفي الحق أن الباشا لم يجد من يعاونه على النهوض بالفلاح وذلك لأن الموظفين والمستخدمين ربوا ودرجوا على تقاليد وتعاليم المالك الذين كانوا لا يرون في الفلاح إلا أنه أداة للانتاج وبواسطة لا غاية^(١) أو كما قال عمرو بن العاص « أمة . . . كالنحل تعمل لغيرها دون أن تستفيد من جهودها » .

وفي سنة ١٨١٣ شرع محمد علي باشا في مسح الأراضي وقسمها الى درجات بحسب جودتها . فالأرض الموات اعتبرت « أباديات » واستبعدت من الروك cadastre وأعطيت الى بعض الناس لأحيائها . ويجوز أن يملك النعم عليه هذه الأرض اذا أحسن القيام عليها وتهدبها بالاصلاح . وقد أصدر محمد علي أوامر مختلفة لتوزيع الأراضي على الفلاحين الذين يستطيعون فلاحتها ودفع الضرائب المقررة عليها . واختلاصة أن الفلاحين لم يكن لهم الحق الانتفاع .

وفي ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ صدرت اللائحة السعيدية الشهيرة فأيدت هذا الرأي فقد جاء في البند الأول منها ما نصه « بما أنه من المقرر في أصول الشريعة الفراء أن الأراضي الخراجية الميرية لا يجري فيها الميراث بحيث لو مات شخص من أربابها من ورثة لا تصطى لأحد من ورثته بطريق الميراث بل لبيت المال أن يوجهها لمن شاء لكن متى كان للميت ورثة شرعيين فإعادة لتميشهم وعدم انحرافهم من انتفاعهم يكونون أحق وأولى من الغير فبناء على هذا يقتضى أن الأطيان التي يتوفى أربابها عنها يصير توجيهها الى ورثتهم الشرعيين فيما يتركه للتوفى لكن بشرط أن يكونوا مقتدرين على زراعتها وتأدية خراجها ولو بواسطة الوكلاء أو الأوصياء . . . » وجاء في البند الرابع « من حيث أن الأراضي الخراجية لا تملك للمزارعين فيها بل

ليس لم فيها الا حق الانتفاع بها فقط ما داموا يتعهدونها بالزراعة فاذا تركوها اختياراً مدة تبلغ ثلاث سنوات سقط حقهم فيها وذلك بحسب أصول الشريعة الفراء ومع كون الحكم الشرعى قضى بتحديد الثلاث سنوات ، لكن بطريق العرف لما تلاحظ من واقعات أحوال الأهالى جوّز علاوة سنتين آخرين على ذلك للميعاد لتكون المدة خمس سنوات . وقد قيدت هذه اللامعة حق المنتفع فى الإيجار فنصت فى البند الثامن بأنه لا يجوز تأجير الأرض لمدة تزيد عن ثلاث سنوات وأنه لا يجوز للمؤجر أن يصرح للمستأجر بفرض الأشجار أو البناء « بحيث أن المؤجر لو أراد الترخيص للمستأجر بذلك فالدير أو ناظر القسم لا يقبل منه ما ذكر.. وحاصل الأمر أن إيجار الأطنان لا يكون الا لجرد زراعة الطين فقط . واذا احتاجت الحكومة أن تدخل جزءاً من الأراضي الخراجية فى أعمال حكومية كترع أو جسر فلا تدفع الحكومة أى تمويض للمنتفع .

وفى سنة ١٨٧١ صدر قانون المقابلة وقضى بأن من يدفع للمقابلة^(١) عن الأطنان الخراجية يصير مالكاً لها . ولكن فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ صدر ذكر يتوالى المقابلة وبلغت الاراضى المشورية فى سنة ١٨٨٠ ما مقداره ٩٠٨ ٦٤٨ فدان ، والأراضى الخراجية ٩٣١ ٠٦٦ ٣ فدان . وكانت الأراضي المشورية مملوكة الى أعضاء العائلة الخديوية وكبار الموظفين والأعيان . أما الأراضي الخراجية فكانت موزعة على مساحات ضيقة بين الفلاحين وكانوا معتبرين منتفعين لا يجوز لهم وقفها إلا بأمر من الدولة ولا يجوز لهم رهنها إلا بطريق الفاروقة^(٢) .

(١) وهى عبارة عن دفع ضريبة ست سنوات دفعة واحدة

(٢) الفاروقة عقد به يعطى المدين عقاره للدائن ويكون الدائن المذكور الحق فى استغلاله لنفسه والانتفاع به لحين تمام وفاء الدين . وهذا العقد يشابه من وجه الرهن الحيازى مع فارق وهو أن ما يستولى عليه الدائن المرتهن فى حالة الرهن الحيازى من غلة الارض مقابل فائدة دينه لا يجوز أن يزيد عن ٩/٠ . أما فى الفاروقة فالدائن يستولى على كل الغلة بصفة فوائد حتى لو زاد ما يحصل عليه بهذه الكيفية عن الحد الأقصى للعائدة القانونية . وتضى المادة ٥٥٣ من القانون المدنى بأن « اصحاب الأطنان الخراجية هم الجائر لهم دون غيرهم عقد مشاركة الفاروقة على أطنانهم »

وفي سنة ١٨٩١ أجاز لأرباب الأراضي الخراجية وقفها وأخيراً صدر أمر عال بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ التى كل تفرقة ما بين الأراضي العشورية والاراضى الخراجية وعدلت المادة ٦ من القانون المدنى بالكيفية الآتية « تسمى ملكا المقارات التى يكون للناس فيها حق الملك التام بما فى ذلك الأطنان الخراجية » .

والخلاصة أن للملكية بمصاها الحاضر لم تعرف فى مصر الا فى السنين الأخيرة من القرن التاسع عشر . وإذا كانت الملكية بتأثيرها السحرى تحيل — على حد قول آرثر يانج A. Young — الرمل الى ذهب فكم يكون شأنها فى « قرية غبراء ، وشجرة خضراء ، يخط وسطها نهر مبارك الغدوات ، ميمون الروحات ، تجري فيه الزيادة والنقصان كجرى الشمس والقمر ، فاذا تكامل فى زياد نكص على عقبه كأول ما بدأ فى جريته وطى فى رده . فعند ذلك تخرج ذمة مخفورة يحرقون بطون الأرض ، ويندرون بها الحب ، يرجون بذلك السماء من الرب ، لقيهم ما سعوا من كدم ، قتاله منهم بغير جدم ، فاذا أحرق الزرع وأشرق سناه النداء ، وغذاء من تحت الترى . فبينما هى لؤلؤة بيضاء ، فاذا هى عنبرة سوداء ، فاذا هى زمردة خضراء ، فاذا هى ديباجة زرقاء ، فتبارك الله الخالق لما يشاء »^(١)

(١) من كتاب عمرو بن العاص الى أمير المؤمنين يصف فيه حال مصر

الكتاب الثاني

في الانتاج

الفصل الأول

عمومات

§ ٧٠ - في معنى الانتاج : ليس المقصود من الانتاج خلق الاموال من العدم . فالانسان لا يستطيع خلق للمادة كما أنه لا يستطيع أن ينفى أصغر ذرة منها . ولكن المقصود من الانتاج هو تهيئة العناصر المكونة للأموال لتكون صالحة لقضاء حاجة انسانية .

والانتاج يقتضى الاستيلاء على المواد الأولية اللازمة لاييجاد الشيء من البيئة التي يعيش فيها الانسان ثم معالجة هذه المواد على وجه التعاقب بالتغيير والاضافة لتكتسب صفاتاً جديدة كالصورة أو اللون أو المقاومة أو المذاق الخ . ومضى تمت هذه التغييرات المادية صار الشيء صالحاً لقضاء حاجة أو رغبة انسانية وصار ذا منفعة جديدة . وبالجملة فالانتاج معناه خلق منافع جديدة .

ويلاحظ أن الشيء لا يعتبر نافعا إلا اذا كان مرغوباً فيه . والمستهلك هو الذي يرغب في الشيء . والمنتج هو الذي يقوم بسلسلة الأعمال المتعاقبة واللازمة لاعداد المواد الأولية لتكون صالحة لقضاء هذه الرغبة . فاذا لم تُقضى الجهود المبذولة الى هذه النتيجة ضاعت الفائدة المرجوة منها وأصبح الشيء عديم النفعة

§ ٧١ - في تصور الانتاج من الوجهة الفنية والاقتصادية : وعلى ضوء هذه الاعتبارات نقول أن الانتاج يمكن تصوره من الوجهة للمادية أى الفنية أو من الوجهة الاقتصادية . فالانتاج من الوجهة الفنية هو تصور الانتاج من قبيل الأعمال اللازمة لتهيئة المواد الأولية لتتخذ صورة أو شكلا خاصا . والانتاج من الوجهة الاقتصادية هو تصور الانتاج من قبل النتيجة الاقتصادية للمستهلك أو للمنتج أو الأمة أو العالم .

§ ٧٢ - في الانتاج من الوجهة الفنية أو الانتاج الفنى : عوامل الانتاج هى العمل والطبيعة ورأس المال . وأهم عامل فى الانتاج هو العمل الانسانى لأن الانسان هو الذى يقوم بوظيفة ايجابية فى الانتاج أما الطبيعة فوظيفتها سلبية لانها تمد الانسان بالمواد والقوى الطبيعية التى يفتتح بها . لذلك يمكن اعتبار العمل والطبيعة العاملين الأصليين فى الانتاج أما رأس المال فهو عامل مشتق لانه عبارة عن الأدوات والآلات المصنوعة بمعرفة الانسان المستمدة عناصرها من الطبيعة . فوظيفة رأس المال سلبية كالطبيعة . ومجمل القول أن الانتاج يحصل بصل الانسان مستعيناً بالعناصر والقوى التى يجدها فى الطبيعة والأدوات التى يصنعها والفرض منه إعداد الأشياء فى صورة تكون فيها نافعة للانسان .

§ ٧٣ - في الانتاج من الوجهة الاقتصادية وعلاقته بالمستهلك : الانتاج بالنسبة للمستهلك هو وضع منفعة جديدة تحت تصرفه فى صورة شئ جديد كالقمح أو فى صورة صفة جديدة كاللون بشرط أن يكون ذلك الشئ . وهذه الصفة قابلين لقضاء حاجة . ويعمل المنتج على إيجاد منافع جديدة وإلا أعرض الناس عما ينتجه . على ان الناس قد لا ترغب فى الشئ بسبب تحول ميوهم نحو شئ آخر وعلى ذلك يصير الانتاج غير مفيد للمستهلك أى عديم الجدوى من الوجهة الاقتصادية .

§ ٧٤ - في الانتاج من الوجهة الاقتصادية وعلاقته بالمنتج : الانتاج من وجهة المنتج هو عبارة عن كون الانتاج يأتى بربح للمنتج وقد يكون هذا

الربح عينا أو نقداً . فرج الصائد يتكون من الفرق ما بين الجهود التي يبذلها والمنفعة الحاصلة له من الصيد . والصائد يتمتع عن عمله اذا شعر بتعب يزيد عن الاستمتاع الحاصل له من الاستمرار في الصيد .

ولما كان الانتاج الحاضر يحصل بقصد المبادلة فالمنتج يقارن نفقات الانتاج بالثمن الذي يبيع به ما ينتجه ولا يعتبر الانتاج مفيداً للنتج الا اذا أربى الثمن على نفقات الانتاج ويعمل النتج بدافع المصلحة الشخصية على البحث عن الطريقة التي تدر له أقصى ربح .

§ ٧٥ — في الانتاج الفنى والانتاج الاقتصادى : يتبين مما تقدم أن الانتاج الفنى هو الشرط الأساسى للانتاج الاقتصادى وأن هذا الأخير يتوقف على ثمن الأشياء المنتجة . وقد لا يكون الانتاج الفنى ينبوعاً للربح وهى حقيقة يعرفها كل المنتجين . وقد تقل المنفعة الاقتصادية للشيء بينما يكدر انتاجه والعكس بالعكس . ولذلك يفضل الفلاح أن ينتج محصولاً قليلاً من القطن بشرط أن يكون ثمنه مرتفعاً على أن ينتج قطعاً كثيراً يباع بثمان ضئيل ولما كان ثمن الشيء يتوقف على الطلب وكان الطلب يتوقف بدوره على مبلغ حاجة الناس الى هذا الشيء ومواردهم المالية لذلك يتعين على القاعمين بالانتاج أن يصنوا بتنظيمه على أحسن وجه فنى وأن يحرصوا على جعله ملائماً لحاجات المستهلكين

§ ٧٦ — الانتاج من الوجهة الاقتصادية والمجتمع : الانتاج الاقتصادى من وجهة المجتمع هو كون مجموع القيم المستهلكة في سبيل الانتاج تقل عن القيم الناتجة فاصلاح مستنقع وجعله قابلاً للزراعة يعتبر عملاً اقتصادياً مفيداً للمجتمع لكن انشاء سبكة حديدية في صحراء لا زرع فيها ولا ضرع لا يعتبر هكذا . أجل قد يكون انشاء هذه السكة مفيداً من الوجهة الحربية أو السياسية لكنه عديم الجدوى من الوجهة الاقتصادية .

§ ٧٧ — في التفرقة ما بين الأعمال المنتجة والأعمال المجدية : يفرق

الاقتصاديون ما بين هذين النوعين من الأعمال مسترشدين تارة بالمصلحة القومية . وطوراً بمصلحة المنتجين — الربح — وأحياناً بمصلحة المستهلكين — المنفعة — وقد تطورت آراء الاقتصاديين في هذا الصدد فبعد ان كانوا يعتبرون الانتاج قاصراً فقط على الأشياء المادية توسعوا في معناه حتى شمل الخدمات .

(١) في آراء التجاريين أو للمصلحة القومية : وهي وجهة النظر التي عني

بها التجاريون فقد اعتبروا أن أقوم سياسة يجب أن تسترشد بها الدولة هي الاكثار من الذهب والفضة وتشجيع الصادرات ومخاربة الواردات توصلاً الى استبقاء المعدنين في داخل الدولة واجتذابهما من الخارج .

ومن أجل ذلك اعتبروا الأعمال المنتجة قاصرة على استخراج المعادن النفيسة

من المناجم وبيع البضائع في الخارج وان ما عدا ذلك من الأعمال غير منتج

(٢) في آراء الطبيعيين . اعتبر الطبيعيون أن الزراعة هي المنتجة غلب

لاعتقادهم خطأ أن الزراعة هي التي توجد قيماً تزيد عن القيم المستهلكة وأن الزراعة هي التي تنتج غلة صافية *produit net* بخلاف الصناعة والتجارة والحرف الحرة التي اعتبروها عالة على الزراعة . وقد تورطوا في خطئهم بسبب ما للحاصلات الزراعية من الأهمية الخاصة ولأن كبار ملاك الأراضي كانوا يعيشون في القرن الثامن عشر من الایجار الذي كانوا يستولون عليه من المستأجرين . وكانوا يدللون على نظريتهم بأن المستأجرين يحصلون من غلة الأرض على نفقات الانتاج وهي تشمل نفقات معاشهم وما يفيض بعد ذلك يتسلمه للملاك العاطلون ليعيشوا منه . فهذا الفائض يدل على أن الزراعة تأتي بظلة صافية .

ومن السهل تفنيد هذه النظرية لأن الطبيعيين اذا كانوا يقصدون أن

الزراعة تخلق أشياء جديدة فهذا وهم باطل لأن المادة لا تخلق فكل العناصر المكونة للحاصلات الزراعية مستمدة من الأرض ومن الجو . واذا كانوا يقصدون أن

الزراعة هي التي تنتج وحدها غلة صافية متقومة فهذا خطأ أيضاً لأن قيم المحاصيل الزراعية غير ثابتة وتختلف من وقت الى آخر وتخضع للقوانين الاقتصادية التي تسرى على المحاصيل الصناعية وقد تهبط قيمتها الى حد تزول معه الغلة الصافية ومن جهة أخرى فانه اذا ارتفعت قيم المحاصيل الصناعية فانها تأتي بغلة صافية وهي الارباح التي توزع على الشركاء والمساهمين في الشركات التجارية .

وقد دحض آدم سميث مزاعم الطبيعيين ولم يبق شك بعد ذلك في أن الصناعة من الاعمال المنتجة . لكن أعمال النقل والتجارة كانت محلا للشك بحجة أن أمناء النقل والتجار لا يغيرون المادة كما يفعل الصناع ، فالحذاء الذي ينقل من المصنع الى المتجر هو الحذاء الذي خرج من يد الصانع . والحقيقة أن عمال النقل والتجار يقومون بأعمال منتجة كما سنبين ذلك في البند الآتي .

§ ٧٩ - في أعمال النقل والاعمال التجارية : أن أعمال النقل والتجارة

معتبرة من الأعمال المنتجة وذلك لأن أمين النقل والتاجر يضيفان الى السلع خاصية جديدة . فأمين النقل يضيف الى الشيء خاصية وجوده في المكان الذي يحتاج فيه المشتري الى السلعة . وهي خاصية مهمة لانه لو لم ينقل السلعة الى هذا المكان لما استطاع المشتري الانتفاع بها . وأعمال النقل تشابه من وجه أعمال استخراج المعادن من باطن الارض فالعمل في كلتا الحالتين هو نقل أحدهما رأسى والثاني أفقى .

وكذلك التاجر الذي يشتري السلعة ليبيعها ويتحمل خطر هلاكها وضياعها يضيف اليها خاصية جديدة وهي وجودها في الزمان الذي يحتاج فيه المشتري اليها فالتاجر ينقل السلعة تقلا زمانيا الى اللحظة التي يحتاج فيها اليها

§ ٨٠ - في المهنة الحرة وما يشابهها من الاعمال : وهي أعمال الاطباء

والمدربين والقضاة وموظفي الحكومة والممثلين وغيرهم فاذا نظرنا الى أعمال هذه الطوائف من وجهة الاشخاص الذين يستفيدون منها كالمرضى والطلبة والمتقاضين

والنظارة فلا نزاع في أن هذه الاعمال تعتبر نافعة أى منتجة لأن الانتاج عبارة عن خلق النافع .

كذلك تعتبر هذه الاعمال منتجة بالنسبة للأشخاص المحترفين بها اذا كان دخلهم الناتج من معالجتهم لهذه الحرف يزيد عن النفقات التى تكبدوها لامكان الاحتراف بها .

وتعتبر هذه الأعمال من الوجهة القومية على أكبر جانب من الأهمية لانه لولا عمل القاضى والطبيب والمدرس لما استطاع الناس الانتاج أو على الأقل لنقص الانتاج . ففلاحة الأراضى وصنع الأشياء ويمها تقتضى سلامة العاملين فيها من الأمراض وتزويدهم بالمعلومات اللازمة وتمكينهم من العمل فى بيئة يسود فيها النظام والطمأنينة بفضل حماية المحاكم والقوة العامة التى تدفع عنهم اعتداء المعتدين فى الداخل ودفع اغارة للغيرين من الخارج .

فكل من يشترك فى تحقيق أحد هذه الأشياء يعتبر منتجاً . واذا كان لا يضيف مباشرة منفعة جديدة الى شيء حصى موجود من قبل لكنه يعتبر منتجاً بالواسطة اذ بدونه يختل نظام الانتاج أو ينقص .

§ ٨١ - تلخيص : يتبين مما تقدم أن دائرة الأعمال المنتجة أخذت فى الاتساع تدريجاً حتى شملت الخدمات . انما يجب أن لا تنسى أن الانتاج قد يعتبر مفيداً من بعض الوجوه كانشاء محل قمار فهو منتج بالنسبة للملاك وقد يكون منتجاً للدولة وللأمة — اذا أطرحتنا جانباً الاعتبارات الخلقية — بمقدار ما يعود عليها من الثراء على حساب الأجانب الذين يستهويهم لعب القمار . لكنه غير مفيد من الوجهة الاجتماعية لأنه لا يساعد رأساً أو بالواسطة على إيجاد ثروة جديدة .

§ ٨٢ - عوامل الانتاج : عوامل الانتاج هى الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم . فالطبيعة هى المواد والقوى التى يستعين بها الانسان على الانتاج . والعمل هو الجهد العضلى أو العقلى الذى يبذله الانسان لخلق منفعة جديدة . ورأس

المال هو المال المدخر الذى يماون الانسان على الانتاج . ولكى تكون هذه العوامل منتجة يجب أن تتجمع وأن تنظم بكيفية يتأتى معها الانتاج وهو ما يقوم به للمنظم أو رب العمل entrepreneur ومن أجل ذلك يعتبر التنظيم عاملاً مهماً فى الانتاج^(١)

الفصل الثانى

فى تنظيم الانتاج والمنظم (رب العمل)

§ ٨٣ - فى الصور المختلفة لنظم الانتاج : يقوم نظام الانتاج الحاضر على مبادلة السلع والخدمات . وقد علمنا أن الانتاج يقتضى تماون العمل ورأس المال والطبيعة ولكن كيف يحصل ذلك ؟ من الجائز أن يقدم فرد واحد كل هذه العوامل كالفلاح الصغير وهو من أجل ذلك يعتبر منتجاً مستقلاً . لكن الغالب أن الشخص الواحد لا يجد العوامل الثلاثة للانتاج فى ملكه وعمله الشخصى . فواحد قد تكون له القوة العضلية والارض من غير أن يكون لديه رأس المال اللازم للانتاج فيعمد الى الاقتراض وآخر قد يجد قوته العضلية ورأس المال ولكنه لا يجد الارض فيستأجر أرض الغير . وثالث قد يملك الارض ورأس المال ولكنه لا يستطيع أن يعمل بنفسه أو لا يريد أن يعمل كما لو كان غنياً أو محترفاً بعمل آخر أو امرأة فيؤجر أرضه للغير أو يستأجر عملهم . وقد يوجد رابع يضطر الى طلب عمل ورأس مال وأرض الغير لاجل أن ينتج فهو يقترض كل هذه العوامل من كل ما تقدم يقين أن نظم الانتاج مختلفة ومتعددة . لكن أغلب الاقتصاديين يعتبرون المنتج المستقل منظمًا صغير الشأن لا يعنى كثيراً بانتاجه ولا يتحمل تبعات جسيمة فهو لا يدفع أجوراً أو فوائد وانه قبل كل شئ صانع يدوى

يعمل للاستهلاك المحلى بناء على طلب المستهلكين ان لم يكن يستهلك معظم ما ينتجه . لذلك لا يعتبر منتجا أوروب عمل الا من كان يتحمل أخطاراً جسيمة وينتج لاجل السوق

§ ٨٤ - في أن المنظم هو حجر الزاوية في بناء الحياة الاقتصادية . المنظم هو حجر الزاوية في بناء الحياة الاقتصادية الحاضرة والقبلة الى تنوجه اليها كل عوامل الانتاج . فهو الذى ينظم طرق الانتاج الفنية وهو الذى يجعل الانتاج موافقا لرغبات المستهلكين وهو الذى يوزع الإيرادات - الدخول - التى هى ثمن انتفاعه برأس المال والارض وعمل الغير . ولنفصل الآن ما أجهلناه

(١) وظيفة المنظم الفنية : يقوم المنظم بتنظيم وتنسيق الانتاج المادى بصفة مستمرة . فهو الذى يتخير الصقع الجغرافى للامم ، وهو الذى ينشئ المصانع ويشترى الآلات ويستأجر العمال ويوزع الأعمال ويشترى الخامات ويبحث عن الاسواق للملاعة لبيع سلطه .

وقد يحتاج صنع بعض الاشياء الى تعاون العوامل الثلاثة للانتاج واشترآهم بنسب مختلفة . من أجل ذلك تعرض للمنظم مسائل كثيرة تحتاج الى ايمان الفكر والروية كتميين عدد العمال ونوع الآلات ومساحة الأرض اللازمة . وهو الذى يقرر اذا كان استخدام الآلات أعود بالفائدة من استخدام العمال . كما أنه يجب عليه أن يراعى قانون تزايد وتناقص العلة .

ويمكن تشبيه المنظم بالقائد . فالقائد يضع الجنود والمدافع بكيفية تمكنه من أن يحصل على النصر . وكذلك الحال بالنسبة للمنظم اذ يجب عليه اذا أراد التفوق فى مجال الأعمال أن ينتفع على أحسن وجه من عوامل الانتاج . لذلك يطلق على أرباب الاعمال « قواد الصناعة »

(٢) فى وظيفة المنظم الاقتصادية : تنحصر وظيفة المنظم الاقتصادية فى العمل على توافق الانتاج مع حاجات المستهلكين . وهى مسألة المسائل فى كل هيئة

اجتماعية وذلك أن الناس تحتاج كل يوم الى الغذاء والملابس والمساكن والمسرّات الخ . ويقوم بأشباع هذه الحاجات عشرات الآلاف من المنتجين الذين يعملون بكامل حريتهم متحصلين تبعة أعمالهم ومسترشدين بما تملّيه عليهم مصلحتهم الشخصية دون أن تكون هناك سلطة رئيسية تملّي ارادتها وتحدّ كمية مايجوز انتاجه من السلع والخدمات . فالنظّمون يعملون باستقلال فينظّم كل واحد منهم عمله حسب هويته ويزيد أو ينقص أعماله دون أن يهتم بما يجزّيه غيره .

ولكن هل هذه الحرية تقضى الى الفوضى ؟ يقول الاشتراكيون ان هذه الحرية في الانتاج هي الفوضى بينها . ويجب الاقتصاديون من المذهب الحر بأن هذا النظام هو أبداع نظام لان هناك قوة طبيعية تضبط من تلقاء نفسها حركة هذا النظام بكيفية تدفع الافراد بفضل استرشادهم بمصلحتهم الشخصية وعدم خضوعهم لآي ارادة أخرى يتمكنون في ظل المنافسة الحرة من قضاء حاجات الجميع على وجه أتم وأكمل مما لو كانوا خاضعين لسلطة رئيسية ترتب حركاتهم وسكناتهم .

§ ٨٥ — في أن المنظّمين يسترشدون في انتاجهم بالأمان : أشرنا في البند

السابق الى وجود قوة تعمل على انتظام الانتاج . وهذه القوة هي الأمان . فالنظّم يقارن نفقات انتاج سلعته بثمانها في السوق الذي يتحدد على مقتضى قانون العرض والطلب فاذا زاد ثمن السوق عن نفقات الانتاج فعنى ذلك أن هناك أشخاصا عديدين يرغبون في شراء السلعة ويستطيعون أن يدفعوا ثمنها . وهذه الحالة تدعو المنظّمين الى زيادة الانتاج ويكون هذا داعيا لاقبال غيرهم من المنظّمين على صناعة هذه السلعة طمعا في الربح . وبسبب كثرة ما يصنع من هذه السلعة يهبط ثمنها الى أن يقرب من نفقات الانتاج وبهذه الكيفية يتوازن الانتاج مع الاستهلاك والمنظّمون هم الذين يجتذّبون رؤوس الأموال والعمل الى الصناعات التي تأتي بأوفر الارباح أى أنهم يوجهون الانتاج الى حيث تكون هنالا حاجات يرغب في قضائها . رلا كان للنظّمون غير معصومين عن الخطأ فقد يوجهون الانتاج في

وجهة خاطئة وهو ما يفضى الى وقوع أزمات ناشئة عن كلفة الانتاج أو قلة .
لكنهم يتحملون عواقب خطئهم ولا يلبثون أن يعودوا الى الطريق القويم
مسترشدين بالأمان .

§ ٨٦ - في أنواع التنظيم : للنظم اما أن يكون فرداً أو شركة . فإذا
كان فرداً فهو الذى يدير العمل ويصير مسؤولاً بكل ثروته وقد يستعين على عمله
بما يقترضه من الغير . وهذه الطريقة مزايها وهى أن الفرد يعنى قبل كل شئ بنجاح
مشروعه لأنه يتحمل النعم ويستقل بالنعم . لذلك يبدل أقصى جهده وهذا ظرف
ملائم لنوى الجراءة والمخترعين . على أن لهذا النوع من التنظيم عيوباً فانه يضيق
بمجال الأعمال فلا تتجاوز مقدار ما يقوى الفرد على الاشراف عليه . كذلك ترتبط
أقدار الصناعة بالمنظم فقد تتعرض للخطر بسبب مرضه أو شيخوخته أو وفاته .
وأخيراً يتردد الممولون فى اقراض أموالهم الى للنظم الفرد بسبب ما تتعرض له
من الأخطار .

§ ٨٧ - في الشركات : الشركة هى عقد بين اثنين أو أكثر يلتزم به كل
واحد من الشركاء وضع حصة فى رأس المال لأجل عمل مشترك وتقسيم الأرباح
التي تنشأ عنه بينهم . والشركة تعتبر شخصاً معنوياً أى أن لها شخصية منفصلة
عن شخصية الشركاء ولها اسم وعنوان وأموال وحقوق مستقلة عما للشركاء .
ويجوز لها أن تقاضى وأن تقاضى باسمها أمام المحاكم .

§ ٨٨ - في أنواع الشركات : تنقسم الشركات الى شركات أشخاص وشركات
أموال . فشركات الأشخاص هى التى تتكون من اشخاص متعارفين يتقون فى
بعضهم بعضاً وتكون اما شركة تضامن أو شركة توصية بسيطة . وشركات الأموال
هى التى تتكون من أشخاص غير متعارفين وتكون اما شركة توصية بالأسهم أو
شركة مساهمة . وعلى ذلك تنقسم الشركات الى (١) شركة تضامن (٢) شركة
توصية بسيطة (٣) شركة توصية بالأسهم (٤) شركة مساهمة .

٨٩٨ - في شركة التضامن (١) شركة التضامن هي التي يفقدها اثنان أو أكثر بقصد الاتجار على وجه الشركة بينهم بعنوان مخصوص يكون اسماً لها. ويكون الشركاء متضامنين في تعهداتها قبل الغيروفون بأموالهم ما قص من ديون الشركة بعد تقاد مالها . وأهم ما يمتاز به شركة التضامن هو مسؤولية كل شريك عن ديون الشركة ومعنى ذلك أن دائني الشركة يستطيعون مطالبة أحد الشركاء بدفع كل ديون الشركة انما يجوز للشريك الموفى أن يرجع على باقي الشركاء. بقدر حصتهم في ديون الشركة

في مزايا شركات التضامن : من شأن مسؤولية الشركاء التضامنية أن تحت كل شريك على بذل أقصى جهوده لنجاح الشركة في أعمالها بسبب مسؤوليته عن كل ديون الشركة واعتبار كل أمواله الخاصة ضامنة لوفاء هذه الديون . وهو التزام شديد الوطأة ولكنه ضروري ليطمئن الدائنون على مالهم لدى الشركة ومن شأنه أن يقوى ائتمان الشركة لدى الغير .

في عيوب شركات التضامن : لا تسمح شركات التضامن باتساع الأعمال بسبب الاخطار الجسيمة التي يتعرض لها كل شريك ولا يقبل تحمل هذا العبء الثقيل الا عدد قليل من الأشخاص للتعرفين معرفة وثيقة تجعلهم يقبلون التعرض لضيع كل ثروتهم لدفع ديون الشركة .

٩٠ § - في شركات التوصية البسيطة : (٢) شركة التوصية البسيطة هي التي تقدر بين شريك واحد أو أكثر مسؤولين ومتضامنين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الادارة ويسمون موصين مسؤولين بقدر حصصهم فقط .

في مزايا شركات التوصية البسيطة : يصلح هذا النوع من الشركات لطائفة المخترعين والمبتكرين لوسائل طريقة في الصناعة أولن لم شهرة خاصة أو مواهب

نادرة. ويعوزهم المال اللازم لتحقيق أغراضهم . وبفضل هذا النوع من الشركات يستطيعون أن يحصلوا على رأس المال اللازم دون أن يلجأوا الى الاقتراض . والذي يفرض الموصين بتقديم أموالهم هو أمل الحصول على أرباح طائلة مع تحديد مسؤوليتهم في حالة خسارة الشركة بقدر حصصهم فقط . والذي يجيب هذا النوع من الشركات الى المخترعين وذوى اللواهب هو استقلالهم بالادارة وعدم التزامهم في حالة الخسارة برد حصص الموصين كما هو الشأن لو كانوا اقتترضوا ما يعادل هذه الحصص من مقرضين .

في عيوب شركات التوصية البسيطة : يتعرض الشريك المتضامن لمسئولية خطيرة تشابه تماماً مسؤولية الشريك في شركة التضامن . ولما كانت الادارة تعهد دائماً للشريك المتضامن فتعرض أموال الشركاء الموصين للضياع اذا لم يكن مدير الشركة حصيف الرأى .

ويقصد بعض رجال المال أحياناً تحديد مسؤوليتهم فيأتون بشخص مسخر بصفة شريك متضامن حتى اذا ما فشلت الشركة أو توقفت عن الدفع لم يجد الدائنون لدى هذا الشريك للتضامن مალأ يفي بما لهم من الديون ولا يستطيعون الرجوع على الموصى لان مسؤوليته محدودة بقدر حصته في رأس المال .

§ ٩١ - في شركات التوصية بالاسهم (٣) تتشابه شركات التوصية بالاسهم بشركات التوصية البسيطة . والفارق الوحيد بينهما هو في وجود مساهمين بدل شركاء موصين . من أجل ذلك تعتبر شركات التوصية شركات أشخاص اذا نظرنا الى الشركاء المتضامين . وشركات أموال اذا نظرنا الى طائفة المساهمين . فهي تخضع للاصول المقررة لشركات الأشخاص من كون مسؤولية الشركاء المتضامين غير محدودة بحصصهم في رأس المال بل أنها قد تتناول كل ثروتهم الخاصة . ومن كون الشركاء المتضامين يختارون بعضهم بعضاً لتقهم المتبادلة وان حصصهم من أجل ذلك غير قابلة للتداول . وتخضع لبعض الأصول المقررة لشركات

المساهمة من كون صفة المساهمين لا تستصمى وقت الاكتتاب في الاسهم وفي كون الاسهم قابلة للتداول بطريق المناولة من يد الى أخرى اذا كانت لحاملها أو بطريق القيد في دفاتر الشركة اذا كانت اسمية

ومزايا وعيوب هذا النوع من الشركات مطابقة لمزايا وعيوب شركات التضامن بالنسبة للشركاء المتضامين وشركات للمساهمة بالنسبة للشركاء المساهمين .

§ ٩٢ — في شركات المساهمة (٤) شركة المساهمة هي شركة متكونة من

شركاء مجهولين من الجمهور مسئوليتهم محدودة بحد قيمة أسهمهم كل سهم منها متساوى القيمة وثابت في صك قابل للتداول يقوم بإدارتها مجلس إدارة ينتخب بمعرفة المساهمين في مواعيد دورية . ولا تنون باسم الشركاء أو باسم أحدهم وإنما يطلق عليها الغرض المقصود منها كعنوان لها ومن أجل ذلك سميت الشركة المجهولة الاسم

ويختلف انشاء شركة للمساهمة عن شركة الأشخاص . ففي شركة الأشخاص يكون كل الشركاء متعارفين . أما في شركة المساهمة فلا يشترط ذلك فقد يلجأ للتوسون الى الجمهور ليكتتب في أسهم الشركة . وبعد إتمام الاجراءات المتعلقة بانشاء الشركة وأهمها صدور مرسوم ملكي مرخص بانسائها يتسلم كل مكتتب أسهما بمقدار ما دفعه . وهذه الأسهم قابلة للتداول وتورث

§ ٩٣ — في نشأة شركات المساهمة : تعتبر إيطاليا مهد شركات المساهمة

فقد نشأت فيها في القرن الثاني عشر وكان الغرض من انسائها في بادىء الأمر اقراض الدولة ما تحتاج اليه من النقود كصرف سان جورج بمنجونه . casa di S.

Giorgio

وفي أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر نشأت في هولاندا وانكلترا شركات مساهمة .

وأول شركة مساهمة ظهرت في العصور الحديثة هي الشركة العامة الهولاندية

للهند الشرقية التي أنشئت في سنة ١٦٠٢ بمعرفة الحكومة الهولندية لتجارة الهند برأس مال قدره ٦ ١/٢ مليار فلورين وقد تكونت من شركات صغيرة سادت حالتها بسبب المنافسة . ولم تعرف المضاربة في الأوراق المالية في البورصات الا منذ ظهور هذه الشركة الكبيرة . فقد زادت قيمة أسهم هذه الشركة عن قيمتها الاسمية بسبب تضيير أرباحها من سنة الى أخرى فكانت ١٥ ٪ في سنة ١٦٠٥ و ٧٥ ٪ في سنة ١٦٠٦ و ٤٠ و ٢٥ و ٥٠ ٪ في السنين التالية . ثم أنشئت بعد ذلك الشركة الهولندية للهند الغربية وصارت أسهمها أيضاً محلاً للمضاربة . وبسبب المضاربة في أسهم هاتين الشركتين ظهرت في أمستردام عمليات البيوع الآجلة . وقد حاولت الحكومة الهولندية منذ سنة ١٦١٠ أن تتدخل لكبح جماح الاغراق في المضاربة

ثم ظهرت شركات المساهمة بعد ذلك في فرنسا وانكلترا للاشتغال في التجارة الخارجية والصيد والتأمين البحري والبنوك والتأمين ضد الحريق والمناجم . وفي المدة الواقعة ما بين ١٧١٧ و ١٧٢٠ ظهرت في انكلترا وفرنسا مساوئ المضاربة بالأسهم مما ترتب عليه سوء الظن بها . على أن الناس ألفوا هذه الحالة منذ أواخر القرن التاسع عشر ولم تزدهر شركات المساهمة ويعظم شأنها الا في منتصف القرن التاسع عشر عند ما أصبحت الحاجة ماسة الى رؤوس الأموال الطائلة للقيام بالأعمال الكبيرة كانشاء السكك الحديدية . وقد أصبحت الآن شركات المساهمة الوسيلة الوحيدة لاستجماع الأموال اللازمة للمنشآت الكبيرة .

§ ٩٤ - في فوائد شركات المساهمة : شركات المساهمة مفيدة من

الوجوه الآتية :

(١) شركة المساهمة هي أصلح أداة لاستجماع رؤوس الأموال بسبب مسئولية الشريك المحدودة وقلة قيمة السهم مع امكان بيعه في أى وقت وبذلك تتمكن الطبقات الفقيرة من أن تكون شريكة في الأعمال الجسيمة . ويعتبر الاقتصاديون

أن شركات المساهمة وسيلة الى « الديمقراطية المالية »

وإذا احتاجت الشركة أثناء بقائها الى زيادة رأس المال فهي تستطيع أن تحصل على المال اللازم بواسطة اصدار أسهم جديدة

(٢) تمكن شركات المساهمة من استثمار الأموال واستخدام الرجال .
فالمحترفون بالهن الحرة وموظفو الحكومة لا يستطيعون أن يثمروا أموالهم في التجارة أو الصناعة لكنهم يستطيعون أن يوظفوها في الأسهم . كذلك رجال الاعمال قد لا يستطيعون أحياناً توظيف كل أموالهم فيما يعالجونه من الاعمال لكنهم يستطيعون توظيفها في الاسهم

وكثرة الدرجات وتفاوتها في شركات المساهمة تمكن الاكفاء من الوصول الى أعلى الدرجات وبذلك يكسبون الشرف والجاه والمال .

§ ٩٥ - في عيوب شركات المساهمة : ليس للمديرين في شركة المساهمة مطلق الحرية في الادارة . كما أنهم قد يملكون جزءاً يسيراً من الأسهم فلا يعملون بنفس النشاط والهمة التي يعمل بها رب العمل المالك لرأس المال . ومن أجل ذلك قد تسود أحياناً في أعمال الشركات روح التراخي والتهاون . كما أن توزيع المسؤولية وعدم حصرها في شخص معين يؤدي الى هذه الحالة .

(٢) لا يبنى صغار المساهمين بحضور الجمعيات العمومية بسبب قلة الخطر الذي يتعرضون له وعدم رغبتهم في تحمل نفقات الانتقال لذلك يستقل كبار التمويلين بادارة الشركة بلا رقيب وقد تشجعهم هذه الحالة على اختلاس الأموال (٣) ادارة شركة المساهمة منفصلة عن ملكية أموالها فيستولى المالك على ربح والمدير على أجرة . وهذا عيب . لذلك تعمل الشركات أحياناً على اعطاء نسبة مئينة من الأرباح الى المديرين حثاً لهم على العمل بمجد ونشاط .

§ ٩٦ - في ادارة شركة المساهمة . مصدر السلطة الجمعية العمومية للمساهمين . وهي لا تتولى الادارة بنفسها واسكنها تمين المديرين الذين يقومون

بالادارة . ويجب عليهم أن يقدموا في آخر السنة المالية للشركة حسابا الى هذه الجمعية . والجمعية العمومية هي التي تملك اصدار القرارات الهامة وهي التي تصل قانون الشركة وفي هذه الحالة تسمى « الجمعية العمومية غير العادية » ولها أن تزيد أو تنقص رأس المال وتقرر حل الشركة أو مد أجل بقائها . وبالجملة فالجمعية العمومية تقوم بوظيفة عمالة لما يقوم به جمهور الناخبين فهو لا يباشر الحكم بنفسه ولكنه يعتبر مصدر السلطات .

وبجانب الجمعية العمومية يوجد هيتان وهما مجلس الادارة ومجلس المراقبة . ومجلس الادارة هو الذي يقوم بادارة الشركة وله رئيس يسمى رئيس مجلس الادارة . وأعضاء مجلس الادارة معتبرون وكلاء عن الشركة وتملك الجمعية العمومية عزلهم في أى وقت حتى لو كان مشروطاً في قانون الشركة عدم قابليتهم للعزل أو كان تعيينهم لمدة معينة .

ويختص المراقبون بمراقبة ادارة الشركة مراقبة فعالة ودقيقة ومستمرة ويعتبرون عيون المساهمين التي ينصرون بها وآذانهم التي يسمعون بها . ويقدمون تقريراً عن ميزانية وحسابات الشركة يعرض في كل سنة على الجمعية العمومية التي تصينهم لهذا الغرض .

§ ٩٧ - في السندات : السند هو صك قابل للتداول تصدره شركة بقرض لأجل طويل يعتقد عادة من طريق دعوة الجمهور للاكتتاب يعطى الحق في الاستيلاء على فوائد سنوية وفي استرداد قيمته .

ويقوم السند بنفس الوظيفة الاقتصادية التي يقوم بها السهم . ولكن الشركات تفضل أحيانا اصدار السندات اذا عظمت أرباحها ولم يكف رأس مالها للقيام بأغراضها واحتاجت الى أموال جديدة فتلجأ الى الاقتراض من الجمهور بواسطة اصدار سندات بدلا من اصدار أسهم جديدة حتى لا تقل أرباح المساهمين بسبب كثرة الاسهم وبهذه الكيفية يتأثر المساهمون بالارباح الزائدة ولا تدفع

الشركة الا فائدة ثابتة الى حلة السندات . كذلك يفضل بعض الناس اقتناء السندات لأنها تعطى فوائد ثابتة بعكس الأسهم فان أرباحها متغيرة . من أجل ذلك تراقب الشركات حالة الجمهور النفسية وميلها أو نفورها من المخاطرة . فاذا كان الأهليون يميلون الى الأعمال التي تنطوى على قسط من المخاطرة تمتد الشركات الى طريقة الأسهم . واذا كانوا ينفرون من المجازفة ويقنعون بفائدة قليلة لكنها ثابتة على أن يمنوا بأرباح كثيرة لكنها احتمالية وجزافية تصدر سندات . ومن الظواهر الاقتصادية التي تستوقف النظر كثرة الأسهم في انكلترا بالنسبة للسندات وكثرة السندات في فرنسا بالنسبة للأسهم . ويرجع ذلك الى فشو روح المخاطرة في انكلترا وانكاشها في فرنسا .

§ ٩٨ - في مقارنة السهم بالسند : يختلف السهم عن السند من الوجه الآتية : -

(١) يمثل السهم حصة شريك ويمثل السند حق دائن . يترتب على ذلك أن حامل السند لا يشترك في مداوات الشركة وليس له حق حضور الجمعيات العمومية .

(٢) يختلف خطر السام عن خطر حامل السند . فحامل السند لا يتحمل غرر المخاطرة ويتقاضى حقه في حالة افلاس الشركة أو اعسارها بطريق الأولوية على المساهمين أما السام فحظه قاصر في هذه الحالة على ما يتبقى بعد دفع كل ما على الشركة من ديون . فاذا استقرت الديون أموال الشركة فقد حقه قبلها .

(٣) يستولى حامل السند على فائدة سنوية معينة أما السام فيستولى على ربح متغير بتغير الأرباح .

الفصل الثالث في العمل

§ ٩٩ — تعريف : العمل هو الجهد الجثائي أو العقلي الذي يبذل لتحقيق منفعة اقتصادية . والعمل لا يخلق شيئاً لا من حيث المادة ولا من حيث القيمة . فعمل النجار هو الذي يحيل الخشب الى منضدة مستعيناً بأدوات التجارة ولكنه لا يخلق المادة المصنوعة منها كما أنه لا يخلق قيمتها التبادلية . وهي لا تصير لها قيمة تبادلية الا اذا وجد مشتري يرغب في الحصول عليها وعند ذلك فقط تتعين قيمتها حسب قانون العرض والطلب .

الفرع الاول في أنواع العمل

تقسيم : يقسم العمل من حيث الانتاج الى : (١) العمل اليدوى (٢) عمل الادارة والتنظيم (٣) عمل الاختراع

§ ١٠٠ — العمل اليدوى : ويقوم به الذين يعملون بأيديهم كصغار الصانع والعمال المأجورين . وبعضهم يقوم بحركات بسيطة لا تحتاج الى مهارة خاصة وليس لديهم معارف خاصة وهم فريق العمال غير المدربين unskilled labourers . والبعض الآخر يقوم بأعمال تقتضى معارف خاصة ومرانا سابقاً كالإيكانيكيين والكهربائيين وهم فريق العمال المدربين skilled labourers (الدارين) وسواء أكان العمل من النوع الأول أم الثانى فهو عبارة عن تغيير موضع الأشياء أو صورتها بكيفية خاصة . فالقلاحة هى عبارة عن وضع البذرة بكيفية تستطيع معها

أن تمتص عناصر نواتمها من مواد أخرى موجودة في التربة أو موضوعة فيها بمعرفة الانسان .

١٠١٩ — عمل الادارة والتنظيم : وهو من الأعمال الهامة في كل صناعة وتزداد أهميته كلما زاد حجم المصانع . وبفضل التنظيم يزداد الانتاج ويتوقف نجاح المصانع على الكيفية التي تدار بها . وإذا كان العمل اليدوى لا يتعدى أثره الشيء الذى ينصب عليه فإن أثر التنظيم يمتد الى كل الأعمال التى تؤدى فى المصنع فيزداد انتاج كل عمل منها ويكون ذلك بتعيين عدد العمال اللازمين لكل عمل واختيار الآلات وتعيين الفرص المناسبة لشراء الخامات حتى يقل العمل أكبر غلة .

١٠٢٩ — عمل الاختراع : والفرض منه اكتشاف مادة جديدة كالراديوم أو خاصية غير معروفة لمادة معروفة أو طريقة جديدة لصنع أو قتل أو حفظ الأشياء من التلف . وعامل الانتاج هو عقل المخترع الذى يكتشف منافع جديدة . ويستفيد كل الناس فى كل مكان فى الحال وفى المستقبل من ثمرة الاكتشاف . وبدون عمل المخترعين لا يتقدم الانتاج .

وكل الأشياء التى ينتفع بها الانسان هى نتيجة جهود الأجيال الفائرة من العمال الذين تركوا لنا معارفهم وطرقهم الصناعية حتى قيل بحق أن الانسانية مدينة الى الأموات بأكثر مما هى مدينة به الى الأحياء

الفرع الثانى

فى الأحوال التى تؤثر على كفاية العمل

تقسيم : تتوقف كفاية العمل على الصفات الشخصية للعمال كالدرجة والتعليم الفنى والبيئة الطبيعية وصفة المعدات والآلات وكيفية العمل .

١٠٣٩ — فى التعليم الفنى أو الدرجة : لأجل إيجاد عمال حاذقين يجب

اعدادهم بالمران والدرية قبل أن يتولوا العمل الذى أعدوا أنفسهم له ويكون ذلك بقرم على قضاء مدة معينة لدى عرفاء . وقد كان هذا النظام متبعاً فى الماضى فى كل البلدان فى عهد الطوائف الحرفية . وما زال متبعاً فى بعض الجهات لكنه أخذ فى التقلص للأسباب الآتية :

١ - تقتضى بعض الأعمال اليدوية مراناً طويلاً لامكان القيام بها لكن عدد هذه الأعمال أخذ فى التناقص بسبب حلول الآلات محل العمل اليدوى وما ترتب على ذلك من ظهور الصناعات الكبيرة وتقسيم العمل الى أجزاء صغيرة بين العمال فأصبح الواحد منهم لا يقوم الا بعملية واحدة متكررة ولم يعد تفوق عمال قطر على عمال قطر آخر يرجع الى مهارة يدوية خاصة بل الى نشاطهم وذكائهم . فالقدرة على ادراك جملة أشياء فى وقت واحد ، واعداد كل شئ . فى محله للاستعانة به عند الحاجة . وحسن التصرف فيما يحدث من العوارض النجائية وتدير وجه الحيلة فيما يقع من الاخطاء ، وسرعة الاعتياد على ما يقع من تغيير فى دقائق العمل ، والصبر والأمانة ، والقوة الموفرة التى يعتمد عليها فى اللغات . هذه هى الصفات التى تكون أديم الأمم الصناعية العظيمة^(١) . وهذه الصفات تكتسب من التعليم ومن البيئة الاجتماعية التى يعيش فيها الطفل .

ب - لوحظ أن أرباب المصانع للتوسطة والصغيرة لا يننون بتكوين العمال وتدريبهم خشية أن ينافسوم فى المستقبل .

ح - يفضل الولى أن يحصل الطفل على أجره قليلة لكنها عاجلة على أن يقضى أحوالاً فى التعليم والتحصيل .

§ ١٠٤ - فى البيئة الطبيعية : تؤثر البيئة الطبيعية على نشاط الافراد . فالطقس الحار لا يصلح للعمل المتواصل ويضعف القوى . والطقس المعتدل والأرض الخصبة والثروة الكامنة فيها تحت التربة تساعد على كثرة الانتاج .

§ ١٠٥ - نوع المعيشة : توجد علاقة وثيقة ما بين الطعام الذى يتناوله الفرد وقدرته على العمل . فاذا كان العمل متقطعاً فيكنى أن يتناول العامل طعاماً مفدياً من النوع الرخيص . واذا كان العمل شاقاً ومستمرّاً فيجب أن يكون الطعام من النوع الذى يمكن هضمه حتى فى حالة تعب الجسم . كذلك يجب أن يتوافر للعامل اللبس والسكن اللائق بالعامل حتى لا تنحط قواه العقلية ولا تضعف قوته العضلية وذلك لأن قلة الثياب تضطر العامل الى لبسها ليلاً ونهاراً فيكون شعاره^(١) طبقة من الاوساخ والأقذار . وضيق السكن يجعل العمال يعيشون فى بيئة مفسدة للصحة والنشاط ومدعاة الى رذائل الأخلاق . وحاجة العمال الى الراحة لتقوية أجسامهم لا تقل شأنًا عن حاجتهم للاشياء المادية كالثياب والطعام والسكن . والعمل الزائد عن حد الطاقة مضعف للصحية .

§ ١٠٦ - فى أدوات العمل : يتوقف انتاج العامل على نوع الأدوات التى يعمل بها . فقد زاد الانتاج فى القرن التاسع عشر بسبب استعمال الآلات وقد أصبح لازماً على كل أمة تريد أن يكون لها شأن فى الانتاج أن تكون مصانعها مجهزة بأحسن الآلات وأحدثها حتى تقوى على تحمل منافسة الأمم الأخرى

§ ١٠٧ - فى طرق العمل : تؤثر كيفية أداء الأعمال على الانتاج . فحسن تقسيم الأعمال على العمال والتنظيم العلمى للمصانع يزيدان الانتاج .

الفرع الثالث

فى تقسيم العمل

§ ١٠٨ - تعريف : يراد بتقسيم العمل تجزئة العمليات اللازمة لانتاج شئ الى أجزاء صغيرة يقوم بكل جزء منها فرد أو طائفة .

(١) الشعار ما ولى الجسد من الثياب

وتقسم العمل هو من الحقائق الطبيعية التي تلاحظ في الحيوانات وبخاصة في النحل والنمل . كذلك يلاحظ من الوجهة الفسيولوجية أن كل عضو يقوم بوظيفة خاصة وينحصر النشاط الانساني في كل مجالاته العلمية والسياسية والاقتصادية لقانون تقسيم العمل . وذلك (لأن الناس مجبولون على الحاجة الى أنواع لا يقدر الواحد أن يقوم بجميعها فخولف بين مهم لينفرد كل قوم بنوع منها ليأثقلوا بها ، فيقوم المزراع بزارعهم ، ويتشاغل الصناع بصنائعهم ، ويتوفر التجار على متاجرهم) (١) ولأن قوى الانسان العقلية والجثمانية يجب أن تقتصر على عمل واحد لتنتج أكثر ما يمكن انتاجه فلا تفرق هذه القوى على أعمال كثيرة .

§ ١٠٩ — في نشوء تقسيم العمل : أول صورة لتقسيم العمل هو الحاصل بين الرجال والنساء . قديما كانت المبادلة معدومة بين الناس وكان أفراد كل أسرة ينتجون كل الأشياء الضرورية لقضاء حاجاتهم . فكل الرجال يقومون بالأعمال الشريفة كالصيد وتربية الماشية والحروب وكانت النساء تقوم ببقية الاعمال حتى ما كانت منها شاقا . ثم تولى القيام بهذه الاعمال الرقيق والعين في نظام الاقطاعات .

ولما زاد التعارف بين الناس ونشأت بينهم العلاقات التجارية زاد التخصص في الأعمال . وأخذ العمال والصناع في التنقل بين مختلف الجهات وأخيرا استقروا في المدن والقرى .

وكان لتقسيم العمران واتساع المدن وكثرة السكان شأن كبير في تنوع الحرف وكثرتها . وقد كان أكبر عامل في كثرة الحرف تقدم الصناعة والتجارة في القرن التاسع عشر

ويرجع تنوع الحرف والمهن الى سببين وهما (١) تجزئة بعض المهن القديمة الى عدة فروع فالطلب بعد أن كان يحترف به شخص واحد تجزأ الى فروع عديدة

(١) نهاية الأرب في فنون الأدب للتويزي السفر الداس ص ١٠٠

اقتضت تخصص كل طبيب في فرع معين . (٢) نشوء حرف جديدة لم تكن معروفة من قبل كسوق القاطرات البخارية وعربات الكهرباء والسيارات والطائرات

§ ١١٠ - في الصور المختلفة لتقسيم العمل : أخذ تقسيم العمل ثلاثة صور من حيث العمل والعامل والمكان أى تخصص للمصانع وتخصص العمال وتقسيم العمل الاقليمى .

§ ١١١ - تخصص المصانع : أصبحت المصانع لا تصنع الانوعاً واحداً من الاشياء . وقد زاد التخصص في بعض الصناعات . فبعض منازل القطن في انكلترا لا تفعل كل أنواع الخيوط ولكنها تكتفى بفعل أنواع معينة . ومصانع الورق لا تصنع كل الانواع فالبعض يتخصص في صناعة الورق الثقيل أو ورق التصوير الشمسى . ومصانع القفازات يتخصص البعض منها في صناعة قفازات القماش والبعض الآخر في صناعة قفازات الجلد . وبيوت النشر يتخصص البعض منها في طبع الكتب الأدبية أو التاريخية والبعض الآخر في طبع الكتب الطبية أو القانونية .

وهذا التخصص مفيد لأرباب الاعمال . لانه يمكنهم من الالمام بكل دقائق الصناعة الفنية ومعرفة الأسواق التى تشتري منها المواد الأولية والأسواق التى تباع فيها مصنوعاتهم ويستطيعون أن يوظفوا في هذه الصناعة أموالاً طائلة لكي يستفيدوا من مزايا الانتاج الكبير كتقليل نفقات الانتاج وتوفير وقت العمال فيزداد انتاجهم .

§ ١١٢ - تخصص العمال : أو تقسيم العمل المقصود بالذات في علم الاقتصاد وهو الذى أشار اليه آدم سميث في كتابه الشهير ومعناه تقسيم عملية الانتاج الى أجزاء صغيرة يقوم بكل جزء منها عمال مخصوصون . فصناعة الأحذية في بعض مصانع الولايات المتحدة تنقسم الى ١٧٣ عملية وصناعة الساعات تنجزاً الى ١٠٨٨ عملية . وبسبب تخصص العمال واستعمال الآلات زاد مقدار ما ينتجه العامل . ففي عصر آدم سميث كان العامل الواحد يفتج في اليوم الواحد ٥٠٠٠ دبوساً وقد وصل

الآن الى ١٥ مليوناً موضوعة في غلاف من الورق .

وقد أصبح تخصص العمال من الضروريات التي تشتد الحاجة اليها كلما اتسع نطاق المعارف الإنسانية وتحسنت طرق الانتاج وصارت مزاولة حرفة على الوجه اللائق تقتضى معارف واسعة وصفات خلقية وخطية ومراعاة خاص ، وكل هذا يستدعى التخصص . ومن انقطع لشيء أتقنه

§ ١١٣ - التخصص الأقليمي : أو تقسيم العمل الاقليمي وهو عبارة عن تخصص مدينة أو اقليم أو دولة في انتاج سلعة معينة . فمدينة أسبوط تخصصت في صناعة العاج والمحلة الكبرى واخميم في النسيج والزقازيق في الحصر وليون في الحرير وجرينوبل في القفازات ولانكشير في النزل والنسيج ومصر في القطن والبرازيل في البن .

وأسباب التخصص كثيرة منها القرب من الخامات اللازمة للصناعة أو موافقة المناخ لصناعة معينة او وجود ماقط ماء . ويرجع التخصص الزراعى الى اسباب طبيعية كالخصب وتوافر ماء الري والمناخ .

انما يحدث أحياناً أن تقوم صناعات في اقليم معين دون سبب ظاهر ويكون هذا غالباً نتيجة جهود فردية قوتها ظروف مناسبة مثل كفاية السكان واستعدادهم النظرى الذى ينمو ويتحسن بالممارسة ثم ينتقل هذا الاستعداد الى أولادهم وحفدهم بالوراثة .

§ ١١٤ - في تقسيم العمل والتضامن الانسانى : كان من جراء تقسيم العمل ان صار الانسان محتاجاً الى الغير يطلب منه قضاء الجزء الأكبر من حاجاته ونشأت بين الناس علاقات التعاون والتعاقد للتبادل . وقد أشار الى هذا المعنى ابن مسكويه فقال « ان الانسان مدنى بالطبع . لا يستغنى فى بقائه عن البعونات الكثيرة من الناس الكثيرين وانه يمين غيره كما يمينه لغيره لتم له الحياة الصالحة له فلم يخلق الانسان خلق من يعيش وحده ويتم له البقاء بنفسه كما خلق كثير

من الوحش والبهائم والطير وحيوان الماء لان كل واحد من تلك خلق مكتفياً بنفسه غير محتاج في بقاءه الى غيره بل قد أزيحت علته في جميع ما تم به حياته خلقة والهاماً . أما الخلقة فلانه مكنت بما يوافقه من وبر وصوف وشعر وريش وما أشبه ذلك وذو آلة يتناول بها حاجته . ان كان لا قطع حب فنقار وان كان آكل عشب فشفر واستان موافقة للقطع والقلع وان كان سباً أو أكل لحم فأنياب أو مخالب أو مناسر ... وأما الألهام فلانه يتناول من الأغذية ما يوافقه ويتجنب ما يضره وينتقل من مصيفه الى مشتاه ويمد مصالحه كلها من القوت ولكن بغير تعليم ولا تدبير بل بالألهام للولود معه فكل واحد منها كما قلنا مكنت بذاته في حياته التي قدرت له . فاما الانسان فانه خلق عارياً غير مهتد لشيء من مصالحه الا بالمعانة والتعليم ولا يكفيه القليل من المعاوين حتى يكونوا عدة كثيرة وجماعة وافرة ... وليس يتم له البقاء الأسنى الا بالتعاون والتعااض الذي ان ذهبنا نعد ما يتعلق به من الطعوم ولللبوس وللشروب وسائر المنافع مما نقي الحر والبرد ويحفظ البدن على اعتداله الى ما يتلو ذلك مما يجري مجرى الزينة والمنعة وفضول الحاجة احتجنا الى احصاء جميع ما في العالم من نعم الله تعالى ولا مطمع في ذلك ... وهذا الاجتماع للتعاون هو التمدن ... فمن العدل اذن أن نعين الناس بانفسنا كما أعانونا بانفسهم ونبدل لهم عوض ما بذلوا لنا فان الطائفة التي تجاهد وتذب وتفرغ انفسها للرياسة في الحرب حتى لا تشغل بغيرها يجب على أصحاب المهن الذين انما تم لهم الأمن والسعة بأولئك أن يمازونهم بمهنهم كما يجب على هؤلاء اذا كفاهم أهل المهن حاجاتهم أن يحاموا عنهم ويقاتلوا دونهم وكذلك من أثر لغيره أثرأ يجب على ذلك الغير أن يكافئه عليه ويموضه ^(١) .

هذا هو مظهر تضامن الأفراد . كذلك تقسيم العمل الدولي هو مظهر تضامن

(١) الفوز الاصغر ص ٦٢ - ٦٤ . ولابن خلدون كلام في هذا المعنى في مقدمته في

الأهم فصر لا غناء لها عن الفحم والحديد الذى تستورده من انكلترا كما أن انكلترا لا غناء لها عن القطن المصرى . فكل دولة تستورد من الخارج ما تحتاج اليه من الاشياء .

١١٥§ — فى الآثار المترتبة على تقسيم العمل : ان أهم أثر يترتب على

تقسيم العمل هو زيادة كمية العمل التى يستطيع أن يقوم بها العمال فى نفس الوقت ويرجع آدم سميث فوائد تقسيم العمل الى ثلاثة أشياء وهى : —

(١) يكتسب العامل مهارة وحذاقاً فى عمله لأن العمل يصير عملية بسيطة فيستطيع أن يتقنها ويقوم بأدائها بأسرع مما لو كان مضطراً الى القيام بجملة أعمال . واستدامة ممارسة العمل تقرب العامل من الكمال فى الاتقان .

(٢) يقتصد العامل وقتاً طويلاً اذا انقطع على عمل وأكب عليه لأنه لا يضطر الى التنقل من مكان الى آخر ولا أن يستبدل أداة بأخرى . ويقول آدم سميث أن العمل اذا كان مستمراً كان التوفر عليه أكثر مما لو كان مضطراً الى البدء فى عمل جديد من آونة الى أخرى .

(٣) توجيه العامل حواسه الى عملية واحدة يمكنه من ادراك دقائقها فيستطيع أن يدخل على الآلة أو الأداة كل التحسينات المحتملة أكثر مما لو كانت مشاعره موزعة على جملة أعمال فى وقت واحد .

(٤) أضاف بعض الاقتصاديين الى ما تقدم أن تقسيم العمل يمكن العامل من اختيار العمل الذى يتفق مع ميوله الطبيعية فيعمل كل انسان لما خلقه . فليس أضيع للجهد والذكاء من القيام بعمل يتنافر مع الاستعداد الفطرى للانسان .

(٥) اذا اضطر الانسان أن يحوز للمعدات والأدوات اللازمة لعدة حرف فلا أقل من ثلاثة أرباعها يبقى عاطلاً بلا فائدة . لكن تقسيم العمل يمكن من الانتفاع بالأدوات والمعدات باستمرار وهو ما يروض على المالك ما بذله فيها من ثمن . يترتب على ذلك أن للمالك يستطيع أن يشتريها من أحسن صنف وبذلك

يمكن الجيل الحاضر الجيل القادم من الانتفاع بها .
وإذا كان تقسيم العمل مفيداً من الوجوه السالفة الذكر إلا أن الاقتصاديين
ينسبون إليه عيوباً تؤثر على انتاج العمل وهي : -

(١) وصف بعض الكتاب العالم فقال « من يعرف شيئاً عن كل شيء .
ويعرف كل شيء من شيء » فإذا أخذ التخصص هذا الاتجاه كان مفيداً . لكن
الواقع أن الاختصاصيين الآن يعرفون شيئاً بجميع كلياته وجزئياته ولا يعرفون ما عداه
فإذا أخذ التخصص هذا الاتجاه كان ضاراً لأنه يضيق مجال الفكر ويضعف ملكة
التعميم وهي النظر الى الأشياء من شاطئ واستخلاص القوانين العامة أى العلاقات
الناشئة بينها . ولا تتوافر هذه الملكة إلا لمن تعددت نواحي معلوماته وضرب بسهم
في كل فرع من فروع المعارف الانسانية .

(٢) تخصص العمال في عمل معين يؤدي الى الاجادة والاتقان لكنهم
يتعلقون بالطرق الصناعية التي درجوا عليها ويتمسكون بالقديم ويعارضون في
كل جديد .

(٣) إذا تخصص العمال في صناعة معينة وأصبحت هذه الصناعة بكساد فلا
يستطيع من تخصص في هذه الصناعة المعنية التحول الى عمل آخر لمزاولته . وبسبب
أخرى تخصص العمال يؤدي الى فقدان مرونة العمل .

(٤) يؤدي تقسيم العمل الى صيرورة العامل كآلة التي لا ارادة لها فتتخط
قواه العقلية .

ويمكن تلافي هذه المضار بالنسبة للعمال اذا نظم التعليم الفني الذي يعرض على
العامل ما فقدته من ذكائه بسبب التخصص .

١١٦٩ - في حدود تقسيم العمل : يتحدد تقسيم العمل (١) بنوع الأعمال

(٢) ومقدار رؤوس الأموال (٣) وحجم الأسواق وليبيان ذلك قول :

(١) الأعمال الزراعية أقل قابلية من الأعمال الصناعية والتجارية لتقسيم

العمل . فالبنار والحراث والحصيد أعمال متتابعة لا تتم في وقت واحد ولا تستمر الا زمناً قصيراً فلا يمكن تقسيمها بين العمال . ولذلك يقوم نفس العمال بهذه الأعمال على وجه التعاقب .

(٢) يتوقف مدى تقسيم العمل على حجم السوق وذلك لأنه من العبث الاكثر من المنتجات نتيجة تقسيم العمل اذا كان السوق لا يستطيع أن يتقبلها . ولهذا السبب نرى أن الشخص الواحد في الريف يقوم بمجملة أعمال كالبدالة والقصابة . ويبيع الأقمشة بسبب كون الحرفة الواحدة لا تكفي لأجل أن يحصل معاشه .

(٣) اذا سمح حجم السوق بتقسيم العمل فيجب انشاء مصانع كبيرة واستحضار آلات غالية وكل هذا يقتضى توافر رؤوس أموال طائلة . لذلك يتوقف تقسيم العمل على كمية رؤوس الأموال وبعبارة أخرى تقسيم العمل مرتبط بالانتاج الكبير .

§ ١١٧ — تقسيم العمل وحرية التجارة : لوحظ أن بعض الصناعات نجحت

في بعض الأقطار دون أن يكون لهذه الأقطار ميزات طبيعية خاصة كصناعة الحرير في ليون والكتان في شمال ايرلندا وقد راجت هذه الصناعات حتى صارت أعظم موارد الثروة في تلك الأقطار . وقد اتخذ أنصار حماية الصناعة بواسطة الضرائب السكرية من رواج هذه الصناعات دليلاً على ضرورة حماية الصناعات الناشئة . والأخذ بيدها حتى تترعرع وتقوى على تحمل المنافسة .

الفرع الرابع

في التنظيم العلمى للعمل (طريقة Taylor)

§ ١١٨ - في الغرض من طريقة تيلاور^(١) يرى تيلاور الى تحقيق المقاصد

الآتية (١) زيادة ماينتجه العامل (٢) زيادة الأجور (٣) تقليل تعب العامل . ويرى أن العمل الواحد يمكن أداؤه بعدة طرق مختلفة وبأدوات متنوعة . ولكن يوجد من بين مختلف هذه الطرق ومتنوع الأدوات طريقة واحدة وأداة واحدة أحسن وأسرع من كل من عداها . ولأجل اكتشافها يجب القيام ببحوث علمية يكون أساسها التحليل المقارن للحركات والزمن الذى تقتضيه كل طريقة وكل أداة . وقد عنى تالير بالآلات القاطمة للمعادن والشكل الذى يجب أن تتخذه والعمق الذى يجب أن تحدته وقد اقطع لهذا البحث ستاً وعشرين سنة وأتفق مليون دولار حيث استهلك أربعمائة طنًا من المعادن ووصل بعد نهاية هذه الجهود المتواصلة الى نتائج باهرة وأنشأ عشرة مصانع .

ولما كان العمال بأنفسهم لا يستطيعون أن يثروا على أحسن طريقة وأصلح أداة للعمل لأنهم يعملون على مقتضى الأساليب المتبعة والتقاليد المتوارثة التى هى وليدة التجارب . لذلك يتعين على للمنظمين أن يقوموا بأبحاث علمية وافية لاكتشاف الأصول التى يجب أن يسترشد بها العمال فى أعمالهم اليومية . وقد سبقت الولايات المتحدة فى هذا الميدان كل دول العالم قاطبة فأنشئ فى كل مصنع قسم للمشروعات والتصميمات planning department . وأخذت أوربا التى أضعفت الحرب قواها الانتاجية فى الاحتذاء بامريكا لتحسين وزيادة الانتاج .

(١) مهندس امريكى توفى سنة ١٩١٥ ووضع كتاباً بعنوان Scientific management of industry وقد اصطلح الاقتصاديون أخيراً على تسمية التنظيم العلمى rationalization وهى مأخوذة من كلمة اللاتينية Rationalisichung وراجع The New Industrial Revolution by W. Meakin.

§ ١١٩ — في القواعد الأساسية: تقوم طريقة تيولور على أربعة قواعد وهي:

(١) استبدال الطرق التجريبية بطرق علمية وهو ما يقتضى ايجاد علم قائم بذاته لكل عامل من عوامل الانتاج .

(٢) توزيع المسؤولية والاعمال ما بين للنظم والعمال فيتحمل للنظم كل ما يتجاوز اختصاص العامل

(٣) مراقبة كل عامل للتأكد من أدائه العمل طبقاً للقواعد الموضوعة

(٤) تخصص وتدريب وارشاد العمال في اختيار الحرفة

ولتحقيق هذه المقاصد يجب توافر الأشياء الآتية :

(١) تنشأ هيئة خاصة ينام بها اعداد العمال للعمل وتنتخب هذه الهيئة فوجاً من العمال لا يقل عن عشرة ولا يزيد عن خمسة عشر عاملاً . ويعمل كل عامل بالكيفية التي يراها وبالأدوات التي يفضلها وتراقب الهيئة وتدرس كل هذه الطرق المختلفة وتعرف الزمن الذي تستغرقه كل طريقة بواسطة كرونومتر وتختار بعد ذلك أحسن طريقة وأصلح أداة للقيام بهذا العمل المعين . والحركات والأدوات التي تختارها هذه الهيئة هي التي يسار على مقتضاها ويستعملها بقية العمال وتدون وتوزع على العمال لاتباعها .

(٢) يعين سبعة أو ثمانية مدر بين ومراقبين وهم يقومون مقام « المقدم ، رئيس العمال » يختص كل واحد منهم بعمل معين . وتنحصر مهمته في ارشاد العمال على أداء الحركات التي يستدعيها العمل وكيفية وضع الأشياء على الآلات ومراقبة السرعة التي تجري عليها الآلة . والغرض من هذه المراقبة تقادى ضياع القوى والجهد الانسانية بسبب ميل العمال الى الراحة ، وميل المجيدين منهم الى الاقلال من العمل لكي لا يعملوا أكثر من الكسالى بما أنهم يتقاضون نفس الأجرة ، وجعل العمال أحسن طريقة يؤدي بها العمل بكيفية لا تجعلهم يبذلون قوتهم في حركات عقيمة غير منظمة .

(٣) تعطى مكافأة اضافية للعامل الذى يقوم بأداء ما عهد اليه بوجه مرضى فى الزمن المعين . وهذه المكافأة تتراوح ما بين ٣٠ و ١٠٠ ٪ من الأجرة على حسب الأحوال .

§ ١٢٠ - فى مزاييا وعيوب التنظيم العلمى : أسفرت طريقة تيلاور عن نتائج باهرة . فقد روى تيلاور أن العامل الذى كان يشحن فى العربات ٣٠٠ قطعة زهر وزن كل واحدة ٤٥ كيلوجراماً فى اليوم استطاع أن ينقل ألف قطعة فى نفس الزمن دون أن يبذل جهداً اضافياً .
والبناء الذى كان يبنى ١٢٠ آجرة فى الساعة استطاع أن يبنى ألفاً فى نفس الزمن .

وقد اتبعت شركة صلب بيت لحم Bethlehsem Steel Company طريقة تيلاور فأسفرت عن النتيجة الآتية بالنسبة لنفقات شحن المعادن :

عدد العمال	٤٠٠ - ٦٠٠ (بالطريقة القديمة)	١٤٠ (طريقة تيلاور)
مايشحنه العامل يومياً	١٦ طن	٥٩ طن
متوسط أجرة العامل	٥٧٥ فرنكا	٩٤٠ فرنكا
نفقة شحن الطن	٣٦ فرنكا	١٦٥ فرنكا

ولا مساحة فى أن طريقة تيلاور قينة بأن تعطى أحسن النتائج لأنها تعمل على احلال التنظيم العلمى محل الطرق التجريبية فى الانتاج . ولكن اذا نفذت هذه الطريقة بقسوة وعدم كياسة أفضت الى أسوأ النتائج لأنها تكون وسيلة لارهاق العمال وتحميلهم ما لا قبل لهم به من الأعمال . وقد تكون وسيلة الى استغلالهم اذا كانت زيادة الأجرة غير متناسبة مع زيادة الانتاج وهو ما يقبى من عبارة تيلاور نفسه حيث قال أن زيادة ٦٠ ٪ من الأجرة يكفى فى حالة زيادة الانتاج ٢٠٠ ٪ .
وقد عيب على طريقة تيلاور أنها تفضى الى بقاء الأفضل من العمال واستبعاد من عدام فلا يعمل فى المصنع الاغنية مختارة من العمال وبذلك يقل عدد العمال ويكثر

عدد الماطلين . وقد يما وجهت هذه التهمة الى أرباب الاعمال الذين استعملوا الآلات في مصانهم بدل العمال . وفي الحق أن كل تقدم يسمح باقتصاد عدد العمال لا يتم الا بشقاء وبؤس العمال الذين لا يحتاج اليهم ولكن الاستغناء عن العمل اليدوي يمنع تبذير القوى ويقلل نفقة الانتاج وهو ما يعود في النهاية بالفائدة على العمال وإذا كان لطريقة تيلور عيوب فإن مزاياها أكثر من عيوبها وقد انتشرت في أوروبا وبخاصة في ألمانيا في مناجم الفحم حيث زاد ما يستخرجه العامل ٢٢ ٪ عما كان عليه في سنة ١٩١٣ بالرغم من تقليل ساعات العمل . وبسبب التنظيم الملى أصبح عدد العمال الماطلين في ألمانيا ١ مليوناً^(١)

§ ١٢١ - في الأعمال التي تصلح لها طريقة تيلور : لا تصلح طريقة تيلور الا في المصانع التي بلغ فيها تقسيم العمل أقصى حد والتي يكثر فيها العمال وتسهل فيها المراقبة لذلك لا تصلح للأعمال الزراعية . على أن هذا لا يمنع من الاسترشاد ببعض أصولها لتحسين الآلات الزراعية ومراقبة العمال الزراعيين وقت قيامهم بأعمالهم ووضع قواعد وحركات معينة يقومون بها وذلك لأنه من المسائل المعروفة أن ماتفه الساقية والتابوت من الماء في مصر يتراوح ما بين ٢٨ و ٣٥ ٪ من القوة الحيوانية المبذولة والطنبور ٥٠ ٪^(٢)

لذلك يتعين فحص كل أدوات الزراعة المصرية المستعملة منذ القدم وتحسينها أو استبدالها بغيرها حتى يمكن الانتفاع بكل القوة المبذولة

(١) من خطبة القاها الدكتور هيرشن الأستاذ بجامعة برلين ومن وزراء ألمانيا السابقين في باريس في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦. Journal des Debats 8 Dec- 1926.

(٢) Sir W. Willcocks : Egyptian Irrigation pp 766-767 London

الفصل الرابع

في رأس المال

§ ١٢٢ - تعريف : يمكن النظر الى رأس المال من وجهة الانتاج ومن وجهة توزيع الثروة . وهما وجهتا نظر لا يتطابقان تماماً . وسنقصر القول على رأس المال من وجهة الانتاج فنقول بأنه مجموع الأشياء التي يستخدمها الانسان في انتاج أشياء أخرى وهو يتكون مما يأتي :

(١) القوى الطبيعية التي استطاع الانسان أن يسيطر عليها ويستخدمها في الانتاج كساقط المياه ودواب الحقل والجر .

(٢) الأدوات والآلات التي تستخدم في الزراعة والصناعة والنقل .

(٣) المنشآت الثابتة المخصصة للانتاج كالصانع والباني الزراعية والطواحين الخ .

(٤) المواد الأولية كالنفط والحديد والبتروك الخ .

ورؤوس الأموال التي تستعمل في الانتاج كآلات والأدوات الزراعية (محراث فأس ، نوزج الخ) هي نتيجة عمل الانسان للنصب على أشياء مأخوذة من الطبيعة كالخشب والحديد . ومن أجل ذلك يعتبر العمل والطبيعة عاملي الانتاج الأساسيين . أما رأس المال فهو عامل مشتق منهما .

§ ١٢٣ - في أنواع الأموال المستعملة في الانتاج : تنقسم رؤوس الاموال من حيث الانتاج الى :

(١) رأس مال متداول ودائم^(١) : والملاحظ في هذا النوع وجهة البقاء .

(١) فضلنا استعمال كلمة « دائم » بدل كلمة « ثابت » بسبب تسميم المال الى متداول وثابت أى عقال . واستعمال كلمة « دائم » يمنع هذا اللبس .

فرأس المال المتداول هو الذى لا يستخدم فى الانتاج الا مرة واحدة كالنعم
والأسمدة والبذور والقطن ويفقد صفته الأولى ويستحيل الى شىء آخر
ورأس المال الدائم هو الذى يستعمل فى الانتاج أكثر من مرة كالألات
والمباني المستعملة فى الصناعة والزراعة ولا يستحيل الى شىء آخر بل يبقى حافظاً
لخواصه الأولى ويمكن استخدامه مرات أخرى فى الانتاج .

ورأس المال المتداول يحتسب بتمامه ضمن نفقات انتاج السلعة . أما رأس المال
الدائم فلا يحتسب الا جزءاً من قيمته ضمن نفقات انتاج السلعة وهو قيمة الاستهلاك
السوية . فالآلة التى قيمتها ٢٠٠٠ جنيه وتستهلك فى عشر سنين لا يحتسب من
قيمتها ضمن نفقات الانتاج الا ٢٠٠ جنيه فى كل سنة .

(٢) رأس المال الزراعى والصناعى والتجارى : والملاحظ فى هذا التقسيم

نوع العمل

فرأس المال التجارى هو البواخر والسكك الحديدية وال عربات التى تقوم بدور
من أدوار الانتاج السابقة على المبادلة .

ورأس المال الصناعى هو الآلات والمصانع والخامات التى تستعمل فى انتاج
الحاصلات الصناعية .

ورأس المال الزراعى هو الماشية ودواب الحقل والجرب والترع والمساقى والسماد
والتقاوى والمباني الخ التى تستعمل فى الفلاحة .

(٣) رأس المال العيى والنقدى : والملاحظ فى هذا النوع كية النقود التى

يمثلها رأس المال . فاذا أسست شركة مساهمة فهى تحصل على رأس المال بواسطة
اصدار أسهم يكتتب فيها الجمهور ويدفع قيمتها نقداً . والنقود التى تحصل عليها
الشركة بهذه الكيفية هى رأس المال العيى التى تحتاج اليه . ويسميه بعض
الاقتصاديين رأس مال التأسيس capital de premier etablissement . ثم
يتكون للشركة رأس مال آخر لشراء الخامات ودفع أجور العمال ويسمى رأس المال

الجارى capital de roulement والينبوع الذى يستمد منه هذا المال هو خصم الأوراق التجارية .

الفرع الاول

فى وظيفة رأس المال فى الانتاج

§ ١٢٤ — فى أهمية رأس المال فى الانتاج : ازدادت أهمية رأس المال فى الانتاج فى المجتمعات الحاضرة التى تعتمد فى بقائها على تقسيم العمل . إذ لا بد أن تكون هناك اموال مدخرة يستخدمها الناس فى انتاج اشياء اخرى . وكل نوع من الاموال يمكن اعتباره رأس مال اذا توافر فيه هذا الشرط أى اذا لم يستعمله مستهلك أخير بل استعمله منتج لیتساعد به على الانتاج . ويقوم رأس المال بثلاث وظائف فى المجتمعات الحاضرة وهى زيادة الانتاج والانتاج الدائر والانتاج لاجل السوق .

§ ١٢٥ — فى زيادة الانتاج : (١) رأس المال المتخذ صورة أدوات وآلات يزيد انتاج عمل الانسان المنصب على العناصر التى يجدها فى الطبيعة . ورأس المال يعتبر عضداً للانسان يقلل العناء الذى كان لا بد أن يلاقه لولا رأس المال . كذلك بدون رأس المال يعيش الناس فى الفقر والحاجة ويعودون الى حالة البداوة أو الفطرة الأولى ويعيشون فى الكهوف والمغاور ويقتاتون مما تجود به الطبيعة . لذلك يعنى الروائيون عند ما يضعون بطلهم فى جزيرة خالية من الناس أن يزودوه بفأس ومنشار وبنور .

ويلاحظ أن رأس المال لا ينتج شيئاً بذاته ولكنه يمكن الناس من الحصول على المنتجات بمجهود أقل مما يبذله الانسان لو لم يكن لديه أدوات ومعدات .

§ ١٢٦ - في الانتاج الدائر^(١): (٢) توجد طريقتان للانتاج لا ثالث لهما وهما الانتاج المباشر والانتاج غير المباشر أى الدائر . فاذا أراد الانسان أن يستقى فاما أن يذهب الى النهر كلما احتاج الى ماء فيفترف بجرة ما يكتفى لحاجته وإما أن ينشئ ساقية أو تابوتاً أو آلة رافعة أو يشق قناة ويوفر على نفسه التعب وهى الطريقة غير المباشرة أى الدائرة . واذا أراد أن يشق جذوع الأشجار الى ألواح فبدلاً من نشرها بيده يستعمل منشاراً بخارياً .

والانتاج الدائر هو طريقة الانتاج المتبعة في الامم المتحضرة لأنها أكثر انتاجاً من الوجهة الفنية والاقتصادية وتسمح بالحصول على كمية أكبر من الارزاق في نفس الوقت اللازم للانتاج بالطريقة المباشرة كما أنها أفضت الى تقليل الفرق ما بين ثمن السلعة وثنن الخدامات اللازمة لصنعها . فاستعمال الطواحين البخارية قلل الفرق ما بين ثمن القمح والخبز . وتفتات النقل بالسكك الحديدية أقل من تفتات النقل على ظهر الإنسان أو على ظهور الدواب .

إنما يلاحظ أن الانتاج الدائر من شأنه أن يطيل الزمن اللازم لانتاج سلعة معينة . فصانع الاحذية يستطيع أن يصنع حذاء بسرعة . والغزال يستطيع أن يفزل في زمن قصير عدة امتار والناسخ يستطيع أن ينسخ عدة صحف في ساعة . ولكن إذا اردنا أن نصنع احذية بكهيات كبيرة أو نفزل أو نحصل على آلاف النسخ من كتاب فيجب أن ننشئ مصانع كبيرة مزودة بالآلات اللازمة وكل هذا يقتضى القيام بأعمال جسيمة تستغرق زمناً طويلاً .

كذلك تتحدد كمية الانتاج الدائر بمقدار رؤوس الأموال الموجودة في زمن معين . ومعنى ذلك أنه لأجل زيادة انتاج سلعة معينة يجب انشاء مصانع وآلات

Böhm - Bawerk roundabout method of production (١)
Positive theory of capital, p. 17.

جديدة وشراء خلمات وهو ما يستلزم انقضاء زمن طويل . أجل يجوز تحويل المصنع لصنع سلعة أخرى غير التي تخصص لصنعها اذا عظمت الحاجة اليها لكن هذا لا يحصل الا في الأوقات العصيبة كما حدث في أوروبا أثناء الحرب العظمى .

لذلك يحدد مقدار ونوع رؤوس الأموال الموجودة كمية الأشياء المنتجة وهي التي يعتبرها معظم الاقتصاديين الدخل الحقيقي للامة . فلاجل زيادة هذا الدخل يجب زيادة رؤوس الأموال . ولكن لأجل انشاء المصانع والآلات وشراء الخلمات يجب أن يتواجد ممولون مالكون لنقود تكفي للقيام بهذه المشروعات وراغبون في اقراضها الى للمنظمين . لذلك يحدد رأس المال مقدار ما يمكن انتاجه من الأرزاق .

١٢٧٥ - في الانتاج لأجل السوق : (٣) يمكن رأس المال من الانتاج سلفاً لأجل السوق دون حاجة الى انتظار طلبات المشترين . وهذه الطريقة من شأنها أن تحمل للنتج أخطاراً جسيمة اذا أخطأ في تقديره ولم يستطع أن يتنبأ بالذقة ميول المستهلكين ومقدرتهم على الشراء . وقد يترتب على ذلك كلفة في الانتاج تنفي الى أزمة صناعية .

الفرع الثاني

في منشأ وتكوين رأس المال

١٢٨٥ - في كيفية تكوين رأس المال : لأجل أن يتمكن الفرد أو المجتمع من ايجاد رأس مال يجب أن يكون الاستهلاك أقل من الانتاج . وبعبارة أخرى يجب أن يتبقى فائض *surplus* . ومن امارات الرخاء الاقتصادي لأى مجتمع أن لا ينفق كل دخله لكي يستطيع أن يستهل كل عام جديد برأس مال يزيد عن سابقه . وبهذه الوسيلة فقط يزداد الانتاج ويتمشى مع تزايد السكان وحاجاتهم المتزايدة . أما اذا تعلق أفراد المجتمع بأساليب من الحياة لا تتناسب مع دخلهم بأن

أثقفوا كل الدخل أو ما يزيد عنه فتكون النتيجة وقوف كل تقدم وانهميار البناء الاقتصادي كالتاجر الذى ينفق أكثر من دخله يشهر افلاسه .

والخلاصة أن السبيل الوحيد لتكوين رؤوس الأموال هو الادخار . ولا يتم الادخار الا بالقصد والحزم وحسن التدبير والنظر فى عواقب الأمور ، وخلة الادخار هى من أوجب الأشياء لاحتراز التقدم . وقد كان الانسان فى العصور القديمة متلافاً مسرفاً لا يحسب حساب الغد ولا يدخر شيئاً . ولذلك لم تتكون رؤوس الأموال . كذلك اذا كانت الحاجات العاجلة يستغرق تحصيلها كل وقت الانسان فلا سبيل لتو تلك الصفات السامية التى تتكون منها الحضارة . ولأجل تحرير الانسان من الجهد المستمرة التى يبذلها لتحصيل حاجاته الملحة وتوفير جزء من نشاطه يجب أن يدخر جزءاً من دخله لأجل أن تتكون رؤوس الأموال . ونحو رأس المال معناه تقدم العمران والحضارة أى كفاية العمل وزيادة الراحة والدعة والبذخ والتحرر اللازم للانصراف الى المقاصد العلمية والأدبية . وفناء رؤوس الأموال مؤذن بانهميار الصرح الذى تقوم عليه الحياة الاقتصادية كما حدث فى أواخر أيام مملكة الرومان . واذا كان نمو رأس المال لا يكفى فى ذاته لابرز أحسن صورة للحضارة الا أنه شرط أساسى لكل تقدم وعمران . واذا كان من المقرر أن أغنى الجماعات لم تكن دائماً متحضرة باسمى معانى الكلمة الا أن العلوم والفنون والآداب لم تنشأ الا حيث وجدت رؤوس أموال وفيرة

والقول بأن رأس المال هو نتيجة الادخار والاحتمال لا يعتبر فضيلة للمالك رأس المال ومن الخطأ أن نقول أن الامساك abstinence أو التضيعة هو سبب نمو رأس المال كما ذهب الى ذلك الاقتصادى الانكليزى سينيور^(١) . وذلك لأن الرجل

(١) يعتبر سينيور عوامل الإنتاج ثلاثة وهى العوامل الطبيعية natural agents والعمل والامساك أى رأس المال . ويضيف سينيور الى هذه الكلمة معنى خلقياً فيعتبره نوعاً من انكار الذات self-denial ويقول : الامساك عن الاستمتاع بما هو طوع يدنا أو تفضيل الأجل على

الذى يكفى دخله لقضاء حاجاته اليومية قلت أم كثرت ليس فى وسعه الا أن يدخر فضل دخله أى الفائض عن حاجته وبذلك يعمل على تكوين رأس مال جديد . فإذا كان معتموفاً فهو يستطيع أن يتلف هذا المال أو ما يمثله من النقود وإذا كان غراً مغفلاً وظفه فى أعمال غير منتجة ولا يلبث أن تضيع عليه قيمته . فإذا لم ينفق المال فى هذه السبل فلا مندوحة له عن الادخار . لذلك يكون معنى الامساك اجتناب اتقاق المال فى غير وجوهه المعقولة وليست هذه فضيلة ايجابية بل سلبية ولا تفيد معنى التضحية بل هى تفضيل للادخار على الاستهلاك عند الوصول الى حد معين Margin . وكما زاد ثراء الفرد بعد الحد الذى يقرر عنده الادخار . فادخار جنيه يختلف معناه فى نظر الفنى عنه فى نظر العامل البسيط . والخلاصة أن رأس المال هو فائض وإن رأس المال لا يزيد الا اذا أربى الانتاج على الاستهلاك . وهذا القدر الزائد لا يتكون الا بالمعاناة والصبر . لكن هذا الصبر يقوم على توقع دخل زائد . وليس فى هذا ما يضيف فضيلة أدبية الى الفرد ولو ان النتائج الاجتماعية المترتبة على ذلك عظيمة ومفيدة .

§ ١٢٩ - فى الشروط اللازمة توافرها لحض الناس على الادخار : علمنا ان رأس المال يتكون من الادخار . والآن ما هى الشروط الواجب توافرها لحل الناس على الادخار .

(١) استتباب الامن : ان أول وأهم شرط هو استتباب الأمن واستتعار الناس الطمأنينة على ما يملكونه . وليس مقصودنا وجوب بقاء حقوق الملكية المتعارفة الآن على ما هى عليه فحقوق الملكية أى مدى نطاق حق المالك على ما يملك يختلف فى المكان والزمان ولكن كل ما تقصد اليه هو وجوب توافر الأمن فى زمان ومكان معينين وبدون ذلك لا تدخر الأموال ولا تنشأ رؤوس الأموال

كالعامل الذى لا يستصنع الا بصفة متقطعة ولا يستيقن الى الاستيلاء على أجرته فلا ريب أنه يكون منتجاً رديئاً . واذا كانت الحكومة لا تستطيع اقرار القانون والنظام أو اذا كان عمالها وأعوانها يظلمون الناس ويسرون فيهم بالجور والصف ولا ينزهون أنفسهم عن المطاعم المؤذية بدل أن يحكموم ويسوسوم بالقسط والسوية ، واذا كان للنتج لا يضمن حيازته لما أنتج فهو لا شك عامل على الاقلال من الانتاج وعلى اختصاصه بكل ما ينتجه واستهلاكه على الفور

وتاريخ مصر حافل بما كان من أثر الظلم على الثروة العامة وقد وصف الجبرى ما حدث في مصر في القرن الثامن عشر (١١٩٩ هـ) فقال « توارثت المصادر والمظالم وتمسدى الأمراء وانتشر أتباعهم في النواحي لجلب الأموال من القرى والبلدان حتى أهلكوا الحرث والنسل وقل الزرع واشتد الكرب وتشتت الفلاحون من بلادهم فخربت أغلب بلاد الأرياف . ومنذ رأوا أنه لا فائدة في الفلاح حولوا الطلب على الملتزمين وبعثوا اليهم في بيوتهم فاحتاج مساكين الناس الى بيع أمتعتهم ودورهم وماشيئهم وتبعوا من يشم فيه رائحة الفنى فأخذوه وحبسوه وكلفوه فوق طاقته اضحاقاً ووالوا طلب السلف أيضاً من تجار البن والبهار عن المكوسات المستقبلية . وكانوا اذا مات الميت يحيطون بمخلفاته سواء أكان له وارث أم لا ، وصار بيت المال من جملة للناصب التى يتولاها شرار الناس بجملة من المال يدفعها فى كل شهر ولا يعارض بعد ذلك فيما يفعل من الجزئيات . وأما الكليات فيختص بها الأمر فيعمل بالناس ما لا يوصف من أنواع العناء حتى خربت الأقاليم بأسرها وانقطعت الطرق وعربدت أولاد الحرام وفقد الأمن وانتشر الفلاحون فى المدينة بنسائهم وأولادهم يضجون من الجوع ويأكلون ما يتساقط فى الطرقات من قشر البطيخ وأوراق الشجر حتى لا يجد الزبال شيئاً يكتنه من ذلك واشتد الكرب حتى أكلوا الميتة من الجير والبغال والجمال »

(٢) توافر سبل التثمير : الشرط الثانى لحض الناس على الادخار هو توافر

سبل تشير المال المدخر . وقد تفتحت السبل المتعددة لتشير المال منذ حدث الانقلاب الصناعى فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر بسبب المخترعات الآلية وانشاء البنوك وشركات المساهمة واعتماد المنظمين وأرباب الأعمال على اصدار الأسهم والسندات لاستجماع رؤوس الأموال اللازمة لهم . فأقبلت الناس على الاكتتاب فيها كوسيلة لتشير ما ادخروه من الأموال

ويجب على المدخر أن يبادر بتوظيف ما ادخره فى الأعمال المنتجة والا كان للمال عقبا لا فائدة منه للفرد أو للمجتمع وسرعان ما يتطرق اليه الفناء ^(١)

ويجب على الأشخاص الذين يحصلون على نقود الغير المدخرة أن يخصصوها لانشاء رؤوس أموال جديدة لأنه اذا كان المقترض سفيها أو حكومة تنفق ما مقترضه أو ما تدخره فى أعمال غير منتجة فلا تزداد رؤوس الأموال المنتجة .

(٣) الروابط العائلية : من الناس من يجد لذة كبيرة فى جمع المال ويشح على ما فى يده فيحبسه عن نفسه وعن ذويه ولا يفكر فى الانتفاع بالأغراض التى تنال به . وقد يشجعهم على النقى فى هذا السبيل الرغبة فى التفوق على الاقران فى الثراء أو الرغبة فى تحدث الناس عنهم بقدرتهم على جمع للمال أو الحصول على الجاه والقوة بسبب حيازة المال . وقد يكون ذلك من أثر العادة اذا كانوا بدأوا حياتهم فى حالة عوز وافتقار الى المال فيدرجون على هذه المادة وتلازمهم طوال حياتهم ويجدون لذة فى الادخار لذاته

على أن محبة الآباء للابناء هى التى تدفع الناس على العمل والكسب والادخار

(١) لابن المقفع كلام فى هذا المعنى « ... وان هو كان ذا مال واكتسب ثم لم يحسن القيام عليه أو شك السائل أن ينفى ويبقى معدماً . وان هو وضعه ولم يستثمره لم تنمعه فلة الاثاق من سرعة الذهاب كالسكر الذى لا يؤخذ منه الا غبار الليل ثم هو مع ذلك سريع فناءه . ثم لا يمنع ذلك ماله من التلف بالحوادث والمطل التى تجرى عليه كحسب الماء الذى لا تزال المياه تنصب فيه فان لم يكن له مخرج ومفيض ومتنفس يخرج الماء منه بقدر ما يفيض خرب ونز من نواح كثيرة وربما انتهق البقي العظيم فذهب الماء ضياعاً »

بقدر المستطاع^(١) ولولا ذلك لما عملوا ولما ادخروا الا بالقدر اللازم لتقويم أودهم مدة حياتهم . ومن الأشياء للمشاهدة أن الشخص بعد اعتزاله الاعمال لا ينفق عادة ما يزيد عن دخله لرغبته في استبقاء ثروته كاملة الى أولاده من بعده . وكلما تقدمت الحضارة زاد اهتمام الناس بشئون عائلتهم وعملوا على توفير أسباب الحياة لهم بعد مماتهم . ففي انكلترا يدخر الأفراد كل عام عشرين مليوناً من الجنيهات في شركات التأمين ولا تصير واجبة الدفع الى المستفيدين الا بعد وفاة المستأمنين^(٢) .

ومن أقوى البواعث على النشاط والاقدام على جسم الأعمال رغبة الانسان في الوصول الى أعلى مدارج الحياة ليتمكن الأبناء من أن يبدأوا حياتهم وهم في مستواً أعلى من المستوى الاجتماعي الذي بدأ به حياته . وقد تتملك هذه الرغبة كل حواسه فيهمل حقوق نفسه ويزهد في مناعم الحياة ويتعلق بشغف العيش وقد يقتل في هذا السبيل أسمى مشاعره وأنبيل مقاصده لكي يصير منتجاً عظيماً ورجلاً ثرياً . اما اذا تملكته العجلة للوصول الى المركز الاجتماعي الذي تسمح به ثروته فعند ذلك يقوده طمعه الى التبذير والاسراف .

والثروات الطائلة تكونت بمعرفة الأشخاص الذين نشأوا في كفاف من العيش وعالجوا الأعمال الشاقة وحافظوا على عادتهم الأولى رغم نجاحهم وازدروا المظاهر التي تحملهم اكلافاً باهظة وعقدوا نيتهم على أن يكونوا عند مماتهم أغنى مما قدر الناس .

(٤) سعر الفائدة : يؤثر سعر الفائدة على الادخار . وسنعود الى هذا الموضوع بالتفصيل في معرض الكلام على الفائدة في باب التوزيع .

§ ١٣٠ — في ينابيع الادخار : يصدر الادخار من عدة ينابيع وهي : —

(١) من كلام الرب « كانت لنا هزة ليس لها جراح فكانت لا تكف عن القدور ولا تبيت في الدور فصار لها جراح فكشفت عن القدور وعانت في الدور »
(٢) مارشال ص ٢٢٨

(١) رأس المال : يتكون الدخل في معظم الأقطار من الدخل الناتج من رأس المال إذا زاد هذا الدخل عن النفقات .

(٢) الربح : ولكنه يصدر أيضاً من الربح الذي يستولى عليه ملاك الاراضى الزراعية والمباني .

(٣) الأجرة : كذلك يصدر الادخار من الأجور التي يستولى عليها أرباب المهن الحرة والعمال . وهي تعتبر من أهم المصادر التي يتكون منها رأس المال . وما يساعد على زيادة الادخار العناية بالتربية والتعليم لأنها تؤدي الى زيادة الانتاج وتبعاً لزيادة الادخار . وقد اعتبر مارشال أن التعليم طريقة لتوظيف الأموال فالعامل الذي يعنى بتربية أبنائه يقوى محتهم وينسى مداركهم وهو ما يعتبر في ذاته رأس مال مدخر . وقد عاب مارشال على الاقتصاديين القدمين قلة عنايتهم بالمدارك الانسانية وتجاهلهم أثرها في الانتاج ويرى أن كل تعديل في نظام توزيع الثروة يؤدي الى اعطاء العمال أكثر مما يستولون عليه من الأجور والى تقليل ما يستولى عليه الممولون — مع بقاء كل شيء على ما هو عليه — وهذا التعديل من شأنه أن لا يعوق نمو رؤوس الأموال . انما يشترط أن يحدث هذا التعديل بكيفية غير محسوسة حتى لا يحدث هزة عنيفة تقوض النظام العام . وتمكين الدماء من الادخار حافل بأحسن النتائج لأنه يزيد في كفايتهم في العمل ويرفع من قدرم في نظر أنفسهم وكل هذا يفضي الى تحسين صفات العمال في المستقبل . وبهذه الكيفية تزداد الثروة للمادية أكثر مما تزيد بانشاء الصانع والآلات^(١).

§ ١٣١ — في أساليب الحياة الحديثة وتأثيرها على الادخار : كان من شأن حصول المبادلات في الحياة الحاضرة بواسطة النقود ونشوء أساليب جديدة في الأعمال أن قامت عقبات في سبيل الادخار بسبب ما طرأ من ضروب استهواء الناس وحضهم على التبذير والاسراف فضلوا عن وضع الحجة وسواء السبيل . فقديمًا

كان الناس يشيدون المنازل للاقامة فيها وهو ما يدفعهم الى الادخار أما الآن فانهم يحدون منازل للايجار . وقدما كان الناس يصنعون في منازلهم معظم المأكول والمشرب أما الآن فيجدون حاجتهم في الطعام والمشرب كذلك يستطيع الانسان أن يستعير كتباً من مكتبة بدل شرائها وأن يشتري ما يحتاج اليه من فراش ورياش . نسيت منجمة . والخلاصة أن أساليب البيع والشراء والاقتراض والاقتراض ونشوء حاجات جديدة حملت الناس على الاسراف .

لكن اعتماد الناس على النقود في معاملاتهم أدى الى زيادة وتنوع طرق الاتفاق . فقديمًا كان الانسان يدخر بعض الأشياء ليقضى بها حاجاته المستقبلية ثم يجد بعد ذلك أن ليس به حاجة اليها . كذلك توجد حاجات يتعذر على الانسان أن يحتاط لها سلفاً فيدخر الأشياء اللازمة لقضاها . ولكن ادخار رأس مال يغل دخلاً قديماً يمكن الانسان من قضاء حاجاته بمجرد شعوره بلزوم قضاها .

الفرع الثالث

في الآلات

§ ١٣٢ — في الفرق بين الآلة والاداة : يجب أن نلاحظ الفرق ما بين الآلة machine والاداة outil, tool . فالاداة هي الشيء الذي يستعمله الانسان بيده لأجل أن يطيل أو يزيد قوته العضلية كالمطرقة والقأس والنشار . أما الآلة فهي التي تحمل محل القوة العضلية وتقوم ببعض الأعمال بدل الانسان .

§ ١٣٣ — في أن العصر الحالي يتميز باستعمال الآلات : تمثل الآلات جزءاً كبيراً من رؤوس الأموال المخصصة للإنتاج . وقد استعملت الآلات منذ القدم . ففي القرون الوسطى ظهرت في أوروبا الطواحين الهوائية والمائية ثم استعملت بعد ذلك قوة اندفاع المياه في ادارة المضخات في المناجم والمناشير وكيرة الافران العالية

السابك . لكن استعمال الآلات في الانتاج لم يبدأ حقيقة الا منذ القرن الثامن عشر حيث استعملت في كل فروع الصناعة ومكنت من الانتفاع بكل قوى الطبيعة المحركة كالبخار والماء والغاز والكهرباء .

§ ١٣٤ - في المحترعات الميكانيكية : سبقت انكلترا كل الدول في استعمال

الآلات في الانتاج وقد بدأ استعمالها منذ سنة ١٧٣٠ وبخاصة في اللدة الواقعة ما بين سنة ١٧٧٠ وسنة ١٧٩٢ . وكانت بدء استعمالها في صناعة القطن ثم في صناعة الصوف حيث اخترعت أنوال الغزل وأنوال النسيج التجارية . وكان اختراعها ثمرة جهود طويلة خللت أسماء مخترعيها ^(١) . ويرجع الفضل في استعمال البخار الى وات James Watt وستيفنسون Stephenson وقد أحدثت هذه المحترعات انقلاباً صناعياً ولذلك يسمى « عصر الاقلاب الصناعي » وقد ذاع استعمال الآلات في القرن التاسع عشر وبلغ أوجه في القرن العشرين فتعددت أنواع الآلات وبلغت نهاية الاقنان .

§ ١٣٥ - في النتائج المترتبة على استعمال الآلات : ترتب على استعمال

الآلات نتائج اقتصادية وأثرت على العمال .

في النتائج الاقتصادية المترتبة على استعمال الآلات : (١) أم هذه النتائج هو

ما ترتب على استعمال الآلات في صناعة النقل . فقد تغير وجه الكرة الأرضية منذ اللحظة التي أصبحت فيها المواصلات بين الجهات النائية سريعة ومنظمة وقليلة الاكلاف مما ساعد على كثرة مبادلات الأرزاق في القطر الواحد وبين الأقطار المختلفة وامكان الحصول على المحاصيل الأجنبية وبيع المحاصيل الأهلية

(١) John Wyatt; Kay; Arkwright; Hargreaves; Higs

Hobson: Evolution of modern Capitalism ,

Mantoux : La revolution industrielle en Angleterre.

Maccreeger : Evolution of industry.

فى الخارج . وزاد التعارف بين الناس . واستطاعت البلدان الصناعية أن تعتمد على البلاد الأجنبية لاستيراد ما تحتاج اليه من الأقوات والمواد الأولية اللازمة لصناعاتها . وزال شبح المجاعات الذى كان يهدد الناس قبل القرن التاسع عشر . وقد ظهر هذا الشبح أثناء الحرب العظمى حيث هدد بعض الدول للتجارة بسبب ما طرأ على وسائل النقل الآلية من المعجز بفعل الفواصات . وقد كان للآلات آثار كبيرة بالنسبة للسلع ذاتها من ثلاثة وجوه وهى الكمية والصفة والكم .

(ا) الكمية : عملت الآلات على زيادة كمية السلع : ولادراك أهمية الآلات يكفى أن تصور كم آلاف العمال تلزم لإنتاج الملابس والكتب والصحف والملابس لو لم تستعمل الآلات . وعظم ما تنتجه الآلات يرجع الى سرعة وانتظام القوة الآلية التى لا تكمل ولا تمل من العمل . لكن هذه القوة ينطوى فى ثناياها خطر آخر فقد تكون سبباً فى حدوث أزمة صناعية أو تجارية بسبب كثرة ما يعرض من السلع فى الأسواق وما يستتبع ذلك من هبوط الاسعار .

(ب) الصفة : تحسنت صفة السلع لأن الآلات تعمل باستمرار ونظام واتقان قلما تتوافر فى العمل اليدوى . أجل أن العمل الانسانى يتفوق على العمل الآلى فى الأعمال الفنية لكن أهمية هذه الأعمال أقل من غيرها .

(ج) الأثمان : هبطت أثمان السلع بسبب استعمال الآلات وبذلك تمكنت الجماهير من الحصول على أشياء ما كان ليحصلوا عليها لو اتبعت طرق الإنتاج القديمة قلل شقاؤهم وعظمت رفاهيتهم وترقت مداركهم . وغلاء السلع أكبر عقبة فى سبيل التقدم الاجتماعى : وإن أهم غرض لعمل لتحقيقه الجماعات الانسانية هو توفير للملبس والسكن والغذاء للأفراد وتنمية مداركهم بتمكينهم من مطالعة الكتب والصحف . وقد استطاعت الجماعات المتحضرة أن تحقق بعض هذه الأغراض

بفضل استعمال الآلات التي خفضت نفقات الانتاج . فقد ذكر الاستاذ نيكولسون^(١) أن نفقات انتاج متر القطن المنسوج في انكلترا في سنة ١٨٨٢ هي ١/٦ من نفقات المتر في سنة ١٧٧٩^(٢) . وفي عهد هنري الثاني (١٥٤٧ - ١٥٥٩ م) كان النبلاء يحسبون معاطسهم في أكلهم . أما الآن فقد صار في مقدور أفقر الناس أن يستعمل المناديل . وقد كان من امارات الثراء في مصر أن يحتذى الفلاح حذاءً فأصبح الآن في مكتة العامل الزراعى أن يستمتع بهذا اللبس .

في النتائج الاجتماعية المترتبة على استعمال الآلات : (٢) كان لاستعمال الآلات شأن كبير في تجميع الجماعات الانسانية حول الاماكن التي تقام فيها المصانع الآلية . وقد لوحظ في اختيار هذه الاماكن قربها من موارد المواد الأولية ومن القوة المحركة وسهولة المواصلات مما ترتب عليه زيادة السكان في هذه الجهات وهو ما ترتب عليه نشوء معضلات اجتماعية خاصة بالمسكن والنقل والصحة .

وبسبب غلاء ثمن الآلات شعر للنظمون وأرباب الأعمال بحاجةهم الى الأموال الطائلة فعمدوا الى انشاء شركات المساهمة فمظم شأن المال مما ترتب عليه وجود هوة سحيقة ما بين العمل والمال .

وقد عظمت وظيفة أرباب الأعمال بنسبة زيادة العمال وزيادة الانتاج .

في النتائج المترتبة على استعمال الآلات بالنسبة للعمال : (٣) ترتبت على استعمال الآلات آثار كثيرة بالنسبة للعمال بعضها دائم والبعض الآخر مؤقت

(١) الآثار الدائمة : تلخص هذه الآثار فيما يأتي :

(١) ترتب على استعمال الآلات حلول الانتاج الكبير محل الانتاج الصغير

(١) Nicholson : Principles III P. 58 note 1

(٢) في سنة ١٨٧٥ كان ثمن متر القطن في فرنسا ١/٦ ما كان عليه في سنة ١٨٥٠ (قاموس

الاتصاد السياسي) لكوكلان تحت كلمة Machine

في معظم الصناعات وقد أضعفت هذه الحالة أمل العمال في أن يكونوا أرباب أعمال يوماً من الأيام .

(ب) اقتضى العمل في المصانع خضوع العمال لنظام يشبه نظام للسكرات وقد ترتب على ذلك تشتت أفراد العائلة الواحدة في عدة مصانع وحرمانهم من نعيم الحياة العائلية مما كان له أسوأ أثر على صحة وأخلاق الأطفال

(ج) لوحظ منذ قرن وقوع أزمات صناعية وتجارية بصفة دورية . وهذه الأزمات تقضي من وقت إلى آخر على عدد كبير من العمال بالبطالة وتقصان الأجور (د) على أن العمال من جهة أخرى استفادوا بصفقتهم مستهلكين من هبوط أسعار الحاجيات المصنوعة في المصانع .

(هـ) كان من جراء استعمال الآلات أن صار العمل أكثر مشقة على العمال لأن استعمال الآلات في الانتاج ولو أنه لا يتطلب بذل مجهود عضلي كبير فهو يتطلب بذل مجهود عصبي مستمر منهك لقوى العامل ويضطر العمال الى العمل في ظروف صحية رديئة^(١)

وقد نشأت هذه الحالة من استغلال أرباب الاعمال للعمال وجشعهم وقد تدخلت بعض الحكومات فنت القوانين اللازمة لحماية الأطفال والنساء وحتمت على أرباب الأعمال القيام بكل ما يلزم لجعل العمل ملائماً للشرائط الصحية .

(٢) الآثار المؤقتة : عيب على استعمال الآلات أنه حرم العمال من الاعمال التي يرتزقون منها لأن قتل في وجوههم سبل العمل بسبب حلول الآلات محلهم . وقد أسف منتسكيو في كتابه « روح القوانين » على استعمال طواحين الماء لأنها حرمت من العمل عدداً عظيماً من العمال^(٢) . وحمل سيسموندى Sismondi على استعمال الآلات فقال « لم يبق الا أن يقيم ملك انكليترا بفرد في الجزيرة ويدير

R.H.Sherard : The white slaves of England 1897. (١)

Montesquieu : Esprit des lois, livre XVIII ch. XV. (٢)

بيده « ملاوينة » فتتحرك الآلات وتقوم بكل الأعمال التي تحتاج إليها انكلترا» وقد شهد القرن التاسع عشر أثر استعمال الآلات وما ولده من المحن والبلايا . من ذلك ما رواه بعض الكتاب من أنه عقب استعمال الانتاج الآلى فى الهند فى سنة ١٨٣٥ كتب نائب الملك ما يأتى « شقاء لا مثيل له فى تاريخ التجارة . وقد بيضت عظام النساجين سهول الهند » وقد عانى العمال فى بلجيكا حوالى عام ١٨٧٥ ضروب الشقاء بسبب استعمال الآلات فى النسيج وحطم العمال فى جهات كثيرة الآلات وقد عيب أخيراً على الآلات بأنها فضلا عن كونها تقضى على عدد كبير بالبطالة فانها تقلل أجور العمال بسبب منافسة العمال العاطلين

وقد تصدى الاقتصاديون من المذهب الحر لدفع هذه الانتقادات فقالوا : —
(١) خفضت الآلات ثقات الانتاج وقد ترتب على ذلك هبوط الأسعار وهبوط الأسعار يقوم مقام نقص أجرة المال . على أن هذه الحجة لا تصدق إلا بالنسبة للمنتوعات . أما الحاصلات الزراعية فلا يهبط ثمنها بسبب استعمال الآلات (٢) قالوا بأن الآلات تضمد بنفسها الجراح التي أحدثتها فى العمال . وذلك أن هبوط الاسعار يزيد استهلاك السلع وهو ما يترتب عليه زيادة الانتاج وتبعاً زيادة عدد العمال . فالكسك الحديدية قامت مقام وسائل النقل القديمة ومع ذلك فقد زاد عدد عمال النقل عن ذى قبل . وقد كان عدد العمال المشتغلين فى القطن فى انكلترا ٣٨٠ ٠٠٠ فى سنة ١٨٥٦ فبلغ ٥٢٣٠٠٠ فى سنة ١٩٠٥ فما فقدته العمال من جهة استردوه من جهة أخرى . لكن هذا الاسترداد لم يحدث دفعة واحدة لأنه لا بد من انقضاء زمن طويل ليتوافق المرض مع الطلب . فيجب مرور سنين لكي تنمو صناعة معينة لامكان توسيع المصانع القديمة وانشاء مصانع جديدة . وفى فترة الانتقال تعاني العمال صعباً شديدة . فالاجيال المعاصرة لانشاء الآلات لاقت عناء والاجيال اللاحقة هي التي استفادت منها .

(٣) يقولون أن تخفيض ثقات الانتاج بسبب استعمال الآلات يفضى الى

إيجاد رؤوس أموال نقدية يمكن تسييرها ، ومصدر هذه الاموال أرباح أو باب الاعمال اذا كانت أمان السلع لم تهبط عن ذى قبل أو عما يقتصده المستهلكون اذا هبطت الأمان أو الانسان معاً أى اذا هبطت الأمان وكانت فى الوقت نفسه أعلى من نفقات الانتاج . وهذه الاموال تستخدم فى إيجاد منشآت جديدة يجد فيها العمال العاطلون عملاً جديداً .

ولكن كيف وأين ومتى تستخدم هذه الاموال ؟ قد توظف هذه الأموال فى الخارج وفى حالة توظيف هذه الأموال فى نفس المكان فكم من الزمن ينتقض لأجل أن تشب وهوى هذه المنشآت . وأخيراً قد تخصص هذه الاموال فى انشاء صناعات جديدة لا يستطيع العمال الأقدمون مزاوتها .

١٣٦٨ — تلخيص : الخلاصة أن استعمال الآلات يقشبه بتقسيم العمل وبالوسائط العلية التى توفر قوى الانسان ليتوافر على أداء أعمال أخرى مفيدة للمجتمع البشرى . وإن تحرير العمال من بعض الأعمال قد يعتبر اقتصاداً من الوجهة الاجتماعية ولكنه يوقع هؤلاء العمال مؤقتاً فى البطالة ويحرهم من الحصول على أجور . وهى حقيقة لا ريب فيها . وهى حالة من الحالات التى تتعارض فيها المصلحة العامة مع مصلحة الفرد . واذا كانت الآلات لا تستحق كل المثالب التى وجهت اليها فى لا تستحق كل اطراء . فما زال الانسان مضطراً رغم تقدم الآلات الى دفع أمان باهظة لمسكنه ومشر به ومطعمه .

الفصل الخامس

في كيفية اشتراك العوامل الثلاثة في الانتاج

نقطة الانتاج

§ ١٣٧ - عموميات : علمنا أن وظيفة للنظم تنحصر في استجماع مقادير العمل ورأس المال والناصر الطبيعية التي يراها لازمة للانتاج . والفرض الذي يسعى لتحقيقه هو الحصول على أقصى ربح مستطاع بفضل زيادة الثمن الذي يبيع به عن نفقات الانتاج . وسندرس كيفية تحديد هذا الثمن في الكتاب الثالث وقصر القول في هذا الفصل على نفقات الانتاج وبيان العناصر التي تتكون منها وكيف تتغير هذه النفقة اذا زادت كمية للنتجات .

الفرع الاول

في نقطة الانتاج

§ ١٣٨ - في أهمية نقطة الانتاج للمنتج : يقارن المنتجون بين السلعة ونقطة انتاجها فاذا تبين لهم من هذه المقارنة وجه للصحة استمروا في الانتاج وأخذوا في توسيع نطاق أعمالهم . ولكن اذا تبين لهم أن الثمن لا يكفي لتنطية نفقات الانتاج فهم يعملون جهد طاقتهم لتقليل هذه النفقات فاذا لم يجدوا سبيلا الى ذلك توقفوا عن انتاج السلعة . ولا يفتأ المنتجون يقارنون نقطة الانتاج والثمن . وهذه المقارنة هي التي يسترشدون بها في توجيه انتاجهم كما يسترشد القبطان بالبوصلة في أسفاره

§ ١٣٩ - في عناصر نفقة الانتاج : تتكون نفقة الانتاج بالنسبة للمنتج من العناصر الآتية : -

- (١) ثمن المواد الأولية والمواد الثانوية : قطن ، غم ، زيت .
- (٢) مقدار ما يستهلك من رأس المال الثابت . فاذا اشترى المنتج آلة بمنها ١٠٠٠ جنيه وقدر أنها تصير غير صالحة للاستعمال بعد عشر سنين ولا تباع بأكثر من ٥٠ جنيهًا فلا تقيد قيمة الاستهلاك في حساب السنة العاشرة ولكنها توزع على مدى العشر سنين ويقدر كل سنة ٩٥ جنيهًا في النفقات بصفة مصاريف استهلاك أى مقدار تقص قيمة الآلة في كل سنة .
- (٣) فائدة رأس المال للمستثمر .

(٤) أجور العمال ويدخل في ذلك ما يستولى عليه رب العمل اذا كان يقوم بوظيفة إيجابية في الانتاج .

(٥) أجرة الأماكن التى تقوم فيها الصناعة .

(٦) النفقات العامة كالضرائب والتأمين وأجور الاعلانات الخ .

واذا أمعنا النظر في كل هذه العناصر نجد أنها أجور العمال والقوائد وأجرة الأشياء .

§ ١٤٠ - في اختلاف نفقة الانتاج في حالة اختلاف نسب عوامل الانتاج :

لأجل انتاج السلع أو الحاصلات الزراعية يجب أن تتعاون كل عوامل الانتاج وهي العمل والعناصر الطبيعية ورأس المال . ولأجل زيادة الانتاج يجب الاكثار من هذه العوامل . وهذه الزيادة تحصل بكيفيات مختلفة . فاما أن تزيد كل عوامل الانتاج واما أن تقتصر الزيادة على عامل واحد أو أكثر . فالزراع الذى يحصل على ١٠٠ قنطار قطن من زراعة ٣٠ فدانًا اذا أراد أن يزيد محصوله فقد يستطيع أن يفعل ذلك بزيادة العمال الزراعيين والسماد والمناشية وأدوات الزراعة أو يحصل على الزيادة بزيادة الأرض المزروعة مع بقاء السماد والعمال . وكذلك الحال بالنسبة لرجال

الصناعة فهم يستطيعون لأجل أن يزيدوا انتاجهم أن يزيدوا عدد العمال أو الآلات أو الاثنين معاً أو يوسعوا حجم المصنع .

والآن هل نستطيع أن نتعرف مقدار الغلة التي نحصل عليها بسبب تغيير عوامل الانتاج ؟ هذه مشكلة مهمة بسبب تزايد السكان وحاجتهم الى المصنوعات والمحاصيل الزراعية . فكيف يمكن الحصول على هذه التقادير الاضافية ؟ وهل يكون ذلك بزيادة نفقة الانتاج ؟ وهو ما يحدث اذا كانت الغلة تقل نسبياً عن نفقات انتاجها . أم يكون ذلك بتقصان نفقات الانتاج ؟ وهو ما يحدث اذا كانت الغلة تزيد نسبياً عن نفقات الانتاج .

§ ١٤١ — في الغلة المتزايدة والغلة المتناقصة : يرى بعض الاقتصاديين أن الغلة تنوقف على قانونين أو بالحرى على اتجاهين طبيعيين أولهما قانون تناقص الغلة وإن هذا القانون يسرى على الزراعة واستخراج المعادن وتانيهما قانون تزايد الغلة وأنه يسرى على الصناعة (المصانع والمشاغل) . وهذا رأى فاسد . فلا يوجد قانونان مختلفان ينطبق كل واحد منهما على فرع معين من فروع النشاط الاقتصادى . فقد يحصل المنتج فى أى فرع من فروع الانتاج . على غلة تزيد أو تنقص بالنسبة الى مقدار العناصر المستعملة فى الانتاج . لذلك نقول بأنه لا يوجد الا قانون واحد يسرى بصفة عامة على كل فروع الانتاج وهو قانون تناقص الغلة .

فمن الخطأ أن نقول بتعارض الزراعة مع الصناعة وأن نعتبرها خاضعين لقانونين مختلفين . ولأجل اعطاء رأى صحيح يجب أن ننظر الى العوامل المشتركة فى الانتاج ونفرق ما بين حالتين . .

الحالة الأولى : بقاء حجم المزرعة أو المصنع على ماهو عليه وزيادة عامل واحد أو أكثر من عوامل الانتاج كما لو ضعف العمل ورأس المال المنصب على المزرعة . وهنا تتسأل عن مقدار الغلة الناتجة وهل تكون الضعف أو أكثر من الضعف أو أقل .

الحالة الثانية توسيع حجم المصنع أو مساحة المزرعة . وهذه الحالة تتحقق معها
مزاياء الأنتاج الكبير والتوفير فى النفقات
وسنعالج فيما يلى كل حالة على انفراد . فنبدأ بالتكلم عن الغلة فى حالة بقاء
حجم المصنع أو المزرعة وتفسير بقية عوامل الانتاج ونبين أن قانون تناقص الغلة
يسرى على كل فروع الانتاج .

الفرع الثانى

فى قانون تناقص الغلة

§ ١٤٢ — قانون تناقص الغلة والزراعة : لأجل بيان أثر قانون تناقص
الغلة بالنسبة للزراعة يجب افتراض ثلاث حالات : (١) أثره بالنسبة لمساحة
معينة (٢) أثره بالنسبة لمجموع الأراضى المزرعة فى قطر (٣) أثره فى حالة
تقدم الفن الزراعى .

§ ١٤٣ — أثر قانون تناقص الغلة بالنسبة لمساحة معينة : (١) لنفرض
أن لدينا قطعة أرض معينة مساحتها عشرة أفدنة ولنفرض أن فن الزراعة باقى على
ما هو عليه بدون تقدم . فى هذه الحالة يظهر أثر قانون تناقص الغلة بسرعة .
ويمكن تقرير القانون بالكيفية الآتية : ان كل وحدة من العمل ورأس المال
تخصص لهذه الأرض يقابلها بعد حد معين -- مع بقاء كل شئ على ما هو عليه --
زيادة فى المحصول تقل نسبياً عن العمل ورأس المال المبدولين والمقصود من
وحدات العمل ورأس المال زيادة أيام العمل أو زيادة رأس المال كالمهاد الكماوى
والعضوى . وقد قامت الجمعية الزراعية بتجارب فى موضوع الذرة أجريت على
فدان وحصلت على النتيجة الآتية : —

فدان	سماد ثورات السوداء	المحصول
١	بدون سماد	٨٥٨ اردب
١	١٠٠ كيلوجرام	١٢٤ »
١	١٥٠ »	١٣٢ »
١	٢٠٠ »	١٥ »
١	٣٠٠ »	١٦ »
١	٤٠٠ »	١٥٩ »

يتضح من هذا الجدول أن زيادة السماد تعطى غلة أكثر نسبياً من السماد . ولكن عند تسميد الفدان بمقدار ٣٠٠ كيلوجرام فإن زيادة المحصول تكون مساوية لزيادة السماد لأن ثمن مائة كيلوجرام منه لا يزيد عن ثمن أردب قمح . وما يصدق على السماد يصدق أيضاً على كمية العجل المبشولة فزيادة العمل لا تعطى دائماً زيادة نسبية في الغلة .

يتبين مما تقدم أن الحقل يفضل لحد ما غلة متناسبة مع العمل ورأس المال المبذول وعند تجاوز هذا الحد يتعين على المزارع أن يبذل العمل ورأس المال في حقل آخر . ولهذا السبب يعمل المزارع على شراء أرض جديدة بما يقتضيه من النقود أو يستأجر أرضاً جديدة يخصص فيها جهوده . والذي يدفع المزارع الى سلوك أحد هذين السبلين هو قانون تناقص الغلة .

ويلاحظ أن قانون تناقص الغلة كان له شأن كبير في هجرة الأمم الى اصقاع جديدة . ولا تقل أصح نسبة proportion optima من الأرض والعمل ورأس المال ثابتة غير متغيرة لأنها تتوقف على ثمن هذه العناصر التي تشتبك في الانتاج . وذلك لأنه اذا كان قانون تناقص الغلة خاص فقط بالغلة العينية الا أنه يجب على المزارع عند ما يمين هذه النسبة أن يراعى نفقة الانتاج و ثمن الغلة الناتجة مقدرة بالنقود اذا كان الغرض من الانتاج المبادلة . وهذه النسبة تتوقف على نوع المحصول

وعلى درجة الخصب وعوامل أخرى كثيرة ولكن اذا فرضنا أن هذه الشروط غير متغيرة فلا يوجد الا نسبة واحدة هي التي تصلح دون سواها للانتاج . واذا تجاوزنا هذه النسبة تقل الغلة الناتجة او اذا قومنا نقداً النفقات والغلة نجد أن النفقة آخذة في الزيادة . واذا أضفنا وحدات متوالية من العمل ورأس المال نصل الى حد تتكافأ لديه قيمة الغلة الاضافية مع النفقات المقابلة لها . وهذه الوحدات تسمى « الوحدات الحدية أو النهائية Marginal doses » . وهذه الوحدات لا تأتي على المزارع بربح أو خسارة

§ ١٤٤ - قانون تناقص الغلة ومجموع الأراضي للزراعة في قطر : (٢)

قصرنا البحث في البند السابق على قطعة أرض معينة والآن نريد أن ننظر الى كل الأراضي للزراعة حاصلها معيناً كالقمح في قطر معين . فنقول بأن مجموع الغلة الناتجة من القمح تنحصر أيضاً لقانون تناقص الغلة . ولما كانت الأراضي تختلف في الخصب فيمكننا أن نقسم الأراضي الى مراتب متناقصة في الخصب . فالأرض الأكثر خصوبة تنتج غلة أكثر من الأرض الأقل خصوبة اذا بذلت كمية متساوية من العمل ورأس المال في كل من القطعتين وبعبارة أخرى نقول بأنه لأجل الحصول على مقدار معين من القمح من حقول متساوية في المساحة تزداد نفقات الانتاج كلما قلت درجة خصب الأرض :

ومن السهل أن ندرك أن قانون تناقص الغلة يبدو أثره بعد انقضاء فترة من الزمن تقصر أو تطول على حسب الأحوال . وذلك لأننا اذا خصصنا كل العمل ورأس المال الموجود في قطر لزراعة جزء فقط من الأراضي الزراعية فنجد الوصول الى حد معين تأخذ الغلة في التناقص . وعلى ذلك يكون من الأفيد أن نزرع أرضاً أخرى فاذا اتبعنا في حق هذه الأرض ما اتبعناه في حق الأرض الأولى وصلنا أيضاً الى النتيجة السالفة الذكر وهكذا دواليك بالنسبة لكل أرض أخرى .

وتاريخ الزراعة في أمريكا يمثل لنا ما كان لقانون تناقص الغلة من الآثار

ففي جزيرة كوبا كان القصب يزرع باستمرار ويحصر وتستهلك أوراقه وسيقانه للوقود ولا تسد الأرض . وبعد عدة سنين ظهرت علائم الضعف على أخصب الأراضي فتركت وزرعت أراض جديدة وهكذا دواليك حتى لم تبق قطعة واحدة بكراً . وسارت الزراعة في الولايات المتحدة على هذه الطريقة خصوصاً في منطقة للسيبى المشهورة بخصبها فكان المزارعون يزرعون بلا سماد ولا يعوضون على الأرض ما فقدته من العناصر الطبيعية . وينتقلون إلى أرض أخرى وهكذا ويسى ذلك عصر الزراعة الخفيفة extensive agriculture . ومع مرور الزمن بعدت الأراضي المزروعة عن مراكز العمران وعظمت نفقات الزراعة فرأى المزارعون أن من مصلحتهم أن يقللوا من مساحة الأراضي المزروعة وأن يبدلوا على هذه الأراضي من العمل ورأس المال ما يقوم بتجديد خصبها ويعطى غلة متناسبة مع النفقات التي يتحملونها .

١٤٥٥ - تقدم فن الزراعة : (٣) قد تستنبط وسائل جديدة للزراعة يكون من شأنها زيادة الغلة . فإذا وقع ذلك وقف أثر قانون تناقص الغلة . وهو ما حدث في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . وذلك أنه منذ القرون الوسطى كانت الأراضي في أوروبا لا يزرع منها إلا الثلثان ويترك الثلث الباقي بلا زراعة كرمى . ولوحظ في منتصف القرن الثامن عشر أن البرسيم وما يشابهه من المحاصيل الجذرية Root Crops يروض على الأرض ما تفقده من خصبها بسبب زراعة الحبوب . فأخذوا منذ هذا التاريخ بطريقة الدورة الزراعية التي تقضى بزراعة الأرض باستمرار مع استعمال الاسمدة المخصبة للمحافظة على القوة الانتاجية للأرض . وبعد هذا التخيير الخطير زادت كمية العمل المخصصة لكل قطعة أكثر من ذي قبل . وفي منتصف القرن التاسع عشر ظهرت الكيمياء الزراعية فحسن طرق الزراعة وانتظمت الدورة الزراعية . واستعملت أسمدة جديدة وتقدمت طرق الحرب والصرف وانتخب أنوع جديدة من النبات والحيوان وتقدمت صناعة

الآلات الزراعية ورخص ثمنها فصار في مقدور الكثيرين اقتنائها . وكان من شأن ذلك أن أثبت الأرض بطة وفيرة دون أن يظهر أثر لقانون تناقص الغلة . وكان لتقدم وسائل النقل أثر في عدم ظهور قانون تناقص الغلة . لانها مكنت الدول القديمة من أن تستورد الحاصلات الزراعية من الاقطار الجديدة التي لم تظهر فيها بعد تناقص الغلة ولذلك لم ترتفع أثمان الحاصلات الزراعية في أوروبا بل انها هبطت في المدة الواقعة ما بين ١٨٧٧ — ١٨٩٦ .

والخلاصة أن التحسينات التي طرأت على الفن الزراعي أوقفت فعل قانون تناقص الغلة ولكنه معها عظمت الآمال في التحسينات الفنية الزراعية فلا بد أن يأتي يوم يظهر فيه الاتجاه نحو تناقص الغلة . واذا كانت زيادة السكان العظيمة التي حدثت في هذا الجيل لم تحدث ضغطاً شديداً على القوى الانتاجية الزراعية فالسبب في ذلك يرجع كما أسلفنا الى تحسين وسائل النقل وإيجاد أبواب جديدة للارزاق في الاقطار الجديدة .

١٤٦٨ — في عمومية قانون تناقص الغلة : لا يسرى قانون تناقص الغلة

على الزراعة فحسب بل يسرى على صناعة استخراج المعادن من المناجم والنقل ففما يختص بالمنجم تقول أنه كلما زاد عمق المنجم قلت الغلة بسبب زيادة نفقات حمل المعادن من داخل المنجم الى خارجه وبسبب زيادة الحاجة الى الطلبات اللازمة لنزح الماء وحفظ المنجم من الفرق . وهو ماحدث في مناجم القصدير في كورنول Cornwall فقد بلغ عمقها الى ما دون قاع البحر . وكذلك مناجم فحم الاترياسيت في ولاية بنسلفانيا Pennsylvania . يضاف الى ما تقدم أن كمية المعادن الموجودة في المناجم محدودة الكمية ولا بد أن يأتي يوم قريب أو بعيد تنفذ فيه هذه المواد . بعكس الحال بالنسبة للاراضي الزراعية اذ يسهل زراعتها الى ما لا نهاية اذا سمحت .

ولكن هناك مايسوز الاتجاه نحو التناقص ويسوز نفاذ المعادن الموجودة

في الناجم وهو استكشاف مناجم أخرى . وقد امتاز القرن التاسع عشر باستكشاف مناجم كثيرة . ففي أوائل القرن التاسع عشر اكتشف منجم للفحم في اسكوتلاندا وآخر في منتصف القرن التاسع عشر في كليفلاند Cleveland وفي الولايات المتحدة . بعد أن عثروا على مناجم بتسبورج عثروا على مناجم فحم أخرى في أوهيو ، وانديانا وإيلينواس Illinois ومناجم نحاس في أريزونا ومثشجان ، ومونتانا وأخيراً عثروا على فحم في منطقة البحيرة الكبرى . كذلك عثروا على مناجم ذهب في جنوب أفريقيا . ومعلوم أنه توجد موارد غنية للفحم والحديد في الصين والاسكا .

ومع أن كمية للمادن محدودة في كل بقعة إلا أن العالم بوجه عام ليس مهدداً بمجاعة معدنية حتى أنه يمكن القول بأن كمية للمادن ستزداد في الأجيال القابلة .

قلنا بأن قانون تناقص الغلة يسرى أيضاً على وسائل النقل ولبيان ذلك نقول إذا أردنا أن نزيد سرعة سفينة فيجب أن تكون الزيادة في التحيل البخارية أكثر نسبياً من زيادة السرعة المطلوبة وهو ما يترتب عليه ارتفاع أجرة النقل .

§ ١٤٧ - في تطبيق قانون تناقص الغلة على الصناعة : نشرع الآن في بيان أثر هذا القانون في الصناعة بالنسبة لمصنع معين ثم بالنسبة لقرع معين من الصناعة فنقول :

(١) يسرى قانون تناقص الغلة على مصنع معين مزود بأدوات وآلات معينة بشرط أن لا يطرأ تغيير على الأساليب الفنية المتبعة ولا على نظام العمل في المصنع . فقد يرى رب المصنع أن مصلحته تقتضي بتكليف عامل القيام بأكثر من عمل واحد ولكن هناك حداً لا يستطيع العامل أن يتخطاه إذا أريد أن يؤدي عمله على الوجه اللائق . فإذا أُرهِق العامل وكلف ما فوق طاقته يقل انتاجه

وفي كل مصنع يشغل مساحة معينة توجد حدود طبيعية لا يمكن لرب العمل أن يتجاوزها بإرادته كأن يزيد عدد العمال أو الآلات . ذلك لأن مقدرة المصنع على الانتاج محدودة من هذه الوجهة . وآية ذلك أن رجال الصناعة إذا أرادوا أن

يزيدوا انتاجهم يمدون الى انشاء مصانع جديدة ولا يكتفون بالمصانع القديمة .
(٢) اذا نظرنا الى صناعة النسيج مثلاً نجد أن مصانع النسيج قابلة للزيادة ولما كانت مواقع هذه المصانع الطبيعية يختلف بعضها عن البعض الآخر بسبب قربها من منجم فحم أو من ماقط مياه فتمتاز بعض المصانع عن بعضها كما تمتاز بعض الاراضى بحصنها . ولهذا السبب يسرى قانون تناقص الغلة .
افترضنا في كل ما تقدم أن أساليب الصناعة لم يطرأ عليها أى تغيير ولكن اذا تحسنت أساليب الصناعة و اخترعت آلات جديدة أو اذا أدخلت في المصنع طرق التنظيم العلمى فيبطل مؤقتاً فصل قانون تناقص الغلة وقد لا تكون الغلة نسبة فحسب بل تزيد عن نفقة الانتاج بسبب التحسين الذى طرأ على الطرق الصناعية و بسبب مزايا الانتاج الكبير التى سنشرحها في الفرع الثالث

الفرع الثالث

في الانتاج الكبير وقانون تزايد الغلة

§ ١٤٨ — في ظهور الانتاج الكبير : ظهر الانتاج الكبير في جميع الأقطار المتحضرة منذ حدث الانقلاب الصناعى الذى بدت آثاره في أواخر القرن الثامن عشر وفي بدء القرن التاسع عشر . وكان من شأنه أن غير كثيراً من الظروف الاجتماعية والاقتصادية في جميع الأنحاء . وكما اتسع نطاقه زادت هذه التغييرات في المستقبل .

§ ١٤٩ — في العلامات المميزة للانتاج الكبير في الصناعة : قبل الكلام على مزايا الانتاج الكبير يحسن أن نبين العلامات المميزة للمنشآت الكبيرة في الصناعة والزراعة والتجارة . ومن العير تمييز هذه العلامات فالمصنع لا يمكن أن يعتبر كبيراً أو صغيراً بصفة مطلقة بل بالنسبة الى آخر وعدد العمال لا يكتفى للدلالة

على كبر المصنع لأنه اذا كانت المطبعة التى تستخدم مائة عامل تعتبر كبيرة فان هذا العدد لا يكتفى لاعتبار مصنع فولاذ أو صلب أو سكر مصنعاً كبيراً . ولعل أقرب مقياس من الصواب هو تغلب العمل الآلى على العمل اليدوى . فالمصنع الصغير هو الذى يتغلب فيه العمل اليدوى على العمل الآلى وتكون ادارته بسيطة ويقل عدد عماله ورأس ماله بالنسبة للمنشآت الماثلة له . وبسبب عدم امكان ملاحظة كل هذه العوامل اصطلاح الاخصائيون على اعتبار علامتين فقط وهما عدد العمال المأحورين والقوة المحركة فى المصنع .

فى العلامات المميزة للانتاج الكبير فى الزراعة : تعرض لنا الصعاب السالفة الذكر بالنسبة للمزارع . ففى اقليم المنوفية قد تعتبر المزرعة كبيرة اذا كانت مساحتها أربعة أو خمسة أفدنة فى حين أن هذه المساحة تعتبر مزرعة صغيرة فى شمال الدلتا أو شمال اقليم البحيرة . فليست العبرة بالمساحة المنزرعة بل بنوع الزراعة وطرق الزراعة وخصب الأرض وظروفها الاقتصادية المحيطة بها . فالمزرعة التى تتكون من عشرة أفدنة والتى تزرع أرزاً فقط تعتبر صغيرة لكنها تعتبر مزرعة كبيرة اذا زرعت بقولاً أو قطعاناً .

§ ١٥٠ - فى الزراعة الكثيفة والزراعة الخفيفة : كذلك يجب النظر الى الطريقة المتبعة فى زراعة الأرض واستغلالها هل هى طريقة الزراعة الكثيفة أم الخفيفة . وهاتان الطريقتان تختلفان فى نسب عوامل الانتاج التى تقتضيهما كل طريقة . فالزراعة الخفيفة تقتضى وجود مساحة كبيرة من الأرض بالإضافة الى أيام العمل ورأس المال البندول . والزراعة الكثيفة تقتضى مساحة صغيرة من الأرض وعمل ورأس مال كبيرين أو مساحة ورأس مال صغيرين وبندل مقدار كبير من من العمل . وفى الأقطار الجديدة تفضل طريقة الزراعة الخفيفة بسبب قلة الأيدى العاملة ورؤوس الاموال وتسود فى الاقطار القديمة الزراعة الكثيفة بسبب قلة الارض وارتفاع ثمنها . ففى الجمهورية الفضية تعتبر للمزرعة التى مساحتها مائة هكتار

١٩ - تجارى

مزدرداً صغيراً في حين أنها تعتبر في مصر ضيقة كبيرة

وقد عمد الاحصائيون بسبب عدم وجود مقياس مشترك الى اعتبار المساحة وعدد العمال الزراعيين مقياساً لتعرف للزرعة الكبيرة والصغيرة . كما أنهم يقسمون المتاجر الى كبيرة وصغيرة تبعاً لعدد المستخدمين والمجموع الكلي لحركة البيع والشراء

§ ١٥١ - في مزايا الانتاج الكبير بالنسبة للصناعة : نريد أن نستقصي الآن مزايا الانتاج الكبير غير ناظرين الى عوامل النجاح العارضة التي قد تستفيد منها المصانع الكبيرة مثل القرب من منجم أو مسقط مياه أو حق امتياز حكومي وحق اختراع

وتبدو مزايا الانتاج الكبير من الوجوه الآتية : (١) وجهة رأس المال النقدي (٢) الوجهة الصناعية (٣) الوجهة التجارية (٤) وجهة المصاريف العامة .

§ ١٥٢ - مزايا الانتاج الكبير من وجهة رأس المال النقدي : (١) يستطيع المصنع الكبير أن يحصل بسهولة على ما يحتاج اليه من رؤوس الأموال بواسطة اصدار سندات مستحقة الوفاء بعد أجل طويل أو بواسطة اصدار أسهم كما انه يستطيع أن يخضع أوراقه التجارية بسهولة لدى البنوك . أما أرباب المصانع الصغيرة فيجدون صعوبة في الحصول على ما يلزمهم من النقود وذلك لأن المبالغ الطفيفة التي يحتاجون اليها لا تبرر اصدار سندات . كما أنهم اذا أصدروا سندات فلن يكتتب الجمهور فيها . كذلك لا يستطيعون أن يحصلوا على قروض لأجل قصيرة الا ببناء ومشقة بسبب ضعف ائمتانهم وضآلة مواردهم المالية .

§ ١٥٣ - مزايا الانتاج الكبير من الوجهة الصناعية الفنية : (٢) ان المصانع الكبيرة بسبب عظم رؤوس أموالها تستطيع أن تستخدم الآلات في الانتاج لانه كلما اتسع نطاق العمل كان من الأفيد استخدام الآلات . وأنى استعمالها بريح لأن القوة المحركة تكون أرخص في وحداتها كلما استخدمت على نطاق واسع

وذلك لأن مصاريف الانشاء الأولى ومصاريف الادارة لآلة بخارية تكلف أقل ، بالنسبة لكل وحدة « حصان » مما لو كانت الآلة صغيرة . يترتب على ذلك حصول اقتصاد عام بشرط أن يكون المصنع كبيراً يمكنه أن يستغل كل القوة الناتجة من الآلة . وكذلك الحال بالنسبة للأعمال الإضافية كحمل الفحم والحديد وغيره بواسطة الآلات البخارية ونفريغ وشحن السفن . وكل ذلك متوقف على كمية العمل . فأجرة النقل في باخرة حمولتها عشرة آلاف طن أقل مما لو كانت حمولتها خمسمائة طن . ويلاحظ ذلك بوجه خاص في أجور السفن ما بين أوروبا وأمريكا فكلما كان حجم الباخرة كبيراً قلت أجور الشحن والسفر . أما اذا كانت أسفارها قليلة وغير منتظمة فالركب ذات الحجم المتوسط هي التي تستطيع أن تقوم بالأسفار على أتم وجه .

وبسبب كثرة العمال في المصانع الكبيرة يسهل تخصصهم فيقوم بالأعمال الشاقة العمال غير المدربين ويقوم بالأعمال الدقيقة التي تحتاج الى قسط وافر من المهارة العمال المدربين .

وتستطيع المصانع الكبيرة الاستفادة من الحاصلات الإضافية والفضلات . ففي محلات القصابة الكبيرة في الولايات المتحدة تستعمل الفضلات في صنع أشياء متعددة . وتأخذ معامل الصوف الكبيرة الدهن المالح بالصوف مع انه في المصانع الصغيرة لا يمكن استخراجه لقلة كميته ولكثرة النفقات التي تقتضيها عملية الاستخراج . وفي مصانع الحديد الكبيرة يستخدم الغاز الناتج من حرق الفحم كوقود في الأفران ويوزع على الاماكن القريبة من المصنع للاستنباح . وتستعمل معامل النشر الكبيرة النشارة الناشئة من نشر الخشب كوقود لأفرانها . وأخيراً تستطيع المصانع الكبيرة بسبب مقدرتها المالية أن تقوم بإجراء أبحاث علمية وتجارب صناعية وتستخدم أقدر الكيمايين وأكفأ العلماء وهذه الابحاث والتجارب قد تنجح وقد تفشل لكن المشاهد رجحان كفة النجاح . على أن

للفشل لا يؤثر على مركز المصنع الكبير . أما في المصانع الصغيرة فلو أقدم أربابها على تجربة وخابت فإن الفشل قد يكون سبباً في خرابها وافتلاسها .

§ ١٥٤ - مزايا الانتاج الكبير من الوجهة التجارية : (٣) يستطيع

للمصنع الكبير أن يشتري المواد الأولية والآلات بشمن أرخص مما يشتري به المصنع الصغير . ويرجع ذلك الى قوة المشتري بالجملة على الشراء وكثرة الراغبين في البيع اليه مما يؤدي الى المنافسة وكذلك الى ما في عقد الصفقات الكبيرة من الاقتصاد لأن ما تستلزمه الصفقة الكبيرة من العمل لا يزيد عما تستلزمه الصفقة الصغيرة ولذا يلاحظ أن السامرة وتجار الجملة يبيعون بشمن أقل الى من يشتري صفقات كبيرة . كذلك يستطيع المصنع الكبير أن يتغير الظروف المناسبة للشراء بسبب ما يتمتع به من الائتمان ووفرة الاموال .

ويستطيع المصنع الكبير أن يقبل طلبات عظيمة ويحصل على تسهيلات في النقل وبيع مصنوعاته بنفسه بلا حاجة الى الوسطاء والسماسة . وبذلك يستطيع أن يبيع بنفقة أقل مما لو كان المصنع صغيراً .

ولما كان الاعلان والشهرة يؤثران كثيراً على تصريف السلع فكما ذاعت وانتشرت وسائل الاعلان في طول البلاد وعرضها سهل بيع السلع . وبسبب كثرة البيوع قل نفقة الاعلان بالنسبة لكل سلعة تبعاً لزيادة نطاق الأعمال .

ويكون الاعلان مفيداً لو عهد به الى مدير خاص ينتكر كل وسيلة لاشهار البضاعة . وكل هذا لا يتاح الا اذا تزايدت الأعمال واتسع نطاقها .

§ ١٥٥ - مزايا الانتاج الكبير من وجهة المصاريف العامة : (٤) لا

يحتاج المصنع الذي ينتج عشرة أمثال ما ينتجه مصنع صغير الى عشرة أمثال المصاريف والكتابة والمستخدمين والبوابين اللازمين لكل مصنع صغير . كذلك قل المصاريف العامة بالنسبة لكل سلعة كلما كثرت السلع المصنوعة . ويترتب على ذلك نقصان نفقات الانتاج كلما زادت المصنوعات .

وأخيراً يجد الكتبة والمستخدمون وغيرهم من العمال ما يستغرق كل وقتهم . وذلك لأنه إذا كان المصنع لا غناء له عن مهندس - سواء أكان المصنع كبيراً أم صغيراً - فالمصنع الكبير يمكنه أن يستغل كل عمل للمهندس ووقته ويكون انتاجه أكثر مما لو كان يعمل في مصنع صغير .

١٥٦§ - في نفقة الانتاج الكلية ونفقة الانتاج الجزئية : تتكون مصاريف

الانتاج في كل مصنع من جزئين أحدهما ثابت والآخر متغير . فالجزء الثابت يشمل للمصاريف العامة مثل ايجار الأماكن والتأمين ومصاريف حفظ البضائع ومرتبات المستخدمين الإداريين . وتعتبر هذه المصاريف ثابتة لأن المصنع يتحملها أكثر أم قل ما ينتج . والجزء المتغير يتكون من المصاريف الخاصة التي اقتضاها الانتاج مثل المواد الأولية وأجور العمال الذين يعملون في المصنع . وهذه المصاريف تكون دائماً بنسبة كمية للمنتجات وتسمى « نفقة الانتاج الجزئية » أما للمصاريف العامة فتكثر أو تقل كلما قلت أو كثرت للمنتجات فالكتاب الذي يطبع منه مائة نسخة تكثر للمصاريف العامة التي تتحملها كل نسخة لكن هذه المصاريف تصير طفيفة إذا طبعت آلاف النسخ .

١٥٧§ - في العناصر التي تتكون منها النفقة الكلية لوحدة من المصنوعات :

تتكون نفقة الانتاج الكلية لوحدة معينة من السلع من العناصر الآتية :

(١) نفقة الانتاج الجزئية

(٢) حصة من المصاريف العامة وتقل هذه الحصة كلما زادت كمية السلع المصنوعة . فالمصنع الذي يصنع في العام ألف طن من المواشير يحتاج الى مواد أولية ووقود وأجور عمال تقدر بنحو ٤٠٠ فرنكا لكل طن . فإذا بلغت المصاريف العامة ٦٠٠.٠٠٠ فرنكا فتكون نفقة الانتاج الكلية لكل طن من المواشير $٤٠٠ + \frac{٦٠٠.٠٠٠}{١٠٠٠} = ١٠٠٠$ فرنكا .

وإذا تضاعف الانتاج مع بقاء نفقة الانتاج الجزئية (٤٠٠ فرنكا) والمصاريف

العامة (٦٠٠ ٠٠٠ فرنكا) على ما هي عليه فتكون نفقة الانتاج الكلية بالنسبة لكل طن ٤٠٠ + $\frac{3}{4} = 700$ فرنكا . لذلك تقل النفقة الكلية لانتاج الوحدة وتقرب من نفقة انتاجها الجزئية وقد تتكافأ معها تقريباً اذا كثرت الوحدات المصنوعة .

١٥٨ § — في المزايا الاقتصادية للمتاجر الكبيرة : لا تعدو مزايا المتاجر الكبيرة مزايا المصانع الكبيرة ويمكن تلخيصها فيما يلي : —
(١) سهولة الحصول على رؤوس الأموال اللازمة بفائدة قليلة وامكان استجماع رؤوس أموال طائلة .
(٢) يتمتع المتجر الكبير بمزايا عديدة فيما يختص بشراء الخامات ونقلها وبيع البضائع .

(٣) الاقتصاد في المستخدمين والمصاريف العامة فالمتجر الذي تبلغ حركته التجارية عشرة أمثال متجر صغير لا يحتاج الى عشرة أمثال المساحة التي يشغلها المتجر الصغير ولا يحتاج الى عشرة أمثال للمستخدمين والعامل والأموال اللازمة لمتجر صغير كما أنه لا يدفع عشرة أمثال أجور الأمانة اللازمة للمتجر الصغير

(٤) أن رأس المال الذي يحتاج اليه المتجر الكبير يقل نسبياً عن رأس المال اللازم لمتجر صغير بسبب سرعة تداول أموال المتجر الكبير الناشئة عن كثرة البيوع وعدم بقاء السلع والبضائع مدة طويلة بعكس الحال بالنسبة للمتجر الصغير فقد تظل السلعة شهوراً عديدة دون أن تجد راعباً في شرائها . ومعلوم أن مائة جنيه تعادل ألف جنيه اذا تداولت أى تجددت المائة جنيه في السنة عشرة مرات . وقد ذاعت للمتاجر الكبيرة في المدن الكبيرة كالقاهرة واسكندرية وطنطا وكان من أثرها أنها : (١) سرت على قاعدة البيع بضمن محدد وبذلك بطلت عادة المساومة التي كانت مضية لوقت التاجر والزبون (٢) تسير هذه للمتاجر — الا في النادر — على طريقة البيع قدماً وبذلك بطلت عادة بيع النسبنة الصارة بالتاجر

لأنها تعرضه للافلاس في حالة اعسار المشتري والضرارة بالمشتري لأن التاجر يتعزم بان يبيع بشئ يزيد عن ثمن البيع بالنقد ليحترز من أخطار اعسار المشتري (٣) التجديد المستمر في أنواع البضائع وبخاصة في تجارة الملابس بسبب تغير الأزياء وهو ما يفضي الى أن يبيع المتجر الكبير البضائع القديمة بخسارة عند الزوم فيستفيد من هذا الثمن للنخفص الأشخاص الذين لا يباون كثيراً بالأزياء الحديثة (المودة).

١٥٩٩ - في المزارع الكبيرة والمزارع الصغيرة : يجب باديء ذي بدء أن نرق ما بين الملكية الكبيرة والصغيرة والمزرعة الكبيرة أو الصغيرة . فالملك الكبير الذي يؤجر أرضه الى صغار المزارعين تتكون من أرضه مزارع بقدر عدد المستأجرين . وقد يستأجر شخص أرضاً من صغار الملاك ويكون مزرعة كبيرة . ومن الأشياء الملحظة أن صغار الملاك لا يكتفون بما يملكونه من الأرض فيضيفون اليها قدرأ بطريق الاستئجار وبذلك يزرعون مزرعة كبيرة . ففساحة الأراضي المملوكة الى شخص لاعلاقة لها بطريقة استغلالها كمزرعة كبيرة أو متوسطة أو صغيرة .

وهذه التفرقة على جانب عظيم من الأهمية وقد غفلها بعض الاقتصاديين في معرض الكلام على الانتاج الصغير في الزراعة حيث افترضوا أن الملكية الصغيرة ملازمة دائماً للانتاج الزراعي الصغير وأخذوا يدللون على مزايا هذا النوع الأخير بذكر هاسن الملكية الصغيرة . وليس من غرضنا أن نتعرض الآن لهذا البحث ولكننا نريد أن نستعرض الانتاج الكبير بالنسبة للزراعة وهل تتحقق معه المزايا التي أسبلها على الصناعة . فنقول بأن المصانع الكبيرة تستمد من طبيعتها واتساعها المزايا التي تساعد على الانتاج بنفقة مخفضة بعكس الحال بالنسبة للزراعة . فالأعمال الزراعية تقتضي مباشرتها أراض واسعة ومن الصعب اخضاع الزراعة لنظام ثابت نظراً لتنوع أعمالها ولذا تكون مراقبة الأعمال الزراعية عسيرة على رب الأرض ،

بهكس الصناعة قائما تجمع آلاف العمال تحت سماء واحد وفوق مساحة صغيرة فيمكن إيجاد نظام ثابت يسهل اتباعه لحسن سير العمل . ويمكن رب العمل من مراقبة كل عامل بسهولة تامة . أما العامل الزراعى فلا يمكن مراقبته تماما ولذلك يترك عادة يتصرف فى عمله حسب ذكائه ويكد أو يخمل تبعا لقوة عزيمته ولذلك لم يبد على الزراعة نزع الاتساع فى الانتاج الكبير كما هو الحال فى الصناعة .

قد يقال أن بعض البلدان كأنجلترا توصف بأنها موطن الزراعة الكبيرة ولكن للمزرعة التى تعتبر كبيرة تحتوى عادة على ٢٠ أو ٣٠ عاملا زراعيا فعلى ليست فى الواقع الا وحدة ضئيلة بالنسبة للمصانع الكبيرة التى تضم بين جوانبها آلاف العمال . كذلك تجد العمال الذين يشتغلون فى مثل هذه المزرعة منتشرين فى مساحة طويلة ويصعب مراقبتهم أو تعيين عمل كل واحد منهم بدقة . لذلك يتعذر تقسيم العمل أو تخصيص العمال بسبب تقطع الأعمال الزراعية . ووقوعها فى أوقات مختلفة كالحرث والبذر والرى والحصد .

كذلك لا سبيل الى استعمال الآلات فى الزراعة بكيفية مستمرة كما هو الحال فى الصناعة حيث تعمل الآلات كل يوم من أيام العمل وفى بعض الأحيان تعمل ليلا ونهارا ولهذا السبب تقل مصاريفها العامة وتوزع مصاريف استهلاكها على عدد كبير من أيام العمل . أما الآلات الزراعية فيستعمل بعضها فى الحرث أو البذر أو الرى والبعض الآخر فى الحصاد . لذلك يقضى عليها بالبطلان معظم شهور السنة لا يفل فى أثناءها رأس المال الذى يمثلها شيئا وتقل قيمتها وتوزع مصاريفها العامة ومصاريف الاستهلاك على عدد قليل من أيام العمل .

يتبين من كل هذه الوجوه أن المزارع الصغيرة تفضل المزارع الكبيرة . لكن للمزارع الكبيرة تمتاز عن الصغيرة فيما تستطيع أن تقتصده فى شراء الأسمدة والبذور والآلات بسبب الشراء بالجملة . وتستطيع أن تحصل كل ما يلزمها من النقود بأثمنة قليلة بسبب ما تتمتع به من التمه . كذلك تقل المصاريف العامة فى

المزارع الكبيرة لأن ما تحتاج اليه المزرعة الكبيرة من الماشية وأدوات الزراعة يقل نسبياً عن المساحة المزروعة . على أن في مقدور صغار المزارعين أن يمولوا على أنفسهم هذا النقص اذا اتفقوا فيما بينهم على شراء البذور والأدوات بالجملة . كما أنهم يستطيعون أن يشتركوا للحصول على ما يحتاجون اليه من المال . وتعمل جماعات المتعاون على تحقيق هذه الأغراض . وأخيراً لا يستطيع كبار المزارعين أن يمولوا بتربية الطيور والدواجن والانتفاع من الألبان بعكس الحال بالنسبة لصغار المزارعين بسبب العناية التي تخصصها كل أفراد عائلتهم في القيام على شؤون الدواجن وحلب الماشية وصنع الجبن . وهذه الحاصلات تأتي بأوفر الأرباح . وقد فشلت المزارع الكبيرة في هذا السبيل بسبب إهمال وعدم عناية العمال الزراعيين بالمأجورين § ١٦٠ - في عمومية قانون تناقص الفلّة : أن النتيجة التي نستخلصها

من كل ما تقدم هي أن قانون تناقص الفلّة هو من الحقائق العامة التي تسرى على الصناعة والزراعة لكن أثره يظهر في الزراعة بأسرع مما يظهر في الصناعة أي أن المزارع يصل بسرعة إلى « الفلّة الحديدية » التي لا يستطيع أن يتجاوزها دون أن ينفذ بخسارة أي قلة الدخل عن المصروف لأن الطبيعة تضن بخيراتها ولا تنهبها نزولاً على مشيئة الإنسان . وإذا أخذ السكان في التزايد شعروا بنتائج ضن الطبيعة واتسموا من الخارج ما يحتاجون اليه من الحاصلات الطبيعية .

ويلاحظ أن ما تغله الأراضي الزراعية في العالم قد يأخذ في التزايد (١) بإضافة وحدات متوالية من العمل ورأس المال مادامنا لم نصل بعد إلى أصلح نسبة proportion optima وبشرط عدم تجاوز هذا الحد (٢) بتحصين الأساليب الزراعية وزراعة أراض جديدة .

ويبدو أثر قانون تناقص الفلّة بالنسبة للصناعة أيضاً . وذلك أن الانتاج الكبير لا يمكن بحال من الأحوال أن يتسع دون أن يقف عند حد معين . وهذا الحد يرجع إلى عيوب في الطبيعة البشرية لأن اتساع المصانع يؤدي إلى الاعتماد

على عمال مأجورين وتقل الرقابة التي يمكن أن يقوم بها رب العمل . ومعلوم أن الفرد لا يعمل بنشاط لغيره كما يعمل لنفسه فإذا تجاوزنا هذه الحدود المعقولة فشا الاضطراب في الأعمال وتعرضت للفشل ولا يتحقق الاقتصاد المرتجى من الانتاج الكبير .

الفصل السادس

في أدوار الصناعة وخصائصها الحاضرة

الفرع الاول

في أدوار الصناعة^(١)

§ ١٦١ - تقسيم : مر الانتاج بستة أدوار وهي (١) الصناعة العائلية (٢) طبقة الصناع المتجولين : (٣) الصناعة الطائفية (٤) الصناعة الوطنية (٥) المصانع اليدوية (٦) المصانع الآلية .

§ ١٦٢ - في الصناعة العائلية : (١) لم يبدل الانسان في أى عصر من عصور التاريخ نشاطه الاقتصادي منفرداً . فالأهم المربية في البداوة التي كانت تعيش من الصيد والقنص وما تجود به الطبيعة كانت تعتمد في بذل نشاطها الاقتصادي على التعاون المشترك ، ولم تجد مناصاً من الخضوع لنظام تقسيم العمل الذي تقضى به الطبيعة واختلاف الجنس . وكانت العائلة — بأوسع معانيها — تكون وحدة اقتصادية وكان محل الإقامة المشترك هو المحور الذي تدور حوله الحياة

(1) Daniel Bellet : L'Evolution de l'Industrie .

(2) Th. Mac Gregor : The Evolution of Industry .

الاقتصادية . فكان النشاط الاقتصادى متلاشياً فى النظام الاقتصادى العائلى . وكان هذا النظام يقضى على أفراد العائلة بانتاج كل ما تحتاج اليه واستهلاك كل ما ينتجون لانه لم تكن هناك أسواق ولا متاجرة ولا تقود ولا مبادلة . ولم تكن العائلة مكونة فقط من الأبناء الذين يخضعون لرب العائلة *pater familias* بل من كل من يمت بقرابة الى العائلة وكذلك من الرقيق فى عصر اليونان والرومان والقيين *Serfs* فى عصر الأقطاع فى القرون الوسطى . وقد ظل هذا النظام قائماً فى أوروبا لغاية بدء القرون الوسطى وما زال موجوداً حتى الآن فى شمال أمريكا ولدى الأمم التى تعيش من الصيد والقتص وكذلك فى أواسط أفريقيا وفى بعض الأصقاع الشمالية من أوروبا وبلادالبلقان حيث يقضى الفلاحون حاجتهم من اللبس والسكن بأنفسهم

§ ١٦٣ - فى الصناع المتجولين : (٢) وم حلقة الانتقال من الصناعة

العائلية الى الصناعة الطائفة . وقد انصرفوا عن الزراعة وتخصصوا فى تحويل المواد الأولية الى مصنوعات وكانوا يملكون الادوات اللازمة لصناعتها . وكانوا يشتغلون تارة لدى الزبون وطوراً فى موطنهم لمدة الزبون الذى يقدم لهم المواد الأولية ويدفع لهم أجرتهم عن كل وحدة يصنعونها . وكان يوجد فى ريف شمال أوروبا لغاية آخر القرن التاسع عشر أفواج من العمال المتجولين منهم الحائك والنجار والغزال والبناء وصانع الأحذية يتنقلون من مزرعة الى أخرى ويقطنون فى منازل المزارعين الذين يستأجرون خدماتهم . ويوجد فى بعض الأقاليم المصرية شبيه لهذه الطبقة يتجول أفرادها فى القرى عارضين خدماتهم على المزارعين الذين يقدمون لهم المواد الأولية ويقيمون فى منازل المزارعين ويقدمون لهم الغذاء والقهوة مثل التجارين الذين يصنعون السواقي والتوايت والطواحين وصانعى الحصر وتقدر أجرتهم على أساس كل ذراع من الحصر مثلاً . وفى المدن الكبيرة كالقاهرة تشغل بعض الحائكات فى منازل العميلات مياومة .

وتتطوى هذه الطريقة على عيوب كثيرة بسبب اقطاع العمل من وقت الى

آخر وما يفقده العامل من الزمن بسبب تنقله من مكان الى آخر . ومع مرور الزمن استقر هؤلاء العمال في مصانهم واعتادوا على أن يستحضروا بأنفسهم المواد الأولية اللازمة لصناعتهم . وعند ذلك نشأت الصناعة الطائفة .

§ ١٦٤ - في الصناعة الطائفة : (٣) يختلف هذا النوع عن سابقه في كون الصانع لا يؤجر عمله ولكنه يبيع ما ينتجه بأدواته من المصنوعات ويشتري بنفسه المواد الأولية اللازمة لصناعتها . ويمكن اعتبار هذا الصانع صاحب عمل صغير — منظماً — لا يتعرض لأخطار جسيمة لأنه ينتج رأساً لعملائه أو للمستهلكين اما بناء على طلبهم واما لأجل أن يبيع مصنوعاته بنفسه في السوق المحلي أو في موسم وهذا الصانع أو «المعلم»^(١) يعمل بنفسه وقد يساعده عدد قليل من العمال للأجورين أو الصبية الذين يصيرون بعد انقضاء مدة تلمذتهم ومراتهم عرفاء

وقد زاد عدد الصناع بسبب اتساع نطاق المدن وتقدمها مما أفضى الى أن يكون كل جماعة منهم « طائفة » ولصبت هذه الطوائف دوراً مهماً في التاريخ السياسي والاقتصادي لمعظم الدول في المدة الواقعة ما بين القرن الرابع عشر وآخر القرن الثامن عشر .

§ ١٦٥ - في نظام الطوائف في أوروبا : قضى نظام الصناعة الطائفة على حرية الصناعة والتجارة بما قرره من القواعد الصارمة وتبليخص فيما يلي :

- (١) لأجل أن يعالج الفرد تجارة أو صناعة معينة يجب أن يكون عضواً في الطائفة الخاصة بهذه التجارة أو الصناعة . وفي المدن التي توجد فيها طوائف لا يجوز أن يبيع الخبز أو اللحوم الا من كان « معلماً » عضواً في طائفة الخبازين أو القصابين
- (٢) لم تكن عضوية الطائفة مباحة لأي فرد . ولأجل اكتساب العضوية يجب أن يكون العضو قضى مدة التمرين بصفة « صبي » وأن يكون وصل الى مرتبة المرافقة وأن يكون قضى امتحاناً أمام هيئة jurés تختارها الطائفة بأن يصنع شيئاً

(١) بالفرنسية maitre ou artisan وبالانكليزية master craftsman

من الأشياء التي تخصص في صناعتها والتي تقتضى مرانا ودرية . و بسبب قلة عدد « الصبية » والعرفاء وشدة الشروط الواجب توافرها ليصير « العريف » معلماً استطاع « المملون » احتكار الصناعة . وكانت الملوكة تعتبر أن حق العمل من الحقوق الملكية التي يجوز للملك أن يمنحها لمن يشاء من رعاياه . فكان الملك عند توليه الملك عادة يمنح بعض الافراد صفة « المملين » مقابل ثمن معين وبذلك تسقط عن المشتري الاجراءات التي يحتم القيام بها النظام الطائفي ولكن الطوائف كانت تشتري هذه الحقوق التي أنشأها الملك حتى لا يكثر شركاؤهم في الاحتكار (٣) لم يكن لأعضاء الطائفة حق بيع منتجاتهم حسب مشيئتهم بل كانوا ملزمين باتباع القواعد الدقيقة الواردة في لوائح الطائفة التي كانت تبين نوع المواد الأولية التي تستعمل وطول وعرض قطع المنسوجات وكان لكل طائفة مراقبون يراقبون السلع المعروضة للبيع للتحقق من جودتها ومن أنها مطابقة للوائح الطائفة . وقد تدهور هذا النظام في معظم دول أوربا في آخر القرن الثامن عشر بسبب الاضرار التي نشأت عنه وانبثاق فجر الحرية الاقتصادية والحاجة الى تشجيع التجارة والصناعة لكي تنتشر في الآفاق .

وإذا كان نظام الطوائف زال الآن في معظم الدول إلا أنه ما يزال يوجد في انكلترا وفرنسا والمانيا عدد كبير من الصانع مثل النجارين والحدايد والسباكين الذين يعملون منفردين أو بمساعدة عدد قليل من العمال .

§ ١٦٥ - في تاريخ الطوائف الصناعية في مصر^(١) : عرف النظام

طائفي في مصر منذ القرن الحادي عشر . وكان لكل طائفة شيخ ينتخبه أعضاء الطائفة في كل عام وكان انتخابه يقابل بمظاهر السرور والابتهاج . وكان الشيخ نافذ الكامة مطاعاً من أعضاء الطائفة ومختصاً بالفصل في المنازعات التي تقوم بينهم أو بينهم وبين المشتري . وكان ملزماً بحكم وظيفته أن يوجد عملاً للمعلمين

(١) G. Martin. Les bazars du Caire, 1910.

العاقلين ويصلح ما بين أرباب العمل والعرفاء. ويقدم المساعدة الى كل من لا يقوى على العمل من أعضاء الطائفة بسبب المرض أو الهرم .

وكان نظام التمرين معروفاً لكنه ما كان يجرى طبقاً لقواعد دقيقة أو مراسم معينة . وكان يقضى على « الصبي » بقضاء عدة سنين لدى « معلمه » دون أن يتقاضى أجراً . وبعد انقضاء مدة تطول أو تقصر حسب كفاية « الصبي » يصير « معلماً » ولأجل أن يعتبر الصبي « صانعاً » كانت تقام له مراسم معينة . لكن « المعلم » يبقى تحت سلطة شيخ الطائفة الذى كان يتدخل عند اللزوم اذا اشتجر بينه وبين المستصنع خلاف . ولا يصير العريف « معلماً » الا اذا صنع شيئاً يرضى على كل « المعلمين » وقد اضطلع شأن الطوائف بسبب القسح الذى انتاب مصر فى سنة ١٠٦٩ وكذلك بسبب توالى المظالم على أعضاء هذه الطوائف . وكان من شأن اكتشاف طريق الرجاء الصالح ان قلت تجارة مصر الخارجية فتضائل شأن التجارة والصناعة وكادت أن تتلاشى هذه الطوائف فى القرنين السابع والثامن عشر ثم سادت أحوالها أثناء حكم الحملة الفرنسية وأثناء حكم المنصور له محمد على باشا بسبب جهوده فى تنظيم الصناعة . وفى حكم المنصور له سعيد باشا حرم شيوخ الطوائف من حق توقيع الجزاء على أعضاء الطائفة وأصبح هؤلاء الشيوخ فى عصر المرحوم اسماعيل باشا موظفين حكوميين يمينهم الخديوى وكلفتهم الحكومة بحماية الضرائب من اتباعهم « الباقنتا » وقد زال أخيراً اختصاص شيوخ الطوائف بسبب انشاء المحاكم الأهلية فى سنة ١٨٨٣ . ومنذ هذا التاريخ صارت شياخة الطوائف وظيفة فخرية لا عمل ولا اختصاص لها .

§ ١٦٧ - فى الصناعة للموطنية: ^(١) مرت الصناعة بهذا الدور فى أوروبا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر . ويتميز بازدياد وظيفه الصانع المستقل artisan

(١) نبة الى موطن وهو المجل الذى يقيم فيه الانسان ويأمر فيه أعماله ويسمى بالانكليزية domestic system وبالفرنسية l'industrie à domicile

ويظهر فريق المنظمين من جهة وفريق العمال المأجورين من جهة أخرى وكان العمال المأجورون يعملون في منازلهم .

قلنا أن الصانع المستقل كان يقوم بوظيفة مزدوجة إذ كان يقوم بإقتضيه الانتاج من الأعمال الفنية والتجارية ، يملك أدوات الانتاج والمواد الأولية والأشياء المصنوعة ويبيعها بنفسه إلى المستهلكين بعكس الحال بالنسبة للعمال المأجورين الذين يعملون في منازلهم بالطعمة لحساب منظم يقدم لهم المواد الأولية ويحتفظ بملكيتها للمصنوعات ويأشر فيها بنفسه .

وسبب ظهور المنظم هو اتساع الأسواق وعدم استطاعة المنتج الصغير أن يباشر بيع منتجاته في الأسواق البعيدة وتحمل الأخطار التجارية الجديدة التي عظمت بسبب اتساع الأسواق وكثرة المنافسين .

ولم تزل الصناعة الوطنية موجودة حتى الآن في صناعة حياكة الملابس وأشغال الابرّة والتطريز .

وتفرق العمال واشتغلهم في محلات اقامتهم مفيد بالنسبة للمنظم من الوجوه الآتية :

(١) يفي هذا النظام عن اقامة واستئجار مبان لا يواء العمال وما يستتبع ذلك من مصاريف اضافية كالإضاءة كما أنه يفي عن استخدام مستخدمين للإدارة وللمراقبة الأعمال .

(٢) يمكن هذا النظام من تعادل الانتاج مع الاستهلاك — أو العرض مع الطلب — فلا يعمل العمال في منازلهم الا بقدر ما يطلب منهم . وفي وقت الأزمات يمكن إيقاف الانتاج بتماماً دون تحمل للمصاريف العامة التي يتحملها عادة رب العمل في زمن البطالة وبذلك يتحمل العمال اخطار كساد الأعمال وتقطع الطلبات .

(٣) يمكن هذا النظام من الاستفادة من عمل النساء وهو أرخص من عمل الرجال بسبب قيامهن بشؤون المنزل وقناعتهم بأجرة طفيفة يتساعدن بها على معاشهن .

لكن هذا النظام ضار بالعمال الذين يساون في المدن لأنه يبهظ العمال ويضطرم إلى العمل في أما كن ضيقة لا يتخللها الضوء والهواء بأجور قليلة أى في ظروف سيئة وهى التى يسميها الانكليز sweating system

§ ١٦٧ - في الصناعة الآلية : (٥) يختلف هذا النظام عن سابقه في أنه ممكن من اجتماع العمال في مكان واحد بدل تشتتهم وعملهم في محلات اقامتهم . فاستطاع رب العمل أن يراقبهم ويوزع عليهم الأعمال ويخصص لكل واحد منهم عملاً معيناً وبذلك استفاد من زيادة الإنتاج المترتبة على تقسيم العمل . وقد عظم شأن هذه المصانع بسبب استعمال الآلات البخارية في المدة الواقعة ما بين سنة ١٧٩٠ وسنة ١٨٣٠ .

وكان من شأن اختراع السكك الحديدية والسفن التجارية أن اتسع نطاق الأسواق واستطاع أرباب الأعمال تصريف منتجاتهم ويتميز نظام المصانع الآلية بما يأتي (١) اجتماع العمال في المصانع والاستعانة بالآلات التي يحركها محرك رئيسي . وتملك أرباب الأعمال المصانع والآلات وال خامات المستعملة في الإنتاج . (٢) تقسيم العمل الى أقصى حد مستطاع داخل المصنع .

(٣) الحاجة الى رؤوس أموال طائلة لانشاء المصنع وتزويده بكل ما يلزم (٤) اتساع الهوة ما بين للتمولين الذين قدموا الأموال اللازمة مقابل استيلائهم على أرباح وما بين العمال الذين يبيعون عملهم مقابل استيلائهم على أجور

الفرع الثاني

في خصائص نظام الإنتاج الحاضر

§ ١٦٨ - في بقاء بعض النظم الصناعية القديمة : قلنا أن الصناعة مرت بستة أدوار وليس معنى ذلك أن كل دور قام على أفاض الدور السابق عليه ويمكن القول بأن كل نظم الصناعة موجودة في مصر بجانب نظام الإنتاج الآلى . وكذلك

الحال في أوربا حيث يوجد «معلون» وعمال ينتجون في منازلهم . فكل من الانتاج الصغير والانتاج للتوسط والانتاج الكبير موجود في كل فرع من فروع الصناعة § ١٦٩ - في خصائص نظام الانتاج الحاضر : أشرنا في مواضع متفرقة الى خصائص نظام الانتاج الحاضر ولكن أم ما يتميز به هذا النظام هو الانتاج الكبير وهو يتميز بما يأتي :

(١) اتساع حجم المصانع : يوجد بجانب المنشآت الصغيرة التي تستخدم عدداً صغيراً من العمال والأدوات منشآت عظيمة استجمعت رؤوس أموال طائلة بفضل اتخاذها شكل شركات مساهمة . وقد عمل القائمون بهذه المنشآت على استخدام آلات دقيقة وغالية وجمعوا حول هذه المنشآت جيشاً من العمال . وتخصص كل واحد من هذه المنشآت في انتاج فرع معين . ونظم العمل في داخل هذه المصانع على أساس قاعدة تقسم العمل الى أقصى حد مستطاع . وهذه المنشآت آخذة في العظم والاتساع وتسمى هذه الظاهرة التركيز Concentration

ولم يقف تطور المصانع عند هذا الحد بل امتد نطاق أعمالها فلم تكتف بصناعة السلعة التي تخصصت في انتاجها بل تولت أيضاً بنفسها معالجة كل الأعمال التحضيرية التي تقتضيها صناعة السلعة والأعمال التكميلية اللازمة لبيعها . وتسمى هذه الظاهرة « التكامل integration » . وقد تبدو هذه الظاهرة لأول وهلة متناقضة مع ظاهرة تخصص المنشآت لكننا اذا أمننا النظر نجد أن الظاهرتين متوافقتان وأن من شأنهما أن يزيدا في تجميع المنشآت . فلا يوجد الآن منشآت بقدر أنواع الصناعات ولكن المصنع الواحد يضم بين جوانبه عدة صناعات كانت موزعة في الماضي على عدة مصانع .

(٢) في ازدياد الروابط التي تربط المنشآت بعضها ببعض : زاد توثق الروابط

بين المنشآت لتحقيق المقاصد الآتية :

١ - اشتدت المنافسة بين المنشآت وقد روعت هذه الحالة رجال الأعمال فعملوا

على ازالتهما أو على الأقل على تقليل اضرارها

ب — أدرك رجال الأعمال الأخطار التي يتعرض لها كل فرع من فروع الصناعة فعمدوا الى تقليلها باشتراكهم في مصانع أخرى لا تقوم بانتاج هذا النوع حتى لا يقامروا بكل ثروتهم في صناعة واحدة فكانوا في ذلك كالمتمول البكيس الذي لا يوظف كل ثروته في نوع واحد من الأوراق المالية بل في جملة أنواع . وقد اتخذت هذه الروابط صوراً كثيرة كالاندماج التام أو الاتفاق على انشاء ترست Trust أو كارتل Cartel الى غير ذلك من الأوضاع التي سندرسها .

المبحث الاول — في تخصص وتنكامل المنشآت

§ ١٧٠ — في التخصص : علمنا أن المنشآت الحديثة تنجه نحو التخصص فيقوم مصنع بصناعة النسيج وآخر بصناعة الورق وقد تخصص عدة مصانع في فرع معين من الصناعة وتعاون في انتاج سلعة معينة فيصنع مصنع العجينة الكيماوية من الخشب ويبيعها الى مصنع لصنعها ورقاً ثم يباع الورق الى مطبعة لصنعها كتباً فطباعة الكتاب تجزأت بين عدة مصانع مختلفة وفي كل مصنع تتلقى المادة المصنوع منها الكتاب صورة جديدة قريبا من شكله النهائي . وتوجد مصانع بقدر عدد المراحل التي تقطعها المادة لأجل أن تأخذ الصورة التي تجعلها صالحة للاستعمال . فالتخصص هو تجزئة الصناعة بهذه الكيفية .

§ ١٧١ — في صناعة الأشياء المتماثلة : لا يكفي لأجل تحقيق أقصى ما يمكن من الاقتصاد أن يتخصص المصنع في الانتاج بل يجب أن ينتج المصنع أشياء متماثلة بالآلاف en séries وأن يقتصر على صنع عدد معين من النماذج المتماثلة . ورب العمل الذي يصنع نوعاً معيناً من السلع أو عدداً قليلاً منها يستطيع أن يستخدم أحسن الآلات وينتج أكفاً العمال ويشتري أحسن الخامات ويدير أعماله على أحسن نظام . وبهذه الكيفية يستطيع المصنع أن ينتج بأقل النفقات .

ومن جهة أخرى تقضى المصلحة العامة بتحديد عدد النماذج التي تصنع منها سلعة معينة وأن تتوافق الأشياء المصنوعة على مقتضى نموذج واحد . فيجب أن يكون عدد النماذج محدوداً في الصواميل وقضبان الصلب وقضبان السكك الحديدية . وتماثل النماذج Standardisation يفضي الى اقتصاد القوى المنتجة في الدولة ويسهل على المشتري استعمال الأدوات ويمكنهم من استبدال الأجزاء التالفة . وتنتج المنشآت الحديثة نحو التخصص . وهذا الاتجاه يعتبر من خصائص النظام الحالي للإنتاج في حين أن هناك اتجاهاً نحو التكامل .

§ ١٧٢ - في التكامل : يجمع التكامل integration ما فرقه التخصص . والتكامل هو استتباع كل الأعمال للتصلة بصناعة معينة وتأديتها في مصنع واحد أو في عدة مصانع مختلفة تجمعهم روابط مشتركة والأمثلة على ظاهرة التكامل كثيرة . كانت صناعة الحديد قديماً مكونة من عدة عمليات كل واحدة منها مستقلة عن الأخرى ويقوم بكل واحدة منها مصنع مستقل وهي عملية استخراج الحديد الخام والاذابة وعملية صنع الصلب . وبسبب اتجاه الصناعات نحو التكامل عمل رجال الصناعة على الاشراف بأنفسهم على كل الأدوار اللازمة لصناعة الصلب في الولايات المتحدة : The U. S. Steel Company Corporation . وشركة الورق الدولية The International paper Company فلها غابات خاصة وقطع الأخشاب وتولى قتلها وتصنع الجبينة اللازمة وتصنع الورق وتصله . وقد وصلت صناعة السكر في مصر الى التكامل حيث تنتج شركة السكر بعض القصب في مزارعها وتنقله على وسائل قتلها وتصنع سكر الترفيق في أرمنت ونجع حمادى وتنقله على باوخرها لتكريره في مصنع الخوامدية . وظهرت بوادر هذه الظاهرة في معظم البلاد الصناعية كالمانيا وفرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى . وفي بعض الأحوال يتولى المصنع بيع المصنوعات بإنشاء فروع في مختلف الجهات بيع التجزئة

§ ١٧٣ - في أنواع التكامل : يقسم الاقتصاديون التكامل الى رأسى وأفقى . فالتكامل الرأسى هو الذى يقع عند ما يتولى رب العمل كل الأدوار والمراحل التى تمر بها السلعة حتى تصبح صالحة للاستعمال . وهذه المراحل تبدأ من أسفل الى أعلى كاستخراج المعدن من النجم ثم مروره بعد ذلك بكل الأدوار اللازمة ليصبح قضباناً من الصلب أو قضباناً للسكك الحديدية ويقع التكامل الأفقى عند ما تصل السلعة الى درجة يمكن منها استعمالها في وجوه مختلفة مثل سبائك الصلب فقد يمكن صنعها قضبان سكك حديدية أو صنعها آلات أو سقائف للمنازل . والمخازن الكبيرة التى تباع مختلف الأشياء تعتبر في حالة تكامل أفقى تجارى

§ ١٧٤ - في فوائد التكامل : التكامل هو صورة للتركز ومن أجل ذلك ينتج كل مزاياه وفوائده . على أن للتكامل فوق ذلك فوائد أخرى وهى :

(١) يستطيع رب العمل بفضل التكامل الرأسى أن يصنع كل أو بعض المواد اللازمة لصناعة السلعة والتى لولا ذلك لاشتراها من الغير . وبذلك يحصل على ما يلزمه من المواد بشئ لا يزيد عن نفقات الانتاج ويستفيد من الارباح التى كانت تعود على أرباب الأعمال والتجار وأمناء النقل .

(٢) يزيل التكامل الرأسى المشادة التى تقع دائماً ما بين المنتجين في كل مرحلة من مراحل الانتاج . ويمنع الاحتكار الذى قد يحاول البعض بسطه على الانتاج كاحتكار المنتجين للمواد الأولية مثل الكوك والمعدن الخ .

(٣) يقلل التكامل الأفقى أخطار التجارة بسبب تعدد السلع التى يبيعها التاجر فاذا كسدت سلعة استطاع أن يبيع سلعة أخرى .

§ ١٧٥ - في أساليب التكامل : قد يقوم منتج بمفرده بتحقيق مبدأ التكامل كما لو أنشأ مزارع معصرة لمصر القصب الناتج من زراعته وصنعه عسلاً أو يؤسس معملًا لصنع الزبدة من اللبن الناتج من ماشيته .

وقد تحقق فكرة التكامل جمعية تعاون لصناعة الألبان الناتجة من ماشية

المتعاونين أو تحضير وتبييض الأرز الناتج من زراعتهم .
وأخيراً قد يقع التكامل بصفة جزئية اذا كان قاصراً على الاشتراك في رأس
المال كمشراء مصنع لأسهم مصنع آخر .

المبحث الثاني

في تركيز المنشآت

§ ١٧٦ - في معنى التركيز : تتوقف أهمية المصنع على رأس ماله وبخاصة
على القوة الميكانيكية المحركة ورأس المال المتداول وعلى عدد العمال المأجورين وعلى
مقدار البضائع التي يبيعها كل عام . وهي مسألة نسبية لا يمكن تقديرها الا بالنسبة
للمنشآت المتوسطة المتشابهة التي تشتغل في صناعة أو في فرع معين من التجارة أو
الزراعة وتتوقف درجة تركيز صناعة أو تجارة معينة على كيفية توزيع عناصر أهميتها
بين المنشآت التي تزاوُل هذه الصناعة أو التجارة . وتعتبر صناعة معينة في حالة تركيز
اذا زادت أهمية بعض منشآتها عن البعض الآخر . فاذا لم ترد زيادة على عوامل الانتاج
في صناعة معينة فلا يستطيع مصنع أن يعظم حجمه الا على حساب بقية المصانع
فيجتذب بعض عمالها وأعمالها وهو ما يفضى في الغالب الى تقليل عدد المنشآت .
ولكن اذا وردت زيادة على عوامل الانتاج في صناعة معينة فالتقدير
الزائد من العمال ومن رؤوس الأموال والمصنوعات تكون نسبة الزيادة فيه أكبر
في المنشآت الكبيرة .

ويلاحظ أن التركيز لا علاقة له بالملكية . فقد يمتد ملك المصنع أو المحل
التجاري وقد يبلغون عشرات الآلاف في شركات المساهمة ومع ذلك فيعتبر المصنع
أو المحل التجاري وحدة اقتصادية مستقلة .

§ ١٧٧ - في التركيز في الصناعة والتجارة : سبقت المنشآت التجارية

الكبيرة من الوجهة التاريخية المنشآت الصناعية . فقد وجد في مصر منذ القدم تجار أحرزوا ثروة طائلة وكانوا يمالجون التجارة في سقنهم الخاصة .

ولأجل معرفة المنشآت الصناعية والتجارية التي تعمل في مصر ومبلغ أهميتها يكفي أن نراجع التسيرة اليومية التي تصدرها بورصة الأوراق بالقاهرة والاسكندرية وأسعار الأسهم في البورصة تبين مركز هذه الشركات ودرجة رخائها .

وقد اتخذت المنشآت الكبيرة صورة المخازن الكبيرة وشركات الماسحة ذوات الفروع المتعددة ، وشركات التعاون لأجل الاستهلاك أو البنوك الكبيرة ، وشركات التأمين . وسنقصر القول الآن على المخازن الكبيرة والمنشآت ذات الفروع الكثيرة .

§ ١٧٨ — المخازن الكبيرة : انتشرت المخازن الكبيرة في كل المدن الكبيرة وقد سارت هذه المخازن على القواعد الآتية :

- (١) شراء البضائع رأساً من المصانع .
- (٢) البيع بضمن محدد وبالتقد والاكتفاء بربح طفيف .
- (٣) التجديد المستمر في البضائع المعروضة وبيع ما لا يقبل عليه الناس بضمن بخس .
- (٤) منح المستخدمين مكافأة بنسبة ما يبيعونه تشجيعاً لهم على التلطف مع العملاء لحضهم على الشراء ولكي يستشعروا أن لهم مصلحة في رخاء المحل .
- (٥) اعطاء الخيار الى المشتري في رد البضاعة التي لا توافقهم بشرط بقاءها سالمة من كل عيب .
- (٦) الالتجاء الى وسائل الاعلان والنشر الخلابة .
- (٧) عرض مختلف البضائع في أقسام منفصلة ومستقلة عملاً بمبدأ التكامل تشويقاً للزبن على الشراء .

§ ١٧٩ — في المنشآت ذوات الفروع المتعددة : لم تكتف بعض المنشآت

الكبيرة بحملها الرئيسى بل عمدت الى إنشاء فروع لها في جهات متعددة للاقتراب من المستهلكين ولا مكان تزويد كل فرع بالسلع التى تنفق مع الأذواق والحاجات المحلية . وقد اتبعت البنوك وشركات التأمين والمخازن العمومية هذه الطريقة في فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة . ولبعض هذه المنشآت في انكلترا أكثر من ألف فرع . ولا يوجد في الولايات المتحدة فروع للبنوك ولكن توجد فروع كثيرة للتاجر التى تقوم ببيع أصناف البقالة وأدوات التدخين والعقاقير .

§ ١٨٠ - في أسباب التركيز : وهى نفس الأسباب التى أفضت الى الانتاج الكبير . وقد سبق أن تكلمنا عن المزايا العديدة للترتبة على الانتاج الكبير من وجهة الاقتصاد في المصاريف العامة والأثمان وطرق البيع والشراء .

ولا يمكن تصوّر بعض هذه المزايا الا بالنسبة لمحل واحد ويتمذر تصويرها بالنسبة للمحل ذى الفروع المتعددة لانه اذا كان المتجر الواحد يقوم بأعمال مساوية لما تقوم به عشرة متاجر صغيرة فهو لا يحتاج الى عشرة أمثال المستخدمين والعمال ولا يدفع عشرة أمثال الأجرة التى يدفعها كل متجر صغير . والمحل ذو الفروع المتعددة لا يحقق هذا التوفير . لذلك يعتبر هذا النوع من التركيز أقل انطباقاً على المصلحة العامة بسبب ما يترتب عليه من فداحة الاكلاف ولكنه مفيد من وجهة أرباب الأعمال لانه يمكنهم من توسيع نطاق أعمالهم ويمكنهم من الاتصال مباشرة بالمستهلكين المحليين واستبدال رؤساء الأقسام المأجورين بمديرين للفروع مسؤولين عن الخسائر تقدر مكافأتهم على أساس كمية البيوع فترتبط أقدارهم باقدار الفروع ويظهرون من النيرة والنشاط في ادارته والعمل على نجاحه ما لا يصدر من المأجورين .

§ ١٨١ - في أساليب التركيز : يحدث التركيز الصناعى والتجارى بعدة طرق وهى (١) . توسيع المنشآت (٢) الاندماج (٣) الاشتراك المالى (٤) انشاء مصلحة مشتركة .

§ ١٨٢ - توسيع المنشآت : (١) ويكون ذلك باتساع بعض المنشآت وزيادة أهميتها عن البعض الآخر . ويحصل التوسيع بتكبير المحل أو بإنشاء فروع له ولا يتم ذلك إلا بزيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة أو سندات . ولا يشترط في التوسيع أن يكون مقترنا بالتكامل .

§ ١٨٣ - الاندماج : (٢) يحصل الاندماج في المنشآت المملوكة للأفراد أو المملوكة للشركات . والغالب حصوله بين الشركات ويمكن تعريفه بأنه فناء شركة في شركة أخرى موجودة أصلاً أو مزعم تكوينها فتلتقي الشركة القديمة أو الجديدة - الشركة الداخلة - ما للشركة النديجة من الأموال والموجودات لتشيده مقابل توزيع عدد معين من الأسهم الجديدة على مساهمي الشركات المنحلة بنسبة ما لهم من الحقوق .

يتبين من ذلك أن الاندماج يحصل بأحدى طريقتين . إما بإنشاء شركة جديدة تندمج فيها شركتان أو أكثر وقدم كل شركة موجوداتها بصفة حصّة في الشركة الجديدة . وإما أن تندمج شركة أو أكثر في شركة موجودة أصلاً . ويقع تكامل المنشآت بواسطة الاندماج كاندماج شركة صلب في شركة مناجم فحم أو حديد الخ .

§ ١٨٤ - الاشتراك المالي : (٣) يقع التركيز بواسطة الاشتراك المالي وصورته أن تبقى كل شركة ولكن تنشأ بين الشركات علاقات وثيقة أو رخوة على حسب الأحوال بأن تشتري شركة معظم أسهم شركة أو شركات أخرى . وبذلك لا ينقص عدد المنشآت ولكن للشركة المشترية تكتسب قوة جديدة ويكون لها الأغلبية في الجمعيات العمومية للشركات الأخرى وتعين مديرها وتهيمن على أقدارها .

§ ١٨٥ - إنشاء مصالح مشتركة : (٤) قد لا تجوز الشركة معظم أسهم شركة أخرى ولكن قد تنشأ ما بين الشركتين مصالح مشتركة كما لو اشترك بعض

أعضاء مجلس إدارة كل من الشركتين في إدارة جزء معين من أعمال كل شركة .
أو كما لو اتفقت الشركات على الشراء سويًا أو على أن لا يقبلوا طلبات البيع
الامشتركين على أن قسم فيما بينهم بنسبة معينة . ويقوم الكارتل بتحقيق
هذه الأغراض .

١٨٦٥ - في الآثار المترتبة على التركيز . يترتب على التركيز آثار بالنسبة

(١) للمستهلكين (٢) وبالنسبة للعامل للمأجورين .

(١) يخفى التركيز بسبب كثرة الانتاج وكثرة البيوع الى تقليل نفقات
الانتاج وهو ما يمكن للمنتجون من تخفيض الثمن فيستفيد المستهلكون . الا اذا
استطاع المنتجون احتكار الصنف . وهو أمر غير محتمل الحصول خصوصاً بالنسبة
لتجارة التجزئة والجملة للخوف من ظهور منافسين في السوق . لكن الاحتكار
محتمل الحصول في الانتاج وهو ما سنعالجه عند الكلام على الكارتل والتريست .
(٢) ينتج التركيز بالنسبة للعامل نفس النتائج المترتبة على استعمال الآلات
وتجزئة العمل الفني .

ويستطيع العامل والمستخدمون في المنشآت الكبيرة أن يحصلوا على أجور
ومرتبات تربو على ما يحصلون عليه في المنشآت المتوسطة أو الصغيرة كما أنهم يجدون
عملاً مستمراً فلا ترويعهم البطالة بشعبها من وقت الى آخر ويصلون في بيئة توافرت
فيها شروط الصحة . وقد ترتب على التركيز زيادة عدد المأجورين وأصبحت هذه
الطبقة لا تشتمل فقط على العمال اليدويين بل على كل المستخدمين من الطبقة
العليا الذين يباشرون الأعمال ويراقبونها .

وبسبب حشد العمال في مراكز الانتاج تحركت فيهم شهوة الطموح الى تحيين
حالتهم لشعورهم بقوتهم . واتسعت الهوة ما بينهم وبين أرباب الأعمال لما هم عليه
من الاختلاف من وجهة الثروة المكتسبة ، والارباح المرجوة ، ونوع الحياة وقد
زادت هذه الفوارق بسبب تركيز المنشآت . وفي الحق أن نظام الصناعة الصغيرة

والتوسعة أصح لاستتباب الأمن الأجماعى وأبقى على حسن العلاقات بين مختلف الطبقات لكن هذا النظام قد عرته في البلاد الصناعية الكبيرة صدمة قوية زعزعته من مكانه وكادت أن تقتله من جذوره . فهل يقوى نظام الانتاج الصغير والمتوسط على تلقى هذه الصدمات وهل هناك رجاء في بقائه ؟ هذا هو موضوع البند الآتى

١٨٧٨ — في حدود التركيز : أصبح التركيز الآن من الأمور المطروحة في بعض الصناعات كصناعة المناجم التي صارت تستغلها الآن منشآت كبيرة جداً وكذلك الحال بالنسبة لنوع أخرى في التجارة . فهل هذه المشاهدات المطروحة تكفى للقول بأن التركيز يسير على مقتضى قانون وهو قانون التركيز ^(١) الشهير الذى وضعه كارل ماركس Carl Marx الذى يقضى بفناء المنشآت المتوسطة والصغيرة وحلول المنشآت الكبيرة محلها ؟ فإذا صح ذلك كان معناه زوال نظام المنافسة الحرة واحتكار منشآت قليلة لكنها كبيرة للمرافق الصناعية والمالية والتجارية وصدق تلبؤ كارل ماركس من أنه سيأتى يوم ينقلب فيه البناء الاقتصادى الرأسمالى ويصير كالهرم المرتكز على قته فتكفى هزة طفيفة لقلب هذا النظم وهو ما يتم بنزع ملكية المنشآت القليلة التى تبقى في الوجود لكي يملكها المجتمع بأسره .

والحقيقة أن المنشآت الكبيرة لم تقتل المنشآت الصغيرة . فما زالت المنشآت التجارية الصغيرة حافظة لمقامها رغمًا عن انتشار المخازن الكبيرة بل يمكن القول بأنها آخذة في الزيادة . والسبب هو أن المستهلك يرغب دائماً في أن يكون على مقربة منه دكان صغير يمكنه من الحصول على حاجاته (بدال ، صيدلى ، حداد ، نجار ، خباز) وكلما زادت السكان زادت هذه المنشآت . كما أنه لا يوجد اتجاه نحو توسيع حجم هذه المنشآت الصغيرة أو اعدادها للانتاج الكبير لانها ان أصبحت كذلك فهي لا تنتج . لذلك يكون من الخطأ الاعتقاد بان المنشآت الكبيرة

لا تنمو الا على حاب المنشآت الصغيرة فكل نوع منها نطاق يعمل فيه .
والانسانية محتاجة الى خدمات كل نوع منها .
ويلاحظ أن قانون التركيز لا يمكن أن يسرى على الزراعة بسبب ضرورة
استعمال رأس المال والعمل على مساحة واسعة ومن الأمور المشاهدة في كل الدول
أن المزارع الصغيرة آخذة في التزايد على حساب المزارع الكبيرة .

الفرع الثالث

في الكارتل Cartel

١٨٨٨ - تعريف : الكارتل هو اتفاق عدة مصانع تعالج فرعاً معيناً من
الصناعة بقصد احتكار السوق أو على الأقل لتنظيم المنافسة بينها على مقتضى شروط
متفق عليها مع استبقاء كل مصنع لشخصية وجزء من استقلاله الاقتصادي

١٨٩٩ - في خصائص الكارتل : يتميز الكارتل بالخصائص الآتية :-

(١) لا يعتبر الكارتل مشروعاً . ولكنه تعاقد ما بين عدة مشروعات أما

الترست trust فيعتبر من المشروعات

(٢) الفرض من الكارتل القضاء على المنافسة الحاصلة ما بين عدة مشروعات
بالقدر الممكن وهو من أجل ذلك يفضى الى احتكار عدة منشآت لسوق معين .
ولتحقيق هذا الغرض يجب أن يشترك في الكارتل ثلاثة أرباع المنشآت لامكان
احتكار فرع معين من الصناعة

(٣) لا يؤدي الكارتل الى اندماج عدة مشروعات في واحد وإلى فناء
شخصيتها واستقلالها الاقتصادي . فكل مشروع يبقى كوحدة اقتصادية مستقلة .
ومع احتفاظ كل مالك بملكية مشروعه فهو يقبل الحد من استقلاله بالنسبة لبعض
المسائل طبقاً لشروط الاتفاق التي ارتضاها باختياره .

(٤) الكارتل نظام طويل البقاء الغرض منه تنظيم الانتاج والبيع . لذلك يجب التفرقة ما بين الكارتل والاتفاقات التي تحصل بقصد المضاربة التي تسمى في الولايات المتحدة « حلقة ring »^(١) أو « ركن Corner »^(٢) والغرض منها شراء كل للوجود من صنف معين لأجل بيعه بعد ذلك بضمن عال وهي عمليات تنطوي على قسط وافر من المجازفة وهي قصيرة البقاء وكثيراً ما أفضت الى الخراب .

١٩٠٥ — في منشأ الكارتل : تعتبر للانيا مهد الكارتل وهو وليد الحاجة بسبب المنافسة التي قامت بين المنتجين على أثر تقدم الصناعة الكبيرة واشتداد المنافسة بينها بقدر التحينات التي أدخلت على المصانع كسراء آلات ثمينة وضرورة تجديدها من آونة الى أخرى والانتاج بالجملة لتخفيض نفقات الانتاج وضرورة البعث عن أسواق واجتذاب العملاء من طريق تخفيض الثمن . ولما كان المنتج يعتبر منافسيه خصوصاً فكان كل تخفيض في الثمن باعثاً الى زيادة الانتاج ليعوض المنتج قلة ربحه بكثرة بيعه . ولذلك كان كل منتج يعمل من جانبه على تقاوم هذه الحالة . وقد رأى المنتجون أن يخرجوا من هذه العزلة وأن يتفاهوا بدلا من أن يتقاتلوا وأن يتفقوا فيما بينهم ويكونوا يداً واحدة في محاربة المستهلكين وأن يحلوا الاحتكار أو شبه الاحتكار محل المنافسة . وهكذا نشأ الكارتل

١٩١٥ — في شروط نجاح الكارتل . يشترط لنجاح الكارتل توافر الشروط الآتية :

- (١) يجب أن يكون عدد المنتجين للتنافسين قليلا لا مكان اتقاومهم . وقد ساعد تركز الصناعة على انشاء الكارتل
 - (٢) يجب أن تتعادل نفقات الانتاج بالنسبة لكل المنتجين المنضمين الى
-
- (١) سميت هكذا لأن المنافس يعمل على حبس منافسه وضيق عليه الخناق داخل حلقة أو دائرة
- (٢) سميت هكذا لأن المنافس يضطر خصمه الى الهروب من الميدان وضيق عليه المسالك حتى يصير كانه في ركن لا منفذ منه ولا مطلق .

الكارتل وذلك لأن المنتجين الذين يستطيعون أن ينتجوا بنفقة أقل عن نفقة انتاج منافسيهم لا يرغبون في تقييد استقلالهم الاقتصادي بل يفضلون الاجاز عليهم بدلا من أن ينصموا عليهم بالحياة .

(٣) يجب أن تكون السلع قليلة متشابهة وأن لا تكون عرضة لاهواء الناس وميولهم لأنه بدون ذلك لا يمكن أن يتم الاتفاق ما بين المنتجين لمدة طويلة . فالسلع التي لا يحتاج انتاجها لمهارة فنية من جانب المنتج والتي يمكن انتاجها بمقادير كبيرة هي التي تصلح لتأسيس كارتل مثل الفحم والحديد والصلب والبترول والمواد الكيماوية والسكر والورق .

(٤) يجب أن لا تكون السلعة مما يمكن الاستغناء عنها باستعمال سلعة أخرى تقوم مقامها وذلك لأن المنتجين اذا كونوا كارتلا بالنسبة لسلعة استطاع المستهلكون أن يستعملوا السلعة التي تقوم مقامها .

(٥) يجب أن يشترك في الكارتل أكبر المنتجين حتى لا يفوت الفرض من تكوينه فليست العبارة بحدد المنتجين الذين يكونون الكارتل بل بأهمية وسائل انتاجهم . فاذا لم يضمن الكارتل الحصول على عضوية كبار المنتجين استفاد غير المشتركين في الكارتل بمقدار القيود المقيدة لاستقلال أعضاء الكارتل .

(٦) يجب أن يرتاض أعضاء الكارتل على احترام النظام وينتشر بوا روح التعاون والتضافر لكي يتيسر بقاء الكارتل . ويرجع سبب نجاح الكارتل في المانيا الى توافر هذه الخلال في الشعب الألماني .

(٧) اذا كانت أعمال الكارتل قاصرة على دولة معينة فيجب حماية الصناعة بوسائل جبركية منعا للمنافسة الأجنبية .

§ ١٩٢ - في أغراض الكارتل : تعمل الكارتل لتحقيق أغراض مختلفة

نذكرها فيما يلي : -

(١) تحديد الثمن . يتعهد أعضاء الكارتل بأن لا يبيعوا بأقل من ثمن معين

و بأن لا يمنحوا الى عملائهم مزايا تقوم مقام تخفيض الثمن .

(٢) تحديد الانتاج : لا يستطيع أعضاء الكارتل البيع بالثمن المتفق عليه الا اذا تحددت كمية ما ينتجه كل عضو و بدون ذلك يفضى حتماً سعى كل منتج لبيع القدر الزائد من منتجاته الى هبوط الأثمان .

(٣) تعيين الأسواق : قد يكون الغرض من الكارتل تعيين منطقة لكل عضو يختص بها دون غيره لبيع بضائه بلا منافس .

وأنواع الكارتل السالفة الذكر بسيطة في تركيبها . فيحتفظ كل عضو بملكيته مضمونه و ينظم صناعته حسبما يرى و يتصل مباشرة بعملائه و لا تنقيد حريته الاقتصادية الا بالنسبة لأحد أمور ثلاثة و هي الكمية أو الثمن أو المنطقة . و الكارتل بهذه الصورة لا يتحقق معه قيام كل عضو بتمهده . فقد دلت المشاهدات أن أعضاء الكارتل قلما يحترمون هذا التعهد و انهم يبيعون في الظاهر بالثمن المتفق عليه بينما يبيعون في الخفاء بثمان آخر . و بسبب صعوبة المراقبة و قلة الرقابة التي توقع على العضو المخالفات الغرض الذي من أجله أنشئ الكارتل . و قد اتبعت ألمانيا هذا النظام البسيط لنهاية سنة ١٨٩٠ ثم اتبعت نظاماً آخر يقضى بإنشاء ادارة رئيسية للبيع تحرم كل عضو من حريته التجارية . و اتخذت هذه الادارة شكل شركة مساهمة مستقلة عن الكارتل ولكنها قاصرة فقط على أعضائه .

و يقوم الكارتل ذو الادارة الرئيسية بتحقيق المقاصد الآتية : -

(١) توزيع الطلبات : تتلقى الادارة الطلبات من المشترين و توزعها على المصانع المشتركة في الكارتل . و يتعهد أعضاء الكارتل فوق ذلك بأنهم اذا تلقوا راساً طلبات من المشترين فيجب عليهم أن يبلغوها الى ادارة الكارتل . و توزع الطلبات على أعضاء الكارتل وفقاً لنسبة معينة متفق عليها سلفاً كالتقسيم أو السدس . و في وقت تأسيس الكارتل تقدر القوة الانتاجية لكل مصنع . فالمصنع

الذى تكون قوته جزءاً من عشرة من مجموع القوى الانتاجية للصانع المشتركة يتلقى عشر الطلبات .

(٢) توزيع الارباح : يقدر الكارترل نفقة انتاج السلعة التى يختص بانتاجها أعضاء الكارترل ثم يقدر بمد ذلك الثمن الأدنى الذى تباع به هذه الوحدة . فاذا فرضنا أن نفقة انتاج السلعة عشرة قروش وثمنها الأدنى اثني عشر قرشاً فيلتزم كل مصنع أن يدفع الى ادارة الكارترل مبلغاً معادلاً للفرق ما بين نفقة الانتاج وثمن السلعة مضروباً فى عدد الوحدات التى باعها للصنع . وفى نهاية السنة المالية توزع هذه الارباح على للصانع المشتركة على حسب النسبة المتفق عليها فى عقد الكارترل وبهذه الكيفية يكون لكل مصنع مطلق الحرية فى أن يبيع مباشرة الى المشترين الحكمة التى يراها ولا تستطيع للصانع أن تسوء استعمال هذه الحرية فتبيع بأقل من الثمن الأدنى لأنها ملزمة بأن تدفع الى الكارترل الفرق ما بين نفقة الانتاج والثمن المحدد كما أن للصانع لا تسوء استعمال هذه الحرية فتبيع كمية كبيرة من السلع لأن حصتها فى الارباح ليست بنسبة مجموع البيوع . ولا مشاحة فى أن احترام عقد الكارترل يقتضى استقامة أعضاء الكارترل ودقة المراقبة . فقد يستطيع العضو الخب أن يبيع فى الخفاء ولا يبلغ عن هذه البيوع .

(٣) البيع بواسطة ادارة مركزية : وهو أكل وأبقى صورة للكارترل لأنها تمنع ما قد يقع من الفس من جانب أعضاء الكارترل . وقد أخذت هذه الصورة منذ سنة ١٨٩٣ أكبر وأقوى كارترل فى المانيا وهو كارترل ولاية الرين وستفاليا للفحم^(١) وقد تعهد أعضاء هذا الكارترل وهم ملاك المناجم بأن لا يبيعوا رأساً الى الجمهور وبأن لا يتعاملوا الا مع الادارة الرئيسية للكارترل التى تشتري من كل عضو بالثمن الذى يحدده الكارترل قدراً من أطنان الفحم معادلاً لحصته المتفق عليها ثم تباع هذه الادارة الفحم بثمان أعلى من الثمن الذى اشترت به الى تجار الجملة . والفرق ما بين

التيين يعتبر ربحا للكارتل . وهذا الربح يوزع بعد استئزال مبالغ معينة على فلاك
المناجم بنسبة مقادير الفحم التي باعوها الى الكارتل .

يتبين مما تقدم أن المنتجين يحتفظون بملكية منشآتهم (مشروعاتهم)
وبحريتهم في اتباع ما يرونه من وسائل الاستغلال الفنية لكنهم يفتنازلون للكارتل
عن الادارة التجارية التي تتركز في أيدي مديري الادارة الرئيسية الذين يتعاملون
مباشرة مع المشترين .

ومن أكبر الكارتلز المعروفة في ألمانيا « كارتل الصلب » (Stahlwerksverband)
وقد تأسس سنة ١٩٠٤ لمدة خمس سنين قابلة للتجديد . ورأس ماله الاسمي
٢٠٠٠٠ جنيا كتبت بها ثمانية وعشرون مصنعا بقصد تنظيم الانتاج وبيع
الصلب بمعرفة الكارتل . ويتكون من مجلس استشاري ينتخبه أعضاء الكارتل
ومجلس ادارة ولجنة لتقدير الامان . وبيع كل الصلب الى الكارتل بشمن محدد .
وبين الكارتل لجانا تختص واحدة منها بكل ما يتعلق بالسوق الداخلي وأخرى
بالسوق الخارجي . وثالثة بالاشراف على كل ما يتعلق بقضبان الصلب وادوات
السكك الحديدية الخ . وقد استطاع هذا الكارتل أن يكون له نفوذ في كل أسواق
العالم بفضل وكلائه المنتشرين في كل بقاع الأرض والذين يدونه بكل المعلومات
النافعة . واستطاع الكارتل أن يقهر السكك الحديد البلجيكية والهلواندية على تخفيض
اجور النقل وأن ينشئ وكالة بحرية وكان للمصانع الكبيرة المشتركة في عضوية
الكارتل اسطول تجاري مملوك لها . وبسبب الضرائب الجمركية استطاع أن يبيع في
الداخل بأثمان احتكارية وأن يبيع في الخارج بشمن معادل لنفقات الانتاج وبذلك
تمكن من بيع الصلب في انكلترا بشمن اقل من الثمن الذي يبيع به المنتج البريطاني
١٩٢٩ - في الآثار المترتبة على الكارتل : يجب دراسة هذه الآثار من
الوجه الآتية :

(١) أعضاء الكارتل (٢) للنتجين المستقلين (٣) العمال والمشتريين .

§ ١٩٤ — في آثار الكارتل بالنسبة للأعضاء: (١) لا يفضى إنشاء الكارتل

الى زيادة في تركيز الصناعة كما أنه لا يحدث اقتصاداً في عدد المديرين والعمال والمصاريف العامة لأن كل مصنع يبقى من كل هذه الوجوه كما كان قبل التعاقد بالكارتل . لكن الكارتل يؤدي الى التركيز التجاري فتقل مصاريف الاعلان والنقل كما أنه لا يضطر الى التعامل بالنسيئة — وكثيراً ما جر الى خراب المصانع والتاجر — كذلك لا يضطر الكارتل أن يخفض الأثمان استجابة للعمال بسبب سيطرته على السوق .

ولما كان الكارتل يعمل على ازالة المنافسة أو يعمل على الأقل على تخفيف وطأتها فيستفيد أعضاؤه من هذه الحالة ويقوى مركزهم الاقتصادي بسبب زوال شبح المنافسة القتالة ويصير كل عضو في مأمن من هبوط الأسعار بفعل المنافسة . لكن الوصول الى هذه النتيجة لا يتم الا بضمن غال وهو حرمان الأعضاء من بعض استقلالهم .

§ ١٩٥ — في آثار الكارتل بالنسبة للمنتجين المستقلين: (٢) يعمل

الكارتل على قتل المنافسين وغزو الأسواق حتى يظفر بالاحتكار فيضطر المنافسون الى قبول الانضمام الى الكارتل أو الهروب من الميدان والتخلي عن الانتاج . وتم له الفلبة بأن يبيع بأثمان مخفضة ولو بخسارة فلا يجد المنافس محيصاً عن التهادن مع الكارتل اذا أراد أن يتفادى الافلاس .

§ ١٩٦ — في آثار الكارتل بالنسبة للعمال والمشتريين: (٣) الكارتل قوة

كبيرة وقد يكون أداة خير أو شر . فيكون أداة خير للعمال بسبب سيطرته التامة على السوق واستطاعته أن يرفع مستوى الأجور وضمانه عملاً مستمراً للعمال دون أن يروعوا من وقت لآخر البطالة الناشئة عن أزمات زيادة الانتاج . ومن جهة أخرى يستطيع أصحاب المصانع بسبب قوتهم المكتسبة من الكارتل أن يتحكموا في أقدار العمال وأن يملوا شروط العمل وأن يحرموا بعض العمال من العمل . على أن

٣٣ — تجارى

هذا المحذور لم يقع في ألمانيا في أوائل القرن العشرين إذ لوحظ أن العمال الذين يعملون في المصانع المنضمة الى كارتل زادت أجورهم وتحسنت شروط استخدامهم .

وقد يتبادر الى الذهن أن الكارتل من شأنه أن يضحي مصالح المشترين بما أن النقص من انشائه رفع الأثمان ومنعها من الهبوط . ولكن الكارتل سلكت دائماً في ألمانيا طريق الاعتدال وكانت عاملاً على استقرار الأثمان

§ ١٩٧ - تأخير: تبين لنا مما تقدم الفوائد العديدة المترتبة على الكارتل وأن بعض هذه للزاي متفق مع الصالح العام كالتوفير الناشئ من التركيز التجاري وتوافق الانتاج مع حاجات المستهلكين والاستقرار النسبي للأثمان . وقد صارت الكارتل ضرورة يقضى بها نظام الانتاج الحاضر لتقليل الأخطار التي يتعرض لها المنتجون وانهاء حالة الحرب القائمة بين المتنافسين وإيجاد التوازن بين الانتاج والاستهلاك . وقد تكون الكارتل عامل خير أو شر على العمال والمستهلكين

الفرع الرابع

الترست — Trust

§ ١٩٨ - تعريف: الترست هو اتفاق عدة منشآت أى مشروعات على إقامة هيئة إدارية ^(١) تفتى فيها شخصيتها . لذلك يعتبر الترست صورة من صور اندماج الشركات تفتى ذواتها في شخصية الشركة الداجمة . ويطلق الترست أحياناً على للمنشآت الصناعية والتجارية الكبيرة التي تسيطر على فرع معين من الصناعة أو التجارة سواء أكان سبب هذه السيطرة اندماج عدة مصانع أو متاجر بعضها في بعض أم اتساع نطاق مصنع أو متجر واحد .

(١) Board of trustees ويتسلم كل مصنع أو متجر ينضم في الترست صكوكاً وكلة Trustees متناهية « الامناء » ونظام الامناء معروف في القانون الانكليزي في مسائل القوامة والاقتلاص ومراقبة حقوق حملة السندات في شركات المساهمة

§ ١٩٩ - في منشأ الترس : نشأت الترس في الولايات المتحدة وأنشئ.

أول ترست في سنة ١٨٨٢ « ترست البترول The Standard Oil Trust » ثم أنشئ بعد ذلك ترست السكر وآخر للبترول وثالث للصلب .

وقبل أن ينشأ ترست البترول في سنة ١٨٨٢ كانت تعالج صناعة البترول ستون شركة مستقلة أهمها شركة روكفلر ففكر أحد المحامين في الاستفادة من نظام الأمناء لجمع شتات هذه الشركات ووضعها تحت إدارة واحدة وأحكام الرابطة بينها بكيفية لا تمكن أية واحدة منها من الانفصال من الترس . ولتحقيق هذه الفكرة أنشئت نقابة مالية أى هيئة أمناء تتسلم من المساهمين في الشركات المزمع انضمامها الى الترس أسهمهم مقابل اعطائهم شهادات Trust certificates مثبتة لايداعهم الأسهم . وهذه الشهادات تخولهم الحق في الاستيلاء على الأرباح ولكنها لاتعطيهم الحقوق العادية للمساهمين كحق التصويت أى ابداء الآراء في الجمعيات العمومية وحق عزل المديرين والمصادقة على الميزانية . ويعتبر المساهمون أنهم تنازلوا عن هذه الحقوق لهيئة الأمناء التي تحوز كل الأسهم وتدير كل المنشآت النضمة الى الترس وتؤول اليها كل حقوقها عدا حق الاستيلاء على الأرباح . ولهذا السبب أطلق عليها أسم « أمانة Trust وأمناء Trustees »

ولا مشاحة في أن هذا النظام يقضى على كل خلاف أو نزاع ما بين المشروعات للشركة في الترس فلا يبقى الا مشروع واحد وإدارة واحدة تباشرها هيئة الأمناء والغالب أن رجلا واحداً من بين الأمناء هو الذى يكون له نفوذ قوى بسبب جاهه وعبقريته وراثته فيدفع له بقية الأمناء ويعطونه مقادتهم مثل روكفلر ملك البترول وهينري Havemeyer ملك السكر وكارنجى ملك الصلب . .

وقد فطنت الولايات المتحدة الى ما في نظام الترس من الاعتداء الصارخ على حرية التجارة فأصدرت بعض الولايات قوانين عادية Statutes والبعض الآخر وضع نصوصاً في الدستور Constitutional provisions لمحاربة « الامتيازات

المقيدة لحرية التجارة^(١) . وقد قصد المشرع بالذات مكافحة الترس . ولم يعد بخلده أن يقضى بطلان الاتفاقات المحلية أو العامة التي يقصد بها تقييد الأمان أو الاتجار لأن هذه الاتفاقات يعتبرها الأمر يكون من مستلزمات الحياة الاقتصادية الحاضرة ولو أن نصوص هذه القوانين تنطبق في مجموعها على مثل هذه الاتفاقات^(٢) ولم يكن لهذه القوانين الا تأثير ضئيل بسبب عنايتها بالشكل أكثر من عنايتها بالحقائق وقد استطاعت الترس أن تغير شكلها لكي لا تسرى عليها هذه القوانين كذلك لم تنفذ هذه القوانين الا بالنسبة لعدد قليل من الترس . ودلت تجربة الحكومة المركزية Federal government على أنه لا سبيل الى اداة المنشآت غير القانونية الا اذا قامت حكومات الولايات يبحث مستفيض عن تاريخ كل ترس على انفراد وتعرف طرقة ونظمه وهي مهمة لا تملك الحكومات الوسائل اللازمة للاضطلاع بها .

وأول قانون صدر لمحاربة الترس هو قانون شيرمان - The Sherman Anti-trust Act of 1890 وقد صرح هذا القانون بأنه يعتبر كل تعاهد أو اتحاد Combination في صورة ترس أو أى شكل آخر وكل تأمر Conspiracy يقيد التعامل أو التجارة بين عدة ولايات أو بين دول أجنبية باطلاً وقضى القانون بمقابلة الاحتكار والشروع فيه بالمقوبات المقررة للجنح . وأعطيت الحكومة حق اقامة الدعوى الجنائية على كل شخص ينضم الى ترس . لكن المحاكمات العديدة أفضت في أغلب الأحوال الى براءة المتهمين بسبب موقف المحلفين واعتبارهم أن تهمة « تقييد التجارة » هي من اللاتي العامة الغامضة التي لا يتصور وقوعها . على أن الحكومة نجحت في حل الترس المخالفة للقانون^(٣) . وعند ذلك عمد رجال

(١) Combination in restraint of trade

(٢) R. T. Ely: Outlines of Economics. P. 258-243

(٣) حكمت المحاكم الأمريكية بفسخ Standard Oil Company ٢٩ مليون دولار وأوبل

الأعمال الى أساليب أخرى جديدة هروباً من خطر الحل وهو ما سنعالجه في
البند الآتي :

§ ٢٠٠ - في الأوضاع الجديدة للترست : عمد رجال الأعمال الى انشاء
شركات مساهمة بطريق الاندماج أو شراء معظم أسهم شركات معينة

(١) طريقة الاندماج : تنحل شركات المساهمة التي كانت مشتركة في
الترست أو المزمع اشتراكها في انشاء ترست جديد وتؤسس بدلا عنها شركة
جديدة تأخذ ما للشركات المنحلة من الحقوق وتحمل ما عليها من التعهدات .
ويتكون المساهمون في الشركة الجديدة من مساهمي الشركات القديمة ويتسلمون
أسهمها في الشركة الجديدة بدل شهادات الايداع أو الأسهم القديمة وتقوم بإدارة
الشركة الجديدة هيئة الأمناء في الترست القديم . وبهذه الكيفية تحوز الشركة
الجديدة السلطة التي كانت لكل الشركات المنحلة وتتوحد ادارة الشركات في يد
واحدة بعد أن كانت كل شركة مستقلة في ادارة شئونها وقد اتبع هذه الطريقة
ترست السكر والكحول .

(٢) شراء معظم الأسهم^(١) : تتبع كل شركة من الشركات المنضمة الى
الترست أو المزمع انضمامها اليه شخصيتها القانونية لكن كل شركة تفقد استقلالها
الاقتصادي ولو أن كل واحدة منها تعتبر في الظاهر مستقلة . ويشتري أعضاء
الترست معظم الأسهم في كل شركة . وبفضل حيازة الترست لمعظم الأسهم يهيمن
على كل الشركات ويديرها ويعين مديرها وتسير على مقتضى ما يضعه الترست من
الخطط وما يرمى اليه من المقاصد . وذلك لأن شركات المساهمة تخضع لقانون الأغلبية
أي ارادة معظم المساهمين في الجمعيات العمومية .
وقد اتبع هذه الطريقة ترست البترول وترست الصلب .

٢٠١ § - في النظام المالي للترست : يتميز نظام الترست بالظاهرة الآتية وهي أن رأس مال الترست لا يتناسب مع القيمة الحقيقية للشركات المندجة فيه فقد يكون رأس مال الترست الممثل بالأسهم خمسة ملايين جنيها في حين أن القيمة الحقيقية لموجودات الشركات المنضمة الى الترست لا تزيد على مليون جنيه . واتجاه الترست لطريقة المبالغة في قويم موجودات الشركات المندجة فيه تشابه طريقة اللبان الذي يضيف ماء الى ما يبيعه من اللبن ومن أجل ذلك سميت طريقة القويه watering . ويبررون ذلك بأن المنشآت المندجة ترتفع قيمة موجوداتها بسبب اشتراكها في الترست الذي سيتحكم في الأسواق ويوفر عليها مبالغ كبيرة كما سيأتى بيان ذلك . ولا يخفى ما في هذه الطريقة من الخطر لأنها تدفع الجمهور على الاكتتاب في أسهم تقدر قيمتها الحالية على أساس ارباح احتمالية مبالغ فيها .

٢٠٢ § - في الآثار المترتبة على الترست : يصل الترست على تركيز الصناعة ويرتب عليه نتائج بالنسبة للمنتجين المبتقلين والعمال والمشتريين .

(١) تركيز المنشآت : لا يقتصر أثر الكارتل على التركيز التجارى للمنشآت المشتركة فيه — كما هو الحال بالنسبة للكارتل ذى المكتب المركزى للبيع — بل انه يحدث تركزا في الانتاج . لذلك يحقق الترست كل مزايا التركيز التجارى والصناعى وهي التوفير في النفقات المترتبة على تقسيم العمل فيستطيع الترست أن يخصص كل مصنع لأصلح فرع من الصناعة يتفق مع مركزه الجغرافى ومعداته واستعداد العمال . ويستطيع الترست أن يوصد أبواب جزء من المصانع دون أن يقلل كمية السلع المصنوعة . فقد استطاع ترست السكر الأمريكانى أن يعلق اثنى عشر مصنعا لتكرير السكر ولم يشغل الا ستة فقط . وقليل عدد المصانع يففى بطبيعة الحال الى توفير في أجور العمال والآلات وأجرة الأماكن والاضاءة والتدفئة وأخيرا يحقق الترست كل المزايا الناتجة من الانتاج الكبير .

(٢) المنتجون المستقلون : عيب على الترست بأنها شهرت حربا على

المنتجين المستقلين بلا هوادة ولا مهادنة لارغامهم على الاندماج في الترسن كالبيع بخسارة بصفة مؤقتة واستواء المستخدمين في المصانع المنافسة ببرطيل أو نحوه ورشوة عمال السكك الحديدية للحصول على المعلومات الخاصة بالمنافسين وبالجملة لم تنعرج الترسن عن أرذل الوسائل للقضاء على المنافسين وقد وضعت حكومة الولايات المتحدة عدة قوانين لتتلافى شرو هذه المنافسة غير المشروعة .

(٣) العمال : اذا عمد الترسن الى ايجاد أبواب بعض المصانع فلا شك أن العمال يصبحون عاطلين لفقدان معين مصاشهم . وهذه نتيجة طبيعية لكل نظام يقضى بتوفير القوة الانسانية . وقد يستفيد عمال المصانع الأخرى فترتفع أجورهم .

(٤) المشترين : نهجت بعض الترسن سبيل الاعتدال فلم تتبالغ كثيراً في الأمان . ولكن يمكن القول بوجه عام بأن الترسن عند ما يبدأ في العمل يكون ظهوره موقراً برأس مال مبالغ فيه يجب أن يعطى ربحاً حتى لا يؤول الترسن الى الفناء . ولا سبيل الى الربح الا باتباع احدى طريقتين فاما أن يخفض الترسن نفقات الانتاج واما أن يرفع الأمان . وقد يتبع الترسن الطريقتين سوياً .

ولهذا السبب كان الترسن بغيضاً دائماً الى الرأي العام والسلطات العامة ورغماً عن القوانين العديدة التي صدرت لمحاربة الترسن فهو ما زال قائماً في أمريكا .

§ ٢٠٣ — في الفرق ما بين الترسن والكارتل : نستطيع الآن أن ندرك الفوارق الكثيرة ما بين الترسن والكارتل وهي : (١) لا يعتبر الكارتل من المشروعات (٢) لا يقضى الكارتل على استقلال الأعضاء (٣) يحقق الترسن التركيز (٤) لا يستلزم الترسن الاحتكار . ولبيان ذلك نقول .

(١) الكارتل اتفاق أو عدة اتفاقات ما بين عدة منشآت . أما الترسن فهو مشروع بقطع النظر عن الشكل الذي يتخذه سواء أكان شركة مساهمة أم اذا كان حائزاً لمعظم أسهم الشركات التي يهيمن على ادارتها .

(٢) يحتفظ أعضاء الكارتل بملكية مشروعاتهم وباستقلالهم في ادارة

شؤونهم ولا يتنازلون الا عن جزء من استقلالهم بالنسبة لمسائل معينة يحصل الاتفاق عليها سلفاً . أما بالنسبة للمشروعات التي يتكون منها الترسى ففى تقيد استقلالها كلية .

(٣) يحقق الترسى التركيز المالى والصناعى والتجارى أما الكارتل فلا يحقق الا التركيز التجارى . ولهذا السبب يفضى الترسى الى اقتصاد كبير فى النفقات .
(٤) لا يفضى الترسى دائماً الى الاحتكار بعكس الحال بالنسبة للكارتل . وذلك لأن الكارتل اتفاق ما بين المنتجين لتحقيق مقاصد معينة كمنع هبوط الاسعار بتعدد الانتاج وتخفيض الامان استجلاً للزبن ضاعت الفائدة المرجوة من الكارتل . من أجل ذلك لاقاء الكارتل بلا احتكار . أما الترسى فهو معتبر من المشروعات الكبيرة التى تستطيع البقاء بلا احتكار اعتماداً على الاقتصاد الناشئ من التركيز المالى والتجارى والصناعى . واذا كانت بعض الترسى التى أنشئت فى المهد الأول حاولت الاحتكار كما فعلت شركة البترول الا أن هناك عدة ترسسى لم تحاول البتة الاحتكار بل اكتفت بإنشاء شركة كبيرة للاستفادة من مزايا التركيز .

الكتاب الثاني

في تداول الاموال

الباب الأول

نظرية الأثمان

الفصل الأول

في السوق وعلاقات العرض والطلب وعن السلعة

الفرع الاول - في السوق

§ ٢٠٤ - في تعريف السوق السوق هو المكان المد لتقابل المشترين والبائسين للتبائع وتسلم السلع للبيع مقابل دفع ثمنها. ويقصد بالسوق على علم الاقتصاد الجهة أو الاقليم الذي يتصل فيه البائسون والشراة بطلاق حريتهم للتعامل مع بعضهم البعض وتنتج فيه أثمان السلعة الواحدة نحو التساوى بسرعة وسهولة^(١). أو كما يقول جيفونس^(٢) « كانت السوق في الأصل عبارة عن مكان عمومي في المدينة تعرض فيه العروض والسلع للبيع . لكن كلمة سوق استعملت بمعنى عام وأصبحت

Cournot, Recherches sur les principes Mathématiques de (١)

la théorie des richesses ch IV علا عن مارتال

Jevons, Theory of Political Economy ch IV. (٢)

تطلق على كل جماعة من الناس تربطهم رابطة الاتجار والتعامل بأية سلعة في نطاق واسع . وقد تشمل المدينة الكبيرة على عدد من الأسواق بقدر عدد فروع التجارة للهمة . وقد تكون كل سوق متركزة أو مبعثرة في عدة أحياء من المدينة أو عدة مقاطعات أو تشمل الدولة كلها . ومع ذلك فقد يتكون من كل ذلك سوق اذا أمكن بواسطة اللوازم والاجتماعات وقوائم الأثمان المطبوعة والبريد أن يكون الجميع على اتصال » . وتطلق أحياناً كلمة سوق على مجموع العرض والطلب في مكان التعامل فيقال بأن سوق سندات الدين الموحد كبيرة *Marché large* أي أنها موضع عرض وطلب عظيمين في البورصة .

وكما قربت السوق من الكمال قوى اتجاه ثمن السلعة الواحدة الى التماثل في جميع أنحاء السوق الواحدة . على أن السوق اذا كانت متسعة الأرجاء فيجب ملاحظة تقلبات نقل السلع الى مختلف الشراة . ويفترض أن يتحمل الشاري هذه النفقة الزائدة فوق الثمن .

§ ٢٠٥ - في حدود السوق : يختلف مدى السوق من سوق الى أخرى . فقد تكون السوق محلية كسوق الأراضي أو أقليمية كسوق الخضراوات أو دولية كسوق الحبوب والذهب . والسلع التي تكون لها أوسع سوق هي التي تتوافر فيها الشروط الآتية : (١) أن تكون مطلوبة في عدة دول (٢) أن تكون قابلة للتعيين (٣) أن تكون قابلة لتحمل النقل الطويل فالقطن والقمح والحديد تقضى حاجات يشعر بها كل الناس في جميع الأصقاع . ويمكن تصنيفها فتستطيع الناس بيعها وشراها يوم على بعد من البضاعة ومن بعضهم البعض . والذين يسبب حجتها لا يمكن إلا أن يكون لها سوق محلية

§ ٢٠٦ - في خصائص الأسواق الحاضرة : تتميز الأسواق الحاضرة بما يأتي (١) في اتساع الأسواق : أصبح السوق بفضل تحسن وسائل النقل والمخاطرة بالتليفون والتلغراف أقليمياً بعد أن كان محلياً ودولياً بالنسبة لبعض الحاصلات وعالمياً

بالنسبة لحاصلات أخرى كالقمح . فأسواق القطن في نيويورك ونيو اورلينس
وليفربول متصلة اتصالاً وثيقاً حتى يمكن القول بأنها تكون سوقاً واحداً . وكذلك
الحال بالنسبة لسوق القطن في اسكندرية وليفربول ، وتدعى بورصات الغلال بالتلفراف
في أنحاء العالم أثمان القمح في كل جلسة فيحصل البيع أو الشراء بناء على هذه
الأسعار مما يؤدي الى اتجاه الأسعار نحو التساوى

(٢) في تزايد أهمية المضاربة : المضارب هو من يعمل على الاستفادة من
فروق الأسعار في الزمان والمكان بفضل معارفه الخاصة والتنبؤات المبينة على
حكم العقل . فقد يشتري قطناً في اسكندرية لأجل أن يبيعه في ليفربول أو يشتري
قمحاً في نيويورك لأجل أن يبيعه في مرسيليا أو يشتري قطناً في ديسمبر ليبعه في
يناير . والمضاربة بهذا المعنى متصلة اتصالاً وثيقاً بالتجارة . فكل تاجر يضارب لأنه
يتوقع جلب الربح من الفرق ما بين ثمن الشراء و ثمن البيع وكل صاحب مصنع
يضارب لأنه يتوقع جلب الربح من الفرق ما بين تكاليف انتاج السلعة و ثمن بيعها
ولا تقتصر المضاربة على التاجر أو الصانع فالشخص الذي يشتري أوراقاً مالية أو أرضاً
للبناء يضارب لأنه يؤمل أن ترتفع الأسعار . فكل منتج مضارب إنما تختلف درجة
المضاربة زيادة أو نقصاناً . لكن عامل المضاربة زاد في الوقت الحاضر عما كان عليه
في الماضي واليك البيان

يتحمل أصحاب الأعمال أخطاراً تروى على ما كانوا يتعرضون له في الماضي لأنهم
لم يكتفوا ببيع سلمهم في الأسواق المحلية ولم يقتصروا على الانتاج بناء على طلب
زبائن المعروفين لهم ولكنهم صاروا دائبين على التنبؤ بالمستقبل وعلى خلق رغبة
الشراء في قوس الجماهير النائية عنهم . وقد تغيرت العوامل التي يبنى عليها الحكم
أثناء صناعة السلعة أو في الفترة ما بين الشراء بالجملة والبيع بالتفصيل وقد تغير ثمن
المواد الأولية أو أجرة النقل أو الرسوم الكركية أو قيمة النقود الوطنية أو الأجنبية
أو ثمن البضاعة نفسها فتزول الأرباح للتوقعة أو قد تتحول الى خسارة أو تزداد

زيادة غير متوقعة الحصول

على أنه بفضل أسواق معينة تسمى البورصات يستطيع المنتجون أن يتحرروا من هذه الأخطار التي يتحملها المضاربون الفنيون في البورصات

(٣) التزاحم على الأسواق : كان التجار والصناع قديماً يقعون في مكانهم مترقبين حضور عملائهم المحليين ولكن عند ما حلت الصناعة الكبيرة محل الصناعة الصغيرة وأصبح الانتاج كبيراً أصبح لزماً على أصحاب الأعمال أن ينبذوا الطرق القديمة ويمدوا الى خطة إيجابية هجومية لنزو الأسواق . وبذلك ظهر في الوجود أمر جديد تقتضى معالجته مواهب نادرة وهو كيفية تصرف البضاعة ولم يعد صنع السلع له المقام الأول بل يبعث أى الحصول على طلبات والمشتور على مشتري لشراء السلع التي تصنع سلفاً . وبدلاً من انتظار مقدم الزبون بصبر المستلم صار من اللعين السعى نحوه عدواً والأخذ بتلايبيه قوة واقتداراً بمختلف الأساليب التي ابتكرتها عقول رجال الأعمال .

قلنا أن الانتاج ليس بالأمر ذى البال بل البيع . ذلك بأنه يجب أن تباع السلع لدفع فوائد رؤوس الأموال للموظفة ودفع أجور العمال وشراء الخامات وتجديد ما استهلك من المعدات والأدوات . ويجب أن تباع السلع في أى مكان وبأية وسيلة أى في الداخل أو في الخارج أو مباشرة الى الجمهور أو بواسطة تجار آخرين وذلك لأنه من المستحيل أن يظل انتاج السلع مستمراً اذا لم تبع . ففي سنة ١٩٢٣ صنعت مصانع فورد ١٢٥٠.٠٠٠ سيارة أى بمعدل ٤٠٠٠ سيارة في كل يوم من أيام العمل أو ثمان أو تسع سيارات في كل دقيقة من ساعات العمل . وكانت بعض المصانع الألمانية تصنع قبل الحرب ١٥٠.٠٠٠ محركاً كهربائياً في السنة ومن السهل أن نذكر من هذه الأمثلة وكلها تبين مقدار الجهود التي يبذلها المنتجون لتصرف سلهم وحمل الناس على شرائها وتفضيلها على سلع المنتجين المنافسين . لذلك يؤكد الثقة أن تفوق مصنع على منافسيه لا يرجع الى التفوق الفني في الانتاج بل يرجع

الى التفوق التجارى أى فن الشراء والبيع ويقول كارنجى بأنه لا يوجد مصنع أو متجر لا يبحث باستمرار على الكفاية التجارية ولكن ليس فى الأسواق ما هو أندر من هذه السلعة .

٢٠٧§ - فى دراسة الأسواق : اذا رغب تاجر أو صاحب مصنع فى تنظيم بيع سلع معينة فى سوق معين وجب عليه أن يستجمع المعلومات الآتية : -
(١) يجب أن يحصل على المعلومات اللازمة لتعرف امكان وجود عملاء فى هذا السوق ومعلومات عن البيئة الاقتصادية والاجتماعية التى يعيش فيها هؤلاء العملاء . ويتوقف عدد العملاء كثرة أو قلة على دراسة السكان وكثافتها وأذواقها وحالتها المالية والمنافسين . وقد تؤدى هذه الدراسة الى تغيير السلعة شكلاً وموضوعاً لتكون موافقة لأذواق الجمهور . وقد أظهر اللسان براعة فى هذا الميدان فترام لا يحاولون بيع نموذج معين بل انهم يراعون عادات ورغائب المستهلكين فيصنعون ما يلائمها ويجب على البائع أن يعرف مبلغ استتباب الأمن فى الجهة التى يريد تصريف بضاعته فيها وما اذا كان استيراد هذه البضاعة مباحاً وما هى رسوم الدخول الواجب دفعها وأجرة النقل وسعر الصرف ومبلغ الائتمان الذى يمنح عادة الى المشترين ومبلغ ملاءتهم .

والمصادر التى يستقى منها هذه المعلومات تنقسم الى نوعين (١) المصادر الرسمية (٢) المصادر غير الرسمية .

(١) فى المصادر الرسمية : تبحث الحكومات الى البلاد الأجنبية موظفين يقومون بصفة أصلية أو تبعية بتقديم للمعلومات التجارية فالمملكة المصرية لها قناصل فى البلاد الأجنبية يقومون بإرسال تقارير دورية الى وزارة الخارجية المصرية تشمل على بيان الحالة الصناعية والتجارية والمالية للدولة التى يقيمون فيها كما انهم يجابون على الأسئلة التى توجه اليهم من مواطنيهم . وقد قررت الحكومة المصرية فى سنة ١٩٢٨ انشاء وظائف ملحقين تجاريين فى بعض اللفوضيات المصرية .

ويمكن الحصول على ما يلزم من المعلومات من غرف التجارة . وتعنى بعض الحكومات بإصدار مطبوعات دورية حاوية لشيء المعلومات المتعلقة بالصناعة والتجارة (٢) فى المصادر غير الرسمية : يوجد فى معظم البلدان مكاتب خاصة مختصة ببيع المعلومات التجارية . ولها فروع فى معظم البلدان تحصل منها على معلومات قيمة عن الأسواق والسلع وملاءة البيوت التجارية . ويخصص المكتب تذكرة fiches لكل محل تجارى فى العالم تدون فيه حسابته فى البنوك ومقدار أعماله على وجه التقريب ويسره . وقد أنشأت نقابة حرير ليون مكتباً للاستعلامات . وفى ألمانيا يمد Export

Bureau des Deutsche Export Bank المحال التجارية بكل المعلومات

وتعنى بعض المحلات التجارية الكبيرة بإنشاء مكتب للاستعلامات ويقرأ موظفو هذا المكتب للطبوعات الاقتصادية فى كل البلدان ويحفظون المقالات التى تهم محلهم فتقطع وتحفظ بطريقة منتظمة^(١) بواسطة تذكرة fiche لكل مقاطعة ومدينة .

وقد سبقت ألمانيا بلدان العالم قاطبة فى دراسة الأسواق الأجنبية ولم تضن بالأموال الطائلة تنفق فى هذا السبيل لمتابعة هذه الدراسة بطريقة منظمة ومستمرة تمهيداً لغزو الأسواق فترى الألمان يبدون الخطط ويحسبون حساب كل صغيرة وكبيرة كما يفعل ضباط أركان الحرب لكسب موقعة .

§ ٢٠٧ - فى وسائل غزو الأسواق : وأهمها الاعلان والفرص منه تعريف المستهلكين بالسلعة وحضهم على شرائها تفضيلاً لها على غيرها من السلع المتشابهة . وقد أصبح الاعلان من مستلزمات التجارة لا مكال تصريف البضاعة بسبب منافسة السلع بعضها لبعض . وقد كان لاتساع الأسواق الحاضرة وبعد المسافة ما بين المنتجين والمستهلكين أن تندر تلاقى العرض مع الطلب فكان لازماً أن يسعف المنتجون بالاعلان الذى يمكنهم من إيصال العرض الى علم كل المشتري .

والاعلان اما أن يكون عاماً وهو الذى يوجه الى الجماهير وخامساً وهو الذى يوجه الى أشخاص معينين .

والنوع الأول يكون باغراء العملاء على الشراء بواسطة عرض السلع نفسها أمام أعينهم أو عرض عينات فى واجهات المحلات أو فى الأسواق أو المعارض الثابتة أو المتنقلة . والنوع الثانى يكون بتثبيت اسم مصنع أو اسم أو أوصاف سلعة فى ذاكرة الجمهور بواسطة استدامة النشر فى الصحف أو اللصق على الجدران أو القوائم المثبتة فى الطرق أو بالانوار الساطعة .

وتكون الاعلانات الخاصة بواسطة النشرات والرسائل المطبوعة والعينات التى ترسل الى كل شخص يحتمل أن يشتري السلعة . وقد يبعث صاحب المصنع مندوباً يزور العملاء اغراء لهم على الشراء أو استبقاء لسايق معاملاتهم . وقد يقيم بين ظهرانيهم مندوباً غير متنقل . وهذه الوسائل فادحة التكاليف لكنها أنجح الوسائل وقد اتبعها الاملان حيث أعدوا جيشاً مدرّباً من الاعوان والمندوبين انتشر فى الآفاق واستطاع أن يؤدى خدمات قيمة الى التجارة الامانية .

فى نفقات الاعلان : تزيد نفقات الاعلان فى النفقات العامة انما لا يترتب عليها حتماً ارتفاع نفقة انتاج أو بمن بيع السلعة وذلك لأنه من المحتمل أن الاعلان يؤدى الى زيادة كمية البيع فيستفيد المنتج من الاقتصاد الحاصل من الانتاج الكبير . ويكون العبء الاضافى للترتب على الاعلان أقل من الاقتصاد فى نفقات الانتاج . وحتى اذا لم يتحقق هذا الغرض وزادت نفقات الانتاج بسبب الاعلان فانخفاض الربح بسبب نفقات الاعلان قد يعوضه الربح الناشئ من كثرة البيع فبدلاً من أن يبيع عشرة آلاف قطعة على أن يربح ثلاثة قروش فى كل واحدة فمن مصلحته أن يبيع عشرين ألف قطعة بالثمن السالف الذكر على أن يربح قرشين فى كل واحدة . لكن هذه الحالة لا يمكن تحقيقها بالنسبة للمنتج الحدى لأنه اذا اضطر أن يتحمل مصاريف اعلان لأجل أن يبيع بضاعته فزيادة مصاريف الانتاج

الحديدية تظهر في ثمن السلعة الذي يتجه نحو التساوى مع مصاريف الانتاج .
واذا كانت فوائد الاعلان كبيرة بالنسبة للمنتجين الا انها قد تكون أحياناً
مضلة بالنسبة للمستهلكين الذين لا يجدون الصفات المعلن عنها في السلعة . على أن
المستهلكين لا يلبثون أن يدركوا خطأهم .

في بعض الوسائل التي تساعد المنتجين على بيع سلهم : تلجأ بعض الدول
أحياناً الى بعض وسائل تشريعية تسهلاً لتصرف سلعة وطنية كتحریم
استيراد السلع المماثلة لها أو فرض رسوم دخول باهظة تجعل الصناعة الوطنية في مأمن
من المنافسة .

وقد تعمل الدولة على تشجيع الصادرات فتمنح مساعدة للمصدرين . وقد
تمنح هذه المساعدة رقابة كما فعلت رقابة الفحم في ألمانيا حيث منحت عدة ماركات
عن كل طن يصدر الى الخارج الخ . ويتلقى المصدرون في ألمانيا مساعدة في صورة
أجرة نقل مخفضة في السكك الحديدية والقنوات بالنسبة للسلع المصدرة الى الخارج
وفي الدائمك تراقب الدولة بعض السلع فتعطى الحق لبعض المنتجين في أن
يضعوا علامة على سلهم لتقوم دليلاً رسمياً على جودة السلعة ومصدرها . وقد
عمدت الحكومة المصرية الى هذه الطريقة بالنسبة للسجائر . وقد تتدخل الدولة في
التجارة الخارجية تشجيعاً للصادرات فتبرم اتفاقات ومعااهدات تجارية مع مستعمراتها
المشمولة بحمايتها .

الفرع الثاني

في تأثير الثمن في عرض وطلب السلعة

§ ٢٠٨ — في تقديرات المشترين : اذا رغب شخص في شراء سلعة فهو
يُزن مقدار رغبته بمقدار التضحية التي يجب أن يبذلها للحصول على هذه السلعة .
وتقدر هذه التضحية بثمان السلعة وحالة المشتري المالية ومقدار السلع الأخرى التي

يستطيع الحصول عليها بالثمن الذي يطلبه البائع
لذلك تختلف تقديرات المشترين لكل سلعة . فقد يرغب شخص في شراء
رطلين من اللحم اذا كان ثمن الرطل خمسة قروش لكنه لا يشتري سوى رطلا اذا
كان ثمنه سبعة قروش وقد يستعيز عن اللحم بشيء آخر اذا تجاوز الثمن هذا الحد
على أن هناك أشخاصاً أغنياء يستمرون على استهلاك اللحم بالغا ثمنها ما بلغ
ويمكننا أن نتمثل مجموع المشترين لسلعة معينة بأنه عبارة عن أهرام . فالطبقة
الأولى منه تمثل جمهرة للمشترين الذين بسبب رقة مواردهم وقلة دخولهم لا يقبلون
أن يدفعوا للحصول على السلعة الا ثمناً قليلاً . والطبقة الثانية تمثل طائفة المشترين
الذين يقبلون أن يدفعوا ثمناً أعلى للحصول على هذه السلعة وهكذا دواليك أى
أن كل المشترين يقسمون الى طبقات على حسب تقديراتهم للتصاعدة للسلعة .
وتقديرات هؤلاء للمشترين تتوقف على مبلغ رغبتهم من الضعف أو القوة ووفرة أو
قلة مواردهم المالية .

وكما ارتفع ثمن السلعة اختفت طبقات المشترين الدنيا من السوق . كما تختفى
الأجزاء السفلى من الجزائر وقت فيضان النيل . وذلك لأنهم يعدلون عن الشراء
بسبب ارتفاع ثمن السلعة حسب تقديراتهم مع انهم أكثر المشترين عدداً . فاذا
تناهت زيادة الثمن عدلت عن الشراء طبقات أخرى من المشترين وأخيراً اذا
استمرت هذه الزيادة فيقف الطلب ويبطل التعامل بهذه السلعة .
اما اذا هبط الثمن فيتجلى الطلب كما يتجلى سطح الجزيرة اذا انحسر عنها الماء .
ويعظم الطلب كلما انكشفت الطبقات الدنيا من المشترين .

٢٠٩ § - في أن طلب السلعة يتوقف على ثمنها وعلى ثمن السلع الأخرى :
يتبين مما تقدم أن طلب السلعة يتوقف على ثمنها وعلى متوسط أثمان السلع الأخرى .
فما لا نزاع فيه أن ثمن البترول الآن قد يسدو باهظاً اذا قارناه بثمنه قبل الحرب
العظمى وانه لو كان بهذا القدر قبل الحرب لامتنع الشراء على كثير من المشترين
٢٥ - تجارى

ولسكان الطلب أقل مما هو الآن حيث تضاعف متوسط الأثمان . لذلك لا يمكن تعريف طلب سلعة الا بالنسبة لثمن معين وبالنسبة لقوة شراء تقود معينة .

§ ٢١٠ — في تعريف الطلب : طلب سلعة بثمن معين هو مقدار ما يقبل أن يشتريه الناس منها بهذا الثمن في زمن معين مع ملاحظة متوسط الأثمان في هذا الزمن بفرض أن يكون للمشترين قادرين على دفع ثمن السلعة التي يرغبون في الحصول عليها .

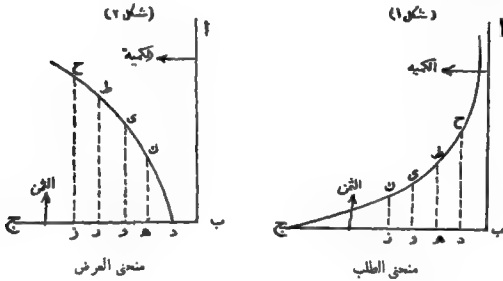
§ ٢١١ — في تعريف العرض : عرض سلعة بثمن معين هو مقدار ما يقبل البائسون أن يبيعوه بهذا الثمن في زمن معين مع ملاحظة متوسط الأثمان في هذا الزمن .

§ ٢١٢ — في تقديرات البائسين : اذا رغب شخص في بيع سلعة فهو يقدر ثمنها معتمداً على نفقات الانتاج . فيقدر أنها كلفتة كذا قرشاً وأنه يخسر اذا باعها بأقل من ثمن معين . ولا يكتفى بذلك التقدير بل يقدر أن كل الأشياء ارفع ثمنها وأنه لا يستطيع أن يقنع بالثمن الذي كان يتقاضاه قديماً . على انه من جهة أخرى قد لا يكون في حاجة قصوى الى تقود ولنفرض أن لديه قحاً فهو يبيع كل قحبه اذا كان ثمن الأردب ١٥٠ قرشاً . ولا يبيع شيئاً اذا كان الثمن مائة قرش لكن بقية البائسين قد يكونون أقل تشدداً ويقبلون بيع الارذب بمائة قرش اما لانهم في حاجة الى تقود أو لأن نفقة انتاجهم قليلة وتوافرت لهم ظروف حسنة أو لأنهم يتوقعون هبوطاً في الأثمان .

لذلك يتكون مجموع البائسين من جماعات مختلفة يمكن ترتيبهم حسب درجات مطالبهم متى عرفنا الثمن الأدنى الذي لا يقبلون البيع بما دونه ويمكن اعتبار مجموع البائسين بأنه عبارة عن اهرام تتكون طبقاته من جماعات البائسين . فالطبقة الأولى تمثل البائسين الذين يكون ثمنهم الأدنى مائة قرش مثلاً . والطبقة الثانية تتكون من البائسين الذين يكتفون بمبلغ ٩٨ قرشاً الخ . وتتكون قبة هذا الاهرام من

البائعين الذين اشتدت حاجتهم الى النقود فهم يبيعون سلعتهم بثمان بخس .

§ ٢١٣ - في منحنى العرض ومنحنى الطلب : يتبين عما تقدم اننا اذا عرفنا تقديرات البائعين والمشتريين لسلعة معينة في السوق في زمن معين فيمكننا بالنسبة لكل ثمن أن نعرف الكمية التي تطلب وتعرض من هذه السلعة . وبفضل هذه البيانات نستطيع أن نضع رسماً يبين هندسياً للعرض والطلب بالكيفية الآتية :



ولنشرع الآن في تفسير هذه الأشكال .

(١) منحنى الطلب : يتكون منحنى الطلب من الخط الافقي ب ج وهو يمثل مختلف الأثمان لسلعة واحدة فثلا ب د يمثل الثمن باعتباره عشرة قروش ثم ب هـ يمثل الثمن باعتباره عشرين قرشاً ثم ب و باعتبار الثمن ثلاثين قرشاً الخ . ومن خط رأسي ا ب يمثل الكمية وتمثل الخطوط الرأسية ح د ، ط هـ ، ي و ، ك ز ، مقدار السلعة التي تطلب بالثمن المقابل لها على الخط الافقي ب ج . ويتكون من نهاية هذه الخطوط (ح ط ي ك) منحنى الطلب .

(٢) منحنى العرض : يتكون منحنى العرض من خط أفقي ب ج (شكل ٢) يمثل الثمن وخط رأسي يمثل الكمية . وتقام خطوط عمودية على ب ح تمثل الكمية التي

تعرض اذا كان الثمن ب هـ ، أو ب و ، الخ . وعلى ذلك يكون منحى العرض
دكشى ط ح .

§ ٢١٤ - فى مرونة الطلب والعرض . يوصف طلب السلعة بالمرونة اذا
كان سريع التأثير بفعل الثمن أى اذا عظم الطلب بسرعة لأقل هبوط فى الثمن
أو اذا قل الطلب لأقل ارتفاع يحدث فى الثمن .
وكذلك الحال بالنسبة للعرض . فيعتبر عرض السلعة مرناً اذا كثر العرض
لأقل ارتفاع فى الثمن أو اذا قل العرض لأقل هبوط فى الثمن .

والسلم التى تقضى حاجات اساسية كالحج الطعام والخبز وأدوات الترفه التى
لا يقتنيها الا الأغنياء قليلة المرونة . وعلى النقيض من ذلك الأشياء التى لا تبلغ
درجة الترفه كالأفئسة الجيدة والأشياء التى تصلح للاستعمال فى أغراض مختلفة كالماء
والسكر باء عظيمه المرونة . وبالمجمله فان مرونة طلب السلعة تتوقف على عادات
المستهلكين وعلى مقدرتهم المالية .

ويكون عرض السلعة مرناً اذا كان الموجود منها عظيمًا حتى اذا ما ارتفع ثمنها
غمرت الأسواق او اذا كانت السلعة من النوع الذى يسهل صنعه دون زيادة فى
نفقة الانتاج . أما اذا كان الموجود من السلعة قليلا لا يكفى للطلب أو اذا كان من
الضرورى اتضاء زمن طويل للحصول على السلعة من طريق الزراعة أو الصناعة
فلا يعتبر الطلب مرناً

وتفسير الثمن يؤثر على طلب كل نوع من هذه السلع بكيفية مختلفة . فاذا ارتفع
ثمن سلعة من السلع التى ليست من الضروريات والتى لا تبلغ مرتبة الترفه فلا
يشتريها الفقراء ويبقى طلب الطبقة الوسطى بلا تغيير مدة طويلة ولكنه يقل اذا
استمر الثمن فى الارتفاع . ثم ينعدم الطلب بتاتا اذا ارتفع الثمن ارتفاعاً فاحشاً
ويقصر على طبقة الأغنياء .

الفرع الثالث

في تأثير العرض والطلب في الثمن

§ ٢١٥ - في معنى تغيير العرض أو الطلب : عالجنا في الفرع السابق تأثير تغيير الثمن في العرض والطلب . وسنحاول في هذا الفرع أن نعالج تأثير تغيير العرض أو الطلب أو الاثنين في الثمن . وقبل أن نعلن في الدراسة قول بأن العرض أو الطلب قد يزيد أو ينقص . فزيادة الطلب معناها أن المشتريين يقبلون أن يشتروا بای ثمن للسلة أكثر من ذي قبل (انظر ش ١) . ونقصان الطلب معناه قلة الكمية المطلوبة بای ثمن . كذلك يزيد عرض السلة أو يقل اذا زادت أو قلت الكمية المعروضة بای ثمن .

§ ٢١٦ - في أسباب تغييرات الطلب : قد تكون تغييرات الطلب مؤقتة أو مؤبدة نوعا ما حسب طبيعة الأسباب التي أفضت الى هذه التغييرات (١) تغييرات الطلب المؤقتة . وهي ترجع الى ميل النفوس الى الأشياء الطريفة أو الى اقبال الناس فجأة على شيء بتأثير الاعلانات والنشرات الخلابة أو الى احتشاد عدد غفير من المستهلكين في مكان لمناسبة مؤقتة أو معرض أو لتبديل الهواء أو الاستشفاء بالياه المعدنية أو حادث عرضي كحرب . ففي أثناء الحرب العظمى عظم الطلب في أوروبا على اللحوم والمستحضرات الكيماوية والدخان والتبنيذ والسكر والشاي بدرجة غير مألوفة .

(٢) تغييرات الطلب المؤبدة . وهي ترجع الى أسباب غير فجائية تظل باقية مدة طويلة . وهذه الأسباب قد تؤثر على مدى السوق أو على الموارد المالية للمشتريين أو على كيفية استهلاكهم لها . كما لو فتحت أسواق جديدة في بلاد أجنبية أو اذا قللت أسواق قديمة في وجه سلة بسبب ضرائب جمركية وقد توصل هذه

الأسواق بآناً كما فعلت الولايات المتحدة بالنسبة للمشروبات الروحية حيث حرمت استيرادها . وقد نشأت صناعات في بلد وتتنفع ببعض حاصلاتها التي لم يسبق لها الانتفاع بها وقد تحمل سلعة محل أخرى . كذلك قد يقل عدد السكان بسبب حرب أو مرض وبائي . وقد يزيد دخل طبقات العمال بسبب زيادة أجورهم وأخيراً قد تتغير عادات المستهلكين ويعتمدون الى توزيع نفقاتهم بكيفية جديدة .

§ ٢١٧ — في أسباب تغييرات العرض : تطراً على العرض تغييرات وقتية

ومؤبدة .

(١) تغييرات العرض المؤقتة : يتوقف عرض الحاصلات الزراعية على

الأحوال الجوية والطبيعية . وقبل أن تتحسن طرق المواصلات الدولية كان يقضى على سكان بعض الأصقاع بالجوع والمسغبة اذا أصاب أرضها الجذب فلم تنتج ما يكفي لحاجة أهلها ، وتزويد السوق بالأسماك يتوقف على حالة البحر . وعرض الحاصلات الصناعية يتوقف على سلوك العمال فاذا أضربوا شل العرض

(٢) في تغييرات العرض المؤبدة : قد تصاب مصادر الانتاج بطل مستعمية

يقتضى علاجها مرور زمن طويل . فقد أصبحت الآفات التي تصيب القطن من العلل التي لم يوفق العلم بعد الى استئصالها واندثرت في مصر صناعات وحاصلات زراعية كانت قديماً يانعة . واجتاحت الجيوش الألمانية بعض المقاطعات الفرنسية في الحرب العظمى وخربت للمصانع ونهبها وأغرقت المناجم وأفسدت الأراضي وأصبحت لا تصلح للزراعة وفقدت فرنسا مليوناً ونصفاً من زهرة شبابها مما أدى الى ضعف الانتاج عن ذي قبل . ومن جهة أخرى فان التحسينات الفنية في طرق الصناعة وتحسين طرق المواصلات والنظم الجركية ونظام الضرائب تحدث تغييرات هامة ودائمة في عرض السلع .

§ ٢١٨ — فيما يترتب على تغييرات العرض أو الطلب : القاعدة أنه اذا

زاد الطلب أو اذا قل العرض — بغرض بقاء كل شيء على ما هو عليه — ارتفع

ثمن السلعة . وعلى النقيض من ذلك اذا قل الطلب أو اذا زاد المرض هبط ثمنها ولا يصح افتراض بقاء كل شئ على ما هو عليه الا اذا اعتبرنا فقط فترة قصيرة من الزمن . فاذا طالت هذه الفترة فالتغيير الذى يطرأ على الثمن يؤثر على بقية العوامل الأخرى التى تتغير بدورها . فاذا ارتفع الثمن بسبب كثرة الطلب فهذا الارتفاع من شأنه أن يزيد المرض . وزيادة المرض التى قد تتلاحق أو تتباطأ فى الظهور وتقتضى نفقة ثقل أو تكثر حسب ظروف الانتاج تؤثر بدورها على الثمن .

ولكن كيف يتحقق التوازن بين هذه القوى تلقاء هذه المؤثرات المتعاقبة التى تؤثر على بعضها بعضاً ؟ سنحاول الاجابة على هذا السؤال فى الفصل الآتى . على أنه يجمل بنا أن نلفت النظر منذ الآن الى أهمية « الزمن » وسنعالج على التعاقب تكوين الثمن فى الفترات القصيرة والمتوسطة والطويلة . فاذا كانت الفترة قصيرة فليس هناك متسع من الزمن لتغيير الثمن بفعل المرض والطلب وعلى ذلك يتكون الثمن بتأثير حالتهما الوقتية . واذا كانت الفترة متوسطة يؤثر المرض والطلب بفعل الثمن وقد يتغيران بتأثير أسباب عارضية . وأخيراً اذا امتد بصرنا الى الفترات الطويلة فلا نغنى الا بالأسباب المستديرة أما الأسباب الوقتية فلا يلتفت اليها بسبب زوالها .

الفصل الثاني

في تكوين الأثمان في حالة المنافسة الحرة

§ ٢١٩ - في ارتباط الأثمان : أن أثمان كل السلع وكل المنافع مرتبط بعضها ببعض . فثمن القطن مرتبط بأثمان كل الأشياء والخدمات التي انتفع بها الفلاح كالأسمدة والأيدي العاملة والآلات وهي التي تتكون منها عناصر نفقة انتاج القطن كذلك ثمن القطن مرتبط بثمن كل الأشياء التي تصنع منه كالنسوجات والزيت الذي يستخرج من البذرة واطارات السيارات ومربوط من جهة أخرى بأثمان الأشياء التي قد تحل محله في الاستعمال عند اللزوم كالسكتان والتيل والصوف والحرير الصناعي . وبالجملة يرتبط ثمن القطن بأثمان كل الأشياء التي تباع وتشتري فإذا اتفق بائع ومشتري على أن يكون ثمن ثوب القطن مائتي قرش فكل واحد منهما يجب مقدار ما يشتره من الأشياء الأخرى بهذا الثمن في الوقت الذي تمت فيه الصفقة (لحم ، قح ، مسلي ، ملابس الخ) أي أنهما يقدران قيمة النقود أو قدرتها الشرائية حسب مستوى الأثمان . وقد يبدو هذا الثمن فاحشاً إذا قيس بأثمان سنة ١٩١٤ . لكنه يبدو معقولاً في الآونة الحاضرة بسبب غلاء كل الأشياء ومقارنة أثمان الأشياء والخدمات بعضها ببعض هي التي يعتمد عليها المنتجون في توجيه نشاطهم الاقتصادي إلى صناعة دون أخرى وهي التي يسترشد بها المستهلكون في اختيار الأشياء التي يشترونها .

في تعقد نظرية الأثمان وضرورة الالتجاء إلى الفروض : يتبين مما تقدم مبلغ ما تنطوي عليه نظرية الأثمان من التعقد فكمية وثمن السلعة المحتمل بيعها وثمن الخدمات كل هذه أمور يتعذر تقديرها بالأرقام بدقة . من أجل ذلك يلجأ

الاقتصاديون الى طريقة الفروض . فيفرضون أن كل الكميات معلومة عدا واحدة ويبحثون بعد ذلك في كيفية استخراج هذا المجهول . ثم يتدرجون منه الى الحقيقة وذلك بأن يبدأوا بافتراض (١) أن المنافسة متحققة تماما بين البائعين كما أنها متحققة بين المشترين في الاسواق (٢) وأن قيمة النقود غير متغيرة .

(١) واقتراض تحقق المنافسة في السوق يقتضى توافر ثلاثة شروط وهى :

(أ) يجب أن يكون في مقدور البائعين والمشتريين المساومة في الثمن بحرية تامة

(ب) يجب أن لا يكون هناك اتفاق سابق ما بين البائعين أو المشترين على أن لا يبيع الفريق الأول بأقل من ثمن معين أو على أن لا يشتري الفريق الثانى بأكثر من ثمن معين (ج) يجب أن تتوافر أثناء انعقاد السوق سبل الاذاعة والنشر التى تمكن البائعين والمشتريين في كل لحظة من تعرف كمية السلع المعروضة والكمية المطلوبة والأثمان التى تعرض وتطلب بها هذه الكميات حتى يستطيع كل فريق أن يستفيد جد الاستفادة من كل أحوال السوق

(٢) أما فيما يختص بافتراض ثبات قيمة النقود فيجب أن لا يعزب عن البال أن ثمن السلعة هو عبارة عن بيان قيمتها التبادلية بالنسبة الى النقود . وهذه القيمة يعبر عنها بكمية النقود التى يجب بذلها لشراء هذه السلعة . لكن كمية النقود المطلوبة قد تتغير أما لتغيير عرض أو طلب هذه السلعة مع بقاء أثمان السلع الأخرى بدون تغيير وأما لتغيير أثمان السلع بسبب تغيير قيمة النقود وأما لتغيير العرض والطلب وقيمة النقود مما .

والبائعون والمشترون يزنون قيمة السلعة بواسطة النقود . فإذا ساوت كمية القمح في زمن معين عشرة قروش وفي زمن آخر ثلاثين قرشا فإنا نقابل عن السبب الذى من أجله لا تكفى العشرة قروش في الزمن الثانى لشراء كمية القمح وهل يرجع ذلك الى كمية القمح أو الى قوة النقود في الشراء ؟ هذه مسألة مجهولة أسبابها . من أجل ذلك يجب أن ندرس : (١) الأسباب التى تقضى الى تغيير ثمن القمح مع

بقاء بقية الأثمان كما هي . (٢) الأسباب التي تغير قوة شراء النقود وتبين الحركه الناعمة للأثمان . ففي الحالة الأولى قرض أن وزن السلعة يحصل بموازين غير متغيرة وفي الحالة الثانية نبش عن سبب خفة أو ثقل الموازين المستعملة لوزن القيم . وسنفرض في الفرعين التاليين أن قيمة النقود أو قوتها الشرائية المترتبة عليها غير متغيرة .

الفرع الاول

في تكوين ثمن السلعة المؤقت

§ ٢٢٠ — في التوازن البسيط للعرض والطلب : لاجل أن ندرك الحالة التي يتوازن فيها العرض والطلب نأتي بالمثل الآتي في احدى حلقات القطن : —
لنفرض ان كل القطن من نوع واحد وان الثمن الذي يرغب أن يبيع به كل فلاح يتحدد بمبلغ رغبته في الحصول على نقود وبتقديره لأحوال السوق الحالية والمستقبلية فبعض الأثمان لا يفرى أى بائع للبيع والبعض الآخر يتقبله كل بائع . وقد توجد أثمان أخرى يقبلها البائسون اذا كان الشراء بالجملة أو بالقطاعى . فكل شخص يجتهد في فهم حالة السوق ويتصرف في شؤونه تبعاً لهذه الحالة . فاذا فرضنا أن بعض البائعين الذين لا يتجاوز مقدار ما لديهم من القطن مائة قنطار يرغبون في البيع بمبلغ ٣٥ ريالاً لكل قنطار . وبعض البائعين الذين يحوزون مائة قنطار يرغبون في البيع بمبلغ ٣٦ ريالاً والحائزون لثلاثمائة قنطار يرغبون في البيع بمبلغ ٣٧ ريالاً ولنفرض انه اذا كان الثمن ٣٧ ريالاً فهناك من يقبل شراء ٦٠٠ قنطار في حين انه يوجد مائة قنطار يمكن بيعها بمبلغ ٣٦ ريالاً و٢٠٠ قنطار أخرى بمبلغ ٣٥ ريالاً .

ولنلخص ما تقدم في الجدول الآتي :

التمن	مقدار ما يرغب بيمه (العرض)	مقدار ما يرغب شراؤه (الطلب)
٣٧	١٠٠ قنطار	٦٠٠
٣٦	٧٠٠ قنطار	٧٠٠
٣٥	٦٠٠ قنطار	٩٠٠

ولا شك أن ٣٦ ريالاً هو التمن الذي يتحقق به توازن العرض والطلب كما سيتبين ذلك فيما يلي :

§ ٢٢١ — قوانين تكوين التمن : يتكون التمن طبقاً للقواعد الآتية : —

(١) كل السلع التي من نوع واحد تباع بتمن واحد في سوق واحدة وفي لحظة واحدة .

(٢) يتحدد هذا التمن الواحد بحيث ان الكمية المطلوبة بهذا التمن تساوى الكمية المعروضة بهذا التمن .

(٣) هذا التمن هو الذي يمكن بواسطته بيع وشراء أكبر كمية من السلعة .
ولاجل التدليل على ما تقدم يجب أن لا ننسى أن أسرع الناس الى البيع — وهم الذين يفتنون بأقل تمن — يودون من صميم قلوبهم أن تتاح لهم فرصة البيع بأعلى تمن . وكذلك المشترون الذين يدفعون عند الضرورة أعلى تمن يودون لو استطاعوا أن يشتروا بأقل تمن .

فاذا رغب البائعون في البيع بمبلغ ٣٥ ريالاً يهرع اليهم المشترون من كل صوب للشراء بهذا التمن . ولكنهم لا يستطيعون شراء كل ما يلزمهم بهذا التمن لان الكمية المعروضة ٦٠٠ قنطار والمقدار المطلوب ٩٠٠ . وبسبب تنافس المشتريين يرتفع التمن الى ٣٥ ريالاً . فاذا فرضنا أن الكمية المعروضة بهذا التمن ٦٥٠ قنطار والكمية المطلوبة ٨٠٠ قنطار فلا يمكن أن يكون التمن ٣٥ ريالاً بسبب تنافس المشتريين . ولكن عند ما يكون التمن ٣٦ ريالاً تتساوى الكمية المطلوبة

والكيفة للمروضة . وهذا الثمن الذى يتساوى عنده العرض والطلب يسمى « الثمن الوحيد » . ولا يمكن أن يتجاوز ٣٦ ريالاً والا زاد العرض على الطلب وبسبب تنافس البائعين يهبط الثمن الى ٣٦ ريالاً . وليس الغرض من هذا التدليل القول بأن الكيفة للبيعة تساوى الكيفة للمشتراة ولكننا قصد بيان كيفية تحديد الثمن الوحيد وظهوره من بين التقديرات المختلفة للمتبادلين .

§ ٢٢٢ — العرض الحدى والطلب الحدى : العرض الحدى هو الذى

يحصل عند ما يصل الثمن الى أعلى حد يرغب المشترون فى دفعه للحصول على السلعة . والطلب الحدى هو الذى يحصل عند ما يصل الثمن الى أوطى حد يقبله البائعون لبيع السلعة . ففى المثل للتقدم (بند ٢٢١) يتحقق العرض الحدى والطلب الحدى عند ما يكون الثمن ٣٦ ريالاً .

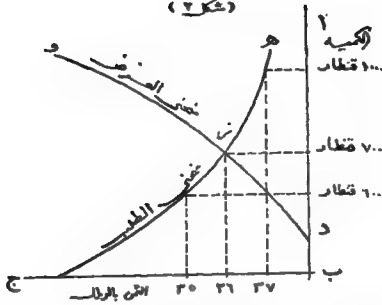
وإذا حصل العرض الحدى بمعرفة بائع واحد والطلب الحدى بمعرفة مشتر واحد فهذا المشتري وذلك البائع يسميان المتعاملان الحديان وهما عبارة عن أقل البائعين رغبة فى البيع من بين البائعين الذين يبيعون سلمهم فعلاً وأقل المشترين الذين يشترون حقيقة . ورغبات « المتعاملان الحديان » هى التى تحدد « الثمن الوحيد » للسلعة فى زمن معين أى الثمن المؤقت .

§ ٢٢٣ — فى أن الثمن للمؤقت هو الذى يفقد به أكبر عدد من الصفات :

الثمن المؤقت هو الذى يتحقق معه بيع وشراء أكبر كمية من السلع وهو ما يتبين بجلاء إذا راجعنا الجدول المنشور فى بند ٢٢١ وذلك أن الثمن إذا كان أقل من ٣٦ ريالاً فالبائعون يبيعون كمية تقل عن ٧٠٠ قنطار وإذا زاد عن ٣٦ ريالاً فإن المشترين يشترون كمية تقل عن ٧٠٠ قنطار . لذلك تكون كمية القطن المحتمل بيعها وشراءها ٧٠٠ قنطار

وتبدو هذه النتائج بجلاء من الرسم البيانى (شكل ٣)

(شكل ٢)



فاذا كان الثمن ٣٥ ريالاً تكون الكمية المروضة ٦٠٠ قطار وهي أقل من الطلب وإذا كان الثمن ٣٧ ريالاً قل الطلب عن العرض . ولا يتحقق توازن العرض مع الطلب الا في نقطة ز التي يتلاقى فيها المنحنيان

§ ٢٢٤ - في تكوين الثمن المؤقت في سوق حقيقية : افترضنا في كل

ما تقدم أن السوق مستجيبة لشروط معينة وفي الحق أن هذه الشروط لا تتوفر في سوق حقيقية مهما قصرت مدة انعقادها وذلك لأن التقديرات الفردية للسلع بمعرفة البائعين والمشتريين تظل سراً مكتوماً ولا يمكن أن يؤدي تنظيم السعاية والنشر - مهما بذل في هذا السبيل من العناية - الى تعرف نفسية المتعاملين بالبيع والشراء . من أجل ذلك لا يتعين ثمن التوازن على الفور بل لابد أن تتراوح الأثمان بين الصعود والهبوط فيرتفع الثمن أو ينخفض بلا مبرر بخطأ بعض المتعاملين . لذلك لا يتعين ثمن وحيد للسلعة بل عدة أثمان متعاقبة تتجه في جملتها الى « ثمن التوازن » . ويلاحظ من جهة أخرى أنه أثناء انعقاد السوق - مهما قلت مدته - تتغير ميول البائعين والمشتريين فقد يرى أحد البائعين أن الأثمان في هبوط مستمر وعلى ذلك يقدم على البيع بثمان أقل من الثمن الذي كان عاهد نفسه بأن لا يبيع بما دونه . وقد تصل الى علم البائعين والمشتريين أخبار جديدة أو اشاعات عن البورصة

فيغيرون تقديراتهم للأثمان . وهو ما يعتبر من الأسباب التي تسوغ تكوين أثمان متعاقبة ومختلفة مع اتجاهها نحو الثمن الذي يتكلفاً لديه العرض والطلب مؤقتاً . فيلاحظ مثلاً أن تسعيرة بورصة الأوراق المالية أو بورصة العقود الآجلة تقيد فيها كل الأسعار التي حصل بها التعامل في كل جلسة بالنسبة لكل ورقة مالية أو بالنسبة للقطن .

الفرع الثاني

في تكوين الأثمان في الفترات القصيرة والطويلة

§ ٢٢٥ — في عدم استقرار الثمن المؤقت : ثمن السلعة المؤقت أى ثمنها الجاري في السوق لا يستقر على حالة واحدة وذلك لأن الثمن ينعقد تبعاً للظروف اليومية للعرض والطلب وهي ظروف قابلة لتغييرات سريعة عارضية . فمثلاً إذا كثر السمك هبط ثمنه وإذا قلت كمية المعروض منه في السوق بسبب اضطراب البحر وارتفاع الأمواج أو بسبب اضطراب الصيادين ارتفع ثمنه . لكن التغييرات العارضية في العرض والطلب لا يلتفت إليها عند البحث في قوانين انعقاد الأثمان في الفترات الطويلة التي تحمى أثر هذه العوارض والبحث عن هذه القوانين هو الغرض الأساسي لنظرية الأثمان

§ ٢٢٦ — في أن العرض والطلب يتجهان نحو التوازن في الفترات

الطويلة نوعاً . إذا تولى طلب السلعة التي يكون انتاجها غير محدود كالقمح والقطن والقمح والمحركات الكهربائية فيعمل المنتجون على مواءمة العرض بإجابة لرغبات الطالبين في الشراء . ففي الفترات القصيرة يقتصر العرض على المقادير الناتجة من قبل وفي الفترات الطويلة يشمل العرض السلع الجديدة الحاصلة من وسائل الانتاج المستغلة من قبل كالأرض والمناجم والمصانع . وأما في الفترات الأكثر طولاً فتزداد وسائل الانتاج ذاتها أو تقل تبعاً لأهمية الطلب .

على أن أهم ما يجب العناية به هو معرفة كيفية توافق الإنتاج من تلقاء نفسه مع أحوال السوق ومقدار الثمن الذى يتحقق معه التوازن الدائم للطلب والعرض. العاديين . وهنا تتدخل نظرية تقفة الإنتاج

§ ٢٢٧ — فى اختلاف تقفة الإنتاج بالنسبة للمنتجين : تختلف تقفة إنتاج السلعة الواحدة من منتج الى آخر . فقد يكون أحد المنتجين حاذقاً فى صناعته متوافرة لديه أحدث الآلات قادراً على الحصول على العمال بأجور زهيدة مقتصداً فى تقفاته العامة متمتعاً بموقع جغرافى ممتاز الى غير ذلك من الأسباب التى تجعله متفوقاً على منافسيه . ومع وجود هذه الفروق الجسيمة فى تقفات الإنتاج فانا نجد السلع التى من نوع واحد تباع بثمن واحد .

المبحث الاول — الأثمان فى حال تصور جهود المجتمع

§ ٢٢٨ — فى معنى جهود المجتمع : اذا تصورنا مجتمعاً تظل فيه ظروف الإنتاج والتوزيع والاستهلاك غير متغيرة من جيل الى آخر فيتوقف مقدار المطلوب من كل سلعة على الحالة الاقتصادية السائدة فى هذا المجتمع فمثلاً يتوقف طلب القمح على تعداد السكان والطعام وثمن القمح وأثمان الحاصلات الأخرى التى تصلح للحلول . محل القمح والوارد المالية للمستهلكين . ومن جهة أخرى يحسب الزراع حساب الظروف الأخرى كساحة الأراضى المزروعة قمحاً وخصبها ونفقات الإنتاج والثمن. الذى يباع به القمح وما الى ذلك .

§ ٢٢٩ — فى توازن العرض والطلب والثمن المادى : يتوازن العرض والطلب بعد انقضاء زمن معين . فاذا كان العرض غير كاف لكل المستهلكين . يرتفع ثمن القمح وهذا الارتفاع يدفع الزراع الى زيادة إنتاج القمح . فاذا أصابت السوق كلفة يهبط الثمن وهذا الهبوط يثبط عزيمة بعض المنتجين ويسمدون الى .

زراعة محاصيل أخرى وبذلك تقل كمية القمح المعروضة وسرعان ما يتعادل العرض مع الطلب .

وعند ذلك يقال بأن عرض وطلب القمح عاديان normal أى أنها وليدا الظروف العادية التى يعيش فيها المجتمع المقصود . ويظل العرض والطلب بدون تغيير مادامت الظروف العامة باقية على ماهى عليه . ويتوازن العرض المادى والطلب المادى للقمح عند ما يبلغ الثمن حداً يحمل المنتجون على الاستمرار فى تقديم الطلب المادى للقمح . وهذا الثمن الذى يحقق التوازن يسمى « الثمن العادى » للقمح فى الظروف السابقة التى تصورناها . وتدور تقلبات ثمن القمح فى السوق حول الثمن العادى الذى يكون بمثابة (مركز الجاذبية Centre of gravity) وعلى ذلك يتطابق الثمن العادى مع متوسط الأثمان السائدة فى المجتمع الذى تصورناه .

§ ٢٣٠ — فى علاقة الثمن المادى بنفقة الانتاج : تشمل نفقة الانتاج

ثمن المواد الأولية وفائدة رأس المال الموظف فى الانتاج ومصاريف التأمين وأجور العمال والمحال ومعدل استهلاك رأس المال وريح المنظم . اذا قرر هذا نقول بان الثمن العادى يتحدد بأعلى نفقات الانتاج أى بأعلى ما تصل اليه النفقات اللازمة لانتاج القمح الذى يكفى لسد حاجات الطلب المادى . فاذا فرضنا أن نفقة انتاج أردب القمح فى أسوأ ظروف هى ١٥٠ قرشاً فيكون الثمن العادى الوحيد لأردب القمح هو ١٥٠ قرشاً . وذلك لانه اذا قل الثمن عن هذا القدر فلا يستطيع الزراع الذين يفلحون أرضهم فى ظروف سيئة أن يحصلوا على مصروفاتهم ومن ثم يمدون الى زراعة أنواع أخرى من المحاصيل وعلى ذلك لا يكفى القمح المعروض لسد الطلبات ويتجاوز ثمنه مائة وخمسين قرشاً . ولا يمكن من جهة أخرى أن يظل الثمن مدة طويلة أزيد من ١٥٠ قرشاً لأن بعض المنتجين يبادرون الى تخفيض ثمن القمح استحثاً للمشتريين ويندفع بقية المنتجين الى تقليد عمل بقاعدة وحدة لأثمان . وبذلك يعود الثمن الى ١٤٠ قرشاً وهو الثمن العادى اللازم والكافى

التوازن الثابت » لأنه اذا انحرف عنه ثمن السوق فسرعان ما يتجه نحوه بفضل المنافسة .

§ ٢٢١ — في فائض المنتج : أن المنتج الذى يستطيع أن ينتج القمح بأقل من ١٥٠ قرشاً لكل أردب ، يبيعه مع ذلك بمبلغ ١٥٠ قرشاً ، وبذلك يعظم ربحه بقدر ما تقل نفقات انتاجه . ويسمى هذا الربح فائض المنتج 'Producers' Surplus ويقابله فائض المستهلك (بند ٢٤) فكما أن المستهلك يشتري كل ما يلزمه بالثمن النهائي ويستفيد فرق الثمن الذى كان قبل دفعه حتى لا يحرم من الاستمتاع . فكذلك المنتج يستفيد من ظروف الانتاج السيئة التى يعمل فيها غيره من المنتجين .

§ ٢٢٢ — في المنتجين الحديين : المنتجون الذين يكافهم انتاج الأردب ١٥٠ قرشاً لا يربحون ولا يخسرون ويسمى المنتجين الحديين أو النهائيين Marginal producers لوقوعهم على الحد الذى لا يتحقق معه الربح أو الخسارة وهم على أهبة للانتفاع عن الانتاج اذا طرأ أقل هبوط فى الثمن بشرط أن يبدو على هذا الهبوط صفة الدوام .

ويسمى عرض هؤلاء المنتجين الحديين « العرض الحدى marginal demand » وتسمى نفقة انتاجهم « النفقة الحدية marginal cost »

المبحث الثانى — الأثمان فى مجتمع حقيقى

§ ٢٢٣ — فى أن الأثمان تتجه نحو الثمن المادى فى المجتمعات الحقيقية : ان العالم الذى نعيش فيه لا يبقى فى حالة الجمود التى افترضناها فى المبحث السابق وذلك لأن القوى الاقتصادية يتغير بعضها فجأة والبعض الآخر يتغير ببطء ، ويزداد عدد السكان فى بعض البلدان ، وتتغير ميول الناس ودخولهم . وتتطور طرق الانتاج بالطراد . وتزيد أو تقل نفقات الانتاج . والآن تلقاء عدم استقرار الظروف

الاقتصادية فما هي أهمية فروض الطلب العادى والعرض العادى والثنى العادى التى تصورنا تحققها فى مجتمع جامد ؟ نقول أن هذه الفروض تحتفظ بأهميتها لأنها اذا كانت لا تتحقق الا فى النادر فىنتج دائما نحو التحقق .

§ ٢٣٤ - فى أن لكل حالة اقتصادية ثمنًا عاديًا يقابلها : أن مجموع الظروف الاقتصادية فى زمن معين يحدث بالنسبة لكل سلعة عرضًا عاديًا وطلبًا عاديًا وثنًا عاديًا قد ينتهى به الأمر الى الاستقرار اذا بقيت هذه الظروف للمدة الكافية لظهور أثرها . فاذا تغير أحد الظروف قبل أن تتحقق حالة التوازن تولد بالنسبة لكل سلعة عرضًا وطلبًا وثنًا عاديًا . وهذا الثمن ينتهى به الحال الى الاستقرار اذا ظلت هذه الظروف باقية للمدة الكافية لظهور أثرها .

وعند كل تغيير نواجه فترة يصل فيها العرض والطلب على التطابق وفى غضون هذه الفترة قد يعتمد ثمن السوق عن الثمن العادى . ويتغير مركز الثقل الذى ينتج عنه ثمن السوق فى الزمان . وفى أثناء حصول هذه التغيرات المتوالية لا يصل متوسط ثمن السوق الى التطابق مع الثمن العادى كما يحدث هذا التطابق فى حالة تصور مجتمع جامد

ولنفرض الآن حصول التوازن ما بين عرض وطلب سلعة لئلا نرى ما يؤول اليه ثمنها فى السوق وثنها العادى عند ما يطرأ على العرض أو الطلب تغيير دائم

الطلب الاول - فى زيادة الطلب

§ ٢٣٥ - فى زيادة الطلب : زيادة طلب سلعة معناها أن كمية ما يشتري منها بكل ثمن أكثر من ذى قبل . فاذا فرضنا أن طلب سلعة زاد زيادة مستديمة بسبب اكتشاف طريقة جديدة لاستعمالها أو بسبب فتح أسواق جديدة لتصريفها فى الخارج أو ليجرد تغيير أهواء الناس فهل نستطيع أن نتنبأ بما يؤول اليه الثمن

العادى ونحن السوق لهذه السلعة ؟ يتوقف الأمر على طول أو قصر الفترة الزمنية وعلى نوع السلعة .

(١) فيما يؤول اليه نحن السوق في فترة قصيرة ^(١) بعد زيادة الطلب : اذا

كان الموجود من السلع بعد زيادته لا يكفي الطلبات الجديدة أو اذا كان من المنظور أن تقل كمية السلع يرتفع الثمن بسبب تساقى المشترين للحصول على هذه السلعة التي لا يوجد منها ما يكفي لكل الطلبات . ويستفيد المنتجون من هذه المنافسة ويرفعون الأثمان القديمة حتى تتجاوز نفقة الانتاج القديمة . ولا معدل عن ارتفاع الثمن حتى يقتضى بعض المشترين من الشراء اذ القرض أن الموجود من السلعة لا يكفي لكل الناس

ويستقر الثمن الجديد بصفة دائمة ويصير الثمن العادى الجديد اذا لم يستطع المنتجون أن يزيدوا الانتاج وأن يقدموا بصفة مستمرة كمية أكثر من العرض العادى القديم

و بسبب ارتفاع الثمن الذى يبيع به المنتجون يرجحون أرباحا طائلة مادام الثمن مرتفعاً . وهذه الأرباح بدورها تكون سبباً في زيادة انتاج هذه السلعة .

(٢) فيما يؤول اليه الثمن العادى ونحن السوق في فترة طويلة بعد زيادة الطلب

الفترة الطويلة هي التي تتسع لتوازن العرض والطلب أى الانتاج والاستهلاك . ويجب أن لا تغفل الصعاب التي يلاقيها المنتجون لزيادة انتاج السلعة لقضاء الطلبات الزائدة ومن أجل ذلك يجب التفرقة بين ثلاثة أحوال وهي : (١) بقاء نفقات الانتاج بدون تغيير (٢) زيادة نفقات الانتاج (٣) قصان نفقات الانتاج وبعبارة أخرى الغلة الثابتة والغلة المتناقصة والغلة المتزايدة

(١) بقاء نفقة الانتاج بلا تغيير أو ثبات الغلة : يعود الثمن العادى في الفترات

(١) الفترة القصيرة هي التي لا تتسع لزيادة العرض ليكون معادلاً للطلب

الطويلة الى حالته القديمة ويهبط معه ثمن السوق . وتصدق هذه القاعدة على السلع التي تكون نفقة انتاجها مستقلة عن عدد الوحدات المنتجة أى أن نفقة انتاج الوحدة لا تقل بزيادة عدد الوحدات المنتجة . والسلع التي من هذا القبيل بفرض وجود سلع من هذا القبيل هي (ا) التي تصنع من مواد أولية موجودة بكثرة في الطبيعة (ب) والتي لا يقتضى صنعها مكاناً خاصاً (ج) والتي لا تستفيد من مزايا الانتاج الكبير متى وصلت مشروعاتها الى حجم معين يسهل الوصول اليه . وتدل ضرورة توافر هذه الشروط على أن عدد هذه السلع ليس بالكثير .

(ب) تزايد نفقة الانتاج أو تناقص الغلة : الفرض هنا أن نفقة انتاج الوحدة تزايد بتزايد عدد الوحدات المنتجة من السلعة . والمنتجات التي تدخل في هذا النوع هي التي تخضع لقانون تناقص الغلة كالحاصلات الزراعية والأشياء المستخرجة من المناجم . ويمكن القول بأن الحاصلات التي من هذا النوع هي الأكثر عدداً فاذا تجاوز الانتاج حداً معيناً فمعظم أنواع المنتجات تخضع لقانون تناقص الغلة . والآن نستطيع أن نستخلص القاعدة الآتية وهي أنه في الفترات الطويلة يزيد الثمن العادي عن مستواه القديم ويرفع ثمن السوق تبعاً له . ولبيان ذلك نتمثل صناعة استخراج الفحم ونفرض ابتداءً تحقق التوازن ما بين عرض وطلب الفحم . ففي هذه الحالة يتطابق الثمن العادي مع نفقة استخراج الفحم في أسوأ الظروف عند ما يكون هذا الاستخراج ضرورياً لتقديم الكمية المطلوبة من الفحم بهذا الثمن أى بالنفقة الحدية .

ولنفرض الآن أن طلب الفحم زاد زيادة جسيمة كما حدث في الحرب العظمى . ففي بادئ الأمر يزيد ثمن الفحم عن الأثمان القديمة متى كان من المتوقع أن لا يكفي الفحم الموجود بسبب قرب قنادر المحزون منه . ويربح كل منتج حتى المنتج الحدى وهو الذى ينتج في أسوأ الظروف والذى ما كان ليربح أو ليخسر شيئاً قبل ارتفاع ثمن الفحم .

وهنا تدخل صناعة استخراج الفحم في دور ثان أو فترة ثانية . ذلك أن ارتفاع ثمن الفحم يشجع شركات استخراج الفحم على زيادة الانتاج فتعتمد الى الاستخراج من المناجم الفقيرة التي لولا ارتفاع الأمان لكان استغلالها جالباً للضرارة وهو ما حدث فعلاً في الحرب العظمى . الا أنه على عمر الأيام يتحدد الثمن عند مستوى النفقات اللازمة لانتاج ذلك الجزء من الفحم اللازم الذي يتطلب انتاجه أبسط نفقة . وهذه النفقة هي الثمن العادي الجديد وهو أقل من الثمن القديم الذي تقرر في الفترة الأولى ولكنه أعلى من الثمن العادي القديم لأن الفرض أن كمية الفحم الإضافية لا يمكن الحصول عليها الا بنفقة أعلى من نفقة الانتاج القديمة .

(ج) تناقص نفقة الانتاج أو تزايد النفقة : وعلى النقيض مما تقرر في الحالة السابقة تقل نفقة انتاج الوحدة كلما زاد عدد الوحدات المنتجة . وهو ما يصدق على كل الحاصلات الصناعية بسبب مزايا الانتاج الكبير اما بشرط أن لا يتجاوز الانتاج الحد الذي تكون فيه النفقة متناقصة . على أننا نأرجع الى القول بأن هذا الحد يحدد جداً فيما يختص بالصناعة . فاذا فرضنا أن ألف طن من قضبان الصلب يكلف انتاجها ١٠٠٠٠ جنيه فان ٢٠٠٠ طن لا تكلف ٢٠٠٠٠ جنيه بل قد تكلف ١٤٠٠٠ جنيه . ويلاحظ انه في حالة تضاعف كمية القضبان يهبط متوسط نفقة انتاج الطن من عشرة جنيهات الى سبعة ($\frac{10000}{2000} = 5$ جنيه)

ولنفرض الآن أن طلب سلعة زاد فجأة بصفة دائمة . ففي بادى الامر تكون كمية السلع الموجودة غير كافية نسبياً ويؤدي تنافس المشترين الى ارتفاع الثمن . وفي الفترة التي تمقب ذلك وهي التي يتوافق فيها العرض مع الطلب تسرى القاعدة الآتية « يهبط الثمن العادي الى ما دون الثمن العادي القديم ويهبط معه ثمن البيع » اما قد يحدث في بدء هذه الفترة أن تأخذ نفقات الانتاج في الزيادة إما لأن المنتجين بسبب رغبتهم في زيادة انتاجهم يسمدون الى استعمال آلات ومعدات قديمة ويستأجرون عمالاً غير مدربين وإما لأنهم ينشئون مصانع جديدة وبذلك

تزداد ثقلاتهم العامة التي توزع على كل الوحدات التي تصنع . الا انه لا بد في آخر الأمر من أن يتمكن المنتجون من قضاء كل المطالب الجديدة بمساعدة المصانع والآلات المتقنة والعمال الاختصاصيين . وبعد ذلك تهبط نفقة انتاج كل وحدة ويهبط ثمن البيع . وتهبط نفقة الانتاج الحديدية كلما زاد عدد الوحدات المصنوعة وذلك لان النفقات العامة توزع على مقدار من الوحدات آخذ في التزايد . وبعبارة أخرى يقترب ثمن الانتاج الكلي لكل وحدة من ثمن الانتاج الجزئي الذي هو النفقة التي لا تقبل أى تيسير بالنظر الى حالة طرق الانتاج الموجودة في الفترة التي ندرسها .

ويتراوح ثمن البيع حول النفقة الدنيا minimum التي لا تقبل أى نقصان بشرط أن يكون للطلب من الأهمية ما يكفي لتشغيل عدة منشآت صناعية مستقلة حتى تستطيع أن تستفيد من مزايا الانتاج الكبير فتصنع بأدنى نفقة وما دامت هذه المصانع متنافسة فلا يمكن أن يتجاوز ثمن البيع كثيراً النفقة الدنيا التي تصبح الثمن العادي

(٣) فيما يؤول اليه الثمن العادي والثمن الجارى في الفترات الطويلة جداً :
يهبط الثمن العادي في الفترات الطويلة جداً معها كان نوع السلة . انما يجب أن تكون الفترة من الطول بحيث تسمح بادخال كل التحسينات الممكنة في وسائل الصناعة . وحينئذ يهبط الثمن العادي الى ما دون مستواه في أواخر الفترة الطويلة سواء أكانت نفقة الانتاج ثابتة أم متزايدة أم متناقصة كل هذا يفرض أن الطلب غير متغير . مثال ذلك استخراج الفحم . فقد يقضى اكتشاف مناجم غنية أو استعمال وسائل أقصد في الانتاج أى في استخراج الفحم الى هبوط نفقة الانتاج ويهبط تباعاً الثمن العادي للفحم . وقد أفضت الاختراعات التي تميز بها آخر القرن الثامن عشر والتي أسبغت المجد على القرن التاسع عشر الى نقصان الثمن العادي وثمر السوق لمعظم الحاصلات الصناعية . لذلك يمكن تطويل فعل قانون تناقص الغلة

مدة تقل أو تزيد حسب الأحوال لكن هذا القانون يتقلب في النهاية ويرتفع الثمن المادى للسلع .

§ ٢٣٦ - في تغيير العرض : قد تتغير ظروف العرض من تلقاء نفسها أى بدون مدخل لارتفاع أو هبوط ثمن السلعة . ويحدث تغيير العرض اما بسبب تغيير كمية السلعة الموجودة واما لهذين البين مما .

(١) في تغيير نفقة الانتاج : قد تقل نفقة الانتاج لأسباب عديدة كاستعمال آلة جديدة أو طريقة طريقة للانتاج أو إلغاء بعض المكوس أو الرسوم الكمركية المقررة على المواد الأولية المستوردة من الخارج أو منح اعانة لصناعة أو نقصان أجور العمال . ويترتب على نقصان نفقة الانتاج بصفة مستديمة النتائج الآتية : -

١ - هبوط الثمن المادى للبيع .

ب - زيادة كمية السلع المنتجة . ويعظم هبوط الثمن المادى بالنسبة للسلع التى يسرى عليها قانون الغلة المتزايدة ويحدث هذا الهبوط للأسباب الآتية :
أولاً نقصان نفقة الانتاج فى ذاتها وثانياً نقصان هذه النفقة بسبب الانتاج الكبير . لكن الحال على خلاف ذلك بالنسبة للسلع التى تخضع لقانون الغلة المتناقصة لتهار النتائج السالفة الذكر وذلك لان نقصان نفقة الانتاج فى ذاتها يقابله ارتفاع هذه النفقة بسبب زيادة الكمية الناتجة فتقع المقاصة بصفة جزئية ما بين ذلك النقصان وهذا الارتفاع . ولهذا السبب يقل هبوط الثمن فى الحالة الثانية عنه فى الحالة الأولى .

وعلى النقيض مما تقدم اذا زادت نفقات الانتاج بسبب غلاء اللواد الأولية وأجور النقل وأجور العمال أو زيادة المكوس والضرائب تنتج نتائج عكسية .

(٢) في تغيير الكمية : أما فيما يختص بتقلبات كمية السلع فقد تكون هناك كلفة فى الانتاج أو قلة « أزمة الوفرة وأزمة القحط » ينتج عنها هبوط الأثمان فى

الحالة الأولى وصعودها في الحالة الثانية . وقد يما كان أهم ما تعنى به الحكومات انشاء هُريات عامة لتخزين الأقوات بسبب عدم توافر طرق المواصلات - وقد أصبح الناس الآن في كل مكان في مأمن من شرور المجاعات وقل نوعاً خطر كثرة المحاصلات . على ان المجاعات الزراعية لم تزل تماماً . فبسبب الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦٠ - ١٨٦٥) التي قامت بين ولايات الشمال وولايات الجنوب لم تستطع انجلترا الحصول على ما يلزمها من القطن وقد كان لذلك أسوأ أثر على مصانمها . ووقعت في فرنسا أزمة في زراعة كروم العنب منذ سنة ١٨٧٩ لقلّة المحصولات بسبب فتك الفيولوكيرا . ثم كثر المحصول منذ القرن العشرين فأحدث أزمة . وفي أثناء الحرب المظلمى نقص القمح وعمدت بعض الدول الى مزجه بمواد أخرى

الفرع الثالث

في تأثير نفقة الانتاج في الثمن العادى وفي ثمن السوق

المبحث الاول

الثمن والمنفعة الاجتماعية والنفقة الاجتماعية

§ ٢٣٧ - في توقف الثمن على المنفعة النهائية الاجتماعية والنفقة النهائية

الاجتماعية : علمنا ان القيمة التبادلية لسلمة بالنسبة لسلمة أخرى هي ظاهرة اجتماعية والقيم التبادلية التي تعرف عملياً هي المقدرة بنقود أى ائمان السلع . والثمن الذي هو ظاهرة اجتماعية يتوقف على المنفعة النهائية وعلى النفقة النهائية الاجتماعية للسلمة بفرض ان قوة شراء النقود لا تتغير . ولنوضح الآن معنى هذه الألفاظ .

في المنفعة الاجتماعية : لا يتوقف ثمن السلمة على الحاجة الشديدة أو الضعيفة التي يحس بها هذا أو ذاك للمشتري كما انه لا يتوقف على مقدار منفعة السلمة له

ولكنه يتوقف على حاجات الناس قاطبة الى هذه السلعة أى منفعتها الاجتماعية فالجوعان يشتري خبزاً بثمان السوق ولو انه يقبل شراءه بأعلى ثمن اذا لزم الحال للحصول على الخبز . وقد يصطاد رحالة حيواناً مفترساً لا فائدة فيه ولكنه يبيعه بثمان مرتفع الى حديقة حيوانات او الى ملبس لمرضه على الناس .

فالطلب الفردى هو عنصر واحد من مجموع طلبات أى الطلب الاجتماعى للسلعة . وهو من أجل ذلك لا يؤثر فى ثمن السلعة التى تكون كيتها غير محدودة .

فى نفقة الانتاج الاجتماعية : ومن جهة أخرى لا يتوقف ثمن السلعة على نفقة انتاجها بمعرفة أى منتج ولكنه يتوقف على التكاليف الاجتماعية للسلعة أى على أقل التكاليف التى تضطر الهيئة الاجتماعية أن تتحملها فى ظروف معينة للحصول على كل كمية السلع التى تحتاج اليها فقد تتساوى تكاليف انتاج بعض المنتجين ولكن قد يظهر منتج جديد يستطيع أن يفتج بأقل من غيره وعلى ذلك تهبط نفقة الانتاج الاجتماعية .

§ ٢٣٨ - فى للنفقة النهائية الاجتماعية والنفقة النهائية الاجتماعية وتوقف الثمن عليهما : تجعل للنفقة النهائية الاجتماعية لسلعة ما من الطلب النهائى كما ان النفقة النهائية تظهر من العرض النهائى . فى المثال الذى ذكرناه فى بند ٢٢٠ كان الطلب الحدى ٧٠٠ قنطار قطن بثمان ٣٦ ريالاً . وهو الطلب الحاصل بأقل ثمن يقبله البائسون لبيع أكبر كمية من بضاعتهم اذ لا أهمية لوجود مشترين رابعين فى الشراء بأكثر أو بأقل من هذا الثمن وذلك لان الراغبين فى الشراء بأقل من هذا الثمن لا يشترون ولان الراغبين فى الشراء بأكثر من ذلك يرجعون بدفهم ثمناً يقل عن تقديراتهم الشخصية . فالعرض الحدى هو ٧٠٠ قنطار بثمان ٣٦ ريالاً القنطار بقطع النظر عن كون نفقة الانتاج بالنسبة لبعض المنتجين أقل أو أكثر من ذلك . فمن كانت نفقات انتاجه قليلة ربح ومن كانت نفقات انتاجه كبيرة

اضطر الى زراعة أشياء أخرى اذا ظل مستوى الثمن على ما هو عليه . يتبين مما تقدم أن للنفقة الحدية الاجتماعية لسلعة ما تساوى نفقتها الحدية الاجتماعية .

فإذا فرضنا ان التوازن تحقق ما بين عرض وطلب القطن عند ما يكون ثمن القنطار ٣٦ ريالاً فهذا الثمن يسمى الثمن العادي وهو يتطابق مع النفقة الحدية المستمرة للقطن وبعبارة أخرى تتطابق نفقة الإنتاج المتكررة reproduction مع للنفقة الحدية للقطن .

ومن المبحث ان نحاول البحث فيما اذا كان الثمن العادي يتوقف على للنفقة الحدية أم على نفقة الإنتاج الحدية حتى لا يكون مثلنا كمثل من يبحث بأي نصل يقطع المقص . أو أيهما يحدث الصوت الناقوس أم قارعه . فهناك تبعية متبادلة ما بين الكمية المباعة والثمن ونفقة الإنتاج فهي تعمل على أن تكون في حالة توازن كفتح المقعد في عين قنطرة فهو يقع بين القوى المضادة التي تعتمد عليه . فإذا زاد طلب النعم وإذا صار من الضروري استئصال مناجم جديدة تعظم فيها نفقات الاستخراج عما كانت عليه في المناجم القديمة زادت النفقة الحدية لكل طن وزاد ثمنه العادي . وتأثير نفقة الإنتاج في الثمن ظاهر وذلك لأنه يجب أن يرتفع الثمن حتى يصل الى مستوى النفقة والا فلا تستغل المناجم الجديدة . لكن تأثير الثمن على النفقة لا يقل ظهوراً وذلك لأنه بسبب وجود مشتريين يرغبون في شراء النعم بثن أغلى مما كان عليه يمكن من استخراج نفقات أعلى .

والخلاصة ان الثمن العادي لا يتحدد بنفقة الإنتاج ولكنه يتطابق بفعل القوى الاقتصادية مع نفقة الإنتاج

المبحث الثاني

التمن المادى و تمن السوق

§ ٢٣٩ - في أن تمن السوق يتراوح حول التمن المادى: يجب أن لا يعلق بالاذهان أن التمن المادى يتوقف على نفقة الانتاج وان تمن السوق يتوقف على العرض والطلب . والحقيقة ان التمن المادى و تمن السوق يتوقنان على المرض والطلب وان العرض والطلب يتوقنان على تمن السوق . والتمن المادى وهو التمن الذى يحدث التوازن بين العرض والطلب يتطابق مع نفقة الانتاج الحدية فلانتاج في حين أن تمن السوق قد يكون أعلى أو أقل من التمن المادى. وسنستعرض الآن الحالات التى ينحرف فيها تمن السوق عن التمن المادى .

تغيير العرض أو الطلب : (١) اذا طرأ تغيير ذاتى في العرض أو الطلب فقد يكون تمن السوق أعلى أو أقل من التمن المادى و الفترة اللازمة لتوازن العرض مع الطلب ثم تأخذ المنافسة في جذب تمن السوق نحو التمن المادى أى تمن التوازن إنما يحدث قبل تحقق التوازن أن تتغير قوة أو أكثر من القوى الاقتصادية فينتج التمن من جديد نحو حالة توازن أخرى وقد لا تتحقق هذه الحالة كسابقها اذا طرأ تغيير آخر في القوى الاقتصادية . لذلك قد لا يتفق أبداً ان يسرى التمن المادى في السوق لكن هذا لا يمنع تأثيره على تمن البيع

حدوث أزمة : (٢) قد يكون تمن السلعة أعلى أو أقل من نفقة الانتاج لغير الأسباب المارضة السالفة الذكر فقد يكون أعلى منها في فترة المضاربة التى تسبق الأزمات عادة عند ما يقبل المشترون أثماناً باهظة بأمل بيع ما يشترونه مرة ثانية بأثمان أعلى . وقد يشترون سلعة بأى تمن بقصد التخلص من عملة ورقية آخذة في التدهور من يوم الى آخر . ويكون التمن أقل من نفقة الانتاج اذا باع بعض المنتجين بعض السلع بخسارة اما بقصد الاعلان واما بقصد الاجهاز على منافس ليضطره على

تخفيض ثمنه اذا اراد هذا الاخير أن يحافظ على علامته كذلك قد يكون هذا الثمن أقل من نفقة الانتاج في فترة التصفية التي تقب الأزمة عند ما يشد المنتجون النقود فلا يجدونها بسبب انعدام ائتمانهم فيضحون بسلمهم للحصول على نقود بأية وسيلة .

المبحث الثالث - في اثمان البيع ونفقة انتاج السلع المتلازمة^(١)

§ ٢٤٠ - في السلع للتلازمة : السلع المتلازمة هي التي لا يمكن انتاجها على افراد وبسهولة بل يقتضى انتاجها الرجوع الى مصدر مشترك كاللحم والجلود ، أو القمح والقش وبالنسبة لهذا النوع من السلع تراخى العلاقة للوجود ما بين ثمن البيع ونفقة الانتاج

(١) في الحاصلات الزراعية : تتركب الماشية المخصصة للقصابة من أجزاء منفصلة لكل جزء منها منفعة خاصة وثمن خاص . كاللحم والجلد والصوف والقرون . واللحم بدوره يتركب من أجزاء غير متساوية القيمة . وهذه الأجزاء المختلفة تعتبر سلماً متلازمة كالتبن والحب الناتج من محصول قمح .

وقد يسهل تقدير نفقة انتاج الماشية أو محصول القمح ولكن لا توجد نفقة خاصة لكل جزء على افراد . وثمن كل المحصول يتجه نحو التطابق مع النفقة الكافية اللازمة لانتاجه joint stock طبقاً لقواعد تكوين الأثمان . لكن الثمن العادى لكل جزء من هذه الاجزاء قد يزيد أو ينقص عن نفقة الانتاج . قيمة التبن عظيمة في البلدان التي تستورد من الخارج معظم ما تحتاج اليه من القمح لكنها قليلة في البلدان التي تصدر القمح وتحتفظ بالتبن

(٢) في الحاصلات الصناعية : وكذلك الحال بالنسبة للصناعة فقد تعطى بعض الصناعات حصلاً رئيسياً وحاصلات ثانوية وفضلات . فاستخراج غاز الاضاءة يعطى كوكا وقطراناً وتعتبر حاصلات ثانوية . ولكن الغاز الذي يشرب من صناعة فحم الكوك للمواقد الكبيرة (الأفران) يعتبر حاصلات ثانوياً وقد ظل معتبراً

مدة طويلة من المتخلفات المدية القيمة ثم فطن رجال الصناعة الى الانتفاع به .
وتكرير البترول يعطى حاصلات ثانوية كالفاسلين vaseline . وصفرة القول أن
هناك مجالا كبيرا للعمل على الاستفادة من الخيرات التي تحبونها بها الطبيعة فقد
يأتى يوم لا يحرق فيه النجم بحالته الطبيعية بل لابد من تقطيره أو تنقيمه لاستخراج
ما قد يحتويه من حاصلات ثانوية

إذا قرر هذا قول بأن ثمن فحم الكوك لا يتوقف ثمنه على نفقة الانتاج اذا
كان متضلعا من صناعة الغاز . كذلك لا تتوقف كميته على مقدار حاجات
المستهلكين ولكن كميته تتوقف على مقدار ما يستهلك من الغاز . من أجل ذلك
يجب أن يستهلك الناس كل ما ينتج منه ويكون ذلك بتخفيض ثمن الكوك
بنفس النظر عن نفقة الانتاج . و ثمن مجموع كل هذه الحاصلات وهى الغاز والكوك
والقطران هو الذى يتطابق فى النهاية مع نفقة انتاج متراً مكعباً من الغاز .

(٢) السلع الناتجة من عمليات حاصله فى وقت واحد ومصنع واحد : توجد
مصانع كثيرة تصنع أنواعاً مختلفة من السلع باستعمال نفس الأمكنة ونفس الآلات
كوليسر صلب وبوابات ، وبابات عربات السكك الحديدية ومقنوفات الحرب
ومدافع وصفائح للتدريع ، وآلات رفع وسيارات . ومن الصبر معرفة النفقة الكلية
لانتاج joint cost لكل وحدة أو كل نوع من السلع .

ويجب أن يباع مجموع هذه الحاصلات بثمن يعود بالرجح على المنتجين
وبعبارة أخرى يجب أن يكون الثمن الكلى مساوياً على الأقل للنفقة الكلية للانتاج
لكن ثمن كل سلعة ليس له الا علاقة بعيدة بنفقة انتاجها على افراد وهذا الثمن
يتوقف على رغبة المشترين فى الدفع .

وإذا نظرنا الى أنواع السلع المتعددة التى ينتجها الزراع أو الصناع أثناء قيامهم
بانتاج أشياء أخرى يتبين لنا عدم خضوع أشياء كثيرة لقاعدة اتجاه الثمن نحو
التطابق مع نفقة الانتاج .

الفرع الرابع

البيع بضمن محدد

§ ٢٤٢ - في ذبوع البيع بضمن محدد : ذاعت طريقة البيع بضمن محدد في كل مجالات الأعمال . فالفنادق والمطاعم والمصديليات والمكاتب والصارف والمخازن تبيع خدماتها أو سلعها بضمن محدد من قبل وبذلك لا يحصل سوم . ويرجع سبب انتشار هذه الطريقة الى ما في السوم من ضياع الوقت والمناقشات الحادة والمنازعات لذلك يتعين على المشتري اما أن يأخذ السلعة بالثمن المحدد أو يتركها .

§ ٢٤٣ - في اشتباه البيع بضمن محدد بالاحتكار : تشبه هذه الطريقة بالاحتكار عند ما يحدد المحتكر بنفسه الثمن مراعيًا في ذلك مقدار ما يحتمل أن يُطلب من السلعة بهذا الثمن . ولذلك يتأثر الثمن بالطلب الاحتمالي لا بالطلب الفعلي . ويتبين على ممر الأيام مبلغ تنبؤات البائع من الصحة ومقدار التعديل الذي يتعين اجراؤه على هذا الثمن في المستقبل . فاذا رأى ضرورة تخفيض الثمن ففقد ذلك أن المشتري السابقين دفعوا ثمنًا مرتفعًا ما كانوا ليدفعونه لو كانت للساومة حائزة بين المتعاقدين

§ ٢٤٤ - في الفرق ما بين البيع بضمن محدد وبيع السلع المحتكرة . على أنه لا يجب أن نبالغ في زيادة الثمن بسبب البيع بضمن محدد وذلك بسبب كثرة المتنافسين . ورغبتهم في ازدياد عدد زبهم يدفعهم الى تخفيض الأثمان وتقف حائلًا دون مطاعم الآخرين . ومن أجل ذلك تختلف هذه الطريقة عن الاحتكار انما يلاحظ من جهة أخرى أن أثر المنافسة لا يتحقق في مدينة كما يتحقق في السوق الخيالية التي تصورناها وذلك لأن للمشتري لا يعرفون تمامًا أثمان العرض والطلب وليس كل البائعين متكافئين من جميع الوجوه اذ يوجد دائماً عنصر احتكار

لمصلحة بعض البائعين كصنع ممتاز أو شهرة قديمة أو توافر رأس مال يمكن من البيع بالنسيئة فيجدون في هذه المزايا قوة تمكنهم من مقاومة المنافسة § ٢٤٥ — أجمال : والنتيجة أن الأمان في المجتمعات الحاضرة قلما تتعدد بالمساومة ، وأن افتراض سوق تظهر فيه آثار المنافسة على أتم وجوها أمر عسير التحقيق مما يحملنا على التساؤل عما اذا كان السعر الجارى أى سعر السوق يحقق تماماً الثمن العادل *Juste prix* للسلم

الفصل الثالث

في تكوين الأمان في حالة الاحتكار

الفرع الاول

في الاحتكار

§ ٢٤٦ — في معنى الاحتكار : علمنا أن المنافسة تقتضى وجود بائعين ومشتريين متناظرين وان الثمن يتعدد من جهة بمجهود البائعين الذين يملكون على بيع سلهم ومن جهة أخرى بمجهود للمشتري للحصول على ما يلزمهم من السلع والخدمات . وعلمنا أن هناك قوى اقتصادية تحدد عدد البائعين والمشتريين وان الثمن يتبين بناء على ذلك . وأخيراً علمنا أن الأمان الذى تتكون في حالة المنافسة تكون بعيدة عن هيمنة بائع واحد أو مشتر واحد . أما الاحتكار فهو على النقيض من حالة المنافسة الحرة . فهو يدل على معنى الاتحاد والعمل المشترك ويفيد معنى تقييد حرية عرض السلع والخدمات بمعرفة البائعين للتناظرين وتقييد حرية طلب السلع والخدمات بمعرفة المشتريين للتناظرين

الحصول عليها . وتدل كلمة احتكار على توحيد ادارة نوع من الأعمال بالنسبة لاحدى خصوصياته كالعرض (الانتاج) أو الطلب (الاستهلاك أو الشراء) . وقد يكون الاحتكار فى واحدة أو أكثر من هذه الخصوصيات . لذلك يعرف الاحتكار بأنه توحيد نشاط شخص واحد أو أكثر يقومون بنوع معين من الأعمال يترتب عليه الهيمنة المطلقة على هذا النوع من الاعمال وبخاصة فيما يتعلق بالثمن (الياس وآدم ولورنس وينج ص ١٩٠)

§ ٢٤٧ — فى أنواع الاحتكار من قبل شخص المحتكر : ينقسم الاحتكار من قبل شخص المحتكر الى احتكار عام وخاص

(١) الاحتكار العام . وهو الاحتكار الذى تبشره وحدة سياسية لأجل مصلحة المجتمع كالدولة أو المحافظة أو المديرية أو أى شخص معنى ذى صفة عامة . وقد يكون الغرض منه مالياً للحصول على إيرادات كاحتكار الحكومة الفرنسية لصناعة وبيع البخان والبارود والكبريت . وقد يكون الغرض منه اجتماعياً ضماناً لتأدية خدمة عامة على الوجه الأكمل كاحتكار الدولة سك العملة والبريد والتلفون والتلغراف .

(٢) الاحتكار الخاص . وهو الاحتكار الذى يتمتع به شخص — طبيعى أو معنوى — فيستأثر بصناعة معينة كتوريد الماء أو الغاز أو الكهرباء الى مدينة وتوزعها على السكان . وقد يتمتع بالاحتكار عدة أفراد كاحتكار سيطرة بورصات الأوراق المالية فى فرنسا أو أمناء النقل بالسيارات فى العواصم الكبيرة .

§ ٢٤٨ — فى أنواع الاحتكار من قبل مصدرها . ينقسم الاحتكار من قبل مصدره الى (١) احتكار اجتماعى ويسمى أحياناً اصطناعى (٢) واحتكار طبيعى (١) فى الاحتكار الاجتماعى . يعتبر الاحتكار اصطناعياً أو اجتماعياً اذا كان لا يرجع الى طبيعة الشيء بل الى قوانين أو التزام ادارى أو مزايا خاصة أو امتيازات ممنوحة الى المحتكر من محتكرين آخرين . وهذا النوع من الاحتكار مدين بوجوده

الى قبول المجتمع بقاء هذا الاحتكار . لان الغرض ان الاحتكارات الاجتماعية مفيدة بلوغ أغراض اجتماعية مرغوب فيها . فلذا لا التي تمنحها القوانين للمؤلفين والمخترعين لمدد معينة يقصد بها تشجيع التأليف والاختراع .

وتحمي القوانين علامات للمصانع والمخلات التجارية . والعلامة هي الشارة أو الرسم المخصص لتمييز السلع المصنوعة أو التي يبيعها المحل التجارى والغرض منها اثبات مصدر السلع للزبن فهي ضمان مادي للمشتريين يستوثقون به على أن السلامة من محل معين بالذات وبذلك يستطيع صاحب المصنع أو التاجر الذى خلق شهرة لمحلله أن يستفيد منها ^(١) .

ويلاحظ أن المقصود من الاختراع هو الوسائل العملية التي تشمل فى أغراض صناعية أو زراعية أو تجارية . أما الكشف العملية النظرية كمنظريه اينشتين Einstein أو كشف قانون جديد خاص بكثافة الأجسام فلا يدخل ضمن حق الاختراع . فالعالم الذى يكشف قانوناً علمياً لا يستطيع أن يحرم على الغير

(١) قد تكون العلامة عبارة عن الحروف الأولى من اسم انسان أو اسم بلدة أو حيوان . لكن المحاكم المختصة قضت بأن استعمال وتسجيل صورة حيوان كعلامة تجارية لا يعطى حقاً خاصاً بمنع الغير من استعمال صورة الحيوان كعلامة (استئناف مختلط ٢٧ فبراير سنة ١٩١٨ جازية المحاكم المختلطة ج ٣ ص ٢٥١) وقد تكون العلامة تسمية موضوعة بغير ط أن لا يكون لهذه التسمية علاقة بنوع البضاعة أو صفتها كما لو استعمل التاجر كلمة « المضمون *garantie* » فليست هذه تسمية خاصة لقيود استعمالها بمعرفة المصانع . وقد تكون العلامة رقماً أو رسماً وصفاً للسلعة مصحوباً ببيان كتابي أو رسماً بلا كتابة . ويجب أن تكون العلامة متميزة بغير غش . فاجر الروائع المطرية أو المبرويات الذى يضع رسم زجاجة كعلامة لا يعتبر محكراً لهذه العلامة . ويحصل ملك العلامة بوضع اليد *occupation* أى أن أول مستعمل يجتريها كالمالك لها دون غيره من الناس . ويلاحظ أن ابداع صورة العلامة وتسجيلها في المحكمة المختصة لا يعتبر دليلاً على الملكية بل يدل على الادعاء بالملك أو قرينة على الأسبقية . ولأجل أن يحصى القانون العلامة يجب أن تكون طريقة لم يستعملها أحد من قبل . وملكية الماركة مؤبدة وما دامت مملوكة لشخص فلا يسرى عليها التقادم السقط للحقوق . وتقليد الماركة يحاقب عليه القانون المصرى بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه . ومما يقابل كل من باع أو عرض للبيع مصنوعات عملت تقليداً أو بضائع وضمت عليها العلامات المزورة بغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً (مادة ٣٠٥ و ٣٠٦ من قانون الطغوبات الأهلى)

تطبيق هذا القانون ولكن الآلات التي يخترعها الميكانيكي أو التركيب الذي يضعه الكيميائي يصير محلاً للاحتكار بمعرفة المخترع بشرط أن يأتي بشيء جديد . أما الاختراع الذي لا يدل على عبقرية فلا يعطى احتكاراً فاستعمال طريقة معروفة للوصول الى نتيجة جديدة أو استعمال طريقة جديدة للوصول الى نتيجة معروفة من قبل لا يعتبر اختراعاً .

وقد تعطى الحكومة الى شخص احتكار الاتجار بشيء معين بقصد تنظيم استهلاكه أو بقصد الحصول على ضرائب كاحتكار شركة الملح والصودا أو البارود . (٢) في الاحتكار الطبيعي : وهو الذي مبناه القوى الطبيعية . وينشأ هذا الاحتكار مستقلاً عن ارادة الناس ورغبتهم كالبناء المعدنية وبعض الأنبذة التي تستخرج من كروم تزرع في جهات خاصة وكالقفن السكالاريدس . وبصورة أخرى الأشياء التي تصنع من خامات كيتها محدودة . فنأج كبرى Kimberley بجنوب أفريقيا تحدد كمية اللاس التي تضاف سنوياً الى الوجود منه في العالم . والاحتكار الذي يقوم على الاحتفاظ بسر من أسرار الصناعة ليس له كبير أهمية في عصرنا . على أنه ما تزال بعض الصناعات تعتمد احتكارها من هذا المصدر كصناعة المواد للون في ألمانيا .

والاحتكار الذي يرجع الى مميزات خاصة للمصانع والمتاجر هو أهم أنواع الاحتكار الطبيعي فالطرق والشوارع والقنوات والأحواض والقناطر والمخابر والطرق المائية والموانئ والقنارات والكك الحديدية والتلفراف والبوستة والضوء الكهر باني والأعمال المائية والغاز تعتبر من ضمن أسباب الاحتكار الطبيعي وذلك لأن حيازة البقاع الملائمة تحدث مزايا هامة كافية في ذاتها لايجاد الاحتكار مثل الموانئ والأحواض Docks وغيرها من الأشياء التي لا يمكن انشاء ما يناظرها .

ولأجل أن يعتبر الاحتكار طبيعياً ومانعاً من وجود المنافسة يجب أن تتوافر فيه الشروط الآتية وهي : (١) أن يكون أقل فرق في ثمن السلعة أو الخدمة دافعا

للناس الى الشراء من منتج دون آخر .

(ب) أن يكون الثأب في الصنع أو المتجر بحيث يتعذر انشاء منشآت منافسة أما لان للصنع يستمد مزايا خاصة من الانتاج الكبير وأما لان هناك عقبات مادية تحول دون تعدد المنشآت المنافسة

(ج) أن تكون نسبة قفقات الانتاج الكلية الى قفقات الانتاج الجزئية كبيرة (بند ١٥٦) وتتوافر هذه الشروط في السكك الحديدية والأعمال العامة في المدن . وسبب عدم امكان حلول المنافسة في هذا الميدان هو أن المنافسة لا تستطيع في هذه الظروف أن تحصل على الأموال اللازمة لهذه الأعمال لأن المنافس يضطر الى تخفيض الثمن والفرص أن هناك قفقات ثابتة فلا تكفي الأثمان المخفضة للقيام بها فتكون النتيجة اما الافلاس واما اتفاق للتنافس وهو ما يؤدي الى الاحتكار وتاريخ السكك الحديد في الولايات المتحدة حافل بهذه الشواهد حيث كانت تقام الخطوط الحديدية ثم تقام خطوط أخرى منافسة للأولى ولأجل استجلاب الناس كانت الشركة الجديدة تخفض الأجور ثم يرى المتنافسون بعد ذلك أن مصلحتهم المشتركة تقضى عليهم بالاتفاق على أجور معينة

§ ٢٤٩ - في شبه الاحتكار Quasi-monopoly : قد لا يتمتع المنتج

باحتمكار مطلق لكنه بسبب صنعه وبيعه معظم الناتج من سلعة معينة يتمتع بما يسمى شبه الاحتكار . فشركة استاندرد اويل الامريكانية Standard Oil Companay كانت في سنة ١٩٠٢ تكرر فقط ٨٤ ٪ من البترول الامريكانى ومع ذلك فقد تحدث الناس بتحكم هذه الشركة في أسواق البترول الامريكية

الفرع الثانى

فى تكوين الايمان فى حالة الاحتكار

§ ٢٥٠ - الضمن فى حالة الاحتكار : ان أهم ما يتميز به الضمن فى حالة الاحتكار هو تسلط المحتكر على العرض وهو ما يمكنه من الحصول على أرباح طائلة ويلاحظ أن العرض فى حالة المنافسة يخرج عن سلطان المنتج الفرد وبذلك تتحدد الأمان بنفقات الانتاج . ولا يستطيع المنتج فى حالة المنافسة أن يزيد أرباحه بتقييد العرض ومن أجل ذلك تعتبر المنافسة من الأسس التى يقوم عليها النظام الاجتماعى الحاضر .

ويعد المحتكر عادة الى تحديد العرض بالمقدار الذى يحقق له أوفر الأرباح مع مراعاة كمية الطلب . ويتعين على المحتكر أن يعالج الأمور الآتية بكل ما فيه من كياسة وحذق وذلك أن المحتكر ولو أنه يستطيع أن يزيد مقدار ما يبيعه لحد ما بزيادة العرض الا أن أمان المبيعات لا تتناسب مع زيادة العرض بسبب كون زيادة العرض لا تجد مسترياً بالضمن المنخفض لكل وحدة . ومن جهة أخرى زيادة العرض من شأنها أن تزيد نفقات الانتاج ولو أن الزيادة فى النفقات لا تنتج زيادة نسبية فى العرض وبخاصة اذا لاحظنا وجود نفقات ثابتة لا تتغير فى حالة قلة أو زيادة الانتاج . وكذلك قد توجد نفقات أخرى لا تزيد الا اذا كثر العرض لدرجة تقل معها الأرباح . وقد يحدث أحياناً أن تقتضى زيادة الانتاج زيادة بعض النفقات الثابتة (مثل نفقة انشاء المصنع) وهو ما يحدو المنتج الى أن ينتج كمية قليلة من السلعة نقادياً من زيادة هذه النفقات .

والجدول الآتى يبين كمية المبيع من سلعة محتكرة بأثمان مختلفة ومقدار المتحصل والنفقات المتغيرة والثابتة ومجموع النفقات وربح المحتكر . وسنفرض فى هذا الجدول أن كل النفقات الثابتة تبقى هكذا حتى بالنسبة لما قد يزيده المحتكر من الانتاج

رقم الترتيب	عدد الوحدات المبيعة	المتحصل	النفقة الجزئية	النفقة الكلية	مجموع النفقات	صافي الدخل
مليم						
٢٠	٦٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٣٦٠٠٠٠	- ١٦٠٠٠٠
١٨	٨٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٤٨٠٠٠٠	- ٨٠٠٠٠٠
١٦	١٢٠٠٠٠٠	١٩٢٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٧٢٠٠٠٠	+ ٢٢٠٠٠٠٠
١٤	١٨٠٠٠٠٠	٢٥٢٠٠٠٠	١٠٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٢٠٨٠٠٠٠	+ ٣٤٠٠٠٠٠
١٢	٢٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	+ ٥٠٠٠٠٠٠
١٠	٣٥٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠٠	+ ٤٠٠٠٠٠٠
٨	٥٥٠٠٠٠٠	٤٤٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠٠	+ ١٠٠٠٠٠٠

يقين من هذا الجدول أن الثمن الذي يبيع به المحتكر هو ١٢ مليما لأنه يستطيع أن يبيع بهذا الثمن ٢٥٠٠٠٠٠ وحدة ويصل ربحه الى ٥٠٠٠٠٠٠ قرشا ويستطيع المحتكر بسبب هيئته على العرض أن ينتج ٥٥٠٠٠٠٠ وحدة لكنه لا يفضل ذلك لأن ربحه يكون فقط ١٠٠٠٠٠٠ قرشا

على أن المثال المتقدم بيد عما نشاهد في الحياة العملية . فقد لا يستطيع المحتكر أن يثر على الثمن الذي يحققه أوفر ربح . أجل قد يصل المحتكر بالمران الى قراب هذا الثمن ولكنه لا يستطيع الوصول اليه تماما . وقد يكون الثمن في حالة الاحتكار محددًا بحكم العادة أو بسبب سهولة التعامل كأجور النقل في داخل المدن الكبيرة وكل ما يستطيع أن يفعله المحتكر هو أن يغير شكل السلطة أو الخدمة التي يبيعها بثمن الاحتكار . ويلاحظ أن الثمن الذي يمود على المحتكر حالا بأقصى الارباح قد لا يظل كذلك مع مرور الزمن وقد يرى المحتكر أن يتنازل عن جزء من أرباحه المحتملة لكي يوسع دائرة الطلب فيضمن بذلك ربحا مستديما

وقد يرى المحتكر أن يبيع بثمان معتدل استبقاء لمودة الجمهور الذى قد يطالب بالغاء الاحتكار .

§ ٢٥١ — في علاقة الطلب بالثمان في حالة الاحتكار : قد يكون لظروف العرض أثر فاعل في تكوين الثمن . وأم هذه الظروف هي مبلغ مروة ثمن السلعة المحتكرة . فكلما كان طلب السلعة المحتكرة غير مرن ارتفع الثمن الذى يحقق للمحتكر أعظم الأرباح . فإذا كانت السلعة من الأشياء الضرورية التى اعتاد الناس على استهلاكها ولا معدل لهم عنها تكون أرباح المحتكر — مع بقاء كل شيء على ما هو عليه — أعظم مما لو كانت السلعة يسهل الاستغناء عنها . ولهذا السبب يعتبر الملح والدخان من أصلح الأشياء للاحتكار العام . وكلما كانت أبدال السلعة صالحة لأن تقوم بما تقوم به السلعة المحتكرة اضمحلت أرباح المحتكر . وأخيراً كلما عظمت الرفاهية واستهان الناس باتفاق النقود ارتفع الثمن وحصل المحتكر على أوفر نصيب من الأرباح فيثرى من تزايد الثروة العامة دون أن يبذل أى مجهود وهو ما يعتبر من ضمن الأسباب التى من أجلها عظمت أرباح المحتكرين في الولايات المتحدة حيث يزيد متوسط ثروة كل فرد عن متوسط الثروة في أية أمة أخرى وتنفق الأفراد عن سعة .

§ ٢٥٢ — في أن الثمن في حالة الاحتكار قد لا يزيد عن الثمن في حالة المنافسة : يستفيد المحتكر من تقليل نفقات الانتاج ونفقات البيع بقدر المستطاع . وبفضل مركز المحتكر الممتاز قد تقل نفقات انتاجه عن نفقات الانتاج في حالة المنافسة بسبب مزايا الانتاج الكبير . لذلك يجوز أن يكون الثمن في حالة الاحتكار مساوياً أو أقل من الثمن في حالة المنافسة دون أن يؤثر ذلك على أرباحه الطائلة

§ ٢٥٣ — في الفرق ما بين الثمن في حالة الاحتكار والثمان في حالة المنافسة

يختلف الثمان من الوجوه الآتية : ---

(١) يتكون الثمن في حالة المنافسة بكيفية تمكن أكبر عدد من المشترين

والبائعين من التعامل . أما في حالة المنافسة فيتكون الثمن بالكيفية التي تمكن
المحتكر من الحصول من مبيعاته على أقصى ربح .

(٢) في حالة المنافسة لا يوجد الاثن واحد للسلة الواحدة في زمن واحد
أما في حالة الاحتكار فقد يبيع المحتكر الشيء الواحد في وقت واحد بأثمان مختلفة
مراعياً في ذلك مركز المشتريين الاجتماعى كما هو الحال بالنسبة لأجور السكك
الحديد في الدرجات الأولى والثانية والثالثة ويسميه الاقتصاديون الامريكانيون
ثمن الطبقات class price وقد يختلف ثمن السلة الواحدة باختلاف كيفية
استعمالها ففي بعض الجهات يضع محتكر الغاز ثمين . الثمن الأول للغاز المستعمل
للإضاءة والثمن الثانى للغاز المستعمل للوقود use-price .

(٣) يتطابق الثمن العادى في حالة المنافسة مع ثقات الانتاج الحدية . أما
في حالة الاحتكار فلا يوجد منتج حدى ولا نفقة انتاج حدية لذلك قد يزيد الثمن
كثيراً عن ثقات الانتاج .

الفرع الثالث

في تكوين الثمن في حالة شبه الاحتكار

§ ٢٥٤ — الثمن في حالة شبه الاحتكار : علمنا أن شبه احتكار الانتاج
قد يتحقق اذا كان معظم السلة المروضة ناتجاً من عدد معين من المصانع المتحدة
مثل الكارتل والترست .

والاتحادات التي من هذا القبيل تقضى جزئياً على المنافسة . واذا كان أرباب
الأعمال في بعض المصانع المتحدة كتكرير السكر أو البترول لا يخشون من
ظهور منافس لكن الغالب أن يبقى احتمال ضئيل للمنافسة وهذا هو الفرق ما بين
الاحتكار المطلق وشبه الاحتكار . وفي كلا الاحتكارين تؤثر عقلية المحتكرين في

تحدد ثمن البيع . لكن مديري شبه الاحتكار أكثر التزاماً للاعتدال في تقدير الثمن من المحتكرين للطلقين . فهم لا يستطيعون أن يجعلوا الفرق ما بين ثمن البيع وثقات الانتاج عظيمًا حتى لا ينجح بعض أعضاء نقابة الاحتكار الى فسخ الاتفاق ويستردون استقلالهم ويبيعون الى عملائهم حسب هويتهم فيخفضون الأثمان اجتذاباً لهم وخوفاً من أن تغرى جماعة الأرباح أرباب الأعمال بإنشاء مشروعات جديدة منافسة

وقد يحدث أحياناً أن أرباب شبه الاحتكار — كما هو الحال في الاحتكار المطلق — يمنحون أرباباً طائفة دون أن يبيعوا بأزيد من ثمن المنافسة وقد يمنحون أرباباً أيضاً بالبيع بأقل من ثمن المنافسة .

الفصل الرابع

في الحركات العامة للأثمان وكيفية إثباتها

§ ٢٥٥ — في أن ائمان كل السلع لا تتغير بكيفية واحدة : لو كانت ائمان السلع والخدمات ترتفع أو تهبط كلها في وقت واحد وبنسبة واحدة من حين الى آخر لسهل اثبات هذه الحركة المنتظمة للتناسق . لكن تغيرات الأثمان لا تتبع بتناسق وانتظام فبدلاً من أن تسير بخطوات واحدة وفي اتجاهات متوازية تراها تنتقل بغير انتظام في اتجاهات مختلفة . فبينما يرتفع البعض اذ يهبط البعض الآخر أو يبقى بلا تغيير أو يرتفع ارتفاعاً طفيفاً بطيئاً . وقد لوحظ منذ سنة ١٨٢٥ هبوط ائمان عدد كبير من السلع في حين أن ائمان سلع أخرى صارت ائمانها ثلاثة أو أربعة أمثالها . وبسبب هذه التقلبات غير المنتظمة يصعب وضع احصاء عام للأثمان .

§ ٢٥٦ — في الحركة العامة للأثمان : اذا كان ثمن كل سلعة على انفراد

يتقلب من حين الى آخر لاسباب خاصة بها الا أنه يلاحظ وجود حركة عامة للأثمان تتجه نحو الارتفاع أو الهبوط .

ولأجل مقاس هذه الحركة العامة للأثمان لا يكفي أن نختار سلعة واحدة ونعتبر التغيرات الطارئة على ثمنها ممثلة للتغيرات العامة للأثمان وقد استعمل الاقتصاديون قديما هذه الطريقة لمقاس الأثمان واختاروا القمح . وهى طريقة معيبة لأن الأثمان لا تتغير بكيفية واحدة ولأن ثمن القمح يتأثر باسباب خاصة كوفرة أو قلة المحصول وهذه الاسباب ليس لها نفس الأثر فى بقية السلع . لذلك يحسن أن نقيس أثمان أكبر عدد ممكن من السلع ثم نستخرج من ذلك حركة اثمان كل سلعة باحتساب متوسط ثمنها ثم نترشد بهذا المتوسط فى السنين التالية .

٢٥٧٨ - فى التفرقة ما بين اثمان الجملة واثمان التجزئة . عند تطبيق الطرق المختلفة المستعملة لاحتساب هذا المتوسط يجب التفرقة ما بين اثمان الجملة واثمان القطاعى . وذلك لأن هذين النوعين من الأثمان يختلفان دائماً ويعنى الاختصاصيون بدراستهما على افراد ليصلوا الى حل مسائل مختلفة .

واثمان القطاعى هى التى يدفعها المستهلكون لشراء مقادير صغيرة من السلع من تجار القطاعى أو من صغار المنتجين . ويستعين الاختصاصيون فوق ذلك بالاثمان التى تدفعها المصالح الحكومية كمدارس والمستشفيات لتقدير تغيرات نفقات المعيشة . واثمان الجملة هى التى تتعلق بالصفقات الجسيمة التى تحصل بين كبار المنتجين وبين تجار الجملة . ويستعين الاختصاصيون بهذه الأثمان لاحتساب مقدار تغيرات قوة شراء النقود .

الفرع الاول

في تغييرات اثمان الجملة

المبحث الاول

في طرق اثبات تغييرات ثمن الجملة

§ ٢٥٨ - في طريقة الارقام القياسية ^(١) : index-numbers وهي

عبارة عن : -

(١) احتساب متوسط اثمان عدد معين من السلع في فترة معينة كسنة شهور أو سنة أو عشر سنين .

(٢) يعتبر متوسط كل ثمن من هذه الاثمان ١٠٠ بحيث يكون المتوسط العام للفترة المعتبرة أساساً للقياس معادلاً لمائة .

(٣) يقدر بالنسبة لكل سنة من السنين التالية الاثمان للمتوسطة لهذه السلع ثم النسبة المئوية المقابلة لها لكي يتبين كم في المائة من هذه الاثمان يزيد أو ينقص عن الاثمان في السنة المعتبرة أساساً للمقارنة فاذا اعتبرنا الفترة العشرية ١٩٠١ - ١٩١٠ أساساً للمقارنة وكان متوسط اثمان ثلاث سلع ٣٠ و ٤٠ و ٥٠ قرشاً لكل وحدة في غضون هذه الفترة فيعتبر كل ثمن من هذه الاثمان ممثلاً بمائة ومتوسط الجميع ١٠٠ . فاذا كان متوسط اثمان هذه السلع الثلاث في سنة ١٩٢٧ يساوي ٩٠ و ١٦٠ و ١٤٥ قرشاً فعنى ذلك أن الثمن الأول صار ثلاثة أمثاله الثمن الأساسي وقيده في البيان ٣٠٠ . والثمن الثاني صار أربعة أمثاله وقيده في البيان ٤٠٠

(1) Maurice, Olive; Les nombres indices de la variété des : prix 1926 egard Paris) .

والتالث زاد ١٩٠ .٪ وقيد في البيان ٢٩٠ . والمتوسط الحسابى للثلاثة البيانات السابقة يساوى ٣٣٠ قرشاً وتعتبر الأرقام القياسية العامة لهذه السلع الثلاث في سنة ١٩٢٧ . لذلك نقول أن مجموع أثمان السلع الثلاث بالنسبة لأثمان ١٩٠١ — ١٩١٠ زاد من ١٠٠ ووصل الى ٣٣٠ أى بزيادة ٢٣٠ .٪ .

وتقوم مصلحة الاحصاء بنشر أرقام قياسية في الصحف وفي تقويمها السنوى عن أسعار الجملة وأسعار التجزئة لثلاث وعشرين سلعة وهى الحبوب بأنواعها والبصل والزيت والسلى والصابون والبتروال الخ . والأسعار التى اعتبرت أساساً للمقارنة هى متوسط الأسعار من أول يناير سنة ١٩١٣ الى يوليه سنة ١٩١٤ حيث اعتبر مائة وفى انكلترا تحور الأرقام القياسية على طريقة سويربك Sauerbeck عن ٤٥ سلعة من السلع التى لاتتلازم بين أثمانها والتى لها صفات تسهل تعيينها . وتطبع هذه البيانات في مجلة The Statist الاسبوعية والسعر الذى جعل أساساً للمقارنة هو متوسط الأسعار في ١٨٦٧ — ١٨٧٧ . ومنذ سنة ١٩٠٢ تقوم مصلحة التجارة Board of Trade بنشر بيانات عن ٤٥ سلعة وقد أكتفت مجلة «الاقتصادى The Economist» باثنين وعشرين سلعة لغاية سنة ١٩١١ لكنها تنشر الآن احصاء عن ٤٤ سلعة وأساس المقارنة متوسط أسعار ١٩٠١ — ١٩٠٥ .

وتحور مصلحة الاحصاء الصناعى في الولايات المتحدة بياناتها عن ٤٠٤ سلعة وبلجيكا عن ٢٠٩ سلعة وإيطاليا عن مائة سلعة وفرنسا عن ٤٥ سلعة .

وتحسب الأرقام القياسية في فرنسا وانكلترا ومصر^(١) باعتبار كل سلعة متساوية في الأهمية لكل السلع الأخرى . أما في بلجيكا والولايات المتحدة فنضرب سعر كل سلعة في معامل نسبي لكيات السلعة التى بيعت في أثناء السنة . وتسمى هذه الطريقة طريقة المتوسطات المعدلة أو الموزونة weighted averages . والطريقة الأولى

(١) تتبع مصر هذه الطريقة بالنسبة لاسعار الجملة فقط

تكفي على بساطتها لتعرف الوجهة العامة للأمان ولتعرف الحالة الاقتصادية للصناعة والتجارة والزراعة في الدولة لكن الطريقة الثانية — طريقة الوزن — تفضل الأولى إذا أردنا أن نتبع تغيرات القوة الشرائية للنقود وبذلك نحصل على مقياس دقيق يمكننا من مقارنة تغيرات نفقات المعيشة بأسعار التجزئة . وقد اتبعت مصر هذه الطريقة في استخراج الرقم القياسي لأسعار التجزئة (انظر الاحصائية الشهرية الزراعية الاقتصادية التي تصدرها مصلحة عموم الأحصاء)

§ ٢٥٩ — في القوة الشرائية للنقود : تقدر القوة الشرائية للنقود في وقت ما بكمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بكمية معينة من النقود . فتزداد هذه القوة اذا هبطت الأمان وتقل اذا ارتفعت الأمان . وتختلف قوة النقود اختلافاً عكسياً للارقام القياسية العامة للأسعار ^(١) اذا روعي في وضع هذه الأرقام اسعار كل السلع والخدمات بلا استثناء مع ملاحظة أهميتها في التداول . وهي على نوعها لاتبين تماماً تغيرات القوة الشرائية للنقود . فالنوع الاول لايفرق بين سلعة واخرى من قبل الأهمية . والنوعان الاول والثاني يميلان بتاتا أمان الخدمات كأجر العمال واجور النقل والمساكن والاطباء والمحامين وتهمل أيضاً بعض السلع . لكننا لانملك طريقة اخرى لتقدير تغيرات القوة الشرائية للنقود . وتعطى على وجه عام فكرة تهريرية عن حقيقة هذه التغيرات .

§ ٢٦٠ — في المستوى العام للأسعار : يعين الرقم القياسي العام للأسعار في احدى السنين مستوى اسعار السنة المتبعة . وهو عبارة عن متوسط لأن الاسعار أبعد ما تكون عن التوازن في مستو واحد ولكنها متدرجة بعضها فوق بعض كدرجات السلم . فادا ارتفع مستوى الاسعار أى اذا قلت القوة الشرائية للنقود ارتفع سلم الاسعار لكن للمساافات السابقة بين الدرجات تظل باقية

(١) اذا زاد متوسط الاسعار ١٠٠٪ أو ١٥٠٪ أو ٢٠٠٪ أو ٢٥٠٪ أو ٣٠٠٪

تقل القوة الشرائية للنقود بمقدار ٥٠٪ أو ٦٠٪ أو ٦٦٫٦٪ أو ٧١٫٤٪ أو ٧٥٪

§ ٣٦١ - في الأرقام القياسية للمقدرة على أساس الصادرات والواردات :

يعتمد بعض الاقتصاديين الفرنسيين^(١) في وضع الأرقام القياسية على أسعار البضائع الصادرة والواردة في أثناء السنة وذلك على الوجه الآتي : تحتسب قيمة الصادرات والواردات في السنة بضرب الواردات والصادرات في سعرها في السنة وهو ما يسهل عمله لأن مصلحة الجمارك تحصى كميات البضائع الصادرة والواردة وتضع لجنة التثمين سعرا لكل سلعة ولما كانت قرارات هذه اللجنة لا تصدر في الشهور الأولى من السنة فستعمل المصلحة مؤقتا أسعار السنة الماضية فتضرب كمية البضائع الصادرة والواردة أثناء السنة الحاضرة في أسعار السنة الماضية ثم تعاد هذه العملية بضرب كميات البضائع السالفة الذكر في أسعار السنة الحاضرة عند ما تقدر هذه الأسعار . ويعطى هذان التقديران بيانين . البيان الاول مؤقت والبيان الثاني نهائى وبفسر الفرق بين هذين البيانين بتغير الأسعار من سنة الى أخرى إذ أن كميات البضائع هي بذاتها . فالتقدير المؤقت للواردات في سنة ١٩١٣ في فرنسا كان ٧٩٥٠ مليون فرنكا والتقدير النهائى ٨٢٣١ مليون فرنكا والأرقام المقابلة لها بالنسبة للصادرات هي ٦٦٣٦ مليون فرنكا و ٦٨٧٥ مليون فرنكا فتكون النتيجة أن أسعار البضائع الواردة زادت ٣٠٥ ٪ والبضائع الصادرة ٣٠٦ ٪ .

وبهذه الطريقة يمكن وضع أرقام قياسية سنوية عن أسعار الواردات والصادرات بفضل احصائيات مصلحة الجمارك . وهذه الطريقة مفيدة لأن كل البضائع الصادرة والواردة يحسب حسابها مع اعطاء كل منها أهميتها الحقيقية في المبادلات الدولية . على أن هذه الطريقة قد تكون معيبة لعدم حسابان البضائع التي لا تدخل في التجارة الخارجية . كذلك قد تتغير السلع التي تتكون منها البضائع المقيدة بمعرفة

(١) Levasseur في كتابه de Foville, La question d'or Paris 1858

في كتابه La monnaie

مصلحة الجارية بعد اقتضاء عدة سنين وعلى ذلك لا تمثل الأسعار كلها سلماً واحدة ولا تصلح الأرقام القياسية للمقارنة .

المبحث الثاني

في الحركات العامة لأسعار الجملة في القرنين التاسع عشر والعشرين

§ ٢٦٢ - في الأنواع المختلفة للحركات العامة للأسعار : يقسم الاقتصاديون

الحركان العامة للأثمان من قبيل الزمن الى ثلاثة أنواع وهي : (١) الحركات الطويلة المدى وهي التي تستمر ربع أو نصف قرن (٢) التقلبات الدورية وهي التي تقع بصفة دورية في فترات تتراوح ما بين سبع وعشر سنين وسنعي بدراستها عند الكلام عن الأزمات (٣) الحركات السنوية أو القصيرة المدى وتحدث بسبب تغيير الأسعار من يوم الى آخر

§ ٢٦٣ - إحصائيات : نورد فيما يلي بيانا عن حركة الأثمان الطويلة

المدى منذ سنة سنة ١٧٩١

(أ) من ١٧٩١ - ١٨١٤	ارتفاع الأسعار
(ب) » ١٨١٤ - ١٨٥٠	هبوط »
(ج) » ١٨٥٠ - ١٨٧٣	» »
(د) » ١٨٧٣ - ١٨٩٦	» »
(هـ) » ١٨٩٦ - ١٩١٤	ارتفاع »

ومنذ بداية الحرب العظمى ارتفعت الأسعار ارتفاعاً فاحشاً في كل البلدان فكانت الارتفاع في إيطاليا أعظم منه في فرنسا وأعظم في فرنسا منه في انكلترا وأعظم في انكلترا منه في الولايات المتحدة . وبلغت الأثمان في سنة ١٩٢٠ حداً الأقصى من الارتفاع ثم أخذت بعد ذلك في الهبوط ، وكان الارتفاع عظيماً

في البلدان التي كانت تعامل بالنقود الورقية كالمانيا^(١) والنمسا وبرلونيا وفرنسا وإيطاليا . ولم تقتصر هذه الحالة على هاتيك البلدان بل أنها تناولت بدرجة أقل البلدان التي كان الذهب أساس نظامها النقدي والتي لم تصب بحى الصلة النقدية ففي الولايات المتحدة في سنة ١٩٢٤ وصلت الأمان ٢٦٩ باعتبار ١٠٠ من الجلة في سنة ١٩٠١ - ١٩١٠

الفرع الثاني

في تقلبات أسعار التجزئة وتقلبات المعيشة

المبحث الأول

في أسعار التجزئة

§ ٢٦٤ - في أن أمان التجزئة أعلى عادة من أمان الجلة : تزيد أمان التجزئة عن ثمان الجلة وتصل الزيادة الى ١٠ ٪ وقد تصل الى ٤٠٠ ٪ ولا تبرر هذه الزيادة الا بمقدار ما يفشئ تجار التجزئة من زيادة منفعة المستهلكين من قبل الزمان والمكان . وزيادة ثمن السلع هي ثمن الخدمات التي يقدمها هؤلاء التجار بوضعهم البضائع في متناول المستهلكين في المكان الملائم وفي الوقت الذي يحسون فيه بالحاجة اليها .

ويرجع الفرق ما بين أمان الجلة وأمان التجزئة اما الى تعدد الوسطاء واما الى ما يتمتع به بعض تجار التجزئة من شبه الاحتكار المحلي . فاذا كثر عدد القصابين أو الخبازين أو البديلين أو العطارين قلت كمية ما يبيعه كل واحد منهم ولشد ماتوقر المصاريف العامة هذه الكمية القليلة من المبيعات يضطر التاجر الى زيادة

(١) لذا اعتبرنا أن ١ هو مستوى الاسعار في المانيا في سنة ١٩١٤ فيكون ارتفع الى ١٩٢٣ في ديسمبر سنة ١٩٦١ ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠

الثمن . ومن جهة أخرى قد يتمتع أحد التجار باحتكار على بالنسبة لزمينه للقيمين على مقربة منه ولا يكون ذلك الا بالنسبة لبعض السلع السيرة النقل أو السلع التي لها علامات خاصة

§ ٢٦٥ - في أن حركات أسعار التجزئة لا تنمى مع حركات أسعار الجملة

ارتفاع أسعار الجملة يعقبه عادة ارتفاع أسعار التجزئة . وهذا الارتفاع الأخير يربو على الارتفاع الاول . لكن العكس غير صحيح . فاذا هبطت أسعار الجملة يقع هبوط أسعار التجزئة ببطء زائد ويكون غالباً أقل من هبوط أسعار الجملة ويرجع ذلك الى جمود المستهلكين وعدم اكتراثهم وجهلهم بأسعار الجملة مما يؤدي الى لزوق أسعار التجزئة وعدم تأثرها بأسعار الجملة في هبوطها الا على مضي وبعده انقضاء زمن طويل ومع ذلك فالهبوط الذى يحدث يرجع الى رغبة هؤلاء التجار في توسيع أعمالهم وزيادة مبيعاتهم لا الى جهود المشترين لحماية أنفسهم

§ ٢٦٦ - في صعوبة معرفة أسعار التجزئة : من المصير أن نتعرف حقيقة

الحركات العامة لأسعار التجزئة وهذا بعكس الحال بالنسبة لأسعار الجملة . وذلك لان صفة السلطة الواحدة قد تتغير في زمنين أو في مكانين متجاورين . زائداً الى هذا أن السلع التي من نوع واحد قد يختلف ثمنها تبعاً لثرائها من سوق عام أو من شركة تعاون أو من تاجر تجزئة في حي مأهول بالأغنياء أو مأهول بالفقراء ؛ وبعبارة أخرى يتمتع وضع مستوى لأسعار التجزئة بنفس البقة التي يوضع بها مستوى أسعار الجملة . ومع ذلك فان أسعار التجزئة هي التي يجب قيدها لتقدير تغيرات تنفقات المعيشة

المبحث الثاني

في نفقات المعيشة

§ ٢٦٧ - نفقات المعيشة في حالة الحركة وفي حالة السكون : لأجل معرفة تغييرات نفقات المعيشة نتصور حالة فرد أو عائلة في حالة حركة أو في حالة سكون .
(١) الفرض الأول : لنفرض أن طريقة معيشة الفرد معرمة للتغيير مع مرور السنين كالنوق والمادة والشعائر الاجتماعية وإن طريقة كسبه ومركزه الاجتماعي يبقيان بلا تغيير ثم تسأل عن مقدار ما ينفقه في كل زمن لسد حاجاته المعاشية للتغيرة ككل شيء آخر في الوجود .

ونفقات للمعيشة بهذا المعنى تشمل كل المصاريف التي يقتضيها نوع معيشة الفرد أو العائلة . وهذه المصاريف تتغير من وقت إلى آخر للأسباب الآتية : (١) تتغير الحاجات والمعدات من جميع الوجوه مثل المأكل والملبس والسكن والملاهي .
(ب) تتغير أسعار التجزئة ارتفاعاً أو هبوطاً على حسب الأحوال . ولا سبيل إلى دراسة هذه الحالة إلا بواسطة ميزانيات حقيقية لمدد كبير من العائلات .

(٢) الفرض الثاني : وهو أبسط من الأول . لنفرض عائلة مركبة من عدد غير متغير من الأشخاص يعيشون عيشة غير متغيرة ويستهلكون كميات متساوية من الأشياء في كل سنة ويلبسون ويسكنون بأساليب واحدة غير متغيرة . فيكفي في هذه الحالة لتقدير النفقات أن نعرف أسعار التجزئة التي ندفعها في كل سنة لأن الفرض أن هذه الأسعار هي العنصر الوحيد للتغير .

ويكتفي الاختصاصيون عادة بدراسة هذا الفرض ويقتصرون على عدد محدود من النفقات تسهيلاً وتبسيطاً لتقديراتهم :
وهناك بيان النتائج التي وصلوا إليها .

§ ٢٦٨ - تقدير تغييرات نفقات المعيشة في حالة عدم تغيير أساليب المعيشة :

توجد طريقتان لمعرفة تغييرات أثمان التجزئة وتبعاً وبصفة تقريبية لمعرفة تغييرات نفقات المعيشة وهما : (١) طريقة الثلاث عشرة سلعة (٢) طريقة ميزانية العائلة .

(١) طريقة الثلاث عشرة سلعة : وهي الطريقة التي تتبعها مصلحة الاحصاء الفرنسية لوضع الأرقام القياسية لأثمان التجزئة لاحدى عشرة سلعة مضافاً اليها الانارة والتدفئة معتمدة على البيانات التي تتلقاها من عمدة المدن التي تزيد سكانها عن ١٠٠٠٠٠ نسمة . وأثمان السلع هي متوسط ما تستهلكه من كل سلعة عائلة مكونة من أربعة أشخاص في كل سنة وهاك بيان السلع : خبز (٢٠٠ كيلو جرام) لحوم (٢٠٠ كيلو جرام) . شحم (٢٠ كيلو جرام) . زبدة (٢٠ كيلو جرام) . بيض (٢٤٠ بيضة) . لبن (٣٠٠ رطل) . جبنه (٢٠ كيلو جرام) . بطاطس (٢٥٠ كيلو جرام) فاصولية (٣٠ كيلو جرام) . سكر (٢٠ كيلو جرام) . زيت للاكل (١٠ كيلو جرام) . غاز (٣٠ لتر) كحول للوقود (١٠ لتر) . والرقم القياسي يمثل المبلغ اللازم لشراء الكميات السالفة الذكر في وقت معين بأثمان التجزئة في هذا الوقت ويمكن بفضل هذه الأرقام القياسية تتبع تغييرات النفقات التي تنفقها عائلة مكونة من عمال لشراء هذه المقادير .

§ ٢٦٩ — في طريقة ميزانية العائلة : قوام هذه الطريقة تحرير ميزانية نموذجية لعائلة من العمال مكونة من أربعة أشخاص وتقوم بتحريرها لجان خاصة تنتقل الى مساكن العمال وتثبت نفقات الاكل والنفء والانارة والسكن والملبس والمصاريف الثرية . ولا تختلف هذه الطريقة عن سالفها الا في كون هذه الطريقة الأخيرة تشمل أكثر وجوه المصروف المختلفة . ويراعى اختلاف الاستهلاك واختلاف أسعار التجزئة في الجهات .

الفرع الثالث

في الآمار المترتبة على الحركات العامة للأثمان وتغييرات ثمن سلعة واحدة

المبحث الاول

في الآمار المترتبة على حركة الأثمان العامة^(١)

§ ٢٧٠ - في قوة شراء النقود وارتفاع الأسعار : اذا زادت اثمان كل السلع والخدمات وزادت دخول الناس بنسبة هذه الزيادة فلا تتغير القوة الشرائية الحقيقية للنقود . فاذا تضاعفت الأثمان تضاعفت النفقات . وحيث أن الفرض ان دخول الناس تضاعفت فلا يطرأ أى تغيير في حالة الناس الاقتصادية . لكن الواقع ان ارتفاع أو هبوط الأثمان لا يقع في وقت واحد ولا بنسبة واحدة . فبعض الأثمان يزداد ببطء أو يبقى بلا تغيير بحكم العادة أو التعاقد أو اللوائح الادارية فيستفيد بعض الناس ويضار البعض الآخر من جراء تغيير الأسعار . ولنفصل الآن ما أجملناه .

§ ٢٧١ - من الذي يضار من ارتفاع الأثمان : تضار من ارتفاع الأثمان

الطوائف الآتية : -

(١) الدائنون : يضار الدائنون الماديون والمرتهنون الذين تعاقدوا لمدة طويلة . فالدائن الذى أقرض مدينه الف جنيه في سنة ١٩١٠ فائدة ٤ ٪ لمدة عشر سنين والذي استوفى دينه في ميعاد استحقاقه (سنة ١٩٢٠) يقبض قدراً من الجنيهات مساوياً لما أعطاه الى مدينه . لكن الألف جنيهه التى استولى عليها في صورة ورق بنكنوت في سنة ١٩٢٠ ليس لها قوة الشراء التى للالف جنيهه التى أعطاهها لمدينه في سنة ١٩١٠ . أجل ان ارتفاع سعر الفائدة الذى يلزم دائماً ارتفاع الأسعار قد يسمح للدائن بتوظيف الألف جنيهه بسعر ٧ و ٨ ٪ في سنة ١٩٢٠

لكن هذا الدخل الزائد لا يوضع النقص الذى طرأ على رأس ماله . وعلى ذلك يصبح هذا الدائن دقيق الحال .

(٢) حالة السندات : تعطى السندات فائدة ثابتة — وهى الفائدة المتفق

عليها والمبينة فى الصك الذى يمثل حق حامل السند — لذلك لا يتغير الدخل الاسمى لحالة السندات لكن دخلهم الحقيقى يقل . كذلك يقل رأس مالهم — وهو الممثل فى السندات — اذا باعوا السندات وذلك لأن أسعار السندات تهبط اذا ارتفع سعر الفائدة وهو لا بد أن يرتفع بسبب ارتفاع الأثمان . واذا لم يبيعوا سنداتهم فلا يستولون الا على الفائدة القديمة حتى يقع وفاء قيمة السندات بطريق الاستهلاك (٣) ملوك المنازل والأراضى الزراعية : يستولى للملك على الأجور القديمة

لحين اقضاء عقود الایجار المعقودة بينهم وبين المستأجرين

(٤) الأشخاص ذوو الإيرادات الثابتة : يضار للوظفون والمستخدمون

والعمال وأرباب المعاشات من ارتفاع الأسعار مادامت مرتباتهم أو ماهياتهم أو أجورهم أو معاشهم لم ترفع بنسبة ارتفاع الأسعار . وقد تتحسن حالة هذه الطوائف اذا استطاعوا أن يحتفظوا بزيادة دخولهم بعد ابتداء هبوط الأسعار

§ ٢٧٢ — فيمى يستفيد من ارتفاع الأثمان : تستفيد من ارتفاع الأثمان

الطوائف الآتية :

(١) المدینون : كل المدینين الذين تماقدوا قبل ارتفاع الأسعار يستفيدون

من هذه الحالة لأنهم يدفعون مبالغ ثابتة كالقترضين ومستأجری الأراضى الزراعية والمنازل . وبذلك تخف عليهم وطأة الدين . فلما كان قنطار القطن فى سنة ١٩١٣ يساوى أربعة جنيهات ما كان فى مقدور المدین أن يدفع الدين — ألف جنيه مثلاً — الا اذا باع ٢٥٠ قنطاراً ولكن بيع ٢٥ قنطاراً فى سنة ١٩٢٠ كان كافياً للأجل أن يدفع الدين . وقد استطاعت حكومة ألمانيا أن تفى بكل ديونها الداخلية

واستطاع الألمان أن يفوا بكل ديونهم بسبب ارتفاع الأسعار المترتب على هبوط المارك .

(٢) للمنتجون والتجار : يستفيد من الارتفاع المنتجون أو التجار الذين لديهم بضائع معروضة للبيع . فالمنتجون يشترون خامات لاجل صنعها والتجار يشترون بضائع بالجملة لأجل بيعها بالتجزئة . فإذا ارتفعت الأسعار في الفترة ما بين الشراء من جهة والبيع من جهة أخرى جنى التجار والمنتجون أرباحاً طائلة . ويزداد ربحهم في كل زيادة للأسعار حتى مع افتراض زيادة ثقلات الإنتاج . والخلاصة أن استمرار زيادة الأسعار تتيح للمنتجين والتجار فرصة اجتناء الأرباح الطائلة وهم يربحون كبائين أكثر مما يخسرون كمستهلكين . ويترب على ذلك ما يأتي :

(١) يضار المستهلكون الذين يشترون ولا يبيعون عند كل ارتفاع للأثمان ويستفيد المنتجون من هذا الارتفاع . ولما كان سواد الأمة يتكون من الطبقة المنتجة فتكون منافع ارتفاع الأثمان أكثر من مضاره

(ب) لا يترتب على ارتفاع الأثمان زيادة مجموع ثروة الأمة . وكل ما في الأمر أنه يغير توزيع الثروة فيثرى بعض الأفراد بمقدار ما يفقر البعض الآخر . وحدث في ألمانيا بسبب تضخم أوراق المارك أن أثرى كثير من المنتجين الصناعيين والزراعيين . وبعض الوسطاء . على حساب المستهلكين والأحانب المخدوعين الذين اشتروا أوراق المارك .

المبحث الثاني

في الآثار المترتبة على تغييرات ثمن سلعة واحدة

لأجل أن نتعرف الآثار المترتبة على تغييرات أثمان السلعة الواحدة يجب أن نعالج هذه الآثار من قبل السلعة ذاتها ومن قبل استهلاكها وأثر ذلك في أثمان بقية السلع .

§ ٢٧٣ - الآثار المترتبة على تغييرات ثمن السلعة من قبل انتاجها: ليست كل الأعمال المنتجة في مركز واحد في بعض الأراضي أخصب أو أحسن موقعا من البعض الآخر و بعض المناجم أغنى وأسهل استثماراً من البعض الآخر وهو ما يترتب عليه اختلاف نفقات الانتاج . وكما ارتفعت أثمان سلعة نشأت أعمال جديدة قد لا تتمتع بمزايا كبيرة من حيث الخصب أو للموقع أو توافر المواد الأولية ونشط انتاج الأعمال القديمة . و بسبب غلاء الفحم في الحرب العظمى عمد رجال الأعمال الى استغلال مناجم كانت مهجورة لقلة ما فيها من الفحم . على أن أبواب الأعمال الذين ينتجون بأقل النفقات بسبب المزايا التي يتمتعون بها يبيعون سلمهم بنفس الثمن الذي يبيع به المنتجون بأعلى النفقات وبذلك يجنى الفريق الأول ربحاً اضافياً يرجع الى اتفاف الأثمان أو ريعاً $rent$ معادلاً لفرق ما بين نفقات الانتاج . وهذا الربح يزيد كلما ارتفع ثمن السلعة . فاذا استمر هذا الارتفاع وعبارة أخرى اذا كان هذا الربح باقياً بطبيعته تزداد قيمة رأس المال الذي يحدته كالارض والمناجم والمصانع بنسبة زيادة هذا الربح . فاذا أراد المالك أن يبيع أو يؤجر أرضه أو منجمه فهو يراعى عند تحديد الثمن الذي يطلبه كل هذه الظروف ويرفع الثمن وبذلك يضيف هذا الربح الى رأس ماله $capitalise$. ولا يستفيد الحائز الجديد من هذا الربح لأن نفقات انتاجه زادت بزيادة الثمن الذي دفعه ولكن اذا ارتفعت الأثمان مرة ثانية فقد ينشأ ريع جديد يستفيد منه هذا الحائز الجديد . واطراد هبوط ثمن السلعة يفضي الى عكس النتائج السابقة فيقل الربح بالنسبة لكل الاعمال التي تنتج هذه السلعة . ولا يستطيع أرباب الاعمال الذين ينتجون في أسوأ الظروف الاستمرار في الانتاج فيقف دولا ب أعمالهم . وتهمل الأراضي التي لا يزكو فيها النبات أو تستعمل في أغراض أخرى غير الزراعة . وتوصد أبواب المصانع أو تستعمل في انتاج سلع أخرى في حين أن أبواب الأعمال الذين يعملون في أحسن الظروف يدأبون على زيادة انتاجهم ليعوضوا بكثرة مبيعاتهم ما قدوه من أرباحهم .

§ ٢٧٤ — في الآثار المترتبة على تصيرات ثمن السلعة من قبل استهلاكها :

علمنا أن هناك علاقة وثيقة ما بين طلب السلعة وثمنها . فإذا ارتفع ثمنها — مع بقاء كل شيء على ما هو عليه — قصت كمية ما يستهلك منها . وإذا هبط ثمنها زادت كمية ما يستهلك ، وقد يكون من مصلحة التجار تخفيض الثمن لزيادة مبيعاتهم ، يستثنى من ذلك السلع التي تقضى حاجات ضرورية كالخبز والملح فليس لثمنها كبير تأثير على كمية ما يستهلك منها .

ويلاحظ أن الزيادة الفاحشة للمادية في الأثمان ليست من مصلحة التجار في شيء بسبب قانون الاستبدال لأن السلعة إذا تناهت في الفناء استعاض الناس عنها بأشياء أخرى تقوم مقامها كالزيت أو اللارجرين بدل المسلى والفحم بدل البترول § ٢٧٥ — في تأثير ارتفاع ثمن سلعة معينة على أثمان بقية السلع : ارتفاع

ثمن سلعة يؤثر على ثمن المواد الأولية والخدمات اللازمة لصنعها وهي من العناصر التي تتكون منها ثقات الانتاج كالنعم أو القطن وأجور العمال . فإذا زاد أو قص ثمن أحد هذه العناصر زادت أو قصت ثقات انتاج السلع الأخرى فيأخذ ثمنها في الزيادة أو في النقصان حتى يتحقق بالنسبة لكل سلعة منها التوازن ما بين عرضها وطلبها . لكن هذه الظاهرة لا تبدو بهذا الجلاء إذا لم يكن بين السلع علاقة تبعية لأنه إذا كان من المسلم به أن كل الأثمان متضامنة ولكن ما هي الآثار التي تترتب على هذا التضامن وما هو مقدار تأثير ارتفاع ثمن سلعة كالبتترول على أثمان بقية الأشياء ؟ من الصير أن نجيب على هذه الأسئلة دون أن نلجأ إلى الفروض لأنه يتعين أن نعرف مقدار النقصان في استهلاك البترول بسبب غلائه . وما هي كمية النقود التي لا تخصص في التعامل به بسبب غلائه . وما هي القوة الشرائية للمستهلكين للمتمتعين عن استهلاك البترول التي يوجهونها لاستهلاك سلع أخرى . كل هذه مسائل لا نستطيع الإجابة عنها بسبب افتقارنا إلى المعلومات اللازمة . وكل ما قصدنا إليه هو لفت النظر إلى صعوبتها وتقديرها

الفصل الخامس

في بعض الوسائل المؤدية الى استقرار الأمان

والثمن العادل

§ ٢٧٦ — في استقرار الأمان : لا يتغير مستوى الأمان دون أن تضار بعض الطوائف ويستفيد البعض الآخر . زائداً الى هذا أن تتابع زيادة الأمان وهبوطها يفضي الى العنف والضيق والخسارة بالنسبة للمنتجين والتجار . وذلك لان تقلل الأمان وعدم استقرارها مؤذن بليسهم وحيرتهم وهادم لتقديراتهم فتستغرق عليهم الامور ويحبطون خبط عشواء ويقعون في الخراب . لذلك يضمن إيجاد علاج لتلافى هذه الحالة أو لتخفيف هذا الخطر الذي تتعرض له للمعاملات التجارية . وهذا البحث متصل بموضوع توطيد القوة التي آتية للنقود .

§ ٢٧٧ — في الثمن والعادل : ومن جهة أخرى فطالما ضج المستهلكون من تنامي أمان بعض السلع في الفناء وأهابوا بالسلطات العامة أن تأخذ بنصرهم وتخفف من غلواء أطاع البائسين ليحصلوا على أثمان عادلة . ولكن ما هو الثمن العادل وكيف يمكن اتباعه ؟ هذا هو موضوع الفرعين الآتين :

الفرع الاول

في الثمن العادل

§ ٢٧٨ — هل يختلف الثمن العادل عن ثمن السوق : يرى جمهور الاقتصاديين من المذهب الحر أن الثمن العادل يحتلط بالثمن الجاري أي ثمن السوق وهو الذي يتحدد بقانون العرض والطلب . وذلك أن ثمن السلعة يعتبر عادلا اذا تساوى مع قيمة

هذه السلعة ويتوقف على تقديرات للمتاعدين الحاضرين في مجلس المقد فهو ينشأ من اتفاق البائعين والمشتريين . ويمتدح الثمن عادلا متى قبل للمشتري دفع هذا الثمن وهذا القبول يدل على أن السلعة تساوى هذا الثمن . وإذا كان هناك ثمن أقرب الى الحق والعدل فهو ثمن نفقات انتاج السلعة فالمعلوم أن ثمن السوق يتجه دائما نحو نفقات الانتاج بفعل المنافسة . اذا قرر هذا فلا داعى الى الالتجاء الى السلطات العامة لأن المنافسة قينة بتحقيق الثمن العادل .

وهذه النظرية تتعارض مع نظرية أخرى ترجع الى آباء الكنيسة ورجال الدين والكتاب في القرون الوسطى ومن قبلهم الى أفلاطون . ومقتضى هذه النظرية أنه يوجد فوق ثمن السوق ثمن آخر معتدل ومتفق مع مكارم الأخلاق ومع القول المأثور « اعمل لغيرك ما تحب أن يعملوه لنفسك » وان هذا الثمن يجب أن تحدده الحكومة ولا يجب أن يتحدد هذا الثمن بقانون العرض والطلب بتأثير الحاجة التي يشعر بها المشتري بل بالنفقات التي يتحملها البائع بعض النظر عن حاجات المشتري ويجب أن يوضع هذا الثمن على البائع مقدار ما تحمله من المشقة وأن يسمح له أن يعيش عيشة تتفق مع حالته الاجتماعية دون أن يتبقى له ربح .

§ ٢٧٩ — في حقيقة الثمن العادل : أهل الاقتصاديون نظرية الثمن العادل

. كما شرحها رجال الدين لكنهم ظلوا يفرقون ما بين الثمن العادل وثن السوق وقالوا بان المصلحة العامة وبخاصة مصلحة المستهلكين تقضى بان يكون ثمن السوق مساويا لثن العادل . وقد كثر أنصار هذا الرأي منذ ارتفاع الأثمان اثناء وبعد الحرب العظمى . وقالوا بان المنافسة تعمل على اتجاه الأسعار السوق نحو تكاليف الانتاج الا ان المنافسة أصبحت مشلولة في أغلب الأحيان بسبب ذبوع الاحتكار على اختلاف أنواعه ولان أغلب أثمان التجزئة هي أثمان محددة لا تحددها المساومة ما بين المتعاملين بالبيع والشراء وان المستهلكين في أغلب الأوقات يجهلهم الفرق التاسع ما بين ثمن السوق وثن نفقات الانتاج الذى هو فى الواقع الثمن العادل .

§ ٢٨٠ — في تعريف الثمن العادل : الثمن العادل هو الذي لا يترك للبائع ربحاً فاحشاً ولا يشتمل الا على العناصر اللازمة للاستمرار في انتاج السلعة .
ولكن كيف يتحقق الثمن العادل ؟ لا نزاع في أن الأثمان ترجع الى الثمن العادي وان تمادت على خلاف ذلك وقتاً ما . لكنها قد تهادى وقتاً طويلاً يتسعين في خلاله أن تتدخل السلطات العامة في رأى البعض أو تقابات المستهلكين في رأى البعض الآخر . وستنصر القول الآن على تدخل السلطات العامة لمراقبة الأثمان على أن نمود الى جماعات الاستهلاك في المكان اللائق .

الفرع الثاني

في تدخل السلطات العامة لتحديد الأثمان

§ ٢٨١ — في طرق التدخل : تتدخل السلطات العامة لتحديد الأثمان أما بالزيادة لمصلحة المنتجين وأما بالنقصان لمصلحة المستهلكين . وأهم هذه الطرق هي (١) التسعيرة أى وضع حد أقصى للأثمان (٢) تعديل العرض أو الطلب (٣) معاقبة الأشخاص الذين يريدون الأثمان .

§ ٢٨٢ — في التسعيرة : وهي أقدم طريقة لجأت اليها الحكومات لتحديد الأثمان وقد استعملها الملوك والحكام في مصر في أوقات الفلاء الناشئ عن القحط وإهمال المصالح العامة كقلة الأمان على النفس والمال وإهمال الترع وحرمان جهات عديدة من ماء النيل فنشأ عن ذلك علو أسعار الأقوات كما حدث في سنة ٣٩٧ هـ (١٠٠٦ م) حيث غلا سعر الغلال وجميع أصناف المأكولات فصر الحاكم أصناف الحبوب وباعت التجار بالثمن الذى حدد لهم ^(١) .

(١) أحصى المقرئى مرات الفلاء والقحط منذ دخول العرب مصر الى سنة ٦٠٠ هـ (١٢٠٣ م) فبلغت ثلاث عشرة مرة . ووصف المقرئى ما انتاب مصر في عهد المستنصر من القحط والفلاء فقال « ثم آل أمر المستنصر الى أن يأكل كل ما في قصوره وصار يجلس على حصر وتصلت دواوينه وكانت نساء القصور يخرجن نافرات شعورهن ويصحن الجوع الجوع . . . »

ولجأت دول أوروبا في أوقات مختلفة الى هذه الطريقة كما حدث في القرن السادس عشر عقب اكتشاف أمريكا وتدفق سيل الذهب مما أفضى الى ارتفاع الأثمان . وفي فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر عند ما كثرت أوراق النقد المسماة Assignats عم الفلاء حتى ان فلاحاً رفض أن يبيع خنزيراً بسلة مملوءة من هذه الأوراق واضطرت الحكومة ان تضع سعراً أعلى لكل الأشياء .

وفي أثناء الحرب العظمى (١٩١٤ - ١٩١٨) استعملت الدول المتحاربة وغيرها طريقة التسعير الإلزامى . وصدر في مصر القانون رقم ٦ سنة ١٩١٤ فوضع سعراً أعلى للمواد الغذائية والأشياء الضرورية . وانشئت في كل محافظة ومديرية لجنة لوضع سعر أعلى للفلل والدقيق والملح واللبون والسكر والخشب الحريق والسكر والصابون والشمع الخ . وقضى بمعاينة المخالف للجس مدة لا تتجاوز سبعة أيام وبغرامة لا تزيد عن مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين مع غلق المحل لمدة اسبوع أو بيع البضائع بسعر التسعيرة على ذمة المخالف . وقد صدرت من السلطة العسكرية أوامر كثيرة متعلقة بالتسعيرة وصدرت قوانين متعلقة بالتسعيرة وصدرت قوانين متعلقة بتحديد سعر أقصى للطعنين . وقد بطلت هذه القوانين بزوال الأسباب الباعثة اليها .

ويجب وضع سعر أقصى في حالة الاحتكار للمنوح من السلطات العامة الى الافراد او الشركات مثل احتكار نقل الاشخاص والبضائع وتوزيع الماء والنور . ويقوم التسعير هنا مقام المنافسة فيقلل ارباح المحتكرين . لكن التسعير يصير عديم الجدوى اذا ارتفعت الأثمان بسبب قلة العرض أو بسبب التضخم النقدي لمقايرة

ومن غريب ما وقع أن امرأة اخذت عقداً لها قيمته الف دينار وعرضته على جماعة أن يسلطوا به دفيق فكان كل يدفعها عن شه الى أن رحها بسن التجار وباعها به زنبيل دفيق فلما اخذته تكاثرت الناس عليها ونهبوه فاحذت هي أيضاً ملء يديها وصنعتة قرصة ونادت بأعلى صوتها يا أهل القاهرة ادعوا لمولانا المستعصر الذى سمعت للناس بأيامه حتى صار ثمن هذه القرصة الف دينار » وقد اتخذ المستعصر اجراءات صارمة وسر الحجز .

التسعير في كلتا الحالتين للقوانين الاقتصادية ولأن التسعير لا يستطيع أن يؤثر هنا في أسباب ارتفاع الائتمان وهما قلة السلعة وكثرة النقود

§ ٢٨٣ - في الصعاب التي تفرض تطبيق التسعيرة : تعترض تطبيق التسعيرة صعاب عديدة ترجع الى تقدير نفقات الانتاج لكل سلعة والى ضرورة تعيين ثمن متوسط لهذه النفقات والى ضرورة تسعير الأشياء التي تصنع منها السلعة المسعرة وتسعير الأشياء التي قد تحل محلها . فتحديد ثمن الخبز يستدعي تسعير البقيق والقمح وأنواع الغلال الأخرى التي قد يفكر المزارع في انتاجها بدل القمح وقد تعذر مراقبة تنفيذ التسعيرة بدقة فقد يعمل المستهلكون أنفسهم الذين وضعت التسعيرة لمصلحتهم على عمالة التجار ويدفعون اليهم أثماناً أزيد من السعر القانوني ليحصلوا على طلباتهم بسرعة أو على أحسن وجه .

§ ٢٨٤ - في عيوب التسعيرة : اذا لم تعتمد الحكومة الى اتخاذ وسائل أخرى كزيادة العرض أو قمان الطلب فالتسعير يفضى الى نتائج سيئة وذلك أن الاداة التي تجعل العرض موافقاً للطلب هي « الثمن » . فاذا كانت كمية السلعة غير كافية نسبياً فيزيد ثمنها وزيادة الثمن من شأنها أن تنشط المنتجين وتقضي بعض المستهلكين . لكن التسعيرة تفسد عمل هذه الاداة « الثمن » لحظرها زيادة الثمن فتنبط هم المنتجين مما يجعل تموين الاسواق عسيراً كذلك يبطئ أثر هذه الاداة بالنسبة للمستهلكين فلا يقل عدد المستهلكين . وبذلك تسوء الحال بدلاً من أن تتحسن . لذلك يحسن العمل في تعديل العرض والطلب بالوسائل الآتية :

§ ٢٨٥ - تعديل العرض أو الطلب : تعتمد الحكومات أحياناً الى تقليل

الطلب . اما بتحديد مقدار ما يستهلكه كل فرد من السلع أو الحاصلات فيكون لكل شخص تذكرة يبين فيها مقدار ما يجوز له أن يستهلكه من الخبز والسكر والقمح والشاي الخ وأما بتقييد الاستهلاك فينود أخرى كمنع أكل اللحوم في بعض أيام الاسبوع أو تحديد عدد الأطباق التي تقدم الى رواد المطاعم والفنادق . وأخيراً

قد تحرم الحكومة بيع أنواع خاصة من للأكولات كالقطاير وأنواع الحلوى والخبز الجيد . وقد لجأت الدول المتحاربة في الحرب العظمى الى هذه الطرق فتقبلها الجمهور عن طيب خاطر وفضلها على طريقة التسيرة لأنها تبطل القلاء الفاحش وتسوى ما بين الغنى والفقير .

وقد ترى الحكومة أن تؤثر في عرض السلع فتتقصه وتمنع هبوط الأسعار أو زيده لأجل أن تهبط الأسعار . والطريقة الدأسة الاستعمال لتقليل العرض ومنع هبوط الأسعار هي تقرير ضرائب جمركية على الواردات أو تشجيع الصادرات ومنعها اعانة prime

وهناك طريقة أخرى تعرف بطريقة التقويم valorisation ومقتضى هذه الطريقة أن تشتري الحكومة جزءاً من المحصول عند ما تبين وفرته وتأخذ الأثمان في الهبوط فتتزع هذه السكمية من السوق وتتحين الوقت المناسب لبيعه عند ما تتحسن الأسعار أو عند ما يقل المحصول في سنة أخرى . وقد اتبعت الحكومة البرازيلية هذه الطريقة في سنة ١٩٠٧ وفي سنة ١٩٢١ فاشترت ٢ مليون كيساً بنكا . واتبعت إيطاليا هذه الطريقة بالنسبة للكبريت واليونان بالنسبة للعنب . والحكومة المصرية بالنسبة للقطن

وتستطيع الحكومة أن تزيد عرض السلعة اذا قل الوجود منها باحدى الطرق الآتية : (١) منع تصدير بعض الأشياء الضرورية (٢) المصادرة . لكن المنتج لا يرضى أن تحوى مخازنه لأجل أن تملأ الحكومة الأسواق مما يترتب عليه توقفه عن الانتاج فتضطر الحكومة أن تجمل انتاج هذه السلعة إلزامياً وهو ما حدث في فرنسا حيث صدر قانون ٤ مايو سنة ١٩١٧ ينحول للمديرين زراعة الأراضي التي لا يستطيع أو لا يرضى ملاكها زراعتها بواسطة مزارعين آخرين أو تقابات . ولم يسفر هذا القانون عن نتائج مرضية (٣) تستطيع الحكومة أن تقتنع بحال لبيع الخبز واللحوم والمواد الغذائية لبيها بالتمن المائل . وقد أنشئت في مصر أثناء الحرب

مصلحة للتموين للقيام ببعض هذه الأغراض فكانت تباع الدقيق الى تجار التجزئة
بشمن الشراء . . .

§ ٢٨٦ - في تقرير جزاء جنائى فى حالة زيادة الأسعار : تنص المادة ٣٠٠
من القانون الجنائى بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبرامة لا تتجاوز مائة جنيه
مصرى كل من تسبب فى علو أو انحطاط أسعار الغلال أو البضائع أو بومات أو
سندات مالية معدة للتداول عن القيمة المقررة لها فى المعاملات التجارية بنشر
عمداً بين الناس أخباراً أو اعلانات مزورة أو مفترات أو باعطائهم للبائع ممناً أزيد
مما طلبه أو بتواطئهم مع مشاهير التجار الحائزين لصنف واحد من بضاعة أو غلال
على عدم بيعه أصلاً أو على منع بيعه بشمن أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم أو
بأى طريقة احتيالية أخرى .

ثم قضت المادة ٣٠١ بمضاعفة الحد الأقصى المقرر لمقوبة الحبس بالنصوص
عنها فى المادة السابقة اذا حصلت تلك الحيلة فيما يتعلق بسعر اللحوم أو الخبز أو
حطب الوقود والفحم أو نحو ذلك من الحاجات الضرورية . والمقصود من عبارة
« القيمة المقررة لها فى المعاملات التجارية » ^(١) الثمن الذى تحدده المنافسة الحرة
باعتبار أن هذا الثمن هو الثمن العادل

(١) أساء مترجم القانون تريب الأصل الفرنسى وهذا منه :

(prix qu'auraient déterminé la concurrence naturelle et la
liberté du commerce.)

البَابُ الثَّانِي

في وسائط التداول

الفَصِيلُ الأول

في النقود^(١)

§ ٢٨٧ — في تعريف النقود : تعرف النقود عادة بأنها « سلعة تستعمل كأداة للمبادلة أو واسطة للمبادلات » وقد يكفي هذا التعريف للدلالة على موضوعها . ولكنه يتجاوز الغرض المقصود من النقود كما أنه غير جامع لكل معانيها . ولا نزاع في أن النقود كانت في الأصل سلعة تواضع الناس على اعتبارها أداة للمبادلة ، أي أن الناس لم تخترع أداة للمبادلة لاستعمالها كنقود ولكنهم وافقوا على اختيار سلعة تقوم مقام النقود ، وكان يختلف نوع هذه السلعة باختلاف الجهات . وكانت هذه لا ترغب لذاتها بل بقصد استبدالها فيما بعد بشيء آخر مرغوب فيه . وقد أفضى اتباع هذه العادة إلى أن صارت هذه السلعة الواسطة العادية للمبادلات . وكذلك النظم النقدية الحاضرة تقوم على تداول للمعادن النفيسة التي لا يستطيع الناس انكار صفتها كسلعة تُرغب لذاتها بدليل إمكان الانتفاع بها لأغراض أخرى غير الوساطة في المبادلة بسبب ما لهذه المعادن من القيمة الاقتصادية الساجدة على استعمالها كنقود والمستقلة تماماً عن هذه الوظيفة . لكن هذا ليس بصحيح دائماً . فالنقود الورقية مصنوعة من مادة منفصلة ،

Ang. Arnauné : *Le Monnaie, le credit et le change* (١)

Gerge Edgar Bonnet : *Les experiences Moutaries contemporaines*, Pairs 1927. Withers ; *Meaning of many*; 1920.

خلفته في حين أن مقدار النقود التي تمثلها لا تتناسب بالمرّة مع كمية المواد المصنوعة منها . أجل قد يقال بأن هذه الورقة تمثل نقوداً معدنية وأن الصحيح من الوجهة التاريخية أن النقود الورقية متصلة اتصالاً وثيقاً بالنقود المعدنية لكننا سنبين فيما بعد أن النظام النقدي قد يظل معمولاً به مع انعدام أساسه للمعدني وأنه يمكن تصور وجود نظام نقدي بلا حاجة إلى هذا الأساس .

يتبين من كل ما تقدم أنه لا يشترط في النقود أن تكون سلعة بل يمكن القول بأن فكرة النقود تتعارض لحدي ما مع السلعة وذلك لأن ما تتميز به النقود هو أنها تقبل في المبادلات لا لأنها بل من أجل مبادلات لاحقة ، حتى إذا كانت النقود مصنوعة من شيء يمكن الانتفاع به مباشرة فهي لا تكتسب صفتها النقدية من هذه الخاصية بل من قبول الناس التعامل بها زد إلى هذا أن اعتبار النقود سلعة يؤدي إلى الاعتقاد بأن قيمة النقود تتعين تبعاً لصفاتها كسلعة وأن قيمتها تتحدد كقيمة أية سلعة أخرى . وهذه نتيجة تتنافر مع ما وصل إليه الاقتصاديون في اتجاههم الحديثة وتفضي إلى الشطط في تفسير الظواهر النقدية . لذلك لا يشترط في النقود أن تكون سلعة .

ومن جهة أخرى لا يحسن أن نعرف النقود بأنها « أداة مبادلة » حتى لا يتبادر إلى الذهن أن النقود قاصرة على هذه الوظيفة ولو أنها أهم وظائفها . لذلك قول بأن « النقود هي الأشياء التي يقبلها الناس عادة في معاملاتهم لا لأنها بل بقصد مبادلتها بدورها فيما بعد » ^(١) .

(1) Bertrand Nogareo : La Monnaie p. 223-231. Paris 1924.

الفرع الاول

في وظائف النقود

§ ٢٨٨ — تقوم النقود بأربع وظائف وهي: (١) واسطة مبادلة الأموال

والخدمات (٢) مقياس القيم (٣) أداة الادخار (٤) مقياس الوفاء الآجل

§ ٢٨٩ — في أن النقود أداة المبادلة: (١) الغرض من الانتاج هو المبادلة

وأكثر الناس ينتجون ما لا يستهلكون ليحصلوا على ما لا ينتجون من الأموال أو الخدمات فيبيعون ويشتررون فيدفع الشاري نقوداً ويقبض البائع نقوداً. وليس معنى ذلك أن المبادلة متعفّرة بين الناس بدون النقود. قديماً كانت تحصل المبادلة بين الناس بواسطة المقايضة التي هي عبارة عن مبادلة الأموال والخدمات دون واسطة سلمة أخرى لكن المقايضة أصبحت لا تتفق مع مقتضيات الحياة الاقتصادية الحاضرة لما يعترضها من الصعاب بسبب صعوبة الاهتمام الى من يحتاج الى هذه السلمة بالذات^(١) واذا وجد من يحتاج الى السلمة فقد تختلف قيم الأشياء فاذا صنع حائك بنلة وأراد أن يقايض على خبز فما هو عدد الأرزعة التي يحصل عليها في مقابل البنلة واذا أراد أن يقايض على سيارة فكيف يلزم من البذل للحصول على السيارة. كذلك قد يصعب تجزئة السلمة فلا يمكن عقد الصفقة الا بكل مشقة

(١) روى كلرون في سياحته في أفريقيا سنة ١٨٨٤ كيفية حصوله على مركب فقال « كان صاحب المركب يريد أن يقايض عليها بكية من الحاج ولم أكن أملك منه شيئاً. لكي علت أن عهد بن سلب لديه حاجاً ويحتاج الى قاش ولم يكن عندي شيئاً منه. لذلك تمفر على الحصول على المركب. فبحثت الى أن عثرت على كية من القماش المطلوب عند ابن غريب الذي كان يبحث عن أسلاك معدنية. فأخذت منه القماش الذي يريد ابن سلب وطلست منه الحاج الذي يريد صاحب المركب. وعلى ذلك أمكنني أن أحصل على حاجتي » وأنشأ المرسلون جريدة في جزيرة جرويلاند حيث يقيم الاسكيمو فكان اشترأوها وزرة بيرة عن كل ثلاثة شهور وكتب يجري عن السنة (خلا عن جيد)

وروى دى فوفيل^(١) أن مصرياً في عهد العائلة التاسعة عشر Ramassides قايض ثوراً بحصيرة وكية من الصل والزيت وسبعة أشياء أخرى مختلفة . لذلك قد يحصل الانسان على أشياء هو في غنية عنها في الآونة التي قايض فيها . كذلك يضطر الانسان الى الانتظار للتصرف في الأشياء الفائضة عن حاجته الى وقت يحتاج فيه الى شيء آخر . ومن شأن هذه الظروف أن تعرضه الى مقايضة سلمته بشروط ما كان يقبلها لولا اضطراره الى هذه المقايضة .

واستعمال النقود يزيل كل هذه الصعاب . لكن استعمال النقود يجزئ المقايضة الى عمليتين متواليتين وهما البيع والشراء وهو ما يوم بأن استعمال النقود يصعب مبادلة الأشياء بدلا من تسهيلها لكن قليلا من التأمل يجعلنا ندرك أن هذا التقيد هو ظاهري فقط وأنه يقضى الى سهولة المبادلات . فذلك السيارة يبحث عن راغب في الشراء . ويتفق معه على الثمن ثم يحفظ الثمن الى الوقت الذي يحتاج فيه الى الحصول على شيء آخر ويدفع له جزءا من النقود التي استولى عليها ممنا للسيارة وذلك بسبب قابلية النقود للتجزئة . وهكذا يحصل مالك السيارة بواسطة النقود على كل ما يرغب فيه بطريقة سهلة . فالبيع كما يقول جان باتست ساي J. B. Say هو نصف مقايضة والشراء هو النصف الآخر تفصلهما فترة قصيرة أو طويلة على حسب الأحوال وواسطتهما النقود .

وقد عفت آثار المقايضة في كل الأمم للتحضرة وصارت المبادلة تحصل بواسطة النقود .

§ ٢٩٠ — في أن النقود مقياس القيمة : (٢) اعتاد الناس على مبادلة السلع بالنقود فصارت من أجل ذلك المقياس المشترك للقيم . وذلك لانه ان لم يوجد مقياس مشترك للقيم لتعذر على الناس تبادل السلع والخدمات ولاضطروا في كل يوم الى تحرير قوائم تذكر فيها قيمة كل شيء بالنسبة لكل الأشياء فتعين قيمة كمية

معينة من القمح بكمية معينة من القطن والنحاس والصوف والفحم والبترول الخ وان كذا قطن قيمته كذا خشب وفحم وصوف ونحاس الخ . فاذا كان لدينا مائة صنف اضطررنا الى تحرير مائة قائمة مع بيان سعر مبادلة كل صنف بالتسعة وتسعين صنفاً الباقية أى اننا نضطر الى اثبات ٩٩٠٠ نسبة ما بين المائة الصنف . وتزول كل هذه الصعاب بفضل النقود فلا تحرر الا قائمة واحدة مشتملة على مائة نسبة أى مائة ثمن فيذكر أن أردب القمح يساوى كذا قرشاً وقنطار الفحم كذا قرشاً الخ . ولكن اذا كان من السهل أن نجد مقياساً مشتركاً ثابتاً بالنسبة للمذروعات والمكيلات والوزونات كالذراع والكيلة والطلل واذا كانت هذه المقاييس تظل ثابتة غير متغيرة الا ان الحال يختلف بالنسبة للمقومات اذ يصعب إيجاد مقياس مشترك ثابت لتقدير القيم التبادلية للأشياء . وذلك لأن القيمة المطلقة أو القيمة فقط لا أثر لها في الوجود فالسلعة لها قيمة تبادلية بالنسبة لسلعة أخرى لكن هذه القيمة هي نسبة نسائية محضة . فالطول والوزن والسعة يمكن تصورها في عالم غير مأهول بالناس لأنها من خواص الاجرام . وهذه الخواص موجودة بقطع النظر عن تقديرات الناس المتغيرة . أما قيم الأشياء فهي متغيرة بدليل ما نشاهده كل يوم من تقلبات قيم المبادلة وذلك لانه لا يوجد شيء له قيمة في ذاته مستقلة عن تقديرات الناس .

فاذا فرضنا أن الوحدة النقدية كالجنيه قيمته ثابتة غير متغيرة في الزمان والنسكان فلا يتغير ثمن الأشياء الا تبعاً لتغييرات عرض وطلب هذه الأشياء فاذا تضاعف ثمن القمح كان هذا دليلاً على زيادة الطلب بالنسبة للعرض لكن الوحدة النقدية أو مقياس القيم متغير في قيمته . من أجل ذلك يجب أن نلاحظ ان ارتفاع أو هبوط أثمان السلع لا يدل على قلة أو كثرة ما يعرض منها بل قد يكون سببه كثرة أو قلة النقود .

§ ٢٩١ — في ان النقود أداة الادخار: (٣) الادخار هو عبارة عن

حفظ جزء من الدخل وصونه من الاتفاق لاضافته الى رأس المال . ويحصل الادخار بواسطة النقود . وبسبب انتشار البنوك اعتاد الناس ايداع ما يدخرونه فيها وصار للدخول لا يحوز النقود حياة مادية ولكنه يملك حق التصرف في النقود للقبلة لحابه في البنك .

§ ٢٩٢ — في ان النقود مقياس الوفاء الآجل ومستودع القيم: (٤) من المهم جداً أن يكون هناك مقياس مشترك بالنسبة للمعاملات الآجلة كالبيع الآجل أو المنسأ حتى لا يقع خلاف ما بين المتعاملين على مقدار العوض المتفق عليه . واستعمال النقود يزيل كل خلاف لما لها من قوة الإبراء وتعتبر النقود مستودع القيم لأنها تنقل القيم من مكان الى مكان ومن زمان الى زمان .

الفرع الثاني

في النقود والمعادن

§ ٢٩٣ — في أطوار النقود : النقود المستعملة الآن في كل الأمم للتحضرة هي عبارة عن قطع من المعدن — ذهب ، فضة ، نحاس ، شهبان (برونز) ، نيكل ، زنك ، قصدير — تسكها السلطات العامة بوزن وعتبار معلومين . وقد استعملت الأمم قبل ذلك أشياء أخرى كأداة للمبادلة قديماً كانت تستعمل الأمم الراعية للماشية كواسطة للمبادلة . وفي خليج هدسون Hudson استعملت جلود الحيوانات حيث يعيش الناس من القنص ، والأسماك حيث يعيش الناس من صيد البحر كما هو الحال في ترنافا Terre Neuve ، والزجاج والملح في أواسط أفريقيا واقراص الشاي في التيبث Thibet والكافور في أمريكا الوسطى ، والدخان في فرجينيا ، والسكر في ماري لاند في القرنين السابع والثامن واستعملت كل الأمم

تقريباً أدوات الزينة والحلى والأسلحة والملابس أدوات للمبادلة . وبسبب قلة النقود استعملت الأمم المتحاربة في أثناء الحرب العظمى أشياء أخرى لتقوم مقام النقود كالطوايع وتذاكر الترواح . والخلاصة ان الناس استعملت مختلف الأشياء في المبادلة والفال أنهم كانوا يختارون اداة التعامل من الأشياء التي يرغب فيها كل الناس لتقبل في التعامل بكل سهولة .

§ ٢٩٤ - في المعادن النفيسة : لكن الناس كانوا يفضلون دائماً معادن خاصة وقبلونها كملة وهي الذهب والفضة والنحاس والبرونز الخ . ثم أخذوا يفضلون بعض هذه المعادن على البعض الآخر لكن اجماع الناس انقعد منذ القدم على تفضيل الذهب والفضة ومنذ نصف قرن فضلو الذهب وأصبحت الفضة في المقام الثاني وصار الذهب هو العملة الدولية .

§ ٢٩٥ - في الذهب والفضة والنحاس : يقوم الذهب والفضة في كل البلاد المتحضرة بوغائث النقود . وأقدم وظيفة للذهب والفضة هي انهما كانا منذ القدم اداة الادخار في الوقت الذي كان الاغريق يتعاملون فيه بالثيران كانوا يفسدون الذهب والفضة للادخار . وفي عصر هوميروس Homère كان الذهب يخص للآلهة ويودع في المعابد بصفة احتياطي مقدس لا يمس الا في الظروف العسبية وقد درجت أُمم كثيرة الى وقتنا هذا على هذه العادة حيث يحولون ما يفيض من دخلهم الى حلي من الذهب . ففي كثير من مقاطعات الهند والهند الصينية لا يستعمل الذهب والفضة في المبادلات بل يحول الى حلي كوسيلة للادخار وفي انام Annam كان للملوك يسكون نقوداً من الذهب والفضة تبلغ زنتها أحياناً مائة أوقية أى ٣٨٥٠ كيلو جرام حتى لا تصلح الا للادخار^(١) .

(١) روى ابن بطوطة في رحلته عن أهل الصين « وعادتهم أن يسبك التاجر ما يكون عنده من الذهب والفضة قطعاً تكون القطعة منها من قطار فا فوقه » رحلة ابن بطوطة ص ١٩٤

وأقدم النقود المعدنية المستعملة في المبادلات كوجدة للقيم النقود النحاسية أو المصنوعة من البرنز . وأول نقود فضية ضربت في روما ترجع الى سنة ٢٦٨ أو ٢٦٩ قبل المسيح وضربت النقود الذهبية منذ سنة ٢٠٧ قبل للمسيح لكنها لم تكثر الا في عصر يوليوس قيصر .

وقد البرونز تصلح في الجهات التي قل فيها المبادلات اذا كانت السلع طيفة القيمة ولا تتجاوز المعاملات حدود المدينة . فاذا كثرت المعاملات وتناولت كميات كبيرة من السلع القيمة ونشأت وامتدت العلاقات الخارجية تحل الفضة أولا والذهب ثانياً محل النحاس ولا تصلح بعد ذلك عملة النحاس الا للمعاملات المحلية القليلة الشأن فيصبح الذهب والفضة واسطة المبادلة بالنسبة للسلع القيمة أو المستوردة من الخارج ^(١) وقد صغر شأن النحاس وقعد أهميته كملة منذ عهد بعيد بسبب عدم ثبات قيمته وقاقتها بالنسبة لكية الأموال المتزايدة التي يحصل تداولها بواسطة النقود . وحلت الفضة محل النحاس وصارت الواسطة الأساسية في المعاملات واتخذت وحدة لقياس القيم . وأصبح الذهب في هذا العهد الجديد قاصراً

(١) أحاط القرزى بكل هذه المعاني فقال « ان التي تكون أعنانا للمبيعات وقيم الأعمال انما هي الذهب والفضة فقط ولا يعلم من خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من الأمم ولا طائفة من طوائف البشر أنهم اتخذوا أبداً في قديم الزمان ولا حديثه قدما غيرهما الا أنه لما كانت في المبيعات محقرات تقل عن أن تباع بدمهم أو يجزء منه احتاج الناس من أجل هذا في القديم والحديث من الزمان الى شيء سوى الذهب والفضة يكون بأزاء تلك المحقرات ولم يسم أبداً ذلك الشيء الذي جعل للمحقرات قدما البتة فيما عرف من أخبار الخليفة ولا أقيم قط بمنزلة أحد التقدين واختلفت مذاهب البشر وآراؤهم فيما يجعلونه بأزاء تلك المحقرات ولم يزل بمصر والشام وعراق العرب والعجم وفارس والروم في أول الدهر وآخره ملوك هذه الأقاليم ينظرون بشدة بأسهم ولزء ملكهم وكثرة شأوم وخسروانة سلطانهم يجعلون بأزاء هذه المحقرات نحاساً يضرّبون منه قطعاً صفراء تسمى فلوساً لعمراء ذلك ولا يكاد يوجد منها الا اليسير ومع ذلك فانها لم تنم أبداً في شيء من هذه الأقاليم بمنزلة أحد التقدين قط . وقد كانت الأمم في الاسلام وقبله لهم أشياء يتعاملون بها بدل الفلوس كالبيض والكسر من الحيز والورق ولى «شجر» والودع الذي يستخرج من البحر ويقال لها السكودة وغير ذلك . وقد استقصيت ذكره في كتاب اغانة الأمة بكشف القمعة . وكانت الفلوس لا يفتري بها شيء من الامور الجليلة وانما هي لنفقات الدورية . النقود الاسلانية للعلامة تقي الدين احمد بن عبد القادر القرزى المطبوع بمطبعة الجوائب بمطبعة طينينة ١٩٢٨ ص ١٨

على الصفقات الكبيرة وبخاصة ما كان منها مقوداً مع الخارج . وهذه الحالة التي ترجع الى أقدم المصور استمرت الى منتصف القرن التاسع عشر . لكن تطور النقود لم يصل في هذا التاريخ الى نهايته المقررة فكما أن الفضة حلت محل النحاس فقد أخذ الذهب يحل في المعاملات تدريجياً محل الفضة بسبب هبوط قيمتها المطرد ففي أوائل القرن السادس عشر كانت قيمة الذهب بالنسبة للفضة ١١ : ١ وفي أواخر القرن الثامن عشر صارت هذه النسبة ١٥ : ١ ثم استمرت هذه النسبة الى سنة ١٨٧٣ ومنذ سنة ١٨٧٣ الى سنة ١٩٠٣ أصبحت هذه النسبة ٤٣ : ١ ولزيادة البيان نقول قدر الاحصائيون المادن النفيسة الموجودة في أوروبا قبل اكتشاف امريكا بـ مليار فرنك ذهباً وفضة . ومنذ اكتشاف امريكا في سنة ١٤٩٣ والعثور على مناجم الذهب في كاليفورنيا واكتشاف مناجم الذهب في استراليا في سنة ١٨٥٠ بلغ المستخرج من الذهب ١٦ مليار فرنكا ومن الفضة ٣٣ مليار فرنكا ولذلك أطلقوا على هذا العصر « عصر الفضة » ومنذ سنة ١٨٥٠ الى سنة ١٨٧٥ زاد للمستخرج من الذهب ١٦ مليار فرنكا ومن الفضة ٧ مليار فرنكا . ومنذ سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٩٢٠ زاد المستخرج من الذهب بسبب اكتشاف مناجم الترنسفال ومناجم كلونديك بالاسكا Klondyke وبلغ المستخرج من الفضة ٤٧ ملياراً . ومنذ اكتشاف امريكا لغاية سنة ١٩٢١ بلغت قيمة الذهب للمستخرج من المناجم ٩٥ ملياراً فرنكا ومن الفضة ٨٧ ملياراً .

وبلغ المستخرج سنوياً من الذهب مليار فرنك تقريباً لغاية سنة ١٨٩٥ ثم بلغ نحو مليارين في سنة ١٩٠١ ووصل الى حده الأقصى في سنة ١٩١٢ حيث استخرج ٢٤١٦ مليون فرنكا . أما الفضة فتجاوز المستخرج منها مليار فرنك في سنة ١٨٩٢ ثم وصل الى ١٥٦٤ مليون فرنكا في سنة ١٩١١ ثم أخذ المستخرج في التناقص بعد هذا التاريخ .

وأهم مناطق استخراج الذهب هي جنوب أفريقيا (الكاب والممتلكات

البريطانية) والولايات المتحدة وأستراليا وروسيا وكندا . أما الفضة فتكاد لا تستخرج إلا من أمريكا . وبلغ المستخرج من الفضة في العالم في سنة ١٩١٦ خمسة مليون كيلو جرام منها نحو الأربعة ملايين من أمريكا ومن أستراليا ١٢٦ ألف كيلو جرام § ٢٩٦ — في أسباب تفضيل الذهب والفضة . وقع اجماع الناس قاطبة

على تفضيل هذين المعدنين كأداة نقدية بسبب ما لهما من المزايا العديدة وهي : —
(١) سهولة النقل : تمتاز للمعادن النفيسة بارتفاع قيمتها مع قلة وزنها فالرطل يستطيع أن ينقل نحو الثلاثين كيلو جرام . ومثل هذا القدر من القمح أو الخشب أو اللؤلؤ لا يساوي شيئاً كثيراً في حين أن هذا الوزن يساوي من الذهب ما قيمته ٣٨٧٥ جنيهًا من الذهب الخالص ومن الفضة ما قيمته نحو ١٠٦ جنيهًا ، أو ٣٠٠٠ فرنك .

(٢) عدم البلاء : لا يبلى المعادن النفيسة من الأعوام بسبب خواصها الكيميائية التي تكسبها مناعة لا تقوى التفاعلات الجوية على التغلب عليها وهي صفة لا تدانيها فيها بقية الأشياء المستخرجة من الحيوان أو النبات التي يسرع إليها الفساد والتغير . وكذلك الحال بالنسبة للمعادن الأخرى كالحديد حيث يتسلط عليه الصدأ ويحيله إلى تراب .

(٣) المجانسة : لما كانت المعادن النفيسة من الاجرام البسيطة فكلها متجانسة وإذا كان التاجر الخاذق يستطيع أن يتعرف القمح الهندي من القمح المصري أو الأسترالي فإن أحذق الصاعه لا يستطيع أن يميز الذهب المستخرج من أستراليا من الذهب المستخرج من الاسكا . وهي ميزة قلما تتوافر في مادة أخرى .

(٤) صعوبة التدليس : للمعادن النفيسة خواص ظاهرة يؤمن منها مقبلة غشوش المدلسين كالطينين والوزن واللون والحس مما يسهل معه تمييزها عن غيرها من المعادن .

(٥) قابلية التجزئة : يمكن تجزئة الذهب والفضة إلى أجزاء صغيرة دون

أن تفقد هذه الأجزاء شيئاً من قيمتها بسبب صغر حجمها فيحتفظ كل جزء بقيمته المتناسبة مع حجمه . ولا تتوافر هذه الخاصية في الأحجار الكريمة لذلك لا يمكن استعمالها أداة للمبادلة .

(٦) قابلية التشكيل وسهولة الطرق والسبك : تتوافر هذه المزايا في الذهب والفضة وقد أشار أبو الفضل الدمشقي الى هذه المعاني فقال « وقع اجماع الناس كافة على تفضيل الذهب والفضة لسرعة المواتاة في السبك والطرق والجمع والتفرقة والتشكيل بأى شكل أريد مع حسن الرونق وعدم الروائح والطعوم الرديئة وبقيتهما على الدفن وقبولهما العلامات التي تصونها وثبات السمات التي تحفظها من الغش والتدليس فطبعوها وثنوا بهما الأشياء كلها ورأوا ان الذهب أجل قدراً في حسن الرونق وتلزز الأجزاء والبقاء على طول الدفن وتكرار السبك في النار فحصلوا كل جزء منه بعدة من أجزاء الفضة وجعلوها نكتاً لسائر الأشياء » (١).

§ ٢٩٧ - في كيفية شوء النقود المعدنية : أول ما بدأ الناس في استعمال المعادن النفيسة كأداة للمبادلة كانوا يتداولونها في صورة سبائك تختلف كل سبيكة عن الأخرى في الحجم والنقاوة فكان كل وقاء يقتضى حصول عمليتين وهما (١) الوزن (٢) والامتحان لمعرفة درجة نقاوة المعدن . وكان التجار في بعض الجهات يحملون الميزان والحلح لمعرفة جيد هذه المعادن من رديثها .

وقد أدرك الناس ما في هذه الطريقة التي درجوا عليها من العنف والضيق بسبب تكرور عمليات الوزن والامتحان في كل مرة يحصل فيها التعامل بهذه المعادن لذلك تواضعوا على أن تقوم هيئة محترمة بهاتين العمليتين مرة واحدة فتسلك سبائك صغيرة من عيار ووزن معينين تتفق مع مقتضيات التجارة وتطبع عليها طابعاً ظاهراً صيانة لها من الغش والتدليس . ثم طرأت تحسينات متوالية

(١) كتاب الاشارة ص ٦ تأليف جعفر بن علي الدمشقي المطبوع في القاهرة سنة ١٣١٥

حتى أخذت أخيراً شكل قطع صغيرة مستديرة مطبوعة بطابع خاص وقامت الحكومات بعملية السك والطبع . ولم تبلغ قطع النقود ما بلغت الآن من حسن السك وانتشار الطابع على كل سطحها الا بتدرج بطل . وبذلك أصبح من العسير تغييرها أو اقتطاع جزء منها دون أن يظهر ذلك للعيان . فقطع النقد هي عبارة عن سبائك معدنية ذات وزن وثقاة مضمونين بمعرفة الدولة التي تبشر بنفسها بعملية السك ووضع طابع عليها . وسلامة الطابع يعتبر دليلاً على عدم تغييرها بعد السك § ٢٩٨ - في العملة القانونية : يرجع ذبوع استعمال هذه القطع المعدنية

كأداة للوفاء الى اعتبارها عملة قانونية بمعرفة للشرع . ويمكن تعريف العملة القانونية بأنها النقود التي يلزم الدائن على قبولها وفاء لما له في ذمة مدينه وتوصف العملة القانونية بأن لها قوة البراء أى أن تسليمها الى الدائن يرى للمدين من تمهده . وقد تكون قوة البراء غير محدودة كما هو الحال بالنسبة للنقود الذهبية أو محدودة كما هو الحال بالنسبة للنقود الفضية اذ لا يلزم الدائن بقبول ما يزيد عن مائتي قرش ومن النيكل والبرونز ما لا يزيد عن عشرة قروش

وتشمل العملة القانونية العملة الورقية أو العملة الائتمانية وتصدرها في الغالب بنوك منحها الدولة امتيازاً باصدارها وهي عبارة عن صك مكتوب يتعهد بموجبه البنك بدفع المبلغ الثابت فيه بنقود معدنية لدى الطلب . وسبب تسميتها العملة الائتمانية هو أن حامل هذه الصكوك يعتبر دائماً للبنك وأنه أولى ثقتة أى ائتمانه للبنك واعتمد على وعده بدفع قيمتها عند ما يطلب منه ذلك .

وقد يكون التعامل بهذه الأوراق اختياريًا أى ان الناس لا تلزم قانوناً بقبولها . لكن اذا لم يكن لهم هذا الخيار وكانوا ملزمين بقبولها في الوفاء فتصير في هذه الحالة عملة قانونية لا يجوز للأفراد رفض التعامل بها . وأخيراً يجوز أن يكون التعامل بها جبرياً اذا كان لايجوز لحاملها طلب دفع قيمتها من البنك المصدر لها وتصير غير قابلة للصرف وتسمى في هذه الحالة (النقد الورقي paper money) .

الفرع الثالث

في النظم النقدية المعدنية

§ ٢٩٩ - في ضرورة استعمال عدة معادن : لا يكفي معدن واحد ليكون أداة للمبادلة والا كانت قطع النقود ثقيمة جداً أو خفيفة جداً لدفع المبالغ الجسيمة أو الطفيفة . فجرام الذهب يساوى نحو الاثنى عشر قرشاً (٣,١٠ فرنك) وهو مايتعذر معه استعمال نقود ذهبية من فئة القرش أو نصفه . من أجل ذلك قضت الضرورة باستعمال معادن أخرى لدفع المبالغ الطفيفة . ومن جهة أخرى لاتصلح الفضة لدفع المبالغ الجسيمة وذلك لأن مائة جنيه من الفضة وزن ١٤ كيلو جراماً لكنم وزن فقط ٨٥٠ جراماً من الذهب

وإذا كانت الضرورات العملية تحتم استعمال أكثر من معدن واحد للتعامل لكن الشرع قد يضع قواعد خاصة بالنسبة لقوة ابراء كل نوع من هذه النقود وحرية السك والنسبة القانونية بين قيم هذه المعادن . وكل هذه المسائل تقتضى معالجة خاصة

§ ٣٠٠ - في قوة الإبراء : توصف النقود بأن لها قوة ابراء غير محدودة إذا استطاع المدين قانوناً أن يفي دينه بهذه العملة بالغا دينه مابلغ فالنقود الذهبية في كل أنحاء العالم لها قوة ابراء غير محدودة . وفي فرنسا النقود الفضية ذات الحمة فرنكات لها قوة ابراء غير محدودة . أما في مصر فليس للفضة قوة ابراء غير محدودة حيث لا يحتم القانون على الدائن أن يقبل أكثر من مائتي قرش ^(١) وفي انكلترا لا يحتم القانون قبول أكثر من ٤٠ شلنًا . وقد صارت أوراق البنكنوت التي

(١) تقول المادة ١٤ من القانون عمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ « لا يجبر أحد على قبول نقود فضية بمبلغ تزيد قيمته على مائتي قرش ولا على قبول نقود من النيكل أو البرونز بمبلغ تزيد قيمته على عشرة قروش »

يصدرها البنك الأهلي المصرى لها قوة ابراء غير محدودة منذ ٢ اغسطس سنة ١٩١٢
 § ٣٠١ — فى حرية السك : يمين قانون كل دولة وحدة النقود ووزنها
 وعيارها ويبين أنواع النقود المختلفة التى تضرب . وحق الضرب هو من الحقوق
 التى تحتفظ بها الدولة عادة كما هو الحال فى مصر ^(١) وقد تعطى الدولة للأفراد حق
 تقديم السبائك الى دور الضرب لضربها نقوداً . لكنها لا تسمح بذلك اذا كان
 للعملة قيمتان : قيمة نقدية باعتبارها أداة قانونية للمبادلة أى عدد الوحدات القانونية
 التى تمثلها ، وقيمة معدنية باعتبارها سبيكة مكونة من وزن وقاوة معينين أى فى
 حالة اذابتها . وهاتان القيمتان عرضتان للتفسير . فعدداً القروش التى تمثلها قطعة نقدية
 معدنية لا يتغير ولكن قيمة المعدن المصنوعة منه القطعة النقدية تتغير لأنه ساهمة
 كبقية السلع . ولكن هاتين القيمتين يتساويان اذا كان ضرب النقود حراً وذلك
 لأنه اذا اختلفت القيمة النقدية عن القيمة للمعدنية فيكون من السهل نقل المعدن الى
 الصورة التى تكسبه أعلى قيمة و بذلك تتساوى القيمتان اما بكثرة ما يضرب من
 هذه النقود فتقل كمية السبائك الباقية وأما باذابة القطع النقدية وتحولها الى سبائك
 وسرعان ما تتعادل القيمتان طبقاً لقانون العرض والطلب . أما اذا كان الضرب غير
 مباح فتختلف هاتان القيمتان .

§ ٣٠٢ — فى النسبة القانونية : لأجل أن تكون كل العناصر التى يتكون
 منها نظام النقود متناسقة ولأجل أن تكون سهلة التداول يقر المشرع أحياناً نسبة
 ثابتة ما بين قيمة النقود الذهبية والنقود الفضية . فقد قضى المشرع فى فرنسا بجعل
 هذه النسبة $\frac{1}{10}$ أى أن قطعة الذهب تساوى $\frac{1}{10}$ قطعة فضية من وزن وعيار
 قطعة الذهب . وفضل هذه النسبة تقع مبادلة للسكوكات الذهبية والفضية فى الأوقات
 العادية بكل سهولة ولا يكون للسلع الاثماً واحداً سواء استعملت الفضة أو الذهب

(١) « ضرب النقود محفوظ للحكومة دون سواها » مادة ١٣ من القانون نمرة ٢٥

في الوفاء . لكن الحال يختلف اذا بقي النقدان مستقلين أحدهما عن الآخر أى اذا لم يكن بينهما نسبة قانونية . ففي هذه الحالة يعتبر كل نقد بالنسبة للآخر سلمة يختلف ثمنها من وقت لآخر وهو ما يؤدي الى أن يكون للسلع العادية ثمنان ، الثمن الأول بالنقد الذهبية والثن الثاني بالنقد الفضية . وقد وضعت معظم الدول نسبة ثابتة بين قيمة النقدين - الذهب والفضة - فالنسبة في فرنسا ١ : ١٥,٥٥ وفي انكلترا ١ : ١٤,٢٩ وفي الولايات المتحدة ١ : ١٥,٩٨٧ وفي النمسا ١ : ١٨,٢٢ وفي روسيا ١ : ٢٣,٢٥ وفي اليابان ١ : ٢٤,٣٠ وفي المكسيك ١ : ٣٢,٥٨ . ولا توجد نسبة قانونية في مصر وفي بعض ممالك أخرى كشيلي

لكن هذه النسبة القانونية لم تتفق في الواقع مع النسبة التجارية للذهب والفضة . فقد كانت هذه النسبة كالتالي :

(أ) من سنة ١٨٠٣ الى سنة ١٨٧٣ كان كيلوجرام الذهب يساوي ١٥١ كيلوجرام فضة

(ب) من سنة ١٨٧٣ الى ١٩٠٣ كان كيلوجرام الذهب يساوي ٤٣ كيلوجرام فضة

واختلاف هذه النسبة يرجع الى عرض وطلب هذين المعدنين وهو ما سنبينه في البند الآتي :

§ ٣٠٣ - في عرض وطلب المعادن النفيسة : (١) الطلب . تطلب المعادن النفيسة لأغراض شتى . فهي تطلب (أ) لاستعمالها في الصناعة (ب) أو لأجل ضربها نقوداً (ج) وأخيراً لأجل ايداعها في بنوك الاصدار لتكوين احتياطيها المعدني . ولعل أهم هذه الأغراض هو الغرض الثاني . فاذا جدت أسباب تستدعي كثرة أو قلة استعمال النقود المعدنية ازداد أو تناقص طلب المعادن النفيسة على حسب الأحوال . ويقل استعمال هذه العملة اذا اعتاد الناس استعمال الشيكات او اذا سويت ديونهم بطرق المقاصة أو النقل الحسابي لتسوية حقوقهم دون وساطة

النقود المعدنية .

(٢) العرض : يتكون عرض المعادن النفيسة من المستخرج سنوياً من المناجم ومن المقادير stock الموجودة في العالم . وكية ما يستخرج سنوياً من المعادن الثمينة يؤثر على قيمتها بسبب عدم قابليتها للبلاء في حين أن ما ينتج سنوياً من القمح مثلاً يستهلك أما المعادن الثمينة فإن كل ما استخرج منها على مر العصور ما زال موجوداً — بقطع النظر عما اختفى بسبب التآكل أو بأسباب عارضة أو الفرق — لذلك يعتبر الموجود من المعادن النفيسة كبيراً بالنسبة لما يستخرج منها سنوياً فالستخرج يعتبر طفيفاً بالنسبة إلى الموجود . وذلك لأن المعادن النفيسة على أية صورة كانت — قود ، حلى ، ميداليات — اذا وضعت في الذوَب تصير سبيكة عادية لا تختلف في شيء عن المعدن المستخرج حديثاً من المناجم .

§ ٣٠٤ — في أن قيمة المعادن النفيسة أقل تعرضاً للتغيرات من قيمة السلم :
أوضحنا في البند السابق أن كمية المستخرج سنوياً من المعادن طيفية بالنسبة للمقادير العظيمة الموجودة منها ولهذا السبب يصغر شأن التقلبات التي يحدثها هذا المحصول السنوي في قيمة هذه المعادن — وهذا من ضمن الأسباب التي حدثت إلى اختيارها للقيام بوظيفة النقود — لكن هذه الحالة ليست كافية لضمان هذا الثبات بسبب اختلاف طلب المعادن وبسبب قيام أشياء أخرى مقام النقود المعدنية . فمعدن الذهب قيمته مساوية للنقود الذهبية إذا كان الضرب مباحاً . لكن قوة شراء النقود تتوقف على أشياء أخرى خلاف كمية المعدن وكية النقود المعدنية مثل كمية المبادلات الحاصلة ومقدار الائتمان التي تمنحه المصارف . ولنا عودة إلى هذا الموضوع .

§ ٣٠٥ — في نظام المعدن ونظام المعدنين : النظامان الرئيسيان للنقود
١ : نظام المعدن (٢) نظام المعدنين . وهناك أنواع أخرى مشتقة من هذين النظامين مثل نظام المعدن النهي التام ونظام المعدنين الناقص .

في نظام المدن : ويسمى أحياناً نظام المدن البسيط^(١) ويتميز هذا النظام (١) باستعمال معدن واحد كاملة لها قوة ابراء غير محدودة (ب) وبحرية الضرب في دار الضرب . وقد يكون هذا للمدن الفضة كما هو الحال في الصين والهند الصينية . في نظام المدنيين :^(٢) ويتميز هذا النظام بما يأتي : (١) يجوز ضرب الذهب والفضة قود بناء على طلب الافراد (ب) يكون لكل من النقدين قوة ابراء غير محدودة (ج) يعين القانون نسبة قانونية ثابتة بين المدنيين .

في نظام المدن الذهبي المركب^(٣) ويتميز هذا النظام بما يأتي : (١) النقود الذهبية هي التي يجوز ضربها في دار السكك بناء على طلب الافراد (ب) النقود الذهبية هي التي لها وحدها قوة الابراء غير المحدودة . ولا يكون للنقود الفضية إلا قوة ابراء محدودة . (ج) يعين القانون غالباً نسبة قانونية ما بين النقود الذهبية والنقود الفضية .

لذلك يقضى هذا النظام باستعمال قود ذهبية وفضية . وتسرى انكثراً على هذا النظام منذ سنة ١٨١٦ .

في نظام المدنيين الناقص^(٤) : ويتميز هذا النظام بما يأتي (١) حرية الضرب تكون فقط لمعدن الذهب وفي هذا يقترب هذا النظام عن نظام المدنيين . (ب) تكون للنقود الذهبية قوة ابراء غير محدودة أما النقود الفضية فلا تكون لها هذه القوة إلا بالنسبة لقطع خمسة الفونكات (ج) يحدد القانون نسبة ثابتة بين النقود الذهبية والنقود الفضية .

§ ٣٠٦ - في مزاياعيوب نظام المدن ونظام المدنيين : قامت مناقشات طويلة في غضون القرن التاسع عشر حول أفضلية أحد النظامين على الآخر . وقد

simple monometallism (١)

bimetallisme (٢)

perfect (٣)

bimetallisme incomplet وبالانكليزية linking standard أى الأعرج (٤)

تقلت هذه المناقشات في آخر القرن التاسع عشر وأسفرت عن انتصار نظام المعدن وليس معنى ذلك أن كل الدول اتبعت هذا النظام ولكن الدول التي حافظت عليه من الوجهة القانونية اضطرت أن تدخل عليه تعديلات جسيمة مما جعلها تقرب من نظام المعدن كما حدث في فرنسا . من أجل ذلك لا نطيل القول في بيان حجج الفريقين .

في الزايا النظرية لنظام المعدنين : تتلخص حجج أنصار المعدنين فيما يأتي :
يساعد نظام المعدنين على ثبات الأثمان فالسلعة التي يكون ثمنها ٢٠ فرنكا قيمتها ١٠٠ جرام من الفضة من عيار ٩٠٠ أو ٩٤٥٢ جرام من الذهب من عيار ٩٠٠ وبما أنه لا يمكن أن يكون في دولة لا معدن واحد كقياس للقيم فالمعدن الذي تهبط قيمته هو الذي يكون مقياساً للقيم وقد يكون الذهب أو الفضة على حسب الأحوال . وبعبارة أخرى النقود الرديئة هي التي تكون مقياساً للقيم (أنظر بند ٢٩٠) لأن النقود الجيدة غتقى بفعل قانون جريشام . لذلك يقال بأن نظام المعدنين هو نظام المقياس المتغير^(١) . وهذا النظام يحقق ثبات الأثمان أكثر من نظام المعدن للأسباب الآتية : (١) إذا تغيرت قيمة المعدن المعتبرة مقياساً للقيم — مع بقاء كل شيء على ما هو عليه — تتغير الأثمان بنسبة عكسية أي عند هبوط قيمة المعدن ترتفع الأثمان وعند زيادتها تهبط الأثمان ، هذا بالنسبة للدولة التي تسير على نظام المعدن . أما بالنسبة لنظام المعدنين فإن ارتفاع قيمة المعدن لا يحدث إلا هبوطاً يسيراً في الأثمان وقد لا تهبط الأثمان بالمرة وذلك لأن مقياس القيم يتغير من ذاته ، فالمعدن الذي لم ترتفع قيمته هو الذي يصير مقياس القيم الجديد وبهذه الكيفية تبقى الأثمان على مستواها القديم . (٢) تغير مقياس القيم في الأثمان من الهبوط لكنه لا يمنع الأثمان من الارتفاع لكن هذا الارتفاع لا يكون عظيماً للسبب الآتي وهو أن نظام المعدنين

(١) alternative standard ; étalon alternatif

يعمل على جعل قيمة الفضة والذهب أكثر ثباتاً . وقد أورد جيفونس ^(١) لاثبات ذلك المثال الآتى فقال : فرض ان لدينا أناتين ا و ب يحتويان على ماء . فاذا أضفنا كمية من الماء الى الاناء (ا) أو اذا أخذنا منه كمية معينة فيرتفع أو يهبط مستوى الماء تبعاً لقطر الاناء . فاذا وصلنا الاناتين بانبوبة واختلط الماء للوجود فيهما وأضفنا كمية من الماء الى الاناء (ا) فيقل ارتفاع مستوى الماء عن ذى قبل بسبب انسياب جزء من الماء الى الاناء (ب) لاجداث التوازن . كذلك اذا أخذنا كمية من الماء من الأناء (ا) فيقل هبوط مستوى الماء عن ذى قبل أى عند ما كان كل أناء مستقل عن الآخر . فكل اضافة أو نقص في كمية الماء للوجود في احدى الاناتين ترفع أو تنقص مستوى الماء بأقل مما لو كان كل من الاناتين مستقلا عن الآخر . فما يشتمل عليه الاناء الاول هو الذهب وما يشتمل عليه الأناء الثانى هو الفضة للتداولة فى العالم وتنصل كميات الذهب والفضة ببعضها بواسطة دور الضرب الموجودة فى الدول التى تسير على نظام المعدنين . وقد حدث فى سنة ١٨٥٠ ان زاد المستخرج من الذهب وأخذت قيمته فى الهبوط فعملت الدول التى تسير على نظام المعدنين على جمع الذهب من السوق وعرضت الفضة منعاً لهبوط قيمة الذهب ومنعاً لارتفاع قيمة الفضة و بذلك أمكن حصر تقلبات قيمة الفضة والذهب فى دائرة ضيقة والحفاظة بقدر الامكان على النسبة القانونية ^(٢) .

فى عيوب نظام المعدنين : من المحتمل أن يفضى نظام المعدنين الى هذه النتيجة الحسنة انما يشترط أن لا تضار مصالح الدول التى تسير عليه . ولكن اذا كانت الدول التى تتبع نظام المعدنين قليلة العدد ويحيطها من كل ناحية دول غنية تسير على نظام المعدن الواحد فصرعان ما تتأذى الدول الأولى بضرر بالغ يصيبها فى

Jevons, W. S. Money and the mechanism of exchange. (١)

Sykes's Chevalier in Revue des Deux Mondes, 1857. (٢)

Banking and currency, 6th ed., 1925 ch. VI.

حياتها الاقتصادية بفعل قانون جريشام حيث لا تقوى على تثبيت قيمة المعدن الذي تهبط قيمته وهو ما يؤدي الى اختفاء النقود الجيدة من الدول التي تسير على نظام المعدنين لتحل محلها النقود الرديئة بسبب اختلال النسبة القانونية ما بين المعدنين ولهذا السبب خفق نظام المعدنين في كل انحاء العالم منذ سنة ١٨٧٨ .

§ ٣١٠ — في نظام المعدنين الدولي : على ان أنصار نظام المعدنين لم يسلحوا بهذه النتيجة ففقدوا مؤتمرات وألقوا جميعات لأجل اعادة نظام المعدنين باتفاقات دولية ما بين الدول ذوات الشأن . وكان مشروعهم يرى الى حمل الدول الفنية على تقرير نسبة قانونية ما بين الذهب والفضة مثل ١ : ١٥ وبهذه الكيفية يقل الفرق ما بين النسبة القانونية والنسبة التجارية . وبذلك يبطل فعل قانون جريشام لان هذه الحالة من شأنها أن تزيل الفوارق ما بين النقود الرديئة والنقود الجيدة ولا يعمل الناس على ادخار الذهب كما انهم يدفعون ديونهم الأجنبية بأحد النقدين .. وقد خفق هذا المشروع بسبب معارضة انكلترا التي صرحت بأنها لا تتنازل عن مقياس قيمتها الذي اتبعته منذ ١٨١٦ وهو الذهب . ومنذ اخفاق هذه المحاولة اتبعت دول كثيرة نظام معدن الذهب وصار الذهب العملة الدولية الوحيدة . وقد تغير الآن وجه المسألة حيث تمش كثير من الدول في ظل نظام الورق النقدي وتعاني صعباً حمة في سبيل رفع قيمته المتدهورة وتحسين حالة الصرف .

الفرع الرابع

في قانون جريشام^(١)

§ ٣١١ - قانون جريشام : اذا وجد في دولة عملتان قانونيتان وكانت احداهما رديئة والأخرى جيدة فالنقود الرديئة تطرد النقود الجيدة^(٢) . ولكن ما هي العملة الجيدة والعملة الرديئة ؟ يجب التفريق ما بين ثلاث حالات :

(١) النقود المضروبة من معدن واحد : النقود الرديئة في هذه الحالة هي ما خف وزنها بسبب التحات أو ما اقتطع جزء منها أو الزائفة أو ما قل وزنها أو عيارها عن الوزن أو العيار القانونيين اذا كانت قلة الوزن أو العيار لا تتجاوز المقدار المتسامح فيه قانوناً وتعتبر جيدة النقود الجديدة والتي استجمعت الوزن والعيار القانونيين تماماً أو كان بها أكثر من الوزن والعيار القانونيين . ويجعل القول أن النقود الرديئة هي التي تكون قوتها أقل من قواة النقود الأخرى أو النقود الزائفة أو التي بطل التعامل بها .

(٢) النقود المضروبة من معادن مختلفة : النقود الجيدة هي التي تكون قيمتها القانونية مساوية لقيمتها التجارية . فالنقود الفضية تعتبر نقوداً رديئة بالنسبة للنقود الذهبية .

(٣) عملة ورقية : اذا شامل الناس بأوراق بنكنوت قليلة القيمة فتصير عملة رديئة تطرد النقود الفضية والذهبية .

§ ٣١٢ - فيما تؤول اليه النقود الجيدة : تختفي النقود الجيدة من التداول

(١) ولد سنة ١٥١٩ وتوفي سنة ١٥٧٩ وكان مستشار الملكة اليبابات واسمه

Sir Thomas Gresham

(٢) لاحظ المفكرون من قبل هذه الظاهرة فقد قال ارستوفان Aristophane في « حديث الضفادع » Dialogue des Grenouilles « أن شرار الناس يطردون خيارهم كما تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة

أما لأنها تخصص لدفع الديون الأجنبية وأما لأنها تذاب أو تصدر بمعرفة المضاربين وأما لأنها تخصص للادخار .

(١) دفع الديون الأجنبية : لا تدفع الديون الدولية كلها نقداً بسبب المقاصة في الديون المتعاقبة وما يتبقى بعد ذلك يقع وفاؤه بنقود جيدة وذلك لأنه إذا حصل الوفاء بنقود رديئة فإنها تقدر بقيمتها التجارية وهو ما يعود بالضرر على المدنيين في حين أن هذه النقود تقبل في الدولة للمدينة بقيمتها القانونية التي هي أعلى من القيمة التجارية . من أجل ذلك تقضى مصلحة الدين أن يدفع دينه إلى الدائن الأجنبي بنقود جيدة

(٢) إذابة النقود الجيدة أو تصديرها : إذا كان النظام النقدي المتبع في الدولة هو نظام المدنيين وكان الضرب مباحاً فتذاب النقود الجيدة أو يصدرها المضاربون وذلك لأن النسبة القانونية الموجودة بين الذهب والفضة لا تتفق دائماً مع النسبة التجارية . فينتهز المضاربون فرصة اختلال هذه النسبة للاستفادة وذلك بأن يشتروا النقود الجيدة . فإذا كانت النسبة القانونية هي ١ : ١٥٥٥ والنسبة التجارية ١ : ١٦ وكان كيلوجرام الذهب يساوي ٣١٠٠ فرنكاً فيمكن استبداله بستة عشر كيلو جراماً فضة تسك نقوداً في دار الضرب وتعطى ٣٢٠٠ فرنكاً فضة وبذلك يربح المضارب ١٠٠ فرنك .

(٣) الادخار : إذا أراد شخص أن يدخر فهو يختار النقود الجيدة وهي التي لها أكبر قيمة معدنية لأنها تكون حاملة لقيمتها . بعكس النقود الرديئة فإن قيمتها غير ثابتة وغير حاملة لقيمتها

الفرع الخامس

في مركز النقود بالنسبة للاموال

٣١٣٩ - في حقيقة النقود المدنية . لعبت النقود دوراً هاماً في حياة الأفراد والأمم فقد اعتبروها منذ القدم الثروة الحقيقية والفرض الاسمي الذي تطلح اليه نفوسهم وانها مظهر الجاه والقوة . حتى قال بعض أدباء العرب « العين قرّة . وللظهر قوة . ومن ملك الصغراء ايضض وجهه واخضر عيشه » فخلطوا ما بين الذهب والثروة واعتبروها سواء . ولهذا السبب حاول المشتغلون بالكيمياء^(١) في القرون الوسطى استحالة للمعادن الى ذهب .

وقد عرت أوروبا الدهشة والحاس عند ما اكتشفت أمريكا وعادت السفن الأولى حاملة هذا المعدن النفيس واعتقدت أنها ستجد في القارة الجديدة ما ينقلها من حالة العسر الى حالة اليسر ويمحو شقاء الناس ويحل محلّه رغد الحياة . وعملت كل الحكومات في القرنين السادس والسابع عشر على الاكثار من الذهب في داخل أرضها ومنع خروجه حتى قال المالى الشهير لاس Law أن زيادة النقود

(١) اهتم العرب بهذا العلم وعرفه ابن خلدون بأنه العلم الذى ينظر في تكوين الذهب والفضة بالصناعة ويشرح العمل الذى يوصل الى ذلك فيتصفحون المكونات كلها بسد معرفة أزمجتها وقوامها لهم يمشرون على المادة المستعدة لذلك حتى من الفضلات فضلا عن المعادن وفي زعمهم أنه يخرج بهذه الصناعات جسم يسوونه الاكبر وأنه يلقى منه على الجسم المعدنى المستعد لقبول صورة الذهب أو الفضة مثل الرصاص والتصدير والحاس بعد أن يحس بالنار فيعود ذهباً ابرزاً ولما لم يظهر متحول هذه الصناعة بطائل فكروا في استخراج الذهب من البقايا والسكنوز معتقدين أن أموال الامم السالفة مخزنة كلها تحت الارض مخنوم عليها كلها بسلام سحرية لا يفسد ختامها الا اذا استحضرت من البخور والدعاء والقربان ما يحلها . وقد أوقع كثير من الناس بجمع الأيدي على الاحتفال والتستر فيه بظلمات الليل مخافة الرقاء وعيون المس . وقد أصابت الآثار المصرية القديمة أضراراً عظيمة بسبب البحث عن الذهب (مقدمة ابن خلدون ص ٤٢٣ — ٤٢٥ .
و ص ٥٧٩ مطبعة التقدم)

ترفع من قيمة الدولة

ولعل أول من ندب هذه الفكرة وأظهر ما فيها من خطئ كتاب العرب خلافاً لما ذهب إليه علماء الاقتصاد . فقد قال شارل جيد أن أول من أظهر فساد هذه الفكرة بواجلبرت في سنة ١٦٩٧ Boisguilleber حيث قال « من المحقق أن النقود ليست ثروة في ذاتها وأن كميتها لا تؤثر على رخاء الأمة » . على أن ابن سينا للولود في سنة ٣٧٠ هـ (٩٨٠ ميلادية) والمتوفى في سنة ٤٢٨ (١٠٣٦ ميلادية) أدرك هذه الحقيقة فقال رداً على المشتغلين بالكيمياء^(١) « وذلك أن حكمة الله في المحجرين وندورهما أنهما قيم لمكاسب الناس ومتمولاتهم فلو حصل عليهما بالصنعة لبطلت حكمة الله في ذلك وكثر وجودهما حتى لا يحصل أحد من اقتنائهما على شيء »

وإذا كانت الأفراد يعتبرون النقود أهم أنواع الثروة ويرى الاقتصاديون عكس ذلك فليس من المتعذر أن وفق بين هذه الآراء المتضاربة وليبيان ذلك نقول .

(١) النقود من وجهة الفرد : النقود نافعة للفرد من ثلاثة وجوه وهي : —

١ — تعطى النقود لحاملها حق شراء السلع والخدمات بقدر القيمة الموسومة عليها ويقول باستيا^(٢) « إذا استطعت أن تقرأ بعين قريحتك النقوش الموضوعة

(١) تناول ابن خلدون الموضوع من وجهة القوى الانتاجية فقال « وأكثر ما يحمل على التماس هذه الصناعة — الكيمياء — هو العجز عن الطرق الطبيعية للعاش واجتياؤه من غير وجوهه الطبيعية كالفلحة والتجارة والصناعة فيستصعب العاجز ابتفاده من هذه وروم الحصول على الكثير من المال دفعة بوجوه غير طبيعية من الكيمياء وغيرها » وقال في صدد الرد على اجتياؤه الاموال من الدفائن والصكنوز أن الذي يحمل على ذلك في الغالب زيادة على ضعف القفل « انما هو العجز عن طلب العاش بالوجوه الطبيعية للكسب من التجارة والفلح والصناعة فيطلبونه بالوجوه للتحرفة وعلى غير المجرى الطبيعي من هذا وأمثاله عجزا عن السعي في المكاسب وركوناً الى تساؤل الرزق من غير تعب ولا نصب في تحصيله واكتسابه . . . فاذا عجز عن الكسب بالمجرى الطبيعي لم يجد وليجة في غسه الا التمس لوجود المال العظيم دفعة من غير كلفة . . واعلم أن الاموال من الذهب والفضة والجوهر والامنة انما هي معادن ومكاسب مثل الحديد والنحاس والراسس وسائر الطعرات والمعادن والمران يظهرها بالاعمال الانسانية ويزيد فيها أو ينقصها ما يوجد منها بأيدي الناس . . . وانما هي الآلات والمكاسب » المقدمة من ٦٠٩

على قطعة من النقود ظهرت لك بكل وضوح العبارة الآتية : أدوا للعامل خدمة
معادلة للخدمة التي أداها للمجتمع بقدر القيمة المحققة والثابتة والمقاسة بهذه القطعة .

٢ — تبرأ ذمة المدين إذا أوفى دائته بنقود .

٣ — النقود هي أصلح أداة للادخار .

ولست ثروة الفرد متوقعة على كمية ما يحوزها من النقود . فقد يعتبر الشخص
ثرياً ولو لم يحز من النقود إلا ما يكفي لمصروفه اليومي كما لو كان يمتلك عقارات
وضياعاً وأوراقاً مالية . لكن ثروة الفرد يمكن تحويلها الى نقود .

(٢) النقود من وجهة الدولة : إذا نظرنا الى مكان دولة بقطع النظر عن
علائقهم بكان دولة أخرى فلا تهم كمية النقود التي تحوزها اذا تضاعفت أو بلغت
ثلاثة أمثالها مادام ما يحوزها كل فرد من النقود يزيد بهذه النسبة والسبب في ذلك
هو أن كمية ما يشتري من السلع والخدمات تبقى بدون تغيير وكل ما في الأمر أن
الامان تتضاعف أو تبلغ ثلاثة أمثالها . ولذلك يظل الفقير فقيراً والغنى غنياً .

والدول في علاقاتها بعضها ببعض يحدث بينها ما يحدث بين أفراد دولة واحدة
فليست أغنى الدول هي التي تحوز أكبر كمية من النقود . وأصدق شاهد على
ذلك انكلترا . لكن الحظ قد يكون مواتياً لدولة كما اكتشاف منجم ذهب من
شأنه أن يزيد فجأة كمية ما تحوزها من هذا المعدن النفيس وتبعاً تزداد ثروتها أي
قوتها الشرائية ودفع ما عليها من الديون في الخارج .

(٣) النقود من الوجهة العالمية : اذا نظرنا الى النقود من وجهة النوع
البشري فليس لها من فائدة الا في كونها أداة مسهلة لحصول المبادلات . وقد شبهوا
النقود بأنها كالزيت الذي يستعمل لتسهيل دوران أجزاء الآلة أو كالطرق أو السكك
الحديدية . فيجب أن لا نستعمل من الزيت الا ما يكفي لانتظام سير الآلة وأن لا
نستعمل من العربات الا ما يكفي لنقل السلع وقالوا بأن اكتشاف بئر بترول أعود
على الناس بالفائدة من اكتشاف منجم ذهب . وقال آدم سميث « ان أغنى

للتاجم بالمعادن النفيسة لا يضيف شيئاً الى ثروة البشر وذلك لأن المعادن النفيسة
تكتسب قيمتها من ندورتها وتقل قيمتها اذا كثرت (قارن مقاله ابن سينا ص ٢٧٨)

الفرع السادس

في نظام النقود في المملكة المصرية^(١)

مرت النقود المصرية بادوار عديدة . ولما كان الحاضر وليد الماضي لتلك يتعين
علينا لأجل تفهم نظام النقود الحالي ان نأتي بالأدوار التي مرت بها . ولا حاجة بنا
الى الرجوع الى عصر قدماء المصريين فيكفي أن نبدأ من الفتح العربي .
والادوار التي مرت بالنقود خمسة وهي (١) من سنة ٦٤١ وهي السنة التي
افتتح العرب فيها مصر الى سنة ٨٦٨ وهي السنة التي تولى فيها الحكم احمد بن
طولون (٢) من سنة ٨٦٨ الى سنة ١٥١٦ وهي سنة فتح مصر بحملة العثمانيين
(٣) من سنة ١٥١٦ الى سنة ١٨٣٤ (٤) من سنة ١٨٣٤ الى سنة ١٨٨٥
(٥) من سنة ١٨٨٥ الى وقتنا هذا .

§ ٣١٤ — الدور الأول ٦٤١ — ٨٦٨ . عند ما فتح العرب مصر كان
الذهب مقياس القيم . يدل على ذلك ان عمرو بن العاص فرض على جميع من
بها من القبط البالغين من الرجال دون النساء والصبيان والشيوخ دينارين على كل
نسة فجى أول عام ١٢ مليون ديناراً . وقدر ستانلى لين بول الدينار بأنه عملة
ذهبية زنتها نصف حنيه guinea^(٢) . ويقول المقرئى أن الدينار زنته مثقالاً
من الذهب

(1) Political economy for Egyptian Student by Todd Cairo, 1912 ; Arminjon (P.) La Situation economique de L'Egypte Paris, 1912 ; Fouad Sultan : La monnaie Egyptienne thèse 1914

(2) Prof. Stanley Lane-Poole : The Story of Cairo P. 59.
ويقول المقرئى « ومن أضمن النظر في أخبار مصر عرف أن هدها وأنمان ميساتها وقيم
أعمالها لم يكن الا من الذهب فقط » ص ١٢ رسالة النقود

وعند ما فتح المسلمون مصر في خلافة عمر بن الخطاب لم يترض على شيء من قودها بل أقرها على حالها . وفي سنة ٦٣٩ هـ (١٨ هـ) أمر عمر بضرب الدراهم على نقش الدراهم المستعملة في فارس للسياة بالدراهم الكسروية وشكلها بأعينها غير أنه زاد في بعضها . « الحمد لله » أو « محمد رسول الله » أو « لا اله الا الله » وكان وزن الدرهم مثقالاً من الفضة وفي آخر خلافة عمر وزن كل عشرة دراهم ستة مثاقيل . وبذلك صغر حجم الدرهم وصار يمتثل تخفيفاً للضريبة التي كانت تؤخذ على الفلال . ثم ضرب معاوية دراهم جعل كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل .

وضرب معاوية دنانيراً عليها تمثاله مثقالاً سيفاً . والظاهر أن الدينار كان يساوي عشرة دراهم وعلى ذلك تكون نسبة الذهب للفضة ١٠ : ١ .

ويقول المقرئ أن أول من ضرب الدراهم المستديرة هو عبد الله بن الزبير وكانت قبل ذلك ممسوحة غليظة فدورها عبد الله ونقش على أحد وجهي الدرهم محمد رسول الله وعلى الآخر « أمر الله بالوفاء والعدل » ثم ضرب أخوه مصعب بن الزبير دراهم بالعراق وجعل كل عشرة منها سبعة مثاقيل .

ولما استوثق الأمر لمبد الملك بن مروان بعد مقتل عبد الله ومصعب شرع في اصلاح النقود . ولما كان نظام النقود مرتبطاً بنظام الأوزان والمكاييل شكل لجنة لفحص الأوزان والمكاييل والنقود . وفي سنة ٧٦ هـ (٦٩٥ ميلادية) ضرب دنانيراً ودراهماً جديدة . وجعل وزن الدينار ٢٢ قيراطاً الا حبة وهي زنة المتقال في ذاك العهد . وجعل وزن الدرهم ١٥ قيراطاً . وجعل القيراط أربع حبات . ويستفاد مما رواه المقرئ أن عبد الملك أمر بعد ذلك بإبطال التعامل بنقود الروم . وسميت الدراهم الذي أمر بضربها عبد الملك « الدراهم السمرية » نسبة الى رجل يهودي من تباه يقال له سمر . وأمر عبد الملك أن ينقش على أحد وجهي الدرهم « قل هو الله أحد » وعلى الوجه الآخر « لا اله الا الله » وطوق الدرهم على وجهيه بطوق . وكتب في الطوق الواحد « ضرب هذا الدرهم بمدينة كذا » وفي الطوق الآخر

« محمد رسول الله أرسله » والذي حمل عبد الملك على أحداث هذا التفسير رغبته في أن يؤدي الناس فريضة الزكاة بغير وكس ولا اشتطاط فقد كان الناس يتعاملون بدراهم مختلفة في الوزن فعمل على أن تكون الدراهم كلها من وزن واحد . ولم تزل النقود على هذه الحالة من بعده في خلافة الوليد ثم سليمان بن عبد الملك ثم عمر بن عبد العزيز إلى أن استخلف يزيد بن عبد الملك ف ضرب قوداً سميت « الهيرية » .

ولما تولى العباسيون الخلافة ضربوا قوداً جديدة واتصوها عما كانت عليه في الماضي . وتماذى بعض الخلفاء في اتقاص وزن العملة . وكان بعض الولاة يضربون النقود زيفاً .

وكانت النقود المستعملة في مصر في كل هذه العصور بقود بني أمية والعباسيين § ٣١٥ — الدور الثاني من ٨٦٨ — ١٥١٦ . كان أحمد بن طولون والياً على مصر في عصر الخليفة المتوكل ثم أعلن استقلاله . وضرب قوداً عرفت بالأحمدية . وقد اشتهرت دنائير أحمد بن طولون بالجودة وخلوها من الفس . ومن الحكايات الموضوعة تظيلاً لجودة هذه النقود وفضلها على غيرها ما رواه المقرئ من أن جماعة من الناس عثروا في سميت الأهرام على مطلب به حوض مملوء دنائير وعليه غطاء مكتوب عليه ما ترجمته « أنا فلان بن فلان الملك الذي ميز الذهب من غشه وودنه فمن أراد أن يعلم فضلي وفضل ملكي على ملكه فلينظر إلى فضل عيار ديناري على ديناره فإن تخلص الذهب من الفس تخلص في حياته وبعد وفاته » فقال أحمد بن طولون الحمد لله على ما نهتني عليه هذه الكتابة . والحقيقة أن أحمد ابن طولون كان أميراً عادلاً وحاذقاً في علوم الفقه . وقد حملته أمانته وحسن إدارته على العناية بالنقود .

وفي سنة ٣٥٨ هـ (٩٦٨ م) دخل القائد أبو الحسين جوهر الكاتب الصقلي إلى مصر بساكر الإمام معز الدين . ثم ضرب جوهر القائد « الدينار المعزى »

وكرر ضرب هذا الدينار حتى ان المعز لما قدم الى مصر سنة ٣٦٢ هـ وأقام يعقوب بن كلس بن علوج بن الحسن لقبض الخراج فامتنع أن يأخذ الا ديناراً معزياً فاتضع الدينار الراضى ونقص من صرفه change أكثر من ربع دينار وكان صرف الدينار المعزى ١٥ درهما .

وفى سنة ٣٩٩ هـ (١٠٠٨ م) فى أيام الحاكم بأمر الله ابى على المنصور تزايد ضرب دراهم الفضة فبلغت أربعاً وثلاثين درهماً بدينار . فارتفعت الاسعار واضطربت أمور الناس . فأمر الحاكم بجمع تلك الدراهم ومنع المعاملة بالدراهم الأولى وضرب دراهم جديدة كل ثمانية عشر درهماً بدينار .

ولما زالت الدولة الفاطمية وتولى الملك الناصر صلاح الدين بن ايوب فى سنة ٥٩٩ هـ ملك مصر (١١٧٣ م) ضرب عملة رديئة فاخذت النقود الجيدة القديمة بفعل قانون جريشام وفى هذا يقول المقرئى « وفيها عمت بلوى المصارفة باهل مصر لان الذهب والفضة خرجا منها وما رجعا وعدما فلم يوجدوا ولمج الناس بما غمهم من ذلك وصاروا اذا قيل دينار احمر فكأنما ذكرت حرمة له وان حصل فى يده فكأنما جاءت بشارة الجنة له » ورجع سبب اختفاء العملة الجيدة الى الحروب الصليبية وما عملته مصر فى سبيلها من النفقات الجسيمة التى استنفدت الجزء الأكبر من نقودها المعدنية يدل على ذلك ما رواه القاضى عبد الرحيم « ومقدار ما حدث انه خرج من القصر ما بين درهم ودينار ومصاغ وجوهر ومحاس . . . ما لا يفى به ملك الأكاسرة ولا تتصوره الخواطر ولا تشتمل على مثله الممالك ولا يقدر على حابه الا من يقدر على حساب الخلق فى الآخرة » وضرب صلاح الدين دراهم نصفها فضة ونصفها نحاس واسميت « الدراهم الناصرية » .

وفى سنة ٦٢٢ هـ (١٢٢٥ م) ضرب الملك الكامل ناصر الدين محمد بن العادل دراهم مستديرة وأبطل التعامل بالدراهم القديمة وجعل درهماً ثلثيه من فضة

وثلثه من نحاس واستمر التعامل بهذه العملة مدة أيام ملوك بنى أيوب أى الى سنة ١٢٤٩ م

ولما انقرضت دولة بنى أيوب وقامت دولة للمالكي من بعدهم أبوقاسم شاهر وأقروا قدم . ولما تولى الملك الظاهر ركن الدين يبرس البندقدارى ضرب « دراهم ظاهرية » مركبة من $\frac{2}{3}$ فضة و $\frac{1}{3}$ نحاس واستمر التعامل بها الى أن فسدت فى اماراة الظاهر برقوق (١٣٨٢ م) . ثم أبطل ضرب دراهم الفضة وأكثروا من ضرب « الفلوس » من النحاس فتناقصت قيمتها « حق صارت عرضاً ينادى عليه فى الأسواق بجراج حراج » (المقرئى ص ١٥) .

وفى سنة ١٢١٥ م (٨١٨ هـ) ضرب الملك المؤيد « الدرام المؤيدية » وقلل من ضرب النقود النحاسية .

٣١٦٩ — الدور الثالث من ١٥١٦ — ١٨٣٤ . عند ما فتح سليم الأول مصر فى سنة ١٥١٦ ضرب نقوداً ذهبية على نمط النقود التركية المعروفة بالبندقى . وضرب قطعة تسمى « زر محبوب » أو « بحر القاهرة » ثم ضرب أجزاء من البندقى كالنصف والرابع وكذا ضربت أجزاء من المجر لكنها كانت تستعمل للهدايا . وضربت قطعة من الفضة ذاع تداولها بين الناس تسمى « الميذى » وهى عبارة عن نصف درهم . وقد قص عيار « الميذى » بمرور الزمن فقلت قيمته ورقى حق . أن أحد العلماء المراقبين للحملة الفرنسية وصفها فى كتاب « وصف مصر » بأنها « رقيقة كالورق »^(١)

وفى سنة ١٧٦٩ أمر على بك الكبير بضرب « القروش » التركية وكانت تساوى أربعين ميذى وقد بطل استعمالها بعد وفاته .

وعند ما فتح نابليون مصر أعاد فى سنة ١٧٩٨ ضرب القرش وجعل قيمة

القرش ٤٠ ميدياً أو بارة واعتبرت قيمته الاسمية ١٥٤٠٨ فرنكا وقيمته الحقيقية ٠٩٦٤ فرنكا . وقد قصت تدريجاً قيمة القرش الى أن وصلت الى ٠.٢٦ فرنكا أى الى ما يقرب من قيمته الحالية .

ولما كان القرش قطعة صغيرة لا تصلح للصقات الكبيرة ولا في التجارة الخارجية بسبب عدم ضرب نقود ذهبية في مصر كانت النقود الأجنبية تستعمل بكثرة في المعاملات . وكانوا يستعملون القرش الاسباني peseta والريال الألماني thaler^(١) بسبب استعماله بمعرفة دول كثيرة في التجارة الخارجية . والريال النمساوى وهو المعروف « بالريال أبو طاقة » الى غير ذلك من مختلف النقود مما أدى الى الفوضى في المعاملات

§ ٣١٤ - البور الرابع ١٨٣٤ - ١٨٨٥ . رأى المغفور له محمد علي باشا ما كانت عليه النقود المصرية من الاختلال والفوضى فعمد الى اصلاح هذه الحالة فأصدر قراراً بتاريخ ٢٧ ذى الحجة سنة ١٢٥١ (١٨٣٤ م) قضى باعتبار الريال أبو طاقة وحدة النقود وجعل قيمته ٢٠ قرشاً وضرب قطع من فئة ١٠ قروش وخمسة قروش وقرش . ثم اتخذ وحدة ذهبية للنقود قيمتها ٢٠ قرشاً وزنها أقل ١٥ مرة من العملة الفضية حسب النسبة التي كانت مقررة في فرنسا في ذلك العهد ما بين الذهب والفضة . وتسهيلاً للمعاملات ومنعاً للفوضى السائدة وضع سعراً قانونياً لبعض النقود الأجنبية . فاعتبر قطعة خمسة الفرنكات قيمتها ١٩ قرشاً والريال الاسباني Colonnado ٢٠ ١/٢ قرشاً . والريال الامريكى ١٩ قرشاً والجنيه الانكليزى ٩٧ قرشاً والونتو الفرنسى الذهب ٦٦ ١/٢ قرشاً والمجر ٤٥ ١/٢ sequin والبندقى ٤٦ ١/٢ قرشاً والدبلون dabloun ٣١٣ ١/٢ قرشاً وقد سمر الجنيه التركى بعد ذلك بمبلغ ٨٧ و ٧٥ قرشاً .

(١) ويسى بالفرنسية rixdale وراجع تاريخ الريال الاثنى في W.A. Shaw, The History of Currency, 1252 to 1894, Wilsons and Milne, London, P.-860-867

وعيب على هذا التعبير بأنه وضع بطريقة تحكّية وزاد في القوضى وذلك أن قيمة الجنيه الانكليزى الحقيقية هي ٩٧,٩٣٧ قرشاً والوتو ٧٧,٦٦٨ قرشاً والجنيه التركى ٨٨,٤٨٥ قرشاً وبذلك قوم الجنيه المصرى بأكثر من قيمته أى أنه صار عملة رديئة .

وكان الفرض الذى يرى اليه محمد على باشا هو أن يوجد نقوداً وطنية جيدة يضرب منها ما يفي بحاجة التجارة ومعاملات الناس ولكنه لم يتوصل الى تحقيق هذا الفرض . فكانت القروش تضرب بكميات كبيرة . وبسبب زيادة قيمتها الاسمية عن قيمتها الحقيقية وبخاصة لما هبط ثمن الفضة كثر تزيف النقود الفضية بمعرفة الأجانب الذين وجدوا من تساهل المحاكم القنصلية ما جعلهم يعمنون فى التزيف وقد شجهم على ذلك علم العناية بضرب النقود الاميرية لنقص الادوات اللازمة . فكانت القروش مختلفة فى النقاوة والحجم والنقوش وكان من العسير تمييز الصحيح من الزائف . وما كان فى الاستطاعة تحديد وزن القرش بالذقة لعدم وجود مقياس لوزن الدرهم فى دار الضرب أى وحدة للوزن فى نظام الموازين .

وقل ضرب الريال الفضة وأجزائه الفضية وما ضرب منها كان صغير الحجم ونادر الوجود . وقد أفضت هذه الحالة الى صعوبة للمبادلات بين الناس وضيق الطبقات الفقيرة . وما يصدق على النقود الفضية يصدق على الذهب . فقد كان يتعين أن يطرد الجنيه المصرى الجنيه الانكليزى عملاً بقانون جريشام الا أن هذا لم يحصل بسبب قلة المضروب من الجنيهات المصرية وقام الجنيه الانكليزى الذى تزيد قيمته القانونية عن قيمة النقود الأجنبية الأخرى بسد هذا النقص . واستعملت نقود أجنبية لتقوم مقام أجزاء الجنيه المصرى وسعرت هذه القطع مراراً عديدة . والخلاصة أن نظام النقود فى مصر كان سيئاً لحد أن اللجنة التى تألفت فى سنة ١٨٨٤ لاصلاح نظام النقود وصفته بأنه كارثة كبرى على حالة مصر الاقتصادية^(١)

(1) La Reforme monétaire en Egypte 1885, in 8, 1886; P.31-32.

٣١٥٥ — اصلاح سنة ١٨٨٤ : في سنة ١٨٨١ شكلت لجنة لدراسة نظام النقود لكنها انحلت في سنة ١٨٨٢ وأمر ما عنت به اللجنة هو : (١) تقرير مقياس للقيم (٢) اختيار وحدة نقدية (٣) انشاء نقود فضية صغيرة ونقود مساعدة لتحل محل النقود الاجنبية (٤) وضع شروط ضرب النقود .

ولما كانت مصر تسرى على نظام المعدنين كما هو المستفاد من الامر العالي الصادر في سنة ١٨٣٣ لذلك اقترح بعض أعضاء اللجنة بقاء الحالة على ما هي عليه الا أنه لوحظ في سنة ١٨٨٥ أن سعر الفضة في هبوط مستمر منذ عدة سنين وأن وضع نسبة قانونية بين الذهب والفضة لا يجدى نفعاً اذ لا تلبث هذه النسبة أن تقل عن النسبة التجارية . ولوحظ من جهة أخرى أن تقرير نظام المعدنين يفضي الى كثرة الفضة في خزائن الحكومة في حين أنها مضطرة أن تدفع فوائد الدين العمومي ذهباً . وان تجار الواردات يدفعون ثمن ما يشترونه من الخارج بالذهب . في حين أنهم يبيعون ما يشترونه بالفضة ونظراً لما للتجارة الخارجية في مصر من الاهمية الكبرى ولأن معظم الدول التي تتعامل مع مصر تسرى على نظام الذهب فلكل هذه الأسباب استقر رأى اللجنة على جعل وحدة النقود المصرية الجنيه المصرى (المادة الأولى ذكرى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥) . وجعل عيار الجنيه ٨٧٥ جزءاً من الف ذهباً خالصاً ووزنه ٥.٥ جرام ووضعت على النقود طرة سلطان تركيا وتحدد سعر الليرة الستلينية بـ ٧ ٢/٣ قرشاً والجنيه التركى بـ ٨٧ ١/٢ و٧٧ ٢/٣ مع أن قيمتها الحقيقية بالنسبة للجنيه المصرى هي ٩٨.٤٤٤ و ٨٨.٩٤٢ و ٧٨.٠٦٩ قرشاً . على أن الجنيهات المصرية لم يضرب منها من سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٨٩١ الا ٥٢.٠٢٤ جنيهاً ثم بطل ضرب به بعد ذلك . وقد أنضت قلة المضروب من الجنيه المصرى الى بقاء التعامل بالنقود الأجنبية مع أنه لو كان ضرب من الجنيه المصرى كميات تفي حاجة السكان لاختفت النقود الأجنبية بفعل قانون جريشام لانها قومت بأقل من قيمتها الحقيقية فهي تعتبر نقوداً جيدة بالنسبة للجنيه-

المصري . كما يدل على ذلك الجدول الآتي^(١) :-

العملة	الوزن بالجرام	العيار	القيمة الحقيقية بالقرش	المعدن الخالص بالجرام	القيمة القانونية بالقرش	قلة التقويم بالقرش
جنيه مصرى	٨ر٥	٠ر٨٧٥	١٠٠	٧ر٤٣٧٥	١٠٠	-
» انجليزى	٧ر٩٨٧٣	٠ر٩١٦	٩٨ر٤٤٤	٧ر٣٢١٧٨٤	٩٧ر٥٠	٠ر٩٥
وينتو	٦ر٤٥١٦	٠ر٩٠٠	٧٨ر٠٦٩	٥ر٨٠٦٤٤٧	٧٧ر١٥	١ر٩٦٨
جنيه تركى	٧ر٢١٦٥	٠ر٩١٦	٨٨ر٩٤٢	٦ر٦١٥١٢٥	٨٧ر٧٥	١ر٣٥٨

وضربت الحكومة المصرية نقوداً فضية جديدة وجمعت النقود القديمة وأبطلت النقود الفضية للتداول وقد تحملت الحكومة المصرية في سبيل ذلك مبلغ ٢٤١ ٥٦٥ جنهما . وجعل عيار النقود الفضية ٨٠ بشرط أن لا يزيد للضروب منها عن ٤٠ قرشاً لكل نسمة وأن لا يجبر أحد على قبول نقود فضية تزيد قيمتها على مائتى قرش .

وبدلاً من تقسيم القرش الى ٤٠ بارة قسم القرش الى عشرة مليات ثم قسم اللليم الى قطعة نصف اللليم وربع اللليم وبذلك أمكن المحافظة على التقسيم القديم . وأجاز دكر يتو ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٧ ضرب قروش من الفضة . وقضى القانون بأن لا يزيد ما يضرب من نقود النيكل والبرونز عن ثمانية قروش لكل نسمة ولا يجبر أحد على قبول ما يزيد على عشرة قروش من هذه النقود .

وقد راج استعمال النقود الجديدة ولم تسرف الحكومة في ضرب قطع النقود المساعدة ولكن حدث في سنة ١٩٠٢ أن الحكومة كفت عن ضرب نقود فضية ثم ارتفع ثمن التطن في سنة ١٩٠٣ وكان المحصول وبيعاً فظلم الطلب على النقود الفضية وبلغ سعر صرفها ٣٠٪ وهبطت مصارفة الجنيه الذهب الى ٩٠ قرشاً لكن

(1) Fouad Sultan, op. cit., p. 80.

الحكومة تلافيت هذه الحالة واستقدمت كميات كبيرة من النقود الفضية فزال
التحط النقدي وفي سنة ١٩٠٥ زادت كمية النقود الفضية حتى صارت سلعة في
الأسواق ويرجع ذلك الى هبوط ثمن القطن في أواخر سنة ١٩٠٤ الذي أدى الى
انكماش المعاملات . وقد أعلنت الحكومة في هذا العهد قبولها كل ما يقدم
اليها من الفضة وبهذه الوسيلة أمكن سحب النقود الفضية الفائضة عن حاجة الناس
من التداول^(١).

§ ٣١٦ — في اختفاء الجنيه المصري : من العسير أن نتعرف مقدار
الجنيهات المصرية المتداولة قبل سنة ١٨٨٥ ويقول الاستاذ طود أن المتداول منها
في المدة الواقعة بين ١٨٣٦ و ١٨٨٥ قد لا يتجاوز ١٥٠٠ ٠٠٠ جنياً وإن ما كان
موجوداً منها في التداول في سنة ١٨٨٥ لا يزيد عن ٦٠٠ ٠٠٠ جنياً ، ثم ضرب
منها نحو الحسين الف جنياً كما أسلفنا لغاية سنة ١٨٩١ ثم بطل الضرب بعد
ذلك . وبذلك أصبحت وحدة النقود المصرية وهي الجنيه المصري وحدة اسمية
فقط وبجانبيها ثلاث قطع ذهبية أجنبية مقدرة بأقل من قيمتها بالنسبة للجنيه
المصري . وبسبب عدم وجود القدر الكافي من الجنيهات المصرية بطل فعل قانون
جريشام وصار أقل النقود الأجنبية الذهبية تعويماً — الجنيه الانكليزي — العملة
الوحيدة المتداولة وحلت محل الوحدة النقدية المصرية التي صارت اسمية .

§ ٣١٧ — القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩١٦ : في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦
صدر قانون خاص بنظام النقود في البلاد المصرية وهو لا يختلف عن ذكره في ١٤
نوفمبر سنة ١٨٨٥ إلا من وجوه قليلة نذكرها فيما يلي : لم ينص القانون على مقدار
ما يصرف من النقود الفضية والنقود الأخرى المساعدة المضروبة من النيكل والبرونز
وترك تحديد الكمية المطلوب سكها الى وزير المالية . كذلك ترك لوزير المالية تحديد
سعر الليرة السترلينية وقطع النقود الذهبية لبلاد الاتحاد الثلاثيني بمقتضى قرار وزاري .

(١) تود ص ١٩٥

ويلاحظ أن الجنيه التركي لم يشر إليه وفي ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦ أصدر وزير المالية قراراً بأن سعر الجنيه الانكليزى ٩٧٥ مليماً وأن قطع النقود الذهبية لبلاد الاتحاد اللاتينى للموازية للقطعة الذهبية الفرنسية ذات العشرين فرنكاً تكون مقبولة فى التداول فى جميع البلاد المصرية بسعر ٧٧١٥ ر. من الجنيه المصرى وقبلى بهذا الشرط وبدون أدنى قيد فى خزائن الحكومة ». وهى القيمة القديمة المقررة فى ذكرى سنة ١٨٨٥ .

الفرع السابع

فى تاريخ النقود فى أوروبا فى القرن التاسع عشر

ان المتتبع لتاريخ القوانين النقدية فى أوروبا فى غضون القرن التاسع عشر يلح
فى خلاله أثر التقلبات العظيمة التى طرأت على انتاج المعادن النفيسة وعلى قيمتها
التجارية . وقد مرت النقود بثلاثة أدوار وهى : —

§ ٣١٨ — الدور الأول من ١٨٠٠ — ١٨٥٠ : لم تكن الفضة فى هذا
العهد معدناً قليل القيمة فقد سارت دول عديدة على نظام المعدن الفضى كروسيا
فى سنة ١٨٢٠ والمهند الانكليزية فى سنة ١٨٣٥ وهولاندا فى سنة ١٨٤٧ فاختصت
الفضة بمرتبتين وهما : (١) قوة الإبراء غير المحدودة (٢) حرية الضرب .
وقد كان لاتباع هولاندا نظام المعدن الفضى دلالة خاصة لأن هذا النظام
الذى استلزم إبطال التعامل بالذهب جاء عقب تجربة نظام المعدنين وعاملت الذهب
والفضة على قدم المساواة من قبل حرية الضرب وقوة الإبراء غير المحدودة كالولايات
المتحدة منذ سنة ١٧٩٢ وفرنسا فى سنة ١٨٠٣ والبلجيكا فى سنة ١٨٣٢ وسويسرا
فى سنة ١٨٥٠ وإيطاليا واليونان الخ .

§ ٣١٩ — الدور الثانى من ١٨٥٠ — ١٩٠٠ : يتميز هذا الدور بأمرين
وهما : (١) كفاح أنصار الذهب ضد أنصار الفضة (٢) هبوط قيمة الفضة بعد
سنة ١٨٧٢ وانتصار نظام المعدن النحاسى فى معظم الدول . وقد كان الكفاح على

أشده في الولايات المتحدة حيث كان لملأك مناجم الفضة مصلحة ظاهرة في منع هبوط الفضة وانضم اليهم حزب المزارعين في الولايات الغربية الذين كانوا يعتقدون بأن كثرة ضرب الدولار يرفع أثمان حاصلاتهم الزراعية . وقد انصهر أنصار الفضة ونجحوا في اصدار قانونين الأول في سنة ١٨٧٨ Bland Act والثاني في سنة ١٨٩٠ Sherman Act وهذان القانونان يلزمان الحكومة المركزية Federal Government بشراء مقادير كبيرة من الفضة في كل سنة . وجرت الحركة الانتخابية لرئاسة الجمهورية في سنة ١٨٩٦ على أساس نظام معدن الذهب أو المعدنين . وقد خفق حزب الفضة . وفي سنة ١٩٠٠ صدر قانون اعتبر وحدة النقود الدولار الذهب مع استبقاء قوة الإبراء غير المحدودة لدولار الفضة لكن حرية ضرب الفضة أبطلت .

§ ٣٢٠ - الدور الثالث من ١٩٠٠ الى الآن : لم يبق من الدول التي تنسرى على نظام المعدن الفضي الا الصين والهند الصينية وبعض أنحاء آسيا . و بطل نظام المعدنين الكامل في كل بقاع الأرض واتبعت الدول التي أبطلته نظام المعدنين الناقص أو نظام الذهب .

ويسرى نظام المعدنين الناقص في دول الاتحاد اللاتيني وهي فرنسا وبلجيكا واليونان وإيطاليا وسويسرا . ثم في اسبانيا والولايات المتحدة وهولاندا والهند الانكليزية والمكسيك . أما نظام المعدن الذهبي فهو يسرى في انكادرا منذ سنة ١٨١٦ والبرتغال في سنة ١٨٥٤ وأستراليا وكندا وفي الدول الاسكندنافية الثلاث . وسرى بعد ذلك في المانيا منذ سنة ١٨٧٣ وفنلندا في سنة ١٨٧٨ ومصر في سنة ١٨٨٥ ورومانيا في سنة ١٨٩٠ والنمسا في سنة ١٨٩٢ وروسيا في سنة ١٨٩٧ واليابان في سنة ١٨٩٧ وبيرو في سنة ١٩٠١ وسيام في سنة ١٩٠٨ .

والسبب الجوهري الذي يرجع اليه ابطال حرية ضرب الفضة هو هبوط قيمها المستمر بالنسبة للذهب ذلك لأنه منذ سنة ١٨٧٢ نضبت مناجم الذهب في استراليا

وكاليفورنيا في حين أن كمية المستخرج من الفضة زادت في الولايات الغربية (الولايات المتحدة) وقد عجل في هبوط قيمة الفضة قفل أبواب دور الضرب في وجه الفضة فخرمت من أهم المنافذ التي كان يعتمد عليها في تصريفها . وعلى أثر هذا الهبوط سارت معظم الدول على نظام معدن الذهب .

. على أنه إذا كانت هناك دولا تدير قانوناً على نظام المعدن أو المعدنين فقد أصبحت هذه الدول تدير في الواقع منذ الحرب العظمى على نظام التعامل بالورق النقدي عدا بريطانيا العظمى والدول الاسكندنافية .

§ ٣٢١ — في الاتحاد اللاتيني : سارت دول كثيرة على نظام المعدنين ولم يعترض هذا النظام أية عتبة حتى كانت سنة ١٨٥١ عند ما اكتشفت مناجم فضة في كاليفورنيا وفي استراليا سنة ١٨٥١ وصار كيلو جرام الذهب يساوي أكثر من ١٥ ٢ كيلو جرام فضة مما أدى الى اختفاء الذهب بفعل قانون جريشام لكن ما اختفى من الذهب لم يكن كثيراً لدرجة تستدعي تعديل نظام النقود . ثم حدث بعد ذلك ان زادت كمية المستخرج من الذهب لدرجة أن الفضة بدورها اختفت من التداول بفعل قانون جريشام أيضاً . فكان لابد لمعالجة هذه الحالة من أحد أمرين إما أن تنقص كمية الفضة الموجودة في النقود الفضية أو تزداد كمية الذهب الموجودة في النقود الذهبية لاييجاد التوازن ما بين النقيدين ولتنتج اختفاء الفضة . وقد اتبعت سويسرا وإيطاليا الطريقة الأولى فانقصتا كمية الفضة الموجودة في النقود الفضية الصغيرة (عدا قطعة خسة الفرنكات) . وقد أدركت بلجيكا ضرورة اتباع هذه الطريقة لكنها فضلت أن تدعو مؤتمراً دولياً لوضع قواعد ثابتة تدير على مقتضاها الدول صواحبات الشأن . وكان من نتائج هذا المؤتمر وضع « اتفاقية النقود المؤرخة ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٦٨ » وصادقت عليها اليونان في سنة ١٨٦٨ . وهذه الاتفاقية هي أساس « الاتحاد اللاتيني » . وهالك ملخص هذه الاتفاقية : —

(١) يكون عيار الفضة في النقود التي قيمتها ٢ فرنك أو أقل من ذلك

٨٣٥ جزءاً من الف .

(٢) لا يجوز ضرب هذه النقود لخدمة الأفراد وتشهد البول الموقعة على هذه الاتفاقية بأن لا تضرب منها الا ستة فرنكات عن كل نسمة .

(٣) لا يجبر الأفراد على قبول نقود فضية بمبلغ تزيد قيمته عن خمسين فرنكا عدا القطعة ذات خمسة الفرنكات فان لها قوة ابراء غير محدودة . وسبب ذلك هو أن هذه الدول لم تقبل أن تتخلى بتاتا عن نظام المعدنين الكامل ولأنه اذا اختفت القطع ذات خمسة الفرنكات من التداول بفعل قانون جريشام فان القطع المضروبة من الذهب ألتي قيمتها خمسة فرنكات تقوم مقام القطع الأولى .

لكن حدث بعد سنة ١٨٧١ ان زاد المستخرج من الفضة في الولايات المتحدة واختلت النسبة القانونية ما بين الذهب والفضة وصار الذهب بالنسبة للفضة نقوداً جيدة فاختفت النقود الذهبية بفعل قانون جريشام . وواجهت الدول نفس الصعوبات التي لاقتها عند ما كانت النقود الفضية عملة جيدة . ولا علاج لهذه الحالة الا باقاص كمية الذهب الموجودة في النقود الذهبية أو زيادة كمية الفضة في النقود الفضية . لكن دول الاتحاد اللاتيني لم تأخذ باحدى الطريقتين بل اتبعت طريقة أخرى وهي منع ضرب القطع ذات خمسة الفرنكات لخدمة الأفراد وبذلك منعت الذهب من الاختفاء . وفي سنة ١٨٧٨ تناول هذا المنع الحكومات نفسها مع استبقاء قوة هذه القطع في الابراء غير المحدود ، وهو ما يعتبر نهاية عهد نظام المعدنين الكامل وبداية عهد نظام المعدنين الاعرج .

§ ٣٢٢ - في مآل الاتحاد اللاتيني منذ الحرب العظمى . كان من نتيجة

الحرب العظمى ان تغيرت ظروف تداول النقود بين الدول . فنجد شهر أغسطس سنة ١٩١٤ ساد الذعر بين الناس واختفت النقود الذهبية والفضية . وفي هذا التاريخ قررت فرنسا وبلجيكا وسويسرا وإيطاليا التعامل الجبري بالبنكنوت . ومنذ سنة ١٩١٤ الى آخر سنة ١٩١٨ عملت بنوك الاصدار في دول الاتحاد اللاتيني

على الاكثار من رصيدها المعدني وبذلك استنزفت أكبر كمية من الذهب في حين أن دول الاتحاد اتخذت كل الوسائل لمنع خروج المعادن النفيسة . ففي ٣ يولية سنة ١٩١٥ حظرت فرنسا تصدير الذهب وفي ٢٥ أغسطس سنة ١٩١٥ منعت تصدير النقود الفضية . وفي ٢١ يولية سنة ١٩١٤ منعت اليونان خروج النقود الذهبية . وفي ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٥ أصدر حاكم بلجيكا العسكري الالمانى قراراً بمنع خروج النقود الفضية وفي ١٥ يولية سنة ١٩١٥ منعت سويسرا خروج المعادن النفيسة . ثم أخذت النقود المعدنية في دول الاتحاد اللاتينى في الاختفاء بسبب سوء حالة الصرف الناشئة من الاكثار من النقود الورقية .

وعقب الهدنة ساد اعتقاد في دول الاتحاد اللاتينى باحتمال عودة النقود الى ما كانت عليه وباحتمال تحسن حالة الصرف لكن هذا الأمل لم يتحقق وزادت قيمة الفرنك المعدنى باطراد بالنسبة للفرنك الفرنسى والبلجيكي والاطالى وبلغت خسارة الصرف في دول الاتحاد اللاتينى بالنسبة للفرنك السويسرى في ديسمبر سنة ١٩٢١، ٥٩٪ في الفرنك الفرنسى و ٦١٪ في الفرنك البلجيكي و ٧٨.٥٪ في الليرة الايطالية و ٧٥٪ في الدراخمة اليونانية . وبسبب احتفاظ القطع ذات الخسة الفرنكات بقوتها غير المحدودة في الابرأ هزعت الى سويسرا . ولكن في أوائل سنة ١٩١٩ تكافأ سعر الفضة في سوق لوندرة مع النسبة القانونية بين الذهب والفضة وهى ١ : ١٥٥٥ فوقف انسياب الفضة الى سويسرا . لكن هروب الفضة الى سويسرا عاد الى ما كان عليه في أواسط سنة ١٩٢٠ بسبب الهبوط السريع في سعر الفضة . وفي ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٠ أصدرت سويسرا قراراً حرمت فيه استيراد النقود الفضية المضروبة بمعرفة دول الاتحاد اللاتينى بسبب كثرة النقود الفضية التى كانت موجودة في سويسرا حيث بلغت ٢٣١ مليون قطعة بلجيكية وفرنسية^(١) . وقد أخذت سويسرا تفكر في طريقة للتخلص من هذه

(1) Journal Des Debats du 19. Sep. 1927.

المصادر الجسيمة من النقود الفضية . ولهذا السبب عقد مؤتمر من دول الاتحاد اللاتيني في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢١ بمدينة باريس . وقد قرر في هذا المؤتمر ابطال التعامل في سويسرا بالقطع ذات الخمسة الفرنكات . وتم الاتفاق على أن ترد سويسرا الى فرنسا وإيطاليا وبلجيكا ١٦٦ مليون فرنكاً من القطع ذات خمسة الفرنكات وتستولي عوضاً عنها نقوداً ذهبية ونقوداً فضية سويسرية وكيبالات مسهوبة على سويسرا .

ومنذ أول ابريل سنة ١٩٢٧ أصبحت النقود الذهبية الفرنسية والايطالية والبلجيكية غير معتبرة نقوداً قانونية . وقد صرحت بلجيكا من جهتها بانقصالها عن الاتحاد اللاتيني .

والخلاصة أن الاتحاد اللاتيني تصدع بسبب الحرب بعد ما كان سائراً على أكل وجه منذ سنة ١٨٦٥ الى سنة ١٩١٤ بفضل الرصيد الذهبي الموجود في بنك فرنسا الذي كان يسمح باستبدال النقود الفضية بنقود ذهبية بالنسبة القانونية المعروفة وهي ١ : ١٥,٥ . والظاهر أن الاتحاد اللاتيني لن يعود مطلقاً الى ما كان عليه في الماضي بسبب اتباع كل الدول نظام المعدن الذهبي واعتبار النقود الفضية أنها لا تصلح الآن كنقود مساعدة .

§ ٣٢٣ - في النقود الانكليزية : تيرانكثرا على نظام المعدن الذهبي المركب ووحدة النقود الانكليزية هي الليرة الاسترلينية £ وتمثلها قطعة من الذهب تسمى « sovereign » . ويقسم الجنيه الى ٢٠ شلناً (s) وكل شلن الى ١٢ بنساً (d) .

ولا تقدر الأثمان دائماً بالجنيه بل البعض منها يقدر بالشلن أو البنس . فالبن يقدر ثمنه بالشلن فيكتب ٧٩ شلناً عن كل هندردويت hundredweight . والعم ٥٠ بنساً كل ثمانية ابطال والفضة ٩٦ بنس الاوقية ounce troy . وتقدر الأثمان أحياناً بالجنيه guinea الذي قيمته ٢١ شلناً ذهباً وهو الوحدة المستعملة للأشياء الكالية

وأدوات الترف واتباع المحامين والأطباء والخبراء وقيمة الاشتراك في الأندية . وقد انعدم الجنيه كملة حقيقية منذ سنة ١٨١٦ .

والتقود الفضية هي الكورون crown وقيمتها خمسة شلنات وقطعة قيمتها أربعة شلنات تسمى double-florin ونصف الكرون وقيمه $\frac{1}{2}$ شلناً والفلورين florin وقيمتها شلنان . والشلن وقطعة قيمتها ستة بنسات sixpence وقطعة قيمتها أربعة بنسات groat و بنسان و بنس . وثلاث القطع الأخيرة لاتضرب الا لاجل الصدقات التي يوزعها الملك في يوم الخميس المقدس maunday money . وتضرب قطع من البرونز قيمتها بنساً Pence ونصف بنس و ربع بنس farthing .

ولا يوجد في انكلترا الا دار ضرب واحدة مقرها لوندرة يديرها مدير يسمى Deputy Master and controller of the Mint ولهذه الدار فروع في سدننى Sydney وملبورن و بيرث Berth واوتواوا Ottawa الخ . وكان ضرب الذهب مجاناً لغاية سنة ١٢٩٥^(١) . ثم اقتصر على ضرب الذهب الذى يقدم بمعرفة بنك انكلترا فقط . وصار البنك وسيطاً ما بين الدار والجمهور ويتقاضى عن ذلك أجرة قدرها $\frac{1}{4}$ بنساً عن كل أوقية ounce (٣٨٩ جنيهاً انكليزياً)

(١) Sykse's. Banking & Currency p. 24.

الفصل الثاني

أبذال النقود المعدنية

§ ٣٢٤ — عموميات : ليست النقود المعدنية في البلاد المتخضرة هي الاداة الوحيدة للوفاء بل هناك طرق أخرى للوفاء صار لها المقام الاول في المعاملات حتى أصبحت النقود المعدنية لا يتعامل بها الا في الصفقات الصغيرة . وحدث في بعض المصور وفي بعض البلدان ان بطل التعامل بتأاً بالنقود المعدنية . وهذه الأدوات التي تقوم مقام النقود تسمى « النقود الورقية » .

ولعل أقدم الأمم في استعمال النقود الورقية هي الصين . فقد ذكر ابن بطوطة في رحلته الشهيرة ان « أهل الصين لا يتبايرون بدينار ولا درهم وجميع ما يتحصل ببلادهم من ذلك يسبكونه قطعاً وإنما بيعهم وشراؤهم بقطع كاغد كل قطعة منها بقدر الكف مطبوعة بطابع السلطان وتسمى الخمس وعشرون قطعة منها بالثت وهي بمعنى الدينار عندنا وإذا تمزقت تلك الكواغد في يد انسان حملها الى دار كدار السكة عندنا فأخذ عوضها جديداً ودفع تلك ولا يعطى على ذلك أنجرة ولا سواها لان الذين يتولون عملها لهم الأرزاق الجارية من قبل السلطان وقد وكل بتلك الدار أمير من كبار الأمراء وإذا مضى الانسان الى السوق بدرهم فضة أو بدينار يريد شراء شيء لم يؤخذ منه ولا يلتفت عليه حتى يصرفه بالثت ويشترى به ما أراد »^(١) وكان التعامل بهذه الأوراق إلزامياً . وكانوا يعاقبون بالاعدام من

(١) رحلة ابن بطوطة ص ١٩٦ — ١٩٧ الطبعة الاولى سنة ١٣٢٢ المطبعة الخيرية .
ووصف المغربي هذه النقود وصفاً دقيقاً وذكر انها كانت تصنع من لحاء شجر التوت (انظر
Chrestomathie Arabe par Sylvestre de Sacey. 1. p. 251, Paris
1826.)

يرفض قبولها^(١). ولا مراء في ان هذه طريقة لجأ اليها الحكام لخلق ثروة من العدم مما أدى الى ارتفاع الأسعار . ومعد حاكم فلرس المغولي في هذا العهد الى نفس هذه الطريقة وعمدت دول اوربوا الى هذه الطريقة كلما أعوزها المال اللازم كما حدث في فرنسا في عهد لاس Law وفي انكلترا وفي أمريكا .

§ ٣٢٥ — في أنواع النقود الورقية : يفرقون بين ثلاثة أنواع من النقود

الورقية وهي : —

(١) العملة النائية Representative money : وهي عبارة عن صكوك تمثل كمية من النقود أو السبائك جنيتها بجنيه أو فرنكاً بفرنك مودعة بالخزانة العامة اولدى بنك له حق إصدار البنكنوت . وبفضل هذه الصكوك يتداول الذهب والقضة بلا حاجة الى نقله ويوق من التبعات . وتدخل في هذا النوع شهادات الذهب والفضة المعروفة في الولايات المتحدة gold and silver certificates

(٢) العملة الورقية الائتمانية : وهي عبارة عن وعد بدفع مبلغ معين من النقود المعدنية وتسمى fiduciary paper money . ويمثل هذا النوع من العملة هو البنكنوت ، وسميت عملة ائتمانية لأن حامل هذه الأوراق يمنح البنك الذي يصدر هذه الأوراق ثقتة واثمانه ويركن الى وعده بدفع القيمة الثابتة في هذه الأوراق لدى الطلب .

(٣) النقود الورقية : وهي تنقسم بدورها الى : (١) صكوك غير قابلة للصرف^(٢) تصدرها الحكومات دون أن يكون لديها معادن نفيسة تمثلها ودون أن تتعهد بدفع قيمتها في معادن معين كالأوراق النقود المسماة assignats التي أصدرتها

(١) Dictionnaire d'Economie Politique v. I, p 317 تحت كلمة papier-monnaie وقد اعتمد كاتب المقال على ماركوبولو الذي زار الصين في أواخر القرن الثالث عشر

(٢) fiat paper money

الحكومة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر والأوراق التي أصدرتها جمهوريات أمريكا الجنوبية قبل الحرب (ب) أوراق البنكنوت التي يقضى القانون مؤقتاً باعفاء البنك المصدر لها من دفع قيمتها بالنقد المعدني طبقاً لتعهد كأوراق البنكنوت التي يصدرها البنك الأهلي فقد قضى القانون باعفاء البنك مؤقتاً من دفع قيمتها ذهباً (٢ أغسطس سنة ١٩١٤) .

§ ٣٢٦ — في أيّدال أخرى للنقود المعدنية : بجانب هذه الأنواع المختلفة من النقود الورقية التي لها صفة العملة القانونية توجد صكوك اثمانية تسمى « الأوراق التجارية » تقوم مقام النقود كأداة للوفاء . وسنبداً بالكلام عن الأوراق التجارية على أن نعود بعد ذلك إلى معالجة النقود الورقية .

الفرع الاول

الأوراق التجارية^(١)

§ ٣٢٧ — تعريف الأوراق التجارية : الأوراق التجارية هي صكوك تمثل مبلغاً من النقود تدفع في مكان معين وفي ميعاد قريب تقوم مقام النقود في الوفاء بسبب سهولة تداولها أى قابليتها للتداول بالتظهير إذا كانت اذنية أو بالمناولة إذا كانت محررة لحاملها . وتطلق الأوراق التجارية على الكمبيالات والسندات الأذنية والتي لحاملها والشيكات . وسنقصر القول على الكمبيالات والسندات . اما الشيكات فسنعالجها عند الكلام على البنوك .

(١) كتابنا « الأوراق التجارية وأعمال البنوك والاقتلاص » القاهرة ١٩٢٧ .

المبحث الاول

في الكيالات

§ ٢٢٨ — في تعريف الكيالة : الكيالة هي أمر مكتوب غير معلق على شرط صادر من دائن الى مدينه يكلفه فيه بدفع مبلغ معين في تاريخ معين أو قابل للتمين أو بمجرد الاطلاع ، لاذن شخص معين أو لحامل هذا الأمر . فاذا فرضنا أن تاجراً بمصر باع بضاعة الى تاجر في اسبوط ثمنها مائة جنيه ويريد أن يدفع هذا المبلغ الى تاجر في اسكندرية فيحرر كيالة بالصورة الآتية : —

مصر في أول يناير سنة ١٩٢٨ ١٠٠ جنيه مصرى

الى حضرة التاجر بأسبوط بشارع . . . رقم . . .

ادفعوا لاذن حضرة . . . (أو لحامله) مائة جنيه مصرى في آخر مارس

سنة ١٩٢٨ والقيمة وصلتنا بضاعة م

الامضاء

والذى يحور الكيالة يسمى الساحب وهو يتعهد بتمكن من حررت الكيالة لمصلحته من حصوله على قيمة الكيالة في الزمان المعين . والذى يطلق أمر الساحب بالوفاء يسمى المسحوب عليه . والذى تحورت لمصلحته الكيالة يسمى المستفيد .

وقد يستبقى المستفيد الكيالة لديه لحين حلول ميعاد الوفاء ويقدمها الى المسحوب عليه ليدفع قيمتها . لكنه يستطيع أن يظهر الكيالة الى شخص آخر بفضل شرط الاذن بأن يكتب على ظهرها العبارة الآتية : —

اسكندرية في ٥ يناير سنة ١٩٢٨ .

ادفعوا لاذن محمد على والقيمة وصلتنا . . . م

الامضاء

وقد تتداول الكيالة من شخص الى آخر بواسطة التظهير والذى يظهر الكيالة يسمى مظهراً والذى تظهر اليه الكيالة يسمى مظهراً اليه أو حامل الكيالة .

ويجوز أن لا يذكر في الكبيالة اسم المستفيد بل تحرر لحاملها وفي هذه الحالة يحصل تداولها بدون حاجة الى كتابة صيغة التطهير بل بمجرد المناولة أى بتسليمها من يد الى أخرى ويكون شأنها كالبنكنوت الذى تنتقل ملكيته بالتسليم دون حاجة الى أى إجراء آخر .

وكما كثر عدد الموقعين على الكبيالة - وهم المظهرين والضمان الاحتياطيين والقابلين بالواسطة - زاد الاقتدار فى دفع قيمة الكبيالة وذلك لأن كل الموقعين على الكبيالة يعتبرون مسؤولين بالتضامن قبل الحامل الأخير بدفع قيمة الكبيالة .
§ ٣٢٩ - فى الوظائف الاقتصادية للكبيالات . تقوم الكبيالة بوظيفتين هامتين فعلى تستعمل كأداة لنقل النقود أو أداة وفاء وكأداة ائتمان .

فى أن الكبيالة أداة وفاء ونقل للنقود : (١) تقوم الكبيالة كأداة للوفاء فى التجارة الخارجية خاصة^(١) اذ بها تحصل للقاصة بين التمهيدات المتعاقبة فى مكانين مختلفين . كما لو اشترى تاجر مصرى بضاعة من تاجر انكليزى بمبلغ الف جنيه فيلتزم التاجر المصرى بالوفاء الى دائته الانكليزى بنقود انكليزية لكن المبادلات الدولية تحصل تسويتها بالكبيالة التى تقنيه عن شحن نقود ذهبية الى انكارترا وتحمل نفقات نقلها . ويحصل التعامل بالكبيالات كأداة للوفاء بواسطة الصيرفيين وقتما تتداول بغير وساطتهم وهو ما يحصل باحدى الطرق الآتية : -

(١) يسحب الدائن كبيالة على المدين أو على بنك هذا الأخير ثم يظهر الساحب هذه الكبيالة تطهيراً تاماً أى ناقلاً للملكية الى أحد البنوك أى يخصمها وبذلك يحصل الدائن على دينه .

(٢) يشتري الدائن الأجنبى كبيالة مستحقة الدفع فى الجهة التى يقيم فيها الدائن ويبيعها اليه بعد أن يظهرها الى هذا الأخير تطهيراً تاماً .

(١) تستعمل الكبيالات لتسوية الديون الداخلية لكن استعمالها نادر المحصول اذ يفضل التجار استعمال الشيكات .

(٣) لنفرض أن الدائن مصرى والمدين فرنسى فيجوز للمدين أن يدفع دينه بنقود انكليزية وذلك بأن يتفق بواسطة بنكه على سحب كميالة على بنك انكليزى لمصلحة الدائن المصرى . فيدفع البنك الانكليزى قيمة هذه الكميالة بنقود انكليزية . أما المدين الفرنسى أو بالأحرى بنكه فيدفع قيمة الكميالة الى البنك الانكليزى بأن يشتري كميالة مسحوقة من باريس على لوندرة ثم يبعث بها اليه .

لكن تسوية الديون الدولية لا تحصل بهذه البساطة التى قد تتوهمها لأول وهلة اذ يندر أن يوجد دينان متساويان فى القيمة ومستحقا الوفاء فى ميعاد واحد كما أنه يصعب على المدين أن يتصل بدائن لديه كميالة مستحقة لكل هذه الشروط . من أجل ذلك قلنا أن تسوية الديون الخارجية بواسطة الكميالة تستلزم وساطة صيرفى وهذه التسوية تمر بعدة أدوار نلخصها فيما يلى : —
لنفرض أن مصر باعت قطناً الى انكلترا وهذه الأخيرة باعت لحماً الى مصر فتحصل تسوية الدينين بالطريقة الآتية : —

- (١) يسحب البائع المصرى كميالة على المشتري الانكليزى .
 - (٢) يخضم التاجر المصرى هذه الكميالة فى أحد البنوك المصرية وبذلك يحصل التاجر المصرى على ثمن القطن .
 - (٣) يرسل البنك المصرى هذه الكميالة الى فرعه أو مراسله فى انكلترا لتحصيل قيمتها ويقيدها لحساب البنك المصرى فى حسابه الدائن .
 - (٤) يحصل للمشتري المصرى على شيك من البنك المصرى ويرسله الى بائع القطن الانكليزى ليقبض قيمته من مراسل البنك المصرى أو فرعه وهو المسحوب عليه فيدفع قيمة الشيك من الحساب الدائن للبنك المصرى .
- يتبين مما تقدم أن قيام الكميالة بوظيفتها كأداة لوفاء لا يتحقق عملاً الا بواسطة البنوك . فهى التى تشتري الكميالات التى يسحبها تجار الصادرات ثم

ترسلها الى الخارج الى مراسليها لتحصيل قيمتها لتكوين حساب تسحب عليه الشيكات التي يشتريها تجار الواردات .

في أن الكميالة اداة ائتمان : (٢) تقوم الكميالة بهذه الوظيفة بواسطة الخصم وهو عبارة عن عملية يدفع بموجبها صيرفي الى حامل الكميالة مبلغاً من النقود معادلاً لقيمتها بعد استئزال مبلغ يعرض على الصيرفي قيامه بالدفع حالا ويكفل له الحصول على ربح قليل بشرط أن تنتقل اليه ملكية الكميالة بواسطة التظهير ليستطيع استيفاء قيمتها عند حلول ميعاد استحقاقها .

ويعتمد التجار ورجال الأعمال الى خصم الكميالات المسعوبة منهم على عملاتهم ليحصلوا فوراً على مايلزمهم من النقود بدلا من الانتظار لحين حلول ميعاد الاستحقاق . وسنعود بشئ من التفصيل الى هذا الموضوع في معرض الكلام على بنوك الخصم .

المبحث الثاني

في السندات الاذنية التي لحاملها

§ ٣٣٠ — تعريف : السند الاذني هو صك يتعهد محرره بموجبه بدفع مبلغ معين في ميعاد معين لاذن شخص معين . وقد يكون السند محرراً لحامله . ويختلف عن الكميالة في أنه ينشأ بين شخصين فقط وهما المحرر والمستفيد . فالمحرر هو الذي يتعهد بدفع قيمة السند ويقوم مقام المسحوب عليه القابل في الكميالة والمستفيد هو الشخص الذي يحمرر السند لاذنه . وقد لا يذكر اسم المستفيد اذا كان السند محرراً لحامله . وفي هذه الحالة يحصل تداول السند بالمناولة اليدوية بلا حاجة الى التظهير . ويحمرر السند بالكيفية الآتية .

١٠٠ جنيه مصري

القاهرة في أول مارس سنة ١٩٢٨

أشهد بأن أدفع في أول يولييه لاذن حضرة (أو لحامله) مائة جنيه

الامضاء .

مصري والقيمة وصلتنا بضاعة م

§ ٣٣١ — في وظائف السندات . تقوم السندات بنفس الوظائف التي تقوم بها الكمبيالات أى أنها تستعمل كأداة وفاء وتغنى عن استعمال النقود وتسمح باقتضاء عدة ديون مرة واحدة . وتعتبر أداة ائتمان لأنها تمكن حاملها بواسطة الخصم من الحصول على ما يلزمه من النقود .
والسندات الأذنية دائمة الاستعمال في مصر وتستعمل عادة في المعاملات الداخلية . أما الكمبيالات فيكثر استعمالها في المعاملات الخارجية .

الفرع الثاني

أوراق البنكنوت القابلة للصرف

§ ٣٣٢ — تعريف : ورقة البنكنوت القابلة للصرف هي صك صادر من بنك يتعهد بأن يدفع بموجبه لدى الاطلاع الى حامله المبلغ الثابت فيه بنقود معدنية وقد تصدر الحكومات أوراقاً من هذا القبيل كما حدث في انكلترا في شهر أغسطس سنة ١٩١٤ حيث أصدرت الخزينة البريطانية currency notes للتعامل بها بجانب أوراق البنكنوت التي يصدرها بنك انكلترا . ولا مشاحة في انه ليس من وظيفة الحكومات أن تصدر عملة ورقية بسبب كونها تفقد بسرعة قابليتها للصرف .

ولاجل أن يقوم البنكنوت بوظيفته النقدية يجب أن يصدره بنك تبعث حالته على الثقة ولا يكفي أن يصدره أى بنك . لذلك يجب أن يكون للبنك المصدر صفة خاصة تبعث على الطمأنينة حتى يقبل الناس التعامل بهذه الأوراق وهو ما لحظته كل الدول حيث قصرت حق اصدار البنكنوت على بنوك معينة وألزمتهما باتباع شروط خاصة . لذلك يتميز البنكنوت بأنه تعهد مكتوب صادر من بنك موثوق معروف بذلك الكفاة .

§ ٣٣٣ - في خصائص البنكنوت : ولتشرع الآن في تحليل الخصائص التي يتميز بها البنكنوت فنقول .

الدفع لدى الاطلاع (١) يتميز البنكنوت بأنه مستحق الوفاء لدى الاطلاع بنقود معدنية . ومن أجل ذلك يقبل الناس على التعامل بهذه الأوراق . قد يقال بأن الكمبيالة قد تكون مستحقة الدفع لدى الاطلاع وأن الشيك بطبيعته مستحق الدفع لدى الاطلاع فما هو الفرق إذن بين البنكنوت وبين هذه الأوراق ؟ للإجابة على ذلك قول بأن الكمبيالة المستحقة الدفع لدى الاطلاع يجب أن تقدم في مواعيد معينة للمسحوب عليه لدفع قيمتها فإن لم يفعل سقط حقه في المطالبة بمضى ستة شهور إذا كانت الكمبيالة مسحوبة من الخارج بشرط أن يتسكك المطالب بقيمة الكمبيالة بهذا السقوط كذلك إذا أهمل الحامل في المطالبة بالكمبيالة مدة خمس سنين جاز للمطالب بقيمة الكمبيالة أن يحتج بالتقادم الحسى . والشيك يسقط حق المطالبة به باقضاء المواعيد المبينة في المادة ١٩١ من قانون التجارة الأهلى والمادة ١٩٨ من قانون التجارة المختلط . أما البنكنوت فهو مستحق الدفع لدى الاطلاع دائماً ولا تسرى عليه أحوال السقوط أو التقادم المبينة في القانون التجارى الدفع للحامل (٢) يتميز البنكنوت بأن قيمته تدفع دائماً لحامله . فإذا تقدم الحامل الى البنك المصدر وجب على هذا الأخير أن يدفع القيمة الثابتة في البنكنوت الى الحامل دون حاجة الى التحقق من شخصية الحامل أو مطالبته بأثبات ملكيته . وإذا كان من الجائز في القانون المصرى أن تحرر الأوراق التجارية لحاملها الا أن هذا نادر الحصول اذ الغالب أن تحرر لأذن شخص معين .

دفع المبلغ الثابت في البنكنوت (٣) يلتزم البنك الذى يصدر أوراق البنكنوت بأن يدفع المبالغ الثابتة في هذه الأوراق . ولا يدفع البنك فوائد هذه المبالغ لذلك تبقى قيمة البنكنوت كما هى بلا تغيير . وأخيراً تصدر البنكنوت بأعداد صحيحة مستدرة كما أنه جنيه أو خمسين أو عشرة الخ .

§ ٣٣٤ — العملة القانونية والبنكنوت : قد تتدخل الدولة أحياناً فتعطى

لهذه الأوراق صفة النقود القانونية أى أن الدائنين يلزمون بقبولها وفاء لديونهم كما حصل فى فرنسا منذ ١٢ أغسطس سنة ١٨٧٠ . ولا ضرر من اعتبارها هكذا لأن الدائن يستطيع فى أى وقت أن يطلب من البنك دفع قيمتها نقوداً معدنية .

§ ٣٣٥ — فى فوائد اوراق البنكنوت : أوراق البنكنوت لها فوائد من

عدة وجوه نشرحها فيما على .

فوائد البنكنوت بالنسبة لبنك الاصدار (١) يصدر البنك أوراق بنكنوت تزيد عن الرصيد المعدنى للوجود فى خزانته . فكمية البنكنوت المثلة بهذا الرصيد تعتبر أوراقاً نائبة أما القدر الذى لا يغطيه هذا الرصيد فيعتبر فى الواقع نقوداً ورقية ائتمانية يتكون مقابل وفائها من الحقوق التى للبنك فى ذمة مدينه . وللبنك مصلحة ظاهرة فى اصدار أوراق بنكنوت على المكشوف لأنه يتمكن من تشهيرها والانتفاع بها . كما لو كانت نقوداً ذهبية فيستعملها فى خصم الأوراق التجارية والأقراض . والجمهور الذى يتقبل أوراق البنكنوت يمنح ائتمانه الى البنك المصدر لأنه يكتفى بتعهد البنك بدفع قيمتها لدى الطلب . فأصدار أوراق بنكنوت بلا رصيد معدنى يعتبر بمثابة اقراض نقود من حملة أوراق البنكنوت بلا فائدة واقراض هذه النقود بالتالى بفائدة الى الأشخاص الذين يخصصون أوراقاً تجارية أو يقترضون من البنك لذلك يعتبر اصدار البنكنوت مصدراً لأرباح طائلة . ومن أجل ذلك تقسم الحكومات هذه الأرباح مع بنوك الاصدار طبقاً لنسبة مئانية متفق عليها

فوائد البنكنوت بالنسبة للجمهور (٢) تصل أوراق البنكنوت الى الجمهور بمقد من عقود المعاوضات لأن البنك لا يتصدق أو يتبرع بها لأول قائم . ويستفيد الجمهور من التعامل بهذه الأوراق بسبب سهولة حملها وخفتها ورخص نقلها بالنسبة للنقود المعدنية . وقد تبين من الاحصائيات العديدة التى حصلت فى أوروبا أن

أوراق البنكيوت أصبح لها المقام الأول في المعاملات ..
ولكن كيف تشرق أوراق البنكنوت خزائن البنك وتصل الى التداول ؟
يحدث ذلك بأحد الأسباب الآتية :

(١) قد يستبدل بعض الأشخاص قوداً معدنية بأوراق بنكنوت أو يخصصون
أوراقاً تجارية . أو يفترضون ضمانات خاصة . وقد يشتري بنك الاصدار أوراقاً
مالية ويدفع قيمتها أوراق بنكنوت .

(٢) تلجأ الحكومات أحياناً الى بنوك الاصدار فتفترض منها أوراق بنكنوت
لأجل أن تدفع بواسطتها مرتبات الموظفين أو ما عليها من الديون .
ولا نزاع في أن كمية أوراق البنكنوت التي تصدر طبقاً للحالة الأولى تكون
دائماً متناسبة مع حاجات التجارة والزراعة والصناعة وتكون هذه الأوراق ممثلة
دائماً بديون مستحقة الوفاء بعد أجل قصير . أما في الحالة الثانية فكمية الأوراق
تتوقف على حاجات الدولة التي لا تقدم أى ضمان الى البنك سوى تعهدا بالوفاء
في ميعاد غير محدود .

ولأجل أن يتقبل الجمهور أوراق البنكنوت ويعتبرها في التداول بمثابة النقود
المعدنية يجب أن تكون الأشياء الممثلة لها مستحقة الوفاء بعد أجل قصير أو قابلة
التحويل بسرعة الى نقود مثل الأوراق المالية العالمية — أى التي تباع وتشتري
في كل بورصات العالم — مثل سندات الدين للوحد وأسهم قناة السويس الخ
وهذه الكيفية فقط يحوز البنكنوت ثقة ورضاء الجمهور

فوائد البنكنوت من الوجهة القومية (٣) تفيد البنكنوت من الوجهة القومية
لأنها تضي عن استعمال النقود المعدنية وبذلك يمكن استعمالها في شراء البضائع أو
توظيفها في الخارج . وكل وسيلة تمكن من تسوية الديون التجارية بلا حاجة الى
استعمال النقود المعدنية تضي الى هذه النتيجة . والفائدة الحاصلة من ذلك تشابه
من وجه الفائدة الحاصلة من استعمال الطيارات في النقل لأنها توفر الطرق التي يمكن

استعمالها في الزراعة أو في إقامة المصانع والمنازل .

لذلك قد يكون من المفيد للامة استعمال كمية معينة من البنكنوت بدل النقود المعدنية لا لكون البنكنوت يخلق ثروة جديدة - فالاثمان الذي يقوم عليه اصدار البنكنوت لا يخلق رؤوس أموال جديدة - ولكن لأن استعمال البنكنوت يمكن من توظيف النقود المعدنية في الخارج أو يمكن من الشراء في الخارج . وقد تزول هذه الفائدة اذا ابطلت كل الدول التعامل بالنقود المعدنية وتعاملت بالنقود الورقية وقد يستفيد العالم من هذه الحالة الجديدة فتخصص جهود المال الذين يعملون في سك النقود وتحويل السبائك الى نقود واستخراج المعادن النفيسة من جوف الأرض في الأعمال المنتجة كالزراعة والصناعة مما يؤدي الى زيادة القوى المنتجة في العالم ولا يتم ذلك الا باتفاق الدول على استعمال أوراق بنكنوت دولية . الا أن أفكار الناس لم تنهأ بعد لقبول هذه الفكرة بل يمكن القول بأن الدول التي تسير على نظام التعامل بأوراق البنكنوت تعمل على استبداله تدريجاً بنظام النقود المعدنية وذلك بسبب تدهور قيمة البنكنوت وما عقب ذلك من اضطراب أحوالها الاقتصادية

الفرع الثالث

الأوراق غير القابلة للصرف أو العملة الورقية

- § ٣٣٦ - تعريف . الأوراق غير القابلة للصرف هي التي لا تلتزم قانوناً الحكومات أو بنوك الإصدار بدفع قيمتها نقوداً معدنية . وتوصف في هذه الحالة بأن لها سعراً إلزامياً *cours forcé* أو أنها عملة ورقية *papier-monnaie*
- § ٣٣٧ - في التعامل القانوني والسعر الإلزامي : يجب التفرقة ما بين التعامل القانوني *cours légal* والسعر الإلزامي لأوراق البنكنوت . فقد يكون التعامل بالبنكنوت قانونياً أي أن البنكنوت يعتبر من العملة القانونية يلزم الناس على التعامل به لكن البنك المصدر ملزوم بأن يدفع قيمته ذهباً الى الحامل . وقد

يتدخل للشرع لاعفاء البنك من هذا الالتزام فتصبح البنكنوت غير قابلة للاستبدال كما حدث في مصر في أغسطس سنة ١٩١٤ حيث صدر مرسوم اعتبر البنكنوت ذا سعر الزايم . وفي هذه الحالة لا يختلف البنكنوت عن العملة الورقية التي تصدرها الحكومات الا في كون هذه العملة تصدرها حكومة وتتوقف كمية ما يطبع منها على رغبة الحكومة ومبلغ حاجتها الى العملة لا على حاجات التجارة والغالب أن الحكومات تسرف في اصدار هذه الأوراق ولا تلتزم جادة بالحكمة والصواب . أما البنك فيلتزم دائماً بمراعاة القصد في الاصدار محافظة على كيانه وصمته . فلا يغالى في الاصدار حتى لا يتعرض للافلاس . وقد تدخل الحكومات لتقرير السعر الازامي اذا أشرف بنك الاصدار على الافلاس بسبب أزمة أو زعم مالي كما حدث في فرنسا في سنة ١٨٤٨ حيث استولى الملع على أفئدة الناس بسبب الثورة الداخلية وطلبوا بنك فرنسا باستبدال البنكنوت بنقود ذهبية وقرر الحكومات السعر الازامي اذا احتاجت الى نقود بسبب حرب وكانت لا تستطيع الحصول عليها بالطرق العادية كالاقراض أو فرض ضرائب على الأهلين فتعتمد الى بنوك الاصدار وتقرض منها قرصاً الزامياً لكي تسد خلتها من النقود . وقد وصفنا هذا القرض بأنه الزايم لأن الجمهور بقبوله هذه الأوراق يعتبر كأنه أقرض البنك وتبعا الحكومة قرصاً بلا فائدة . ووفاء هذا القرض يتوقف على مشيئة الحكومة .

وقد لجأت الحكومات في ظروف متعددة الى تقرير السعر الازامي لأوراق البنكنوت كما حدث في فرنسا في القرن الثامن عشر أولاً بالنسبة لأوراق البنكنوت التي أصدرها بنك Law وثانياً بالنسبة لأوراق assignats التي أصدرتها حكومة الثورة الفرنسية حيث صدرت في الابتداء صفة سندات تعطي فائدة محدودة ثم أمرت الحكومة بماعتبارها عملة ورقية ذات سعر الزايم . وقررت الحكومة البريطانية سراً الزامياً لأوراق البنكنوت من سنة ١٧٩٧ الى سنة ١٨٢٠ بسبب حروب نابليون

وفي فرنسا في سنة ١٨٤٨ الى سنة ١٨٧٠ وفي الولايات المتحدة منذ سنة ١٨٦١ الى سنة ١٨٧٩ وفي ايطاليا منذ سنة ١٨٦٦ الى سنة ١٨٨٣ وفي روسيا والنمسا في النصف الأخير من القرن التاسع عشر. وأخيراً لجأت كل الدول المتحاربة^(١) بسبب الحرب العظمى الى طريقة السعر الاكراهي عدا انكلترا والولايات المتحدة. وفي روسيا والمانيا تجاوز مقدار ما طبع من البنكنوت حدود العقول مما لا يمكن تقديره الا بأرقام فلكية حيث بلغ مقدار البنكنوت في المانيا في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٣ ما قيمته ١١٦ ترليون و ٠.٢ مليار ماركاً ثم أخذ في الزيادة بعد ذلك بمعدل عدة ترليونات في كل أسبوع

§ ٣٣٨ - في النتائج المترتبة على تقرير السعر الاكراهي : يترتب عادة على تقرير سعر الزامي لأوراق البنكنوت والأوراق الحكومية بعض نتائج ضارة ترجع في مجموعها الى نقص قيمة هذه العملة الورقية . لكننا نادر الى القول بأن هذه النتائج ليست حتمية . فإذا حلت العملة الورقية محل النقود المعدنية قرشاً بقرش واستعملت النقود الذهبية لدفع ثمن ما يشتري من الخارج لما نتج ضرر من تقرير السعر الاكراهي لكن اصدار العملة الورقية يفضي الى أسوأ النتائج اذا زاد عن حد المقبول وهذه الزيادة تحدث ما يسمى « التضخم » inflation . ويحدث التضخم بفعل الدولة التي تتدبر دائماً بحاجاتها المالية لتحصل من البنك على ما تطلبه من هذه العملة . وتعتبر العملة في حالة تضخم اذا كانت لا تصدر لاستبدالها بنقود معدنية أو للخصم أو لا قراض العملاء ، ولكن لسد حاجات الدولة النقدية ويترتب على التضخم النتائج الآتية : (١) ارتفاع الأسعار (٢) غلاء الذهب (٣) خسارة الصرف (٤) اختفاء النقود المعدنية .

(١) لم يقتصر تقرير السعر الاكراهي على الدول المتحاربة بل انه تناول الدول المحايدة فقد قررت الدول الاسكندنافية والجمهورية النضيه والبرازيل السعر الاكراهي (راجع : Nogaro : La monnaie. p. 71.

٣٣٩ ٨ - في نقصان قيمة العملة الورقية أو ارتفاع الأمان : تؤدي الفالالة

في اصدار العملة الورقية الى نقصان قيمتها أى الى ارتفاع الأمان للمقدرة بها . ويمكن النظر الى هذا النقصان من قبل (١) مجموع السلع الموجودة (ب) علاوة الذهب (ج) النقود المعدنية الأجنبية .

(١) النقصان بالنسبة الى السلع الموجودة : يفسر الاقتصاديون ارتفاع الأمان بنظرية كمية النقود quantity theory (أنظر بند ٣٤٢) . وذلك لأن تضخم العملة الورقية مكثر لطرق الوفاء أى القوة الشرائية للجمهور دون أن تمتسئ السلع والخدمات الموجودة في الزيادة مع طرق الوفاء ، فترتفع الأمان تحقيقاً لمعادلة المبادلات equation . فبنك الاصدار الذى يقبل خصم كمبيالة مسحوبة على مصنع ثمناً لخامات اشتراها ويدفع الحامل الكمبيالة عملة ورقية يزيد في قوة شراء حامل الكمبيالة بمقدار قيمتها . ولا ضرر في ذلك لأن كمية السلع الموجودة زادت بمقدار الخامات التي اشتراها صاحب المصنع . ولكن اذا اقترض بنك الاصدار الى الدولة عملة ورقية^(١) لأجل أن تدفع مرتبات الجنود أو لأجل أن تشتري مدافع وذخائر أى لا تقاها على أشياء غير منتجة من الوجهة الاقتصادية ولو أنها مفيدة من الوجهة الوطنية فالأشخاص الذين يتلقون هذه العملة الورقية يحصلون على قوة شراء اضافية دون أن تزداد كمية السلع والخيرات الموجودة . وهذه القوة الجديدة تكتسب على حساب قوة الشراء القديمة فتتضخم وتنقص قيمة العملة الورقية أى ترتفع الأسعار (ب) النقصان بالنسبة للذهب : لا يقع ارتفاع الأمان بسبب التضخم بنسبة واحدة في كل الأمان لأن ظروف عرض وطلب سلعة معينة قد يزيد أو ينقص ثمنها عن متوسط ارتفاع الأمان . لذلك قد يحدث أن يكون غلاء الذهب غير

(١) يمكننا أن نتسل الفولة في هذه الحالة كالمعريك الذى يتمكن من الانضمام الى شركة موجودة ويظهر المعركاء على اعتباره شريكاً بحاسمهم ارباح الشركة دون أن يقدم أية حصة في رأس المال تزيد في قوة الشركة الانتاجية وتبرر استيلائه على نصيب من الارباح ، فا يستولى عليه هذا الشريك يقلل من أفضة كل المعركاء

متطابق تماماً مع ارتفاع الأمان الثابت بطريقة الأرقام القياسية وذلك لأن الذهب باعتباره سلعة يخضع لعوامل لا تؤثر على قيمة السلع مثل طلب الذهب لدفع الديون الأجنبية . فإذا كان كيلو جرام الذهب يساوي ٣٤٣٧ فرنكا وكان يساوي ثلاثة أو أربعة أمثال هذا المبلغ بالعملة الورقية فيقال بأن علاوة الذهب *prime d'or* ٢٠٠٪ أو ٣٠٠٪ لذلك لا تعطى « علاوة الذهب » عن نقصان قيمة العملة الورقية إلا فكرة تقريبية .

(ج) النقصان بالنسبة للنقود المعدنية الأجنبية أو خسارة الصرف : يترتب على نقصان قيمة العملة الورقية بالنسبة للنقود الذهبية الأجنبية خسارة الصرف في الدولة التي تقرر السعر الإلزامي .

§ ٣٤٠ — اختلاف النقود المعدنية^(١) : يترتب على تقرير السعر الإلزامي احتفاء النقود الذهبية والفضية بصل قانون جريشام .

الفصل الثالث

في قيمة النقود والأمان

§ ٣٤١ — في علاقة النقود بمستوى الأمان : علمنا أن الأمان قد ترتفع أو تهبط وقد يستمر الارتفاع أو الهبوط مدة قصيرة أو طويلة على حسب الأحوال وهذا الارتفاع أو الهبوط في الأمان معناه هبوط أو ارتفاع قيمة النقود أي قوتها الشرائية . فتغير مستوى الأسعار معناه تغير قيمة النقود والبحث في أسباب تغير قيمة النقود معناه البحث في أسباب تغير مستوى الأسعار .

وقد درسنا كيفية تكوين أسعار كل سلعة ولكننا افترضنا أن قيمة النقود

التبادلية أى قوتها الشرائية غير متغيرة وأنه اذا كان قنطار القطن يساوى أربعة جنيهات فان سبب ارتفاع الثمن يرجع الى تغير عرض وطلب هذه السلعة بفرض أن القوة الشرائية للجنيه لم تتغير . ولا ريب فى أن هذا الفرض لا يتفق مع الواقع وقد لجأنا اليه تسهيلاً لدراسة نظرية تكوين الأمان لأن البحث العلمى الصحيح يقتضى التدرج من الأحوال البسيطة الى الأحوال المركبة ولا غناء للاقتصادى عن الالتجاء الى الفروض لتعذر معالجة المسألة الواحدة من جميع نواحيها دفعة واحدة فنود بعد ذلك الى قيمة النقود فنقول انها متغيرة أبداً وذلك لأننا نزن قيم الأشياء بموازين أسماؤها واحدة لكن ليس لها وزن ثابت وبذلك يحتل التوازن . من أجل ذلك يقدر البائسون دائماً قوة شراء النقود عند ما يضعون أمان مبيعاتهم . فقبل الحرب العظمى كان مستوى الاسعار واطناً وكانت القوة الشرائية للجنيه مرتفعة فكان المشتري يحصل بجنيه فعلاً على كمية كبيرة من القمح وكان البائع يقبل أن يطيحه هذه الكمية . ومنذ وضعت الحرب أوزارها استحكمت الغلاء ولم يبق للنقود الا جزءاً بسيطاً من قوة شرائها القديمة ومن أجل ذلك لا يقبل بائع القمح أن يعطى للمشتري الا كمية قليلة من القمح ولا يسع هذا الأخير الا أن يفتح بذلك . من أجل ذلك تتأثر الاسعار الانفرادية للسلم بمستوى الاسعار العام . ولذلك لا يكفى لتفهم حقيقة عرض أو طلب سلعة ما أن نعتبر فقط الكمية التى يوجد لها مشتر أو بائع بشئ معين بل يجب أن نلاحظ أيضاً مستوى الاسعار العام . واذا كان مستوى الأسعار العام فى تغير مستمر فباذا نطل هذه التغيرات للمستديعة ؟ جواب ذلك عند ريكاردو الذى وضع نظرية « كمية النقود » . وتعتبر من أهم النظريات الاقتصادية التى يقوم عليها الاقتصاد السياسى منذ قرن .

الفرع الاول

في نظرية كمية النقود

§ ٣٤٢ — القاعدة : مؤدى هذه النظرية على أبسط وجوها أن هناك رابطة وثيقة ما بين كمية النقود المتداولة وما بين مستوى الأسعار وأنه يفرض بقاء كل شيء على ما هو عليه ^(١) فإن مضاعفة كمية النقود تنقص قيمة النقود بمقدار النصف والعكس بالعكس . فإذا رمزنا الى كمية النقود بحرف (ل) والى مستوى الأسعار بحرف (ج) فإذا صارت كمية النقود (٢ ل) فيصبح مستوى الأسعار (٢ ج) وبعبارة أخرى تهبط قيمة النقود الى النصف .

§ ٣٤٣ — في معادلة المبادلات : لأجل أن نتفهم تماما علاقة الأمان بكمية النقود نلجأ الى الفرض الآتى : ^(٢) نفرض أن كل معاملات الناس في احدى الدول تقيد بمعرفة ديوان للحاسبة به دفتران أحدهما لقيد أثمان الأشياء المبيعة والثانى لقيد المبالغ التى استولى عليها البائسون مع بيان أنواع النقود وطرق الدفع . فإنا نجد فى الدفتر الأول كذا خبزاً وكذا رطل لحم وكذا طن فحم وكذا ساعات عمل الخ بشمن كذا . ونجد فى نهاية السنة أن مجموع ثمن هذه الأشياء والخدمات مائة مليون جنيه . ونجد فى الدفتر الثانى مجموع الأثمان التى استولى عليها البائسون وهى عبارة عن كذا نقوداً ذهبية وكذا نقوداً ورقية وكذا شيكات مسحوبة على ودائع بالبنوك فيكون مجموع الأمان بطبيعة الحال مائة مليون جنيه .

ويلاحظ أننا أغفلنا الأموال التى يحصل تبادلها بطريق المقايضة والسبب فى ذلك هو أن المقايضة barter آخذة فى الانقراض فى البلدان المتحضرة وتشغل مركزاً ثانوياً فى الحياة الاقتصادية وأن الانتاج الآن يقصد منه المبادلة لا الاستهلاك .

(١) أى بقاء الأموال والخدمات بلا زيادة أو نقص

(٢) Irving Fisher.: The purchasing power of money, 1918.

أضف الى هذا أنه من العير تعرف كمية الاموال التي تتداول بطريق المقايضة نعود بعد ذلك الى ما كنا في صددنا فنقول اذا فرضنا أن كل قطعة من النقود أو كل ورقة بنكنوت أو كل ودية في البنوك تستعمل مرة واحدة في السنة فتكون كمية النقود المتداولة على جميع أنواعها والودائع المتداولة تساوى كمية الخبز مضروبة في ثمنها مضافا اليها كمية الأشياء الأخرى والخدمات مضروبة في ثمنها .

لكن أدوات المبادلة الآفة الذكر تستعمل في أكثر من صفقة واحدة وقد يتداولها ألف شخص في السنة وبذلك تقوم قطعة النقود الواحدة بوظيفة ألف قطعة بسبب سرعة تداولها velocity of circulation

لذلك يتعين علينا أن لا نعتبر فقط كمية أدوات التعامل الموجودة بل يجب أن نحسب حساب سرعة التداول

والآن نستطيع أن نمثل المبادلات بمعادلة جبرية . ففرمز الى متوسط سرعة تداول النقود في ظرف سنة بحرف (و) أى مرات تداولها . وسرعة تداول الودائع الموجودة في البنوك بحرف (و') . و كمية النقود بحرف (ل) والودائع بحرف (ل') ومجموع المبيعات في السنة (ل') ومستوى الأثمان (م) فتكون : $ل و = ل' و' م$ أى أن كمية النقود المتداولة مضروبة في سرعتها زائداً اليها كمية الودائع مضروبة في سرعتها يساوى القيمة الكلية للأموال والخدمات المباعة في السنة .

ولكن ديوان المحاسبة الذى افترضناه لاجوده . كما أننا لانعرف مجموع أثمان الأشياء المباعة في السنة ولا مقدار النقود على مختلف صورها التي استولى عليها البائسون . ولكن الفرض السابق يمكننا من أن ندرك تساوى هاتين القيمتين .

§ ٣٤٤ - العوامل التي يتوقف عليها مستوى الأسعار : يتبين مما تقدم

أن مستوى الأسعار يتوقف على العوامل الآتية :

(١) كمية النقود الموجودة في التداول . وتشمل النقود أوراق البنكنوت والعملة الورقية القابلة للصرف وغير القابلة للصرف إنما يشترط بالنسبة لهذه العملة

الأخيرة أن لا تقدر قيمتها كلية في رأى الجمهور وألا يرفض الناس التعامل بها كما حدث في المانيا في سنة ١٩٢٣ وفي فرنسا في زمن الثورة الفرنسية .

(٢) كمية الودائع الموجودة في البنوك ويحصل تداولها بال شيكات وبخصم الأوراق التجارية . وذلك أن البنوك الحديثة لا تعتمد في عمليات الخصم على أموالها الخاصة بل على الودائع التي تتلقاها من عملائها وعلى مقدار ثقة الجمهور بها . والبنك الذى يقبل خصم كبيالة أو سند اذنى قد لا يدفع قيمة الورقة التجارية بل يقيد قيمتها في الحساب الدائن لهذا العميل ومن هذا الحجاب يسوى ما عليه من الديون . وبذلك يقوم الائتمان مقام النقود

(٢) سرعة تداول النقود وعمليات الائتمان

(٣) كمية الأموال والخدمات المباعة في السنة .

ويتغير مستوى الأسعار بتغير العوامل الثلاثة الأول فاذا زادت ارتفع الثمن . واذا قلت كبتها أو سرعتها هبطت الائتمان . أما العامل الرابع فهو يؤثر على مستوى الائتمان تأثيراً عكسياً أى أنه اذا زادت الأموال هبطت الائتمان واذا قلت ارتفعت الائتمان .

وأخيراً يلاحظ أن زيادة كمية النقود لا تستلزم بطبيعتها زيادة كمية الأشياء المباعة . وذلك لأن كمية السلع تتوقف على الانتاج الصناعى والزراعى وسهولة طرق المواصلات ولا تتوقف على كمية النقود

والخلاصة أن زيادة كمية النقود مع عدم زيادة الأرزاق الموجودة ترفع مستوى الأسعار . وليس معنى ذلك أن تغيير مستوى الأسعار يتوقف على زيادة أو نقصان كمية النقود أو أن تغيرات كمية النقود لا بد أن تتوافق مع تغير مستوى الأسعار فهناك عوامل عديدة مستقلة عن كمية النقود تؤثر على مستوى الأسعار فقد تزداد كمية السلع بسبب تحسينات فنية تقلل نفقات الانتاج ونفقات النقل . فهذه الأسباب وأشباهاها قد تبطل أثر زيادة كمية النقود . وكل ما يمكن أن نستخلصه

من نظرية كمية النقود هو ما يأتي : اذا كان العامل النقدي يؤثر بفرده فان مستوى الأسعار يتغير بنسبة واحدة وفي اتجاه واحد مع كمية النقود .

§ ٣٤٥ - في التضامن الدولي للأسعار : لا يتوقف ثمن السلعة في قطر على عرض وطلب هذه السلعة فحسب بل يتوقف ثمنها أيضاً على أمان كل السلع الأخرى وذلك لأن ثمن السلعة كما علمنا يتوقف على المستوى العام للأسعار .

وهذا التضامن لا يقتصر على داخل القطر بل يتناول عدة أقطار اذا كانت تستعمل مقياساً واحداً للتعامل كالذهب مثلاً . ففي هذه الحالة يؤثر مستوى الأسعار في كل دولة على مستوى الأسعار في الدولة الأخرى ويتجه مختلف هذه المستويات نحو التساوى وذلك لأن المستوى اذا كان مرتفعاً في دولة عنه في دولة أخرى فيعمل تجار الدولة الثانية على بيع سلهم في الدولة الأولى ولأجل أن تدفع الدولة المشترية ثمن المبيعات ترسل نقوداً ذهبية الى الدولة البائئة . وبذلك يقل الذهب في الدولة المشترية وهو ما يستتبع هبوط الأمان فيها وارتفاعها في الدولة البائئة بسبب كثرة الذهب فيها . ويتكرر هذا الأمر حتى يتحقق التوازن ويتساوى مستوى الاسعار في الدولتين وكل هذا بشرط امكان تداول السلع بين الدولتين بلا عائق كرسوم كمركية وثققات نقل وأجور تأمين أو جهل البائمين والمشتريين وبذلك يكون للذهب قوة شراء واحدة في كل مكان . لكن العقبات التي تعترض التجارة الدولية تمنع التساوى التام في مستوى الاسعار ولكنها لا تمنع المستويات من الاتجاه نحو التساوى كما كان الحال في سويسرا قبل الحرب فقد كانت محاطة من جميع النواحي بدول تتعامل بالذهب وكان مستوى الأسعار فيها يتوقف على مستوى الأسعار في الخارج أما اذا كانت دولة تتعامل بأوراق البنكنوت وأصدرت منه كميات كبيرة فترتفع الأسعار في هذه الدولة فقط ويقتصر أثر كثرة الاصدار عليها . ولا يؤثر هذا المستوى في الدول المجاورة اذا كانت تتعامل بنقود جيدة .

§ ٣٤٦ - نظرية كمية النقود وتاريخ الأمان : اذا تتبعنا تاريخ الأمان

يقين لنا أن هناك علاقة وثيقة ما بين مستوى الأمان وكية النقود المعدنية أو الورقية . من ذلك ما حدث في القرن السادس عشر حيث ارتفعت الأمان بسبب تدفق الذهب والفضة المستخرج من مناجم أمريكا . وارتفعت الأمان في منتصف القرن التاسع عشر بسبب اكتشاف مناجم الذهب في كاليفورنيا وأستراليا وكذلك ارتفعت الأمان في السنين الأخيرة من القرن التاسع عشر واستمر هذا الارتفاع الى ما قبل الحرب العظمى بسبب استخراج الذهب بكميات كبيرة من أستراليا وجنوب أفريقيا .

ويبدو تأثير كية النقود بأجل مظهر في أحوال التضخم الناشئ عن اصدار العملة الورقية كما حدث في فرنسا في القرن الثامن عشر بسبب اصدار أوراق assignat حيث ارتفعت الأمان ارتفاعاً كبيراً .

وقد ارتفعت أسعار الجملة والتجزئة في جميع الدول منذ نشوب الحرب العظمى بسبب التضخم النقدي كما حدث في ألمانيا والنمسا وفرنسا على أنه يجب أن لا نغفل ما للعوامل الأخرى من التأثير على الأمان مثل عدم توازن العرض والطلب وقلة المنتجات وصعوبة الحصول على الخامات ومخاطر النقل وتقلباته الباهظة . وإذا كان من الصير أن نعرف بالدقة مقدار تأثير هذه العوامل وأشباهاها على مستوى الأمان الا انه من المحقق أن التضخم النقدي كان له أكبر شأن في ارتفاع الأمان .

وقد لوحظ ان زيادة كية النقود الورقية لم ترفع مباشرة الأمان . ففي انكلترا زادت كية النقود زيادة عظيمة منذ بداية سنة ١٩١٧ الى نهاية سنة ١٩١٨ ولم ترتفع الأمان ارتفاعاً محسوساً الا في ديسمبر سنة ١٩١٩ .

الباب الثالث

في البنوك

§ ٣٤٧ - في الائتمان والبنوك : أصبحت للبنوك أهمية كبرى بسبب مساهمها بالحياة الاقتصادية من جميع مناحيها ولعلاقتها بالحكومات والأفراد إذ يندر أن لا تعرض للفرد فرصة للتعامل مع البنوك . وقد قامت البنوك بقسط كبير في سبيل انشاء الشركات وتمويلها بالمال فصار لها الهيمنة على أعمالها وأقامت ممثلين لها في مجالس ادارتها حتى صار المتعام الأول في دوائر الأعمال رجال المال وأصبحت الكفايات الفنية والانثائية في المقام الثاني ولم يد لها كبير شأن بجانب الكفاية المالية وهي السيطرة على رؤوس الأموال . وصارت الزعامة المالية من أقوى الزعامات . في كل الأقطار للتنحصرة .

ولما كانت أعمال البنوك تقوم على الائتمان لذلك نبدأ بالكلام على الائتمان .
§ ٣٤٨ - في معنى الائتمان : يراد بالائتمان وضع مال حاضرت تحت تصرف شخص في مقابل مال مستقبل يتعهد بتسليمه في ميعاد متفق عليه سلفاً . وقد يكون أحد المالين غير موجود في الوقت الذي يتسلم فيه أحد المتعاقدين المال الأول . لذلك يوسع الائتمان دائرة التعامل لأن الأموال المستقبلية تصير مقابلاً للأموال الحاضرة وأعمال الائتمان تقتضى وجود الثقة بين المتعاملين . فالشخص الذى يسند ماله الحاضر ستمد على قيام القابض بتنفيذ تعهده في المستقبل . لذلك ينطوى الائتمان على معنى المخاطرة لاحتمال عدم قيام للتعهد بتنفيذ ما تعهد به . والتصرفات التى تحقق معنى الائتمان هى عقد القرض وبيع النسبة . لكن عقد القرض هو الذى يحقق الائتمان على أكمل وجه . ذلك لأن للقرض يضع تحت تصرف المقرض الأداة

التي تمكنه من الحصول على الأشياء والخدمات التي يحتاج إليها . كما أن القرض يعرض المقرض لأعظم المخاطر لأن النقود المقرضة تختلط بثروة المقرض وتدخل ضمن الضمان العام الذي للدائنين على أموال مدينهم .

§ ٣٤٩ - في علاقة الائتمان بالانتاج : تتميز الصناعة الحديثة بأنها تقوم على مبدأ التخصص الذي كان من آثاره زيادة الانتاج . ويتنص التخصص انتاج السلع سلفاً توفراً للطلبات المستقبلية ومن شأن التخصص أنه يطيل زمن الانتاج ويجعله دائراً round about ويحتم البدء فيه قبل طلب السلعة بشهور أو سنين . لكن المستهلك لا يدفع الثمن الا اذا تسلم السلعة . فالقميص الذي قد تشتريه اليوم قد يكون مصنوعاً من محصول قطن سنة ١٩٢٦ ولأجل أن يتخذ القطن هذا الشكل النهائي الذي يصير فيه قابلاً للاستعمال يمر بعشرات العمليات ولا يستطيع المباشرون لهذه العمليات الانتظار طول هذه المدة لذلك هم يعتمدون على الائتمان الذي تمنحه لهم البنوك في صورة قرض أو خصم الأوراق التجارية .

§ ٣٥٠ - في أن الائتمان لا يضيف رأس مال جديد : بسبب مالا لئتمان من الأثر في الانتاج قال بعض الاقتصاديين بأنه عامل من عوامل الانتاج^(١) وقال البعض الآخر بأنه يزيد رؤوس الأموال وهذا وهم تسارع الى ازالته من الأذهان وليبيان ذلك نقول : لنفرض أن بكراً باع قطناً الى خالد وتسلم منه سنداً اذنيماً بمبلغ ألف جنيه مستحقة الدفع بعد مضي ثلاثة شهور . فقد يبدو لأول وهلة أن رأس المال تضاعف لأن البائع حصل على سند يستطيع أن يخصصه في بنك ويحصل على ألف جنيه يستنزله منها سعر الخصم وحصل المشتري على قطن قيمته ألف جنيه لكن قليلاً من التفكير يجعلنا ندرك أن الأمة لم تزد ثراء ولم تحدث هذه العملية أية زيادة في رأس المال وذلك لأن تسلم المشتري بالدفع لم يضيف أية وحدة جديدة

(1) Mac Leod : Theory of Credit.

Mac Leod : Elements of economics, p 304.

الى الأموال الموجودة التى يمكن شراؤها من السوق . وكل ما فى الأمر أن هذا التعهد أعطى للبائع الحق فى الحصول على جزء من الأموال الحاضرة قيمته ألف جنيه . وهذا الجزء من الأموال الحاضرة - آلات زراعية ، فحم ، سماد الخ - لا يصبح فى حيازة بائع القطن الا اذا انفصل من ثروة تاجر أو صانع أى خرج من ملكه مقابل السند اذا قبله التاجر أو الصانع وفاء لثمن مبيعاته أو مقابل النقود التى يحصل عليها بائع القطن من صيرفى مقابل خصم هذا السند .

فالائتمان لا يزيد رؤوس الأموال الموجودة ولكنه يسهل انتقالها من يد الى أخرى وهو ما يفضى الى تجرد شخص من رأس ماله لأجل أن يضعه تحت تصرف شخص آخر وقد يكون هذا الشخص الحامل الحالى للسند أى بائع القطن اذا ظل السند فى حيازته أو الحامل الأخير للسند اذا حصل تداوله

وإذا كان الائتمان لا يزيد رؤوس الأموال الا أنه يجعلها أكثر انتاجا لأنه يمكن الأشخاص الذين يستطيعون تمثيل الاموال من الحصول عليها من لا يستطيعون تمثيلها . فقد لا يستطيع الانسان بسبب شيخوخته أو مرضه أو جنسه أو جهله بالأعمال أو وظيفته أو قلة رأس ماله أن ينتفع بها على أحسن وجه فاذا أقرض رأس ماله الى رجال الأعمال أمكن الانتفاع بها فى انشاء المشروعات وزيادة الأموال للمستهلكة وأدوات الانتاج أى الأموال الحاضرة . وبهذه الكيفية يكون الائتمان منتجا بشرط أن لا يقع غش أو تبذير أو اخطاء فى وجوه الانتفاع برؤوس الأموال المقرضة .

§ ٣٥١ - فى أنواع الائتمان : ينقسم الائتمان من قبل كيفية استعماله الى ائتمان مخصص للاستهلاك وائتمان مخصص للانتاج . وينقسم من قبل الضمانات الى ائتمان شخصى وائتمان عيى ومن قبل المدة الى ائتمان طويل المدة وائتمان قصير المدة .

(١) ائتمان الاستهلاك وائتمان الانتاج . ائتمان الاستهلاك هو الذى يخصصه

المقرض للاتفاق على نفسه أو على عائلته واثمان الانتاج هو الذى يخصص لانتاج ثروة جديدة وينقسم على حسب نوع الانتاج الى اثمان صناعى واثمان تجارى واثمان زراعى واثمان بحرى . واثمان الاستهلاك ضار بالمقرض الذى يقع فريسة المقرض وضار بالمقرض لأن هذا الائتمان لا يخصص لانتاج أموال جديدة تستخدم لدفع الدين . على أن اثمان الانتاج قد يكون ضاراً بالمقرض والمقرض اذا كانت قيمة الثروة الجديدة تقل عن النقود المقرضة .

(٢) الائتمان الشخصى والائتمان العينى : الائتمان العينى هو الذى تخصصص لضمان وفائه أموال منقولة أو ثابتة كما لو قدم المدين الى دائته منقولات ويسمى هذا الضمان رهناً منقولاً أو كما لو قرر المدين على عقار رهناً ويسمى رهناً عقارياً تأمينياً أو رسمياً وقد يوضع العقار تحت حيازة الدائن ويسمى رهناً عقارياً حيازياً

والائتمان الشخصى هو الذى لا يعطى للدائن ضماناً خاصاً على كل أو بعض أموال المدين بل يكتفى الدائن بتعهد المدين بالوفاء وقد يضمن وفاء التمهيد كفيل وقد يتضامن عدة أشخاص فى الدين ويسمون مدينين متضامنين وتسير جماعات التعاون فى بعض الممالك على قاعدة الكفالة المتبادلة والتضامن

(٣) الائتمان المعقود لمدة قصيرة أو طويلة : الفرض من الائتمان المعقود لمدة قصيرة هو تمكين التجار وأرباب الصناعات والمزارعين من الحصول على ما يلزمهم من النقود لدفع الأجور وشراء الخامات . ويقعد هذا القرض لمدة ثلاثة شهور أو ستة شهور أو سنة بمعرفة بنوك الخصم وجماعات التعاون وتتخذ هذه القروض شكل أوراق تجارية تخصصها هذه المنشآت

والفرض من الائتمان المعقود لمدة طويلة هو تقديم رؤوس الاموال اللازمة لانشاء المشروعات أو المحافظة عليها أو توسيع الوجود منها سواء أكانت هذه المشروعات تجارية أم زراعية أم صناعية . وتقوم بنوك خاصة بتقديم هذه القروض وهى البنوك المقارية وبنوك الاعمال . وقد يلجأ أرباب الاعمال رأساً الى الجمهور ويصدرون سندات

§ ٣٥٢ - في تعريف البنوك ومنشأها : كثر وتنوعت أعمال البنوك حتى صار من المتعذر أن تأتي بتعريف شامل لكل أعمالها^(١) . وقد اعتاد بعض الكتاب أن يستمد تعريف البنك من مهنة الصيرفي فيقولون بأن الصيرفي هو تاجر نقود . وفي الحق أن هذا التعريف غير مقنع لأن السلة التي يتعامل بها الصيرفيون هي من نوع خاص يتميز معه ادراك نوع الأعمال التي تقوم بها البنوك على أن هذا التعريف على ما فيه من قصور يشتمل على شطر من الحقيقة ذلك أن الصيرفي يتعامل في النهاية بنقود . وقد تعددت طرق التعامل بالنقود فلم يعد الصيرفي مقصراً يتقاضى فائدة قليلة أو كثيرة على حسب الأحوال بل صار مرشداً ومساعداً للمعتولين ووسيطاً يوظف رؤوس الاموال الحائرة في مختلف المشروعات . وبسبب الثقة في بعض الصيرفيين ساد الائتمان في التعاملات مما أدى الى اتساع الاسواق المالية

وقد تعددت نواحي نشاط البنوك بتدرج غير محسوس فقد كانت أعمالها قاصرة في أول الامر الى بيع النقود ونقلها من مكان الى آخر . ثم تناولت عمليات اقراض الافراد . ثم بدت حاجة بعض الحكومات الى الاقتراض فأنشئت البنوك

(١) لم يعرف القانون المصري البنوك وكل ما في الامر أن المادة ٢ من القانون التجاري أتت ببيان ناقص لأعمال البنوك . كذلك لم يعرف القانون الانكليزي البنك . وقد صرح أحد المحطبة في مجلس النواب الانكليزي في سنة ١٧٤٥ بأنه « اذا كان القانون لم يعرف من هو الصيرفي لكن العرف يطلق هذه الكلمة على الشخص الذي يملك دكاناً Shop مفتوحاً بمجهزاً بكل ما يلزم من المسكنات والموظفين والمعدات لتلقي أموال الناس للحفاظة عليها وردها لهم عند الطلب . فاذا أسس شخص دكاناً بهذه الكيفية سمى صيرفياً يقطع النظر عما اذا كان تلقى حقيقة نقوداً لحفظها أم لا » ومن الغريب أنه لا يجوز في انكلترا على حسب القانون الانكليزي لفرض النقود money lender أن يسمى غسبة صيرفياً مع أن اقراض النقود هو من أظهر أعمال البنوك . ووضعت الولايات المتحدة قانوناً للبنوك وقد عرف البنك بأنه « شركة تعمل بمقتضى تصريح صادر من الحكومة المركزية ويسمى « بنكا وطنياً » أو من حكومة إحدى الولايات ويسمى بنك الولايات ووظائف البنوك والعروض التي يجب مراعاتها لجنة في القانون وتنهي الحكومة المركزية وحكومات الولايات مفتتين للتحقق من قيام البنوك بتنفيذ هذه الشروط

لاقراضها . ثم قويت حاجة الناس في بعض الاقطار الى وجود عملة مهيجة بسبب تعدد أنواع المضروب منها واختلافها في الوزن والمعدن والقياس وتغيير الحكومات لقيمتها وانتشار النقود الزائفة مما أفضى الى صعوبة المعاملات بين التجار فأوجدت البنوك عملة مصرفية كان أول ظهورها في البنوك الإيطالية وشجعت الجمهوريات الإيطالية استعمال هذه العملة فقررت بأن لا تدفع الكيبيالات الخارجية الا بها وترتب على ذلك أن فتح التجار حسابات لهم في هذه البنوك ونشأت البنوك^(١) في إيطاليا في القرون الوسطى وكان تجار النقود يجلسون في الاماكن العامة وأمامهم منضدة banco لمزاولة أعمالهم .

ولعل أقدم بنك عرف في التاريخ هو بنك البندقية وكان الفرض من انشائه اقراض الجمهورية بسبب حروبها مع الامبراطورية الشرقية في القرن الثاني عشر . ثم اتسعت أعماله بعد ذلك فكان يقبل ودائع الأفراد ويفتح حسابات جارية ، وظل يعمل حتى سنة ١٧٩٧ حيث زال بزوال الجمهورية التي أنشأته .

وانشئ بنك جنوة في سنة ١٤٠٧ وكان في الأصل عبارة عن مجموع الدائنين الذين اقترضوا الدولة قوداً بضمان إيراداتها أو إيرادات المستعمرات . ولما أنشئت هذه الشركة أعطى لكل شريك مقدار من الأسهم Luoghi معادلاً لنصيبه في الدين العام . وهذه الأسهم كانت تعطى للشركاء الحق في قبض أرباح سنوية وكان يقوم بإدارة هذه الشركة مجلس مكون من ثمانية أعضاء يسمونهم الرعاة أو الحماة protecteurs . وبسبب ما كان لهذا البنك من الأهمية كان دولة داخل الدولة وقد كان من جهة أخرى بسبب رؤوس أمواله الطائلة وشهرة مديره بالأمانة

(١) كلمة بنك هي كلمة إيطالية مربة banco كعظم الألفاظ المستمدة في الأعمال المصرفية . وترجع هذه التسمية الى أن تجار النقود كانوا يجلسون في الاسواق وأمامهم منضدة banco لمزاولة أعمالهم . وكانوا يحطون بنك التاجر الذي لا يستطيع أن يقي بما عليه من الديون فلدلالة على ضيقه واضطاط قدره banco rotto ومنها اشتقت كلمة bankruptcy

والكفاية موضع ثقة الأفراد . ولهذا الأسباب تنازلت له الدولة عن ملكية مستعمرة كافا Caffa مقابل مبلغ ٥٥٠٠ جنيتها . ثم أخذ بعد ذلك مجد الجمهورية في التقلص وظل هذا البنك يعمل حتى سنة ١٧٤٠ حيث نهب النصارى عن فتوقف عن الدفع وأغلقت أبوابه .

وانتفىء بنك أمستردام في سنة ١٦٠٩ وقصر أعماله على التجارة . وقضى قانونه النظامي بأن تدفع السكبيالات التي تزيد عن ستمائة فلورين بالعملة المصرفية فكان هذا سبب ذبوع استعمالها . وصار البنك مستودع الأفراد والمدن للتاخة وكان يعطى المودعين أثباتاً لودائعهم صكوكاً قابلة للتداول ثم ضمنت مدينة أمستردام هذه الودائع فاشتهر البنك وحاز ثقة الناس وظل مدة قرنين محط رجال رجال المال لكنه لم يحافظ على هذه الثقة التي كانت مضرب الأمثال في أثناء الثورة الفرنسية توقف عن الدفع وظهر أنه أقرض الدولة الهولندية مبلغاً طائلاً من النقود وختمت حياته في سنة ١٨١٤^(١) وفقدت أمستردام سوقها المالية العالمية وحلت محلها لوندرة .

§ ٣٥٣ - البنوك المصرية : نشأت البنوك في مصر في أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وكان الصرافون قبل ذلك يقومون بأعمال البنوك وكانت تجارتهم رابحة بسبب تعدد النقود الاجنبية المستعملة في مصر وكان لهم وسطاء يجوسون خلال القطر فيشترون ويبيعون الأوراق التجارية المسحوبة على الخارج . ويقول ارمنجون ان ارمنياً يدعى الكسنيان حصل في سنة ١٨٤٨ من المغفور له عباس باشا على تصريح بتمثيل أموال بيت المال في أعمال البنوك على أن يدفع فائدة قدرها ١٠ ٪ . وقد تعلم هذا الأرمني كل ما حواه بيت المال من تقود وأشياء ثمينة . وكان من أغراضه أن يقرض الحكومة والأفراد ويخضم الأوراق التجارية . وقد أثار هذا التصرف غضب العلماء ولم يوفق الكسنيان في عمله ولم

(١) وصف آدم سميت هذا البنك في كتابه Adam Smith. Wealth of nations,

يستطع أن يفي بتمهدياته قبض عليه ولم يطلق سراحه الا بعد ما تولى الحكم المغفور له سعيد باشا وأعاد عليه بعض امواله . وفي سنة ١٨٥٦ تقدم أرمنى آخر لإنشاء بنك اوف ايجبت Bank of Egypt وحصل على فرمان بتأسيسه . ونجح هذا البنك نجاحاً عظيماً وظل يعمل حتى اشهر افلاسه في سنة ١٩١١ بسبب سوء ادارته .

وبسبب ارتفاع ثمن القطن أثناء الحروب الأهلية في الولايات المتحدة عظمت تجارة مصر الخارجية وقد شجعت هذه الحالة المتمولين الأجانب فأخذوا في إنشاء البنوك . ففي سنة ١٨٦٤ أنشئ بنك الأنجلو اجسيان وفي سنة ١٨٦٧ أنشئ فرع للبنك العماني وفي سنة ١٨٧٥ أنشئ فرع لبنك كريدى ليونيه في اسكندرية ثم في القاهرة وبور سعيد وفي سنة ١٨٨٠ أنشئ فرع لبنك دى روما . ثم تتابعت سنون عجاف تميزت بالضيق المالى بسبب هبوط أثمان الحاصلات الزراعية وكساد الأعمال فوقف تقدم المنشآت المالية وقصرت البنوك الموجودة أعمالها على الصرف الخارجى والاقتراض بفوائد مرتفعة وخضم الاوراق التجارية .

وفي سنة ١٨٩٦ نشطت الأعمال وأنشئت شركات زراعية وعقارية وصناعية وسكك حديدية . وأنشئ البنك الأهلى في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ ثم أخذت أعمال البنوك فى الاتساع وأنشأت بنوك أجنبية فروعاً لها في مصر .

وانشئ بنك مصر برأس مال مصرى لمزاولة كل أعمال البنوك في سنة ١٩٢٠ وقد اتسعت دائرة أعماله وبلغ رأس ماله مليون جنيه وأنشأ فروعاً في كل عواصم المديرىات والمراكز المهمة وأنشأ فرعاً له في باريس .

وبجانب هذه البنوك أنشئت بنوك عقارية . فأنشئ البنك العقارى المصرى في سنة ١٨٨٠ وقد بلغ رأس ماله ٣ ٨٤٧ ٥٠٠ جنيهاً وأصدر سندات بمشترات الملايين من الجنيهات . وفي سنة ١٩٠٢ أنشأ البنك الأهلى البنك الزراعى لتسليف صغار للزراعيين بمبالغ صغيرة تقل عن الحد الأدنى الذى تقرضه البنوك العقارية . وفي سنة ١٩٠٨ أنشئ بنك المورتيجيج Mortgage .

الفرع الاول

في أنواع البنوك

تقسيم : تنقسم البنوك الى (١) بنوك اصدار البنكنوت (٢) بنوك الخصم والودائع (٣) بنوك الأعمال (٤) البنوك العقارية (٥) البنوك الشعبية .

المبحث الاول - في بنوك اصدار البنكنوت

§ ٣٥٤ - نظام الاصدار : بنك الاصدار هو الذى تمنحه الدولة حق اصدار البنكنوت كالبنك الأهلى وبنك انكلترا وبنك فرنسا . ويقرر قانون كل دولة عدد وصفة البنوك التى يسمح لها باصدار البنكنوت . ويمكن ارجاع النظم للتبعية الى اربعة أنواع وهى (١) نظام الاحتكار الخاص (٢) نظام الاحتكار الحكومى (٣) نظام تعدد بنوك الاصدار (٤) نظام حرية الاصدار .

نظام الاحتكار الخاص : (١) مقتضى هذا النظام ان تمنح الدولة حق اصدار البنكنوت الى بنك مملوك للأفراد وهو النظام المتبع فى مصر وفرنسا والجزائر والنمسا واسبانيا والبرتغال وسويسرة وبلجيكا وهولاندا وتركيا واليونان ورومانيا والنرويج والدنمارك واليابان .

نظام الاحتكار الحكومى : (٢) وهو النظام المتبع فى روسيا وفنلاندا والسويد وبلغاريا . وتكون البنوك فى هذه الحالة عبارة عن مصالح حكومية تقدم الى الدولة ما تحتاج اليه من المال وتمين الحكومة المستخدمين اللازمين لهذا البنك ويعتبرون موظفين حكوميين . وتستولى الدولة على الأرباح وتحمل الخسائر أى أن لها الضم وعليها الترم .

نظام تعدد بنوك الاصدار : (٣) وهو النظام المتبع فى انكلترا وإيقوسيا

وارلنده وبعض المستعمرات البريطانية الحرة مثل كندا وأستراليا وزيلندا الجديدة وجنوب أفريقيا . والمانيا وإيطاليا .

نظام حرية الاصدار : (٤) ومقتضى هذا النظام أن يسمح للبنوك بالاصدار بشرط خضوعها لضمانات قانونية معينة . وهو النظام المتبع في الولايات المتحدة . ويجب أن تخضع بنوك الاصدار لقانون الاتحاد Federal law وتسمى هذه البنوك «البنوك الأهلية National bank» ويقابلها بنوك الولايات State banks وقد تعدل هذا النظام منذ سنة ١٩١٣ حيث صدر قانون حدد عدد بنوك الاصدار بأثنى عشر بنكاً لكنه لم يمنع البنوك الأهلية من اصدار البنكنوت .

وهذه النظم المختلفة المقررة بمقتضى القوانين أو العرف المتبع لا تتفق دائماً مع الظاهر . ففي معظم الدول التي يوجد فيها بنوك لها حق الاصدار — ككانكاترا والمانيا — يشغل دائماً بنك واحد مركزاً ممتازاً ويحتكر احتكاراً فعلياً حق اصدار البنكنوت .

وقد عنيت كل الدول بوضع شروط خاصة لاصدار البنكنوت . ومعظم الدول تكتفي بتقرير نسبة ثابتة ما بين الرصيد المعدنى وكمية البنكنوت المتداول . وتتلخص هذه الضمانات فيما يأتى :

§ ٣٥٥ — تحديد نسبة ثابتة ما بين البنكنوت المتداول والرصيد المعدنى

وهو النظام المتبع في المانيا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا . وهذه النسبة هي $\frac{1}{3}$. وفي المانيا $\frac{1}{4}$. وفي بقية الدول . ويلاحظ أن احترام هذه القاعدة بالذمة قد يفضى الى توقف البنك عن الدفع . لاننا اذا فرضنا أن النسبة هي $\frac{1}{3}$. كما هو الحال في المانيا وكان الرصيد المعدنى ١٠٠ مليون مارك ذهباً والأوراق المتداولة ٢٠٠ مليون مارك . فاذا طلب من البنك أن يدفع ذهباً أوراق بنكنوت قيمتها ٥٠ مليوناً ماركاً فيصل البنك الى النسبة القانونية الثابتة لأن الرصيد النقدي يصبح ٥٠ مليوناً والبنكنوت المتداول ١٥٠ مليوناً . ولكن اذا طلب من البنك أن

يدفع قيمة ٥١ مليون ماركا بنكنوت فالرصيد النقدي يكون ٤٩ مليوناً في مقابل ١٤٩ مليون من أوراق بنكنوت متداولة . وهذه الحالة تقضى الى توقف البنك عن الدفع حتى لا يخل بنسبة الثلث والثلثين ، لكنه يندر أن يتعرض البنك لمثل هذا الطلب العجائى .

وقضى مشروع دوز بان يحتفظ بنك الأصدار الألماني برصيد من الذهب أو من الأوراق التجارية الخارجية بمقدار $\frac{33}{4}$ ٪ . وأن يضمن الجزء الباقي أوراقاً تجارية وأوراقاً مالية مصادقاً عليها . وقضى المشروع أن يحتفظ البنك فوق ذلك برصيد احتياطي من الذهب قدره ١٢ ٪ من قيمة الودائع الموجودة في البنك . وقد عدل مؤتمر لوندرة بعض هذه الشروط وقرر أن يكون لبنك الدولة حق اصدار البنكنوت لمدة خمسين سنة وان يكون لبنوك فورتمبرج وبافاريا وساكسونيا وبادن حق اصدار بنكنوت بشرط أن لا تزيد قيمة ما تصدره هذه البنوك عن ١٩٤ مليون ماركا . ويشترط في الأوراق التجارية أن يكون موقفاً عليها من ثلاثة أشخاص بدلا من اثنين كما كان يقضى بذلك النظام القديم وببارة أخرى يجب أن لا يخضع بنك الامبراطورية الا الأوراق المظهرة بمعرفة بنك وذلك بسبب كون الأوراق التجارية العادية لا تحمل الاسم الساحب والمسحوب عليه القابل . ويجب أن يتكون الرصيد من ذهب أو أوراق تجارية خارجية بنسبة ٤٠ ٪ من مقدار البنكنوت بشرط أن لا يقل الذهب عن ٣٠ ٪ . ويجوز أن يهبط هذا الرصيد في ظروف خاصة الى أقل من ٤٠ ٪ . انما يتعين على البنك في هذه الحالة أن يدفع ضريبة عن هذا الفرق على حسب البيان الآتى : —

الرصيد من ٣٧ ٪ الى ٤٠ ٪ الضريبة ٣ ٪ سنوياً .
 » ٣٥ ٪ الى ٣٧ ٪ » ٥ ٪ سنوياً .
 » ٣٣ ٪ الى ٣٥ ٪ » ٨ ٪ سنوياً .
 ويضاف الى ذلك ١ ٪ سنوياً عن كل ١ ٪ فيما هو أقل من ٣٣ ٪ .

وإذا قل الرصيد عن ٤٠٪ فيجب أن لا يقل سعر الخصم عن ٥٪. وفي حالة دفع هذه الضريبة يجب أن يضاف الى سعر الخصم ثلث الضريبة المبينة على حسب النسب المبينة أعلاه. فإذا كانت الضريبة ٣٪ عند ما يتراوح الرصيد ما بين ٣٧٪ و ٤٠٪ فيجب أن لا يقل سعر الخصم عن ٥٪ مضافا اليها ١٪ أى ٦٪. ويزداد هذا السعر اذا كان الرصيد ٣٥٪ حتى يصل الى ٧٪ على الأقل أى ٥٪ مضافا اليها ٤٪ على أن بنك الدولة احتفظ دائما برصيد ذهبي يزيد عن الحد القانوني فقد بلغ ٥١,٦٪ في ٧ يولية سنة ١٩٢٦^(١).

§ ٣٥٦ — نظام تعيين الحد الأقصى للإصدار : مقتضى هذا النظام هو أن يحدد القانون كمية البنكنوت التي يجوز للبنك إصدارها وهو النظام الذي يسير عليه بنك فرنسا^(٢) وقد رفع البرلمان الفرنسي هذا الحد كلما احتاجت الدولة الى قود وكلما اقتضت الأعمال التجارية هذه الزيادة. فقد كان الحد الأقصى ٦٨٠٠ مليون فرنكا في سنة ١٩١٤ فوصل في سنة ١٩٢٠ الى ٤١ مليار فرنكا ثم أخذ في الزيادة بعد هذا التاريخ. وبسبب كثرة ما اقترضته الحكومة الفرنسية من البنك أعلن البنك في سنة ١٩٢٦ أنه سيمتنع عن الدفع لحساب الحكومة فاضطرت الحكومة الفرنسية أن تحول قرض مورجان الى البنك وأنشأت الحكومة ادارة لاستهلاك ديونها. ثم عمل البنك على اكثار رصيده المعدني فاشترى في سنة

(١) Leaf : Banking 74-77

(٢) أنشأ نابليون هذا البنك في ١٣ فبراير سنة ١٨٠٠ وكان القرض من إنفائه أقراض الدولة ما تحتاج اليه من القود بسبب الحروب الكثيرة التي خاضت عمارها. وفي سنة ١٨٠٣ صدر قانون منح البنك امتياز اصدار البنكنوت لمدة ١٥ سنة. وقد أشرف على الافلاس سنة ١٨٠٦ بسبب كثرة القروض التي اقترضتها منه الدولة وبسبب حقد البنوك الاخرى المنافسة له ولم ينفذه من هذا الخطر الا انتصار نابليون في موقعة ووترلر التي مكنت الدولة من دفع ماقدمتها وأشرف على الافلاس مرة ثانية في سنة ١٨١٤ وأعاد نابليون تنظيمه في سنة ١٨٠٦ ووضع قانونه النظامي في سنة ١٨٠٨ وهو شركة مساهمة اكتب الجمهور برأس مالها لكن الحكومة تعين المحافظ والوكيلين

١٩٢٦ ذهباً وفضة بمقدار ١٤ مليون جنيهًا منها $\frac{1}{4}$ مليار فرنك . وفي ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ صدر قانون جعل الحد الأقصى لكمة البنكنوت $\frac{5}{8}$ مليار فرنك وقد زيدت هذه الكمية بمقدار قرض مورجان والمعادن النفيسة التي اشتراها البنك . وقد بلغ مقدار البنكنوت في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٧ ، ٥٥٠٠٤ مليون فرنكا والرصيد المعدنى ٥٨٨٨ مليون فرنكا أى عبارة عن ٢٣٦ مليون جنيهًا ذهباً وهو أكبر رصيد معدنى فى أوروبا والثانى فى العالم . ويلاحظ أن بنك فرنسا ليس ملزماً قانوناً أن يكون لديه رصيد معدنى الا أنه يعمل دائماً على أن يكون لديه أكبر كمية من الذهب

§ ٣٥٧ — النظام الانكليزى : ومقتضى هذا النظام أن يحدد القانون مقدار البنكنوت الذى يجوز اصدارها زيادة عن الرصيد المعدنى والمقدار الذى يجوز للبنك اصداره زيادة عن هذا الرصيد هو ١٨٥ مليون جنيه . ويقضى نظام بنك انكلترا بتقسيمه الى ادارتين مستقلتين هما (١) ادارة البنك Banking department (ب) ادارة الاصدار issue department . ويحتفظ مدير ادارة الاصدار بكل الرصيد الذهبى ولا يسلم اوراق بنكنوت جديدة الا اذا تسلم من ادارة البنك مقداراً معادلاً لها من الذهب

وقد عيب على هذا النظام بأنه لا يمكن بنك الاصدار من معاونة التجارة اذا طرأت ظروف استثنائية فلا يستطيع أن يخصم الأوراق التجارية ولا أن يقرض التجار . من أجل ذلك اضطرت انكلترا فى ظروف كثيرة أن توقف تنفيذ قانون سنة ١٨٤٥ الذى قرر هذا النظام وصرح للبنك أن يصدر بنكنوت أكثر من الحد الأقصى الذى يجيزه القانون . ويلاحظ أيضاً أن هذا النظام يفضى الى قلة البنكنوت . لكن اعتياد الانكليز على استعمال الشيكات يقلل من حاجتهم الى النقود .

وبما هو جدير بالذكر انه فى ٦ أغسطس سنة ١٩١٤ صدر قانون اباح لبنك

انكلترا اصدار بنكنوت أكثر من الرصيد المعدنى لكن البنك لم يعمل على الاستفادة من هذا القانون . كما ان انكلترا لم تقرر السعر الاثرى للبنكنوت واكتفت فقط بمنع تصدير الذهب الى الخارج .

ويصدر بنك انكلترا فى صباح كل يوم جمعة من كل أسبوع بيانا بالاصول والخصوم weekly return of assets and liability ويعتبر هذا البيان بارومتر السوق المالية . ومن هذا البيان يستطيع المالىون ان يتعرفوا مستقبل سوق النقود .

§ ٣٥٨ - تاريخ بنك انكلترا : أنشئ بنك انكلترا فى سنة ١٦٩٤ .

وقد كان الصائون قبل ذلك يقومون بأعمال البنوك وكانوا يودعون اموالهم فى خزانة الدولة . ثم حدث أن شارل الثانى أمر بدم رد هذه الودائع الى المودعين فضاعت على معظم الصائنين ثروتهم وزالت الثقة بالحكومة حتى انها لم تطلع فى حمل الناس على اقراضها نقوداً قليلة مع شدة حاجتها اليها بسبب الحرب التى كانت قائمة بينها وبين فرنسا . وحناً للناس على الاكتتاب فى هذا القرض صرحت الحكومة للمكتتبين بان ينشؤوا شركة بنك انكلترا . وقد لجأت الدولة الى البنك فى ظروف عديدة فاقترضها ومنحته فى مقابل ذلك مزايا عديدة منها انها اتخذته مستودع نقودها وكان من جراء ذلك أن أقبل الناس على ايداع قودهم فيه لان الأفراد مولعون بتقليد الحكومة فى سلوكها لانه اذ كانت الحكومة تطلعن الى ايداع أموالها الطائلة فى بنك فالأفراد لا يترددون فى الثقة بهذا البنك ويطمئنون الى ايداع أموالهم فيه .

وبسبب الخدمات الكبيرة التى قام بها هذا البنك نحو الدولة منحه بعض الامتيازات . من ذلك أنها أصدرت فى سنة ١٧٤٢ قانونا يمنع انشاء بنوك مؤسسة بمعرفة أكثر من ستة أشخاص يكون غرضها اصدار صكوك تدفع لدى الاطلاع أو لحاملها حتى تتداول البنكنوت الذى صرح له بإصدارها لفاية مبلغ

١٢٠٠.٠٠٠ جنيه أقرضها للدولة . وقد حاز البنك مكانة كبيرة وصار مهيمناً على الجانب المالى من الحياة الاقتصادية فى انكلترا . وأم وظيفة كان يقوم بها البنك هى اصدار البنكنوت . لكن هذه الأوراق كانت تتداول فقط فى مدينة لوندرة بسبب عدم وجود فروع له فى الأقاليم . وكانت بنوك المدن تصدر بنكنوت تقل قيمته عن جنيه فروى فى سنة ١٧٧٥ أن يحظر اصدار هذا النوع وفى السنة التالية رفع الحد الأدنى الى خمسة جنيهات وقد ظلت انكلترا لغاية أغسطس سنة ١٩١٤ الدولة الوحيدة التى لا يوجد فيها بنكنوت تقل قيمته عن خمسة جنيهات وفى سنة ١٨٢٦ صدر قانون أباح انشاء بنوك بشكل شركات Joint Stock . وأجاز لها اصدار بنكنوت بشرط أن لا يكون لها فرع فى لوندرة أو فى دائرة ٥٦ ميلا منها وقد اتخذت انكلترا هذه التدابير بسبب الأزمة المالية التى حدثت فى سنة ١٨٢٥ . وفى سنة ١٨٣٣ صدر قانون اعتبر البنكنوت الذى يصدره بنك انكلترا عملة قانونية بالنسبة لكل المبالغ التى تزيد عن خمسة جنيهات .

§ ٣٥٩ — النظام المصرى : أنشئ البنك الأهلى فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ ومنحته الحكومة المصرية امتياز اصدار البنكنوت وتعهدت بأن لا تصرح لبنك آخر باصدار بنكنوت مدة بقاء البنك وهى ٥٠ سنة . وقد كان الفرض الأصلى من انشاء هذا البنك تسليف للزارعين ولكن رؤى بعد ذلك ان الأوفق أن يقوم معهد آخر بهذه الوظيفة فأنشئ البنك الزراعى لأنه يعمل برؤوس أموال مساهمية وما يتحصل عليه من النقود بواسطة اصدار سندات مستحقة الدفع بعد آجال طويلة والبنك الأهلى مساهم كبير فى البنك الزراعى .

ويستبر البنك الأهلى بنكا رئيسياً لمصر كلها Central bank ويهيمن على مسائل النقود ولوانه يقوم فوق ذلك بأعمال البنوك التجارية . وهذا البنك يحتكر اصدار البنكنوت ويجوز له أن يصدر بنكنوت بمقادير غير محدودة بشرط أن يكون نصف البنكنوت المتداول يمثل ذهب والنصف الآخر تمثله أوراق مالية معين أنواعها

الحكومة المصرية . وفي نوفمبر سنة ١٩١٤ تعذر على البنك استيراد الذهب من أوروبا بسبب الحرب فرخص له بأن يودع في بنك انكلترا ذهباً يفي بضمان البنكنوت وفي أكتوبر سنة ١٩١٦ أخطر بنك انكلترا البنك الأهلي بأن ضرورات الحرب جعلت من للمتعدد تقديم الذهب لضمان البنكنوت فاصدر وزير المالية المصرية قراراً في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ أعفى البنك من شرط الذهب وأجاز له استبداله باذونات على الخزنة البريطانية مستحقة الوفاء في آجال قصيرة بالعملة القانونية بالذهب^(١) . وقد اتبع البنك الاهلى نظام بنك انكلترا فقسم الى ادارتين ادارة اصدار البنكنوت وادارة أعمال البنوك وكل واحدة منهما مستقلة عن الأخرى .

ادارة أعمال البنوك : يقضى القانون النظامى للبنك بأن تقوم هذه الادارة بالأعمال الآتية :

- (١) اقراض المزارعين بضمان أو على المكشوف
- (٢) اقراض الحكومة المصرية وحكومة السودان والبلديات
- (٣) خصم الأوراق التجارية المستحقة الوفاء في مصر في ميعاد لا يتجاوز سنة
- (٤) خصم الصكوك من أى نوع كانت والتسليف عليها بشرط أن تكون مضمونة بسندات ايداع بضائع موجودة في شون البنك او في أى مكان آخر أو مضمونة بدائع قود أو معادن نفيسة أو تذاكر قتل أو أسهم
- (٥) فتح حساب جار للأشخاص المعروفين بالملاءة بشرط أن يصفى الحساب في مدة لا تزيد عن سنة
- (٦) تحصيل كل الأوراق التجارية ودفع أوامر الدفع
- (٧) اصدار أسهم أو سندات المنشآت المصرية أو السودانية لحسابه أو لنعمة الغير .

- (٨) اصدار أوراق الصرف في مصر أو في الخارج وشرائها وبيعها
(٩) الاتجار في المعادن النفيسة
(١٠) القيام بكل الأعمال التجارية لحسابه أو لحساب الغير في مصر أو في
السودان

ويجب أن تكون الأوراق التجارية التي تقدم لخصمها ماهرة بتوقيع شخصين
مقيمين في القطر المصري معروفين بالملاءة. ويجوز استبدال أحد التوقيعين برهن
ولا يجوز للبنك أن يتعامل أو يخضع أوراقا تجارية مسحوبة على الخارج مستعقة
الوفاء بعد اقضاء أربعة شهور من الطلب أو ستة شهور من تاريخها

ادارة الاصدار : تقوم بالاصدار ادارة مستقلة . ويجب أن تكون أوراق
البنكنوت المتداولة ممثلة بالكيفية الآتية : (١) النصف ذهب (٢) والنصف
الثاني صكوك مالية تعينها الحكومة . ويجب أن يودع هذا الرصيد في خزانة خاصة
في مقر البنك لما مفتاحان مختلفان أحدهما يظل في حيازة البنك والثاني يتسلمه
مندوب الحكومة . ويجوز ايداع الأوراق المالية في بنك أجنبي أو في أى بنك
في لوندرة بعد موافقة وزير المالية

ويبلغ رأس مال البنك ٢٩٢٥٠٠٠ جنيه وماله الاحتياطي ٢٦٠٨٠٠٠ جنيه
في سنة ١٩٢٦ . وقد بلغت أرباح البنك ١٠٠ ألف جنيه في أوائل القرن العشرين
ووصلت الى ٣٧٨٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٠٦ ثم الى ٢٢٥٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٣
وهبطت الى ٩١٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٤ ثم وصلت الى ٨٠٠ ٠٠٠ جنيه في
سنة ١٩٢٠ ثم هبطت الى ٦٠٠ ٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٤ ثم وصلت الى ٨٠٠٠٠٠
جنيه في سنة ١٩٢٥ . وبلغت قيمة السهم نحو الحصة وثلاثين جنيا في سنة ١٩٢٧
مع أن قيمة السهم الاسمية عشرة جنيهات وتبلغ أرباح السهم نحو ١٧ ٪ .
ويقوم بادارة البنك مجلس ادارة ولجنة في لوندرة ومركزه الرئيسى القاهرة
وله ٢٥ مكتباً وسبعة فروع عدا الوكالات الموجودة في السودان ووكالة لوندرة .

وقد اشترى البنك في سنة ١٩٢٧ فروع بنك لويدز للوجود في القاهرة واسكندرية التي حصل عليها هذا البنك الاخير بسبب دمج بنك كوكس في سنة ١٩٢٥ وفروع بنك أفريقيا الغربية

و بلغت أوراق البنكنوت المتداولة في ٣٠ يولية سنة ١٩١٤ (٢٢٠٠ ٠٠٠ جنيه) ثم تراوح هذا المقدار بعد ذلك ما بين ٢٤ الى ٦٨ مليون جنيه . وبلغ في آخر سنة ١٩٢٦ ٢٧ ٧٦١ ٠٠٠ جنيه وهو أدنى حد وصلت اليه الاوراق المتداولة منذ سنة ١٩١٦ وذلك بسبب هبوط أسعار القطن

وتشارك الحكومة المصرية في أرباح البنك من اصدار البنكنوت وقد بلغ ما ربحته الحكومة من سنة ١٩١٦ الى سنة ١٩٢٥ (١٠٣١٦٠٠٠ جنيه)

§ ٣٦٠ — النظام الأمريكي : منذ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ قسمت

الولايات المتحدة الى اثني عشر منطقة في كل واحدة منها بنك اقليمي Federal Reserve Bank ولهذه البنوك حق اصدار البنكنوت بشرط أن يكون لديها رصيد معدنى قدره ٢٩ ٪ من قيمة البنكنوت للتداول ويجب أن تمثل ما يزيد عن ذلك أوراق تجارية . ولا تصدر هذه البنوك البنكنوت بمرفقها مباشرة بل بواسطة معهد مصرفى رئيسى مقره وشجنتون يسمى Federal Reserve يقوم بالأوراق التجارية المحصورة من البنوك ويسلمها بنكنوت Federal Reserve notes بقدر قيمتها . ويشترط على هذه البنوك أن تستبقى ٣٥ ٪ من الودائع ذهباً أو عملة قانونية

المبحث الثانى — فى ودائع البنوك والخصم

§ ٣٦١ — تعريف : تقوم هذه البنوك بالاقتراض لمدد قصيرة بواسطة خصم الاوراق التجارية والاقتراض بضمانات مالية وفتح اعتماد . وتقبل ودائع الجمهور وتقوم بتنفيذ أوامر البيع والشراء فى البورصات . وتسمى هذه الاعمال الاعمال

المصرفية البحتة (انظر بند ٣٨٢-٤٠٤) وتتميز هذه الاعمال بانها لا تعرض البنوك الى أخطار جسيمة ولا تسفل الأموال لمدد طويلة . ولكنها من جهة أخرى لا تعطى إلا أرباحاً يسيرة .

§ ٣٦٢ - في موارد بنوك الودائع : تعتمد البنوك على رأس مالها وعلى

القروض التي تقدمها مع الجمهور في صورة سندات obligations وأخيراً على الودائع التي يودعها الجمهور المستحقة الدفع لدى الطلب أو بعد مضي أجل قصير . ولعل أهم مورد يعتمد عليه البنك للقيام بأعماله هو الودائع التي صارت الآن تزيد على رأس المال . فقد بلغت رؤوس أموال البنوك الفرنسية قبل الحرب ٢٠ ٪ من الودائع التي بلغت ستة مليار فرنك وبلغت في أواخر سنة ١٩٢٤ ٢٥ مليار فرنك وبلغت الودائع في البنوك الانكليزية والأمريكانية أرقاماً فلكية .

وإذا كان من السهل تعيين المصادر التي تحصل منها البنوك على الأموال إلا أنه يصير تحديد الأعمال التي تقوم بها البنوك بسبب تنوعها وكثرتها . ودراسة ميزانيات البنوك تمكننا من تعرف هذه المصادر بالدقة التامة لكن هذه الدراسة لا تمكننا من تعرف مختلف الأعمال التي تقوم بها البنوك بمجرد الاطلاع على الميزانية إذ يكتفى عادة بذكر هذه الأعمال في سطور لا تشفى غليلاً ولا يتبين منها حقيقة الحياة المصرفية وما فيها من تقدم . على أنه يجب لأجل فهم الشروط الواجب على البنوك مراعاتها في استثمار هذه الأموال أن ندرك تماماً الينابيع التي تتدفق منها أموالها .

(١) في رأس المال : وهو يشمل رأس المال الخاص بالبنك والمال الاحتياطي . ورأس المال هو أقل العناصر التي يعتمد عليها البنك في أعماله حتى قيل بأن رأس المال ما هو إلا رصيد للثمنان fonds de garantie وأنه لا يذكر في ميزانية البنوك إلا باعتباره ضماناً عاماً للأشخاص الذين أودعوا قروضهم فالقروض منه سد المعجز المحتمل الحصول . ولا يغفل هذا الرأي من بعض المبالغة لانه من الخطأ أن نعتبر

رأس المال ضماناً للدائنين لأنه إذا صبح ذلك لثمين ان يخصص للأعمال التي لا تنطوي على أى قسط من المجازفة مع ان للملاحظ هو أن بعض البنوك توظف رأس مالها — بسبب تملكها له — فى الأعمال الكثيرة الأرباح المعقودة لآجال طويلة والى من أجل ذلك تنطوى على مقدار كبير من الخطر والمجازفة .

وبجانب رأس المال يوجد للمال الاحتياطى . ويقيد فى ميزانية البنك ضمن الخصوم . ويجب أن يكون مقابل المال الاحتياطى فى الأصول أشياء بمعزل عن خطر المضاربة كالعقارات والأوراق المالية الناتجة القيمة نوعاً .

(٢) الأموال المقرضة : وهى تتكون من الودائع المستحقة الوفاء لدى الطلب أو بعد انقضاء مدة متفق عليها .

الودائع المستحقة الدفع عند الطلب (١) وهى أهم ينبوع تقدى يعتمد عليه الصيرفيون . وتشمل هذه الودائع الودائع المستحقة الدفع بعد انقضاء عدة أيام من الطلب وتكون عادة حصة أو سبعة أيام . وتتفق البنوك عادة مع عملائها على ضرورة إخطارها فى اليوم السابق على تاريخ الاسترداد اذا تجاوز المطلوب مبلغاً معيناً من النقود . وهذا الاتفاق الذى لا يتغير شيئاً من خصائص الوديعة يعنى البنك من استبقاء أموالاً طائلة فى خزائنه بلا توظيف فى الأعمال المنتجة . وتعطى البنوك فائدة قليلة على الودائع المستحقة الدفع لدى الطلب . وتبلغ هذه الودائع مبلغاً طائلاً . وإذا علمنا انها تمثل النقود المخصصة للتفقات المادية للمودعين أمكننا أن نفتبرها لحدي ما مقياساً لتقدير درجة رخاء الأمة .

الودائع المستحقة الوفاء بعد انقضاء مدة معينة (٢) قيد البنوك هذه الودائع فى ميزانيتها تحت عنوان « وداائع لأجل *dépôts à echeance fixe* » ولعل فى استعمال كلمة « وداائع » نوعاً من التجاوز . فليست هذه العملية وديعة بل هى قرض يعطيه البنك أو هى وسيلة يتمكن بها المتمدلون من توظيف أموالهم . فهل يقصد من هذه التسمية إيجاد الطمأنينة فى نفوس المتمدلين أو التقرير بان هذه

الأموال لا يحصل التصرف فيها بكيفية مخالفة لما هو متبع بالنسبة للودائع المستحقة الوفاء عند الطلب ؟ قد يكون من المحتمل ذلك ولكن هذا لا يمنع من القول بأنه لا يجوز اعتبار الودائع المستحقة الدفع عند الطلب مشابهة للودائع المستحقة الوفاء في ميعاد معين . وذلك لأن البنك يعتبر نفسه أكثر حرية في اختيار طريقة استغلال الودائع المستحقة الدفع في ميعاد معين .

والودائع المستحقة الدفع في ميعاد معين تساعد البنوك على القيام بأعمالها عند عدم كفاية رأس المال والأموال الاحتياطية . وتعمل البنوك على اجتذاب هذه الودائع وبخاصة إذا كانت قامت بأعمال يتعذر تحويلها بسرعة الى نقود .

(٣) الكيبالات المقبولة : تقبل البنوك الكيبالات المسحوبة عليها بمعرفة عملائها في مقابل عمولة تستولى عليها من هؤلاء العملاء . وبعد أن يضع البنك عليها صيغة القبول يتداولها العملاء . وبسبب هذا القبول يتحمل البنك تعهدات قعيد في خصوم البنك . ولا يترتب على هذه التعهدات زيادة النقود في البنك وكل ما في الأمر أن قبول الكيبالات هو طريقة تمكن البنك من استيفاء ما يوجد لديه من النقود

§ ٣٦٣ - استثمار الموارد المالية : يقتضى استثمار النقود التصرف فيها مدة قصيرة أو طويلة مع أخذ الضمانات التي تكفل الوفاء . وهذه الموارد اما أن تكون مستحقة الأداء حالا أو بعد انقضاء فترة معينة .

والموارد المستحقة الاداء حالا هي الودائع المستحقة الوفاء عند الطلب . وطبيعة العقد الذي يربط المودع بالوديع يقضى على هذا الاخير بان لا يكون استثمارها مانعا من امكان استيفائها بسرعة وبشرط أن لا تكون معرضة لأى خطر .

على ان اشتراط انعدام الخطر لا يقتصر على النقود الآيلة من طريق الودائع بل يشمل كل الأعمال الأخرى . فهو القانون العام الذي يجب أن يسود كل أعمال البنوك

وتميل البنوك الى تقليل النقود الموجودة في خزائنها الى اقل حد ممكن ولا تستبقى الا القدر اللازم لسد طلبات المودعين العادية وتشر ما يزيد عن ذلك في شراء أوراق مالية أو خصم الأوراق التجارية والتسليف . وقد اعتادت البنوك الانكليزية أن لا تستبقى في خزائنها الا ٥ ٪ . وكذلك الحال في البنوك الأمريكية الا في الأحوال التي يحتم فيها القانون استبقاء نسبة مئتين مئة (١) . ولكن يجب أن تكون بقية قود البنك سريعة التحصيل ليستطيع أن يفي بتعهداته فيجب أن تكون القروض لآجال قصيرة وأن تكون موزعة بكيفية تضمن استحقاقها تباعاً في كل أسبوع بل وفي كل يوم . وهذه القروض هي عبارة عن الأوراق التجارية المخصوصة .

وبجانب الأوراق التجارية يستطيع الصيرفي أن يوظف الفائض من قوده في شراء الأوراق المالية كسندات الحكومات الموصلة وأسهم الشركات القوية . فهذه الأوراق يمكن تحويلها بسرعة عند الحاجة الى قود بواسطة بيعها في البورصة التي تعتبر سوقاً مستمراً للأوراق المالية .

فلاجل أن يستطيع البنك أن يفي بتعهداته نحو المودعين يجب أن لا يوظف قوده في موجودات عينية كمقارات أو في قروض مستحقة الوفاء بعد آجال طويلة بل يجب أن يكون قادراً على الوفاء في الحال ولا عبء بما يكون لديه من أموال لا يمكن تحويلها الى قود فوراً والا باء بالفشل وتورط في الافلاس .

وقد يشترك البنك بطريق التوصية في منشآت صناعية أو تجارية طويلة المدى أو في قابات مالية . وتقوم بنوك الأعمال خاصة بهذا النوع من الاعمال . وهي أخصب الاعمال وأنتجها من الوجهة الاقتصادية ويحسن بالبنوك المصرية أن تقوم بهذه الأعمال لتساعد على انتماش المنشآت التجارية والصناعية أما بشرط ان لا تستعمل في هذا الغرض الا رؤوس أموالها

وقد توظف أموال البنوك في العقارات اللازمة لأعمالها . ولا يمكن تحويل هذه العقارات الى نقود الا في ظروف استثنائية او في حالة تصفية البنك نفسه .

المبحث الثالث - في بنوك الأعمال

§ ٣٦٤ - في محيزات بنوك الأعمال : تتميز هذه البنوك بانها تقوم بالأعمال المالية بصفة أصلية وبالأعمال المصرفية البحتة بصفة تبعية . فلا تفي كثيراً بتقديم رؤوس الأموال المتداولة التي تحتاج اليها التجارة والصناعة ولكنها توجه نشاطها نحو إيجاد المنشآت الجديدة وتوسيع الموجود منها واقتراض الشركات والى والشخص المعنوية العامة ما تحتاج اليه من النقود لأجل طويلة . وأعمال هذه البنوك تحتوي على قسط كبير من المخاطرة وتتعلل فيها النقود لمدة طويلة لكنها تدر أرباحاً طائلة . كذلك لا تعتمد هذه البنوك على ودائع الافراد المستحقة الوفاء لدى الطلب بل تعتمد على رؤوس اموالها واموالها الاحتياطية . وتقوم هذه البنوك بصلية توظيف الاسهم والسندات التي تصدرها الشركات والسندات التي تصدرها الحكومات .

§ ٣٦٥ - في وظائف بنوك الاعمال : تقوم هذه البنوك بمختلف الاعمال . نذكر منها ما يأتي : -

(١) تأسيس شركات مساهمة : تتعاون بنوك الأعمال مع رجال المال في تأسيس شركات المساهمة فتكتسب بحصة كبيرة من الأسهم . وقد تفرد هذه البنوك بالاكنتاب . والغالب انها لا تحتفظ بهذه الأسهم بل تسي في بيعها بعد تأسيس الشركة عند ما ترتفع أسعار الأسهم فتجنح من وراء ذلك الأرباح الطائلة .

(٢) اصدار السندات : اذا احتاجت احدى الدول الى عقد قرض فتتبعاً الى طريقة اصدار السندات وكذلك الحال بالنسبة للمجالس البلدية أو الشركات التي تريد توسيع أعمالها تلجأ أحياناً الى طريقة اصدار السندات . ويحصل الاصدار غالباً بواسطة بنوك الأعمال . وقد حاولت بلدية باريس في احدى السنين أن تعقد

قرضاً بدون وساطة البنوك فأخفقت في مساعيها رغم ما تتمتع به من الثقة . وسبب الالتجاء الى البنوك في اصدار هذه القروض هو أن هذه البنوك لها عملاء يتقنون فيها ثقة كبيرة ويقبلون على الاككتاب في السندات التي تعرض عليهم بواسطة البنوك . وقد تضمن البنوك توظيف السندات ، بأن تتمهد بالاككتاب في السندات التي لا يتقدم أحد للاككتاب فيها . وقد قنع البنوك بايجاد مكتبتين فقط مقابل عمولة بسيطة تستولى عليها . وأخيراً قد تكتتب البنوك بكل السندات على أن يتصرفوا فيها بالبيع فيما بعد اذا كان لديهم من الأسباب ما يحلهم على الاعتقاد بارتفاع أسعار السندات في المستقبل ليبيعوها بربح .

وعند ما تتفق عدة بنوك على القيام باحدى هذه العمليات يتكون منها « نقابة مالية » .

المبحث الرابع — في البنوك العقارية

§ ٣٦٦ — تعريف : وهي التي تقوم بعمليات القرض المقودة لمدة طويلة المكفولة بضمانات عقارية عينية . والضمان الطبيعي لهذه البنوك هو الزهن التأميني وهو عبارة عن حق عيني يرتبه المدين على عقاره في منفعة الدائن لوفاء الدين . . .

ويتميز الزهن التأميني بأنه يعطى للدائن حق تتبع العقار المرهون في يد أى حائز له ليطالب بوجه استيفاء لدينه . وفي أنه يعطى للدائن حق الأولوية على كل من عدايه من الدائنين العاديين حتى لو كان دينهم سابق على دين الدائن المرتهن . حتى يستولى دينه المكفول بالرهن .

• . ويلاحظ أنه يوجد نوع آخر من الرهن العقاري يسمى « الرهن الحيازي » . وهو يعطى للدائن حق حبس العقار واستغلالها حين وفاء الدين . وهذا النوع من الرهن ضار بالمدين لأنه يحرمه من الانتفاع بعقاره وبذلك لا يتمكن من دفع الدين وفوائده وبخاصة اذا كان للدين مزارعاً ولا يملك إلا العقار المرهون الذي

كان يعتمد عليه للحصول على مقومات حياته .

§ ٣٦٧ — في أغراض القروض العقارية : يمد الناس الى الاقتراض من البنوك العقارية للاغراض الآتية : (١) شراء عقار (٢) اجراء تصنيفات أو اصلاحات في العقارات كانشاء ترع أو مصارف (٣) تمكين المزارعين من الحصول على الأموال اللازمة لهم للقيام بشئون الزراعة كشرء ماشية أو آلات زراعية الخ . ولا يمكن وفاء هذه القروض اذا كانت معقودة لمدة طويلة الا اذا كان وفاؤها متسلاً وامتداً على فترة طويلة .

§ ٣٦٨ — في شروط نجاح البنوك العقارية : يشترط لنجاح البنوك العقارية توافر الشروط الآتية : —

(١) يجب تسجيل العقود الناقلة للملكية أو المقررة لحقوق عينية وبهذه الكيفية يمكن معرفة مدى حق المدين الراهن على العقار ومقدار الحقوق المقررة عليه وبذلك تقوم المعاملات على أساس وطيء . ومن أجل ذلك صدر في مصر القانون نمرة ١٨ بالنسبة للقضاء الأهلى والقانون نمرة ١٩ بالنسبة للقضاء المختلط في سنة ١٩٢٣ . وبمقتضاها أصبح التسجيل واجباً لانتقال الملكية والحقوق العينية كالرهن بالنسبة للمتاعدين ولغيرهم .

(٢) يجب أن تكون الاجراءات القانونية بسيطة وقليلة الاكلاف ليتمكن البائى من استيفاء دينه بلا مشقة بواسطة بيع العقار المرهون . ويبدو لنا أن اجراءات نزع الملكية المقررة في القوانين المصرية ليس من شأنها أن تمكن الدائن من استيفاء دينه بالسرعة اللازمة بسبب كثرة الاجراءات وتعقدها وطولها مما يضيع معه صدر الحليم .

(٣) يجب أن تكون الاجراءات المتعلقة بحوالة الحقوق بسيطة وسهلة . ويقضى القانون للدنى الأهلى بأن الحوالة لا تسرى على غير المتعاقدين الا اذا رضى للدين بها بوجه رسمى ويقضى القانون المختلط بوجوب اعلان الحال عليه رسمياً

على يد محضر وإذا كان الدين المحال مضموناً برهن فيجب التأشير بذلك في هامش التسجيل الأصلي

(٥) يجب أن تكون إدارة البنك حسنة وبخاصة في كل ما يتعلق بتقويم قيمة العقارات المرهونة . فإذا لم يحسن البنك اختيار الموظفين الموكلين اليهم تقدير العقارات من ذوى الكفايات والأمانة تعرضت أمواله للضياع . فإذا جاء التقدير مطابقاً للحقيقة تعين على البنك أن لا يقرض أكثر من نصف قيمة المقار أو ثلث القيمة^(١) . ويجب أن يكون الرهن في الدرجة الأولى أى أن لا يكون مقرراً على المقار حقوق عينية أخرى وتنبع البنوك التى تشمل في مصر هذا الشرط

§ ٣٦٩ - في مزايا البنوك القارية : البنوك القارية مفيدة بالنسبة لأرباب الأموال أى المقرضين و بالنسبة للمقرضين .

فأما بالنسبة للمقرضين فهذه البنوك تستمد في أعمالها على السندات التى تصدرها . وحلة هذه السندات يحصلون على فائدة ثابتة تتراوح ما بين ٤ أو ٥ ٪ . يستولون عليها في مواعيد دورية ولا يتحملون خطر المشاركة . زائداً الى هذا . أن حقوقهم ضمنها مجموع الرهون التى للبنك على عقارات المقرضين .

وأما بالنسبة للمقرضين فهم يستطيعون بفضل نظام الاقساط الممتدة على مدى عشرين أو أربعين سنة أن يدفعوا القروض ويحصلوا على شروط ما كانوا ليحصلوا عليها لولا وجود هذه البنوك . وذلك أنهم يدفعون في كل سنة الفائدة مضافاً اليها جزءاً من أصل الدين وبذلك ينقضى الدين عند انتهاء المدة المتفق عليها . ومن الحقائق الثابتة أن البنوك القارية عادت بفوائد اقتصادية كبيرة على ملاك الاراضى فأخذتهم من مخالف المرايين الذين كانوا يتقاضون منهم أغشى الفوائد . وارتفعت أمان الاراضى ويمكن الملاك من اجراء التحسينات اللازمة في عقارهم .

(١) لا تعرض البنوك القارية التى تشمل في مصر أكثر من ٥٠ ٪ أو ٦٠ ٪ من قيمة المقار

§ ٣٧٠ - في مزار البنوك العقارية : يرى كثير من الاقتصاديين أن الائتمان العقارى ينطوى على أخطار كبيرة بالنسبة للمقرضين وبخاصة بالنسبة للملاك المزارعين بسبب ما يبدوا عليهم من الميل الى شراء الاراضى . ولما كان دخل المزارع عرضة دائماً للتغير وكانت الاقساط التى يجب دفعها الى الدائن غير متغيرة فقد لا يستطيع المزارع بسبب قلة المحصول أو هبوط الائمان أن يفي الدين . وهنا الطامة الكبرى اذ ينزع الدائن ملكية العقار ويحرم المزارع من معين حياته . فاذا أضفنا الى ذلك ما اشتهر به الفلاح المصرى من قصر النظر وخطل الرأى كان الخطر عظيماً^(١) . وقد فطنت الحكومة الى هذه الحالة فأصدرت القانون بمره ٤ سنة ١٩١٣ للملئ بقانون رقم ١٠ سنة ١٩١٦ القاضى بعدم جواز توقيع الحجز على الاملاك الزراعية الصغيرة . ومقتضى هذا القانون هو أنه لا يجوز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية التى يملكها الزراع الذين ليس لهم من الأطنان إلا خمسة أفدنة أو أقل بما فى ذلك مساكن الزراع وملحقاتها ودابتان من النواب المستعملة للجر والآلات الزراعية اللازمة لاستثمار الأطنان . انما لا يصح التمسك بهذا الخطر بالنسبة للديون الممتازة وبعض ديون أخرى بينها القانون .

والتكلة الطبيعية لهذا الخطر هو تنظيم طريقة أخرى تمكن المزارعين من الحصول على ما يحتاجون اليه من النقود وهو ما فعلته الدولة المصرية حيث أصدرت قانون التعاون فى سنة ١٩٢٧ واهتمت بنشر جميعات التعاون .

والحقيقة أن الائتمان العيى العقارى ككل أنواع الائتمان هو أداة قد تدر خيراً أو تحدث شراً تبعاً لحسن تصرف المقرض أو سوء تصرفه .

(١) قدر المسيو بازيان فى كتابه *L'Egypte économique et financière* المطبوع فى سنة ١٩٢٥ مجموع الديون العقارية بمقدار ٩٣١ ٠٠٠ جنيناً فى سنة ١٩٢٤

المبحث الخامس — في البنوك الشعبية

§ ٣٧١ — تعريف : الفرض من هذه البنوك هو تقديم المال اللازم الى صغار التجار والصناع ومتوسطى الحال منهم . وذاع هذا النوع من البنوك فى فرنسا . ونظم المشرع الفرنسى شروط انشائها . فعلق تأسيسها على شرط الحصول على تصريح من وزارة التجارة وعلى توافر الشروط الآتية :

- (١) يجب أن يكتب برأس المال سبعة شركاء على الأقل
- (٢) يبين النظام الأساسى للبنك مدى مسؤولية كل شريك
- (٣) لا يجوز أن تزيد فائدة رأس المال المدفوع عن ٦ ٪
- (٤) يضاف جزء من الأرباح الى احتياطي البنك ويوزع الباقي على عملاء البنك

§ ٣٧٢ — فى وظائف هذه البنوك : تقوم هذه البنوك بنضم الأوراق التجارية لصغار التجار والصناع واقراضهم المال اللازم لأعمالهم . وتعتمد هذه البنوك فى مواردها على الودائع التى تتلقاها من الشركاء وغيرهم والقروض التى تحصل عليها من الدولة . بشرط أن لا تزيد عن ضعف رأس مال البنك .

الفرع الثانى

فى انواع البنوك من حيث كيانها القانونى

يمكن تقسيم البنوك من حيث كيانها القانونى الى : —

§ ٣٧٣ — بنوك خاصة : وهى المملوكة الى فرد أو عائلة أو شركة مساهمة أو شركة تعاونية .

§ ٣٧٤ — بنوك حكومية : وهى عبارة عن مصالح حكومية تقيم للدولة

ما يلزمها من اللال وهي التي تعين عملها الذين يعتبرون موظفين عموميين وتستولى الدولة على الأرباح وتحصل الخسارة .

§ ٣٧٥ — بنوك مختلطة : وهي عبارة عن بنوك يتكون رأس مالها من أموال الجمهور لكنها تعمل تحت أشرف الحكومة التي تعين بعض مديريها وتستولى على جزء من أرباحها كبنك فرنسا وبنك انكلترا والبنك الأهلي^(١) .

الفرع الثالث

في تخصص البنوك

تختلف الأعمال المصرفية البحتة عن الأعمال المالية من حيث أساليبها وطرقها والبنوع التي تستقى منه أموالها ودرجة المخاطرة التي تتعرض لها الأموال .

وقد كثرت المناقشة فيما إذا كان من الأوفق فصل هذه الأعمال بعضها عن بعض فلا يقوم البنوك بكل هذه الأعمال بل تقوم بعضها جرياً على سنة التخصص التي أصبحت الطابع الذي يتميز به العصر الحالي . وقد اتبع فريق من الدول سنة التخصص كإنكلترا ولم يقبض فريق آخر هذه القاعدة كالمانيا . وسلك فريق ثالث سبيلاً وسطاً كفرنسا . وسنفرد كلمة لكل نظام من هذه الأنظم .

§ ٣٧٦ — النظام الإنكليزي : سارت البنوك الإنكليزية على سنة

التخصص . فهي لا تقوم إلا بالأعمال المصرفية البحتة وتقتصر أعمالها على قبول الودائع بفائدة قليلة أو بلا فائدة في مقابل قيامها مجاناً بقبض ما لزبناها من الحقوق ودفع ما عليهم من الديون . وتفتح اعتمادات لهم . ويجب أن تتواجد لديها النقود الكافية لبيع ما يطلب منها لأن هذه الودائع مستحقة الدفع لدى

(١) تنص المادة ٢٢ من القانون النظامي للبنك الأهلي بوجود مصادرة الحكومة للمضرة على تعين المحافظ ووكيله . ويعين المحافظ لمدة خمس سنين .

الطلب . وقد تخصص جزءاً من هذه الودائع في أعمال القطع ولكنها من قبيل الحذر لا تخصص مباشرة الأوراق التجارية التي تقدم إليها بل ما يقدم إليها بواسطة سماسرة القطع bill brokers وهم طائفة من الاختصاصيين يشترون لجابهم الأوراق التجارية من التجار أو من وكلاء بالمصولة أو من مراسلهم في الخارج وهؤلاء السامسة يحصلون على ما يلزمهم من النقود من بنوك الودائع^(١) وما يقرضونه يكون عادة مستحق الاداء في مدة وجيزة لا تزيد عن أسبوع مع تقديم الضمانات اللازمة ولكنهم قد يعيدون قطع هذه الكيبيالات لدى بنوك الودائع . وهؤلاء السامسة يحصلون خطر عدم دفع قيم الأوراق التجارية في مواعيد استحقاقها . وتسمى المحلات التي يشتغلون فيها « بيوت قبول الأوراق التجارية » *accepting houses* ويطلق عليهم أحياناً اسم « التجار الصيرفيون » *merchant bankers* (أنظر Leaf ص ١٨١ وما بعدها)

وتعتمد بنوك الودائع على ينبوعين لدفع ما يطلب منها وهما (١) النقود الموجودة في خزائنها وبنك انكلترا (٢) القروض المستحقة الدفع لاجل قصير الممنوحة الى سماسرة القطع .

وعلا بسنة التخصص تمتنع البنوك البريطانية عن الأعمال المالية وللضاربة ولا تشترك في تأسيس الشركات التجارية أو الصناعية وهي من أجل ذلك لا تمد الاعمال بما يلزمها من رأس مال ثابت . لذلك يعتمد الانكليز في تمويل الاعمال على بورصات الاوراق المالية وبعض البيوت المالية

و يوجد في انكلترا أنواع أخرى من البنوك وهي بنوك التجارة والبنوك الأجنبية وبنوك المستعمرات .

§ ١٧٧ — النظام الألماني : لم تحاول البنوك الانكليزية أن تهيمن على

(١) ما يسمى في انكلترا « سمر النقود » هو عبارة عن سمر فائدة القروض للمستحقة الدفع بعد يوم أو أسبوع على الأكثر التي تقرضها البنوك الى سماسرة القطع

الأعمال الصناعية والتجارية كما أسلفنا وقد تحاشت دائماً المخاطرة بأموالها في أعمال طويلة المدى . أما في ألمانيا فالحال يختلف . فالبنوك الألمانية تقوم بكل الأعمال المصرفية البحتة وبكل الأعمال المالية حتى قيل عنها بأنها « بنوك لعمل كل شيء » *à tout faire* . والسبب في ذلك هو أن رؤوس الأموال الطائلة والأعمال الصناعية العظيمة ترجع الى عهد قريب ويعود الفضل في ذلك الى براعة الجنس السامي في الشؤون المالية وما جيل عليه من الميل الى الاشتراك في الأعمال التي تنطوي على قسط كبير من المخاطرة والمجازفة . ف منذ نصف قرن لم يكن في ألمانيا نظام مصرفي مقرر فكانت البنوك الألمانية على حد قول الدكتور ريسر *Riesser* « تشغل في الحياة القومية الاقتصادية المركز الذي تشغله الخادمة في المنزل التي تعمل كل شيء » فكانت تقوم بكل الأعمال التي تطلب منها والتي يقوم بها عادة في انكاثرا هيئات مختلفة عملاً بقاعدة تقسيم العمل » ^(١) . فكانت البنوك في بدء تأسيسها تقرض لآجال قصيرة لكن هذه القروض كانت تتجدد حتى صارت تدريجاً قروضاً لآجال طويلة . ثم تطورت هذه القروض فأخذت شكل السندات *obligations* . وكان من مقتضى اصدار السندات أن استوثقت علاقات البنوك بالشركات الصناعية وقويت الروابط التي تجمعها حتى ارتبطت أقدارها بأقدار هذه الشركات . فترتب على ذلك أن أخذت هذه الملائق مظهراً آخر وهو أن بعض مديري البنوك عين في مجالس ادارة هذه الشركات للإشراف على أعمالها . وقد تم ذلك بسبب شعور الصيرفيين بضرورة إبقاء نموذج الذي اكتسبوه من قيامهم باصدار السندات لذلك عملوا على بقاء هذا النموذج . وقد اشترك زعماء الصناعة في مجالس مراقبة البنوك لكن نموذج هنا هو أقل من نموذج عملي البنوك في الشركات الصناعية ورغمما من حسن ادارة البنوك الألمانية فهي تميل الى الاشتراك في المشاريع

(1) Dr. Riesser: Die deutschen Grossenbanken und ihre
Industry & Trade, 1920 Konzentration. خلا عن مارشال

الجزائية وبخاصة في القروض الطويلة الآجال الا أن الملاحظ هو أن ارتباط البنوك بدوائر الاعمال قد أكسبها صفى الحذر واليقظة . كذلك حصلت البنوك على فائدة مرتفعة ما كانت لتحصل عليها لو أنها سلكت سبيلا آخر لتوظيف أموالها . وبذلك استطاعت أن تدفع الى المودعين فائدة تزيد عما يحصل عليه الناس في بنوك الدول الأخرى

وقد كان هذا النظام من ضمن الاسباب التى عملت على عظمة المانيا الصناعية والتجارية في القرن التاسع عشر وفي بدء القرن العشرين . صاحب الفكرة أو المحترع يمد الى أحد البنوك الكبيرة ويعرض عليه مشروعه أو اختراعه . فيبحث البنك هذا المشروع بمعرفة مكتبة الفنى ثم يعرض بد ذلك على جماعة من رجال العلم والصناعة الذين يثق بهم البنك . فاذا وافقوا على المشروع أخذ البنك برأيهم ونفذ المشروع

وما هو مشهور عن بنك المانيا أن به هيئة فنية من رجال العلم والصناعة لبحث المشروعات الجديدة ولهم نفوذ كبير . وقد حذت انكلترا حذو المانيا فأسست شركة التجارة البريطانية British Trade Corporation برأس مال قدره مليونى جنيه غرضها منح قروض لآجال طويلة لرجال الصناعة والتجارة فيما وراء البحار لكي يقووا على منافسة الالمان الذين يعتمدون على بنوكهم . وجاء في نشرة هذه الشركة أنه « لا يوجد الآن معهد مالى كبير له هيئة فنية لبحث الآراء والمخترعات الجديدة مُعدة بما يلزم لبحث المشروعات والتحسينات الصناعيه لأقامة الدليل على صلاحيتها لسعودة الجمهور لتوظيف أمواله فيها . والشركة ستعنى خاصة بهذا الوجه فتكون حلقة الاتصال بين الصناعة البريطانية والممولين البريطانيين » .

§ ٣٧٨ — النظام الفرنسى : وهو وسط بين النظامين السابقين . فهو لا يحترم تماما قاعدة التخصص كما هو الحال في انكلترا ولكنه أكثر احتراماً لهذا النظام من البنوك الألمانية .

الفرع الثالث

في التركيز المصرفي والفروع

§ ٣٧٩ - في حركة التركيز المصرفي : تؤسس البنوك في صورة شركات مساهمة وهي أوفق صورة للشركات للحصول على رؤوس الأموال الطائلة التي تحتاج إليها البنوك بسبب قلة قيمة السهم وامكان عدد كبير من الناس من شرائه . وتتميز البنوك في الأزمنة الحاضرة باتجاهها نحو التركيز concentration بواسطة الاندماج . فقد كان في انكلترا ٣١٧ بنكاً في سنة ١٨٨٣ وفي سنة ١٨٩١ هبط هذا العدد الى ٢٦١ وفي سنة ١٩٠١ هبط الى ١٧٢ وفي سنة ١٩١١ هبط الى ٩٩ وفي سنة ١٩٢١ وصل العدد الى ٤٠ بنكاً .

§ ٣٨٠ - في الفروع : لوحظ في انكلترا كما أسلفنا وكذلك في ألمانيا وفرنسا قلة عدد البنوك الكبيرة وكثرة الفروع العديدة التي انشأتها في مختلف الأنحاء . فقد كانت عدد فروع البنوك الموجودة في انكلترا ٢٣٨٢ في سنة ١٨٨٣ بنسبة فرع لكل ١١٣١٥ نسمة فبلغت ٨٠٢٢ بنسبة فرع لكل ٤٧٢٢ نسمة . وفي فرنسا أنشأ البنك الصناعي الفرنسي ١٥٠٠ فرعاً . وبنك الشركة العامة له ٦٠٠ فرعاً .

§ ٣٨١ - في أسباب ظهور هذه الظاهرة : ترجع حركة التركيز المصرفي الى أنه كلما عظمت أموال البنوك زادت ثقة الناس فيها فتعظم أرباحها لانهما تستفيد من كل مزايا الانتاج الكبير فتستطيع أن تختار أكفأ العمال وقتل نفقاتها العامة وتستطيع أن تشترك في الاعمال الكبيرة التي تدر عليها أعظم الارباح وترجع كثرة الفروع الى اعتياد الناس المتزايد التعامل مع البنوك وانتشار الشيك كدادة للوفاء بدل النقود المعدنية أو البنكنوت . وذلك أن الناس أخفت في

أيداع ما يفيض عن حاجتهم من الدخل في البنوك بدل حفظها في دورهم مع ما في ذلك من تعرضها للسرقة والضياع ومن الأسباب التي أدت إلى رخاء انكسار وعظمتها التجارية والصناعية كثرة الودائع الموجودة في البنوك إذ بواسطتها أمكن رجال الأعمال الحصول على الأموال اللازمة لمشاريعهم بفوائد قليلة .

وظاهرة التجمع المصرفي هي جانب واحد من جوانب حركة التجمع العامة للمشاهدة الآن في كل نواحي النشاط الاقتصادي . وقد كان لا مناص من هذه الحركة بالنسبة للبنوك بسبب حلول الانتاج الكبير محل الانتاج الصغير واندماج المصانع والمتاجر فاصبحت البنوك الصغيرة غير قادرة على تناول الصفقات المالية المطلوبة لهذه المصانع والمتاجر الكبيرة . وقد اجتذبت البنوك الكبيرة كل هذه المنشآت الكبيرة لأنها تستطيع القيام بهذه الصفقات بلا كبير عناء ولاها بفضل فروعها المنتشرة في كل أنحاء البلاد تستطيع أن تقدم كل ما يطلب منها من الخدمات . ومن أجل ذلك اضطرت البنوك الصغيرة أن تندمج في البنوك الكبيرة حتى لا تبوء بالخراب .

الفصل الثاني

في الأعمال المصرفية البحث

المبحث الأول — النسبة المصرفية

§ ٣٨٢ — عموميات : تفترض النسبة انتقال مال من حيازة شخص إلى آخر ثم استرداد الحائز الأول لهذا المال أو ما يعادله في ميعاد معين لذلك تقتضى النسبة دائما وجود أجل أو مهلة .

والاساس الذي تقدم عليه النسبة هو الائتمان . ومن الأقوال المأثورة

« النسيئة وليدة الائتمان » (١).

وتعنى النسيئة البسطة والرفرة من جانب الناس والقلة والوزارة من جانب المستأ (٢)

ولما كانت العقود الناشئة بين الناس لا تصد لذاتها بل للفائدة التي تعود على للتأقدين لذلك يتفق الناس على أن لا يستولى من المستأ على المال الذي قدمه اليه فحب بل يستولى فوق ذلك على ربح يوضع عليه حرمانه من الانتفاع بأمواله .

§ ٢٨٣ — في خصائص النسيئة المصرفية crédit de banque يوظف التجار ورجال الاعمال جزءاً من رؤوس أموالهم في أعمال ثابتة أى مستقرة استقرار قرار والجزء الآخر يبقى طليقاً وهو المعبر عنه برأس المال المتداول .

وقد لا يملك رب العمل كل ما يحتاج اليه من الاموال فيجد حاجته لدى الممولين الذين يبحثون عن عمل لتوظيف أموالهم أو يجد شريكاً يتحمل معه خطر التجارة .

وكما أن التاجر قد لا يتوافر لديه رأس المال الكافي فقد تتوافر لديه الاموال وتزيد عن حاجات تجارته فيبقى هذا القدر الزائد كالجسم المواتن تبهظه أكلاف حفظه

من أجل ذلك يجب اجتناب هذه الحالات المتطرفة القلة — أو الكثرة — والزام القصد والتوسط في الامور . وبدون ذلك لا يكون نصيب المتجر أو الصانع الا الفضل

وإذا كان من السهل تقدير رأس المال الثابت الذي يحتاج اليه التاجر أو الصانع الا أنه من العسير تعرف مقدار الاموال المتداولة اللازمة للملافة مختلف الاحتمالات المستقبلية . اذ يندر أن تسير حركة البيع والشراء على وتيرة واحدة . فقد تسير

(١) La confiance est mère du crédit

(٢) استأ أى سأله أن ينسه دينه

حيثاً أو تتمهل في سيرها أو تتمكث في مكانها تبعاً لظروف الاسواق المتغيرة .
والنسيئة المصرفية هي التي تفي بهذه الحاجات للتقطعة اذ يستكمل بها ما نقص من
رأس المال . ولكن يجب أن لا تكون النسيئة تكلفة مستمرة وملازمة لعدم كفاية
رأس المال

وتحديد مدى النسيئة المصرفية بهذه الكيفية هو الذي يمكن البنك من القيام
بوظيفة الائتمان على الوجه الصحيح وليس فيها ما ينتقص من قيمتها . فكلما قصرت
مدة توظيف الأموال كثرت وتلاحقت الخدمات المستمدة من رؤوس الأموال .
وتعظم الطمأنينة بمقدار قلة اتصال الاموال بالمنشآت الموظفة فيها وذلك لان
الصيرفي لا يشترك مع رجال الاعمال في اقتسام الارباح فلا يصح أن يتحمل خطر
الاعمال لانه ليس شريكاً ولا موصياً . على أن الصيرفي يشبهه من بعد مع الموصى
وبسبب هذه المشابهة يتحمل الصيرفي نوعاً من الخطر . وذلك لان الاموال
المقرضة من البنوك تختلط برأس مال التاجر أو الصانع - الثابت والمتداول - حتى
لو كانت مخصصة لشيء معين . ولا يستطيع الصيرفي أن يراقب كيفية استعمال
قوده الا اذا تدخل في شئون مدينه وهو ما لا يجوز لأن معناه القضاء على استقلال
التاجر في ادارة اعماله ومعلوم أن أهم ما يتميز به أرباب الاعمال هو الاستقلال
في الادارة .

والخلاصة يجب أن تكون أموال المصارف مستحقة الوفاء في آجال قصيرة
ويجب أن لا تتورط في أعمال ثابتة .

§ ٢٨٤ - في القرض : القرض هو عقد يلتزم به أحد المتعاقدين باعطاء
مبلغ من النقود الى المتعاقد الآخر بشرط أن يرده في نهاية زمن محدود . وقلاً يقبل
الصيرفي اقراض قوده دون أن يقتضى ضماناً من المقرض .

§ ٢٨٥ - في فتح الاعتماد : وهو عقد يلتزم به صيرفي أن يقدم الى أحد

عملائه ما يحتاج اليه من النقود لغاية مبلغ معين . ولا يبدأ تنفيذ هذا المقدر إلا إذا طلب المميل تنفيذ التعهد وعند ذلك فقط يستحيل الاعتماد الى عقد قرض . لذلك يمكن اعتبار فتح الاعتماد عقداً مؤقتاً يستحيل بعد انقضاء فترة من الزمن الى عقد قرض تسرى عليه قواعد عقد القرض .

وقلاً يلجأ التجار والصناع الى عقد القرض بل انهم يفتحون اعتماداً في البنوك . وذلك لأن القرض يقتضى تسليم المقرض كل النقود المقرضة دفعة واحدة وقد لا يكون في حاجة الى استعمال كل النقود المقرضة في وقت تسليمها . أما عقد فتح الاعتماد فهو ممن يتكيف على حسب مقتضيات الأحوال وتبعاً لمقدار الحاجة الى النقود (انظر بند ٣٨٦)

وفتح الاعتماد هو عبارة عن وعد بالاقراض من جانب البنك أو هو قرض معلق على شرط توقيني — أى موقف لتنفيذ القرض — وهو طلب المقرض النقود التي تعهد البنك بتسليمها اليه لدى الطلب . ولذلك يعتبر من العقود الملزمة من جانب واحد لأن البنك يتعهد بتقديم النقود الى المميل دون أن يلتزم هذا الأخير بشئ . ما مادام أنه لم يستولى على شئ منها . وينفذ تعهد البنك بأحدى الطرق الآتية : -

(١) يجوز للمميل أن يتفق على أن يكون له الحق في طلب ما يلزمه من النقود بلا حاجة الى اخطار البنك سلفاً . ويجوز الاتفاق على ضرورة الاخطار بميعاد معين .

(٢) يشترط البنك أحياناً بأنه لا يجوز طلب مبلغ الاعتماد مرة واحدة بل منجماً أى على أجزاء أو أقساط صغيرة وأنه يجب انقضاء زمن معين بين كل دفعة وأخرى .

(٣) قد لا يتفق للتعاقدان على تحديد زمن أقصى لطلب الاعتماد فيبقى

تعهد للبنك في هذه الحالة دائماً من الوجهة النظرية على وجه التأييد^(١) وهو فرض نادر الحصول لان التماقضان يتفقان عادة على ميعاد لنهاية فتح الاعتماد .

(٢) يحدد البنك دائماً الحد الأقصى للاعتماد لانه ليس من المعقول أن يضع البنك كل أمواله تحت تصرف العميل . الا انه قد يحدث أن لا يمين البنك هذا الحد الأقصى من طريق النسيان . والصواب التي تنشأ من هذه الحالة تسوى دائماً بالطرق الودية . فاذا لم يتفق البنك مع عميله بالطرق الودية يعتبر البنك غير ملزم بشئ ما قبل العميل . لان التعهد غير المعين يعتبر مستحيلاً . والتمهيدات المستحيلة باطلة قانوناً .

§ ٣٨٦ — في تفضيل فتح الاعتماد على القرض : يفضل فتح الاعتماد على الاقتراض . وذلك لأن الاقتراض معناه الاستيلاء على مبلغ معين دفعة واحدة . أما فتح الاعتماد فانه يمكن العميل من الاستيلاء على ما يلزمه من النقود بقدر حاجته بدلا من الاستيلاء عليها دفعة واحدة وقد لا يستطيع أن لا يستثمرها فوراً . وقد يعدل العميل عن الاستفادة من الاعتماد المقترح له . فيوفر على نفسه الفوائد التي كان لا بد له من دفعها لو أنه اقترض من البنك ولا يتحمل الا العمولة التي يتقاضاها البنك نظير فتح العمولة

§ ٣٨٧ — في انقضاء عقد فتح الاعتماد : ينقضي عقد فتح الاعتماد بالأسباب الآتية : —

(١) انقضاء اليماد المحدد للاعتماد

(٢) افلاس العميل المقترح له الاعتماد

(٣) وفاة العميل

§ ٣٨٨ — في القرض بلا ضمان أى على المكشوف : قلنا في بند ٣٨٢

(١) قضت المحاكم بأن العميل اذا لم يطلب تنفيذ عقد فتح الاعتماد في اجل معقول فينتفى ويعد البنك بالاقرض طفا للقاعدة القانونية المروفة وهي ان التمهيدات المضخية لا تنطبق على وجه التأييد أى على وجه الدهر .

أن البنوك قلما تترض بلا ضمان . فهي تقتضى ضماناً كرهن أو كفالة عينية أو شخصية ولكنها تترض أحياناً على المكشوف وفي هذه الحالة يجب أن يقترن القرض بأعمال يقوم البنك بحساب العميل كأن يتولى على كورنات لقبض قيمتها أو أوراق تجارية لتحصيلها . وهذه الحالة من شأنها أن توجد حساباً جارياً . وهو ما يفضى بنا إلى التكمّل على الحساب الجارى .

§ ٣٨٩ - فى الحساب الجارى : من المير أن تأتى بتعريف دقيق للحساب الجارى وذلك بسبب تعقديته . وقد حاولنا أن نعرفه فى كتابنا « الأوراق التجارية والافلاس » قلنا بأنه « اتفاق يقضى بأن الحقوق النقدية الناشئة بين شخصين - الصيرفى والعميل - تستحيل إلى مفردات حاية قيد فى دفتر وتصير غير واجبة الدفع . وهذه المفردات يتكون منها عناصر الحساب الجارى وينتج منها عند قفل الحساب رصيد . وهذا الرصيد هو الذى يصير فقط مستحق الأداء » وسمى حساباً لأن عمليات الطرفين المتعاقدين تحسب بواسطة قيدها فى الدفاتر لبيان مركز كل واحد منها قبل الآخر . وسمى جارياً لأنه متغير فهو فى حركة مستمرة بسبب ما يطرأ عليه فى كل لحظة من العمليات الجديدة

§ ٣٩٠ - فى أنواع الحساب الجارى : ينقسم الحساب الجارى إلى حساب بسيط وإلى حساب جار متبادل

(١) فى الحساب الجارى البسيط : وهو الذى يقتضى تهديد العميل بأن لا يسلم قوداً من البنك إلا اذا قدم مقابل الوفاء كحساب الودائع والشيكات . فالبنك فى هذه الحالة لا يعطى قرشاً واحداً زائداً عن النقود المودعة لئلا يهدد العميل . وهذا النوع خاص بآرباب الاموال والودعين .

(٢) فى الحساب الجارى المتبادل : وهو الذى لا يشترط فيه وجود مقابل الوفاء . فقد يقوم البنك بالدفع على المكشوف . ومن أجل ذلك قد يصير البنك دائماً دون أن يكون لديه ضماناً وقد يكون البنك مديناً أحياناً للعميل . ولا يمكن

التنبؤ سلفاً أى الطرفين سيكون دائماً أو مديناً عند قفل الحساب . وهذا النوع خاص بالتجار والصناع .

§ ٣٩١ - فى الحساب الجارى وفتح الاعتماد : يكتب فتح الاعتماد للرونة اذا اقترن بحساب جار . فالميل الذى يفتح اعتماداً بمبلغ الف جنيه ويستولى على مائة جنيه يقلل اعتماده بمقدار هذا المبلغ . ويستطيع أن يعيد هذا الاعتماد الى الحالة التى كان عليها حتى لو دفع بعض ما اقترضه الا اذا قبل البنك ذلك لكن اذا أخذ الاعتماد صورة حساب جار فان الميل الذى تسلم مائتي جنيه من اعتماده ثم دفع منها مائة فيصير اعتماده الباقي تسعمائة وبهذه الكيفية قد يزيد ما يتسلمه من البنك على جملة مرات على الالف جنيه بشرط أن لا يصح البنك على المكشوف بالنسبة لما يزيد عن مبلغ الالف جنيه .

المبحث الثانى - فى خصم الأوراق التجارية

§ ٣٩٢ - فى معانى الخصم : تطلق كلمة خصم على معان كثيرة . فقد يطلق فى لغة التجار على المبلغ الذى يستنزله الصيرفى من قيمة الورقة التجارية بسبب دفعه قيمتها قبل حلول ميعاد الاستحقاق أو قبل حلول الأجل الذى يقضى به العرف التجارى . ويستعمل فى لغة « البورصة » للدلالة على حق المشتري فى تسلم الأوراق المالية قبل حلول الأجل المحدد للتسليم *escompte* وهو ما يمكن تسميته « التسليم المبسر » . وأخيراً يطلق فى لغة البنوك على العملية التى يدفع بموجبها صيرفى الى حامل ورقة تجارية سلفاً من النقود معادلاً لقيمتها بعد استئزال مبلغ يوضع على الصيرفى قيامه بالدفع حالا ويكفل له الحصول على ربح بشرط أن يظهر الحامل الورقة التجارية الى الصيرفى ليستطيع استيفاء قيمتها عند حلول ميعاد استحقاقها .

§ ٣٩٣ - فى الوظيفة الاقتصادية للخصم : تقوم عملية الخصم بوظيفة اقتصادية هامة بالنسبة للتجارة والبنوك .

(١) التجارة والخصم : يندر أن تقع الصفقات التجارية قدماً . اذ لا يحصل الوفاء الا بعد انقضاء عدة أيام أو أسابيع أو شهور على تسليم السلع . وبفضل الخصم لا يضطر التاجر انتظار حلول ميعاد الوفاء المتفق عليه لقبض دينه وقد يكون في حاجة ماسة الى نقود . فالخصم يمكنه من تحويل دينه الآجل الى نقود وبذلك يتمكن بدوره من الوفاء بتعهداته كدفع ثمن السلع التي اشتراها ويصرف متجره بالسلع ليكون أبداً على أهبة لتلبية كل الطلبات التي تطلب منه ويبعد في كل لحظة أمواله للتداول وبهذه الكيفية يضمن ازدهار محله وتقدمه في مدارج النجاح

(٢) البنوك والخصم : تبين لنا عما تقدم أن الخصم هو وسيلة تمكن التاجر من الحصول على نقود فوراً . ولكن الصيرفي الذي يطلب منه القيام بهذه العملية لا تكفي موارده للاضطلاع بها بسبب توظيف الجزء الكبير منها في أعمال أخرى لذلك يصد الصيرفي الى الاستفادة من رؤوس الأموال المعطلة فيعمل على اجتذاب الودائع مقابل فائدة يختلف سعرها باختلاف تاريخ أدائها ويستعملها في خصم الأوراق التجارية . ولكنه يهتم على الصيرفي أن يتصرف بكيفية تمكنه من وفائها في أية لحظة .

§ ٣٩٤ - في شروط الخصم : يمكن القول بصفة عامة بأن سعر الخصم يتوقف على اعتبارات متعلقة بأشخاص العملاء . وعلى درجة سهولة إعادة خصم الورقة التجارية .

(١) في الاعتبارات المتعلقة بشخص العميل : تتعلق هذه الاعتبارات بما يأتي : -

(أ) اثبات المظهر - الحيل . اذا كان المتجر يتمتع بثقة كبيرة فلا يقبل أن تسرى عليه الشروط الباهظة التي تسرى على المحلات الصغيرة وذلك لأنه اذا عظم الخطر الذي يتعرض له البنك عظمت الفائدة التي يتقاضاها من العميل .

(ب) أهمية المدفوعات remises . اذا كان للعميل أوراق تجارية كثيرة

مسحوبة على بيوتات تجارية كبيرة فيتساهل البنك في شروط الخصم وبخاصة اذا كانت قيمة هذه الأوراق التي سيحصل البنك قيمتها - المدفوعات - تستظل مدة طويلة مقيدة في الحباب الدائن للعميل وفي هذه الحالة يكون خصم كل مايقدم بعد ذلك من الأوراق بمعرفة هذا العميل حاصلًا بنقوده .

(٢) درجة سهولة اعادة الخصم . أن الأرباح التي تعود على الصيرفي من الخصم لا تتوقف فقط على سعر الخصم ولكنها تتوقف على تكرار استعمال رؤوس الأموال في وقت قصير وبجارية أخرى امكان اعادة خصم الأوراق .

ففي البلاد التي كملت فيها النظم المصرفية تتدرج البنوك في الأهمية فالدرجة الدنيا تشغلها البنوك الصغيرة وتخصم الأوراق بسعر مرتفع مثل خمسة في المائة ثم تقدم هذه الأوراق للخصم مرة ثانية لدى بنك كبير بسعر ٤ ٪ / فيحصل البنك الأول على فرق ما بين السعرين وهو ١ ٪ / . فكلما استطاع البنك اعادة خصم الاوراق بسرعة أمكنه أن يسترد أمواله واستطاع أن يخصص أوراقًا جديدة . وبسبب تكرار هذه العملية تعظم أرباح البنك الصغير . ولهذا السبب قد يخفف نوعًا من شروطه .

§ ٣٩٥ - في العناصر التي يتكون منها سعر الخصم : يتكون سعر الخصم

من العناصر الآتية : -

(١) الفائدة : وهي الفائدة التي يخصمها الصيرفي من قيمة الورقة التجارية محسبة من تاريخ الخصم لحين حلول ميعاد استحقاقها وهو التاريخ الذي يستولي فيه الصيرفي على قيمتها . فاذا فرضنا أن كميالة قيمتها ٥٠٠٠ جنيه قدمها عميل إلى صيرفي لخصمها وكان سعر الفائدة ٥ ٪ / وكانت الكميالة مستحقة الدفع بعد مضي ثلاثة شهور فالصيرفي يخصم من قيمتها الفائدة التي تلتج في هذه المدة من تمييز هذا المبلغ بواقع المائة خمسة أي ٢٢٥٠ جنيهًا .

(٢) المولة : اعتاد الصيرفيون على احتساب عمولة Commission ٢٥ ٪ /

أو أكثر دون تفرقه بين طول أو قصر المدة الباقية لأستحقاق الكبيالة وهذه المسئلة تمثل مقتل ما يتحمله الصيرفي بسبب الخصم من العمل .

(٣) نفقات التحصيل *change du tarif* : وهي النفقات التي يتكبدها البنك لتحصيل الورقة التجارية وهي تختلف باختلاف الجهة التي يستحق فيها دفع الورقة فقد تكون طرق اللواصلات في هذه الجهة سهلة أو شاقة وعسيرة

§ ٣٩٦ - في الاخطار التي يتعرض لها الصيرفي بسبب الخصم: يقبل الصيرفي خصم الاوراق التجارية اعتماداً على مسؤولية الموقعين التضامنية . فكلما كثر عدد الموقعين على الورقة التجارية قوى أمل الصيرفي في استيلائه على قيمتها . فاذا لم يدفع المسحوب عليه قيمة الكبيالة أمكنه أن يرجع على أحد الموقعين . ويقضى القانون النظامي للبنك الاهلى للمصرى بان يكون عدد الموقعين اثنين على الأقل مقيمين في مصر

ولكن كثرة عدد الموقعين على الكبيالة وملازمهم لا تستتبع حتما حصول الوفاء في ميعاد الاستحقاق فقد لا يستطيع الصيرفي استيفاء قيمة الكبيالة بسبب افسار أو افلاس الموقعين على الورقة التجارية أى للمتحمدين بالوفاء . كذلك قد لا تكون الورقة التجارية مرتتبة على أعمال صحيحة فقد تكون كبيالة أو سند بجمالة^(١) . ومهما دقت الاحتياطات التي يتخذها الصيرفي لاجتناب هذه الأخطار فلا يمكن أن يكون بمنجاة منها فالحسارة الاحتمالية متلازمة مع عملية الخصم . وقد اصطلح الصيرفيون على الاسترشاد بالاعتبارات الآتية لتعرف مدى الاخطار التي يستهدفون لها وهي :

(١) اثبات الحيل أى المظهر : يعمد الصيرفيون الى مختلف الطرق للتحرى عن حالة العميل وتعرف حقيقة أعماله ومركزه المالى . وأهم ما يعنى به الصيرفي هو تعرف درجة اتساق وتماسك رأس المال الموظف في التجارة وكية الأعمال التي يقوم

(١) انظر كتابنا « الاوراق التجارية وأعمال البنوك والافلاس »

بينها التاجر ومقدار ثروته المنقولة — أسهم وسندات — وثروته العقارية ومقدار ما عليها من الرهون وأخيراً استقامته أو أخلاقه التجارية . وبجانب هذه الاعتبارات الأساسية يبحث الصيرفيون عن حقيقة رأس ماله فإذا كان متزوجاً فيبحثون فيما إذا كان وظف جزءاً من ثروة زوجته أو الدوة dot في تجارته وإذا كان إيماناً فهل وظف جزءاً من ثروة ولده في أعماله . وإذا كان للتاجر شريك في الماضي وانفصل فهل ترك الشريك المنفصل شيئاً من أمواله لاستثمارها بمعرفة التاجر . وبالجملة فقد لا تكون أموال التاجر الظاهرة سير مملوكة له أو لا يملك منها إلا جزءاً وعلى ذلك يتعين على الصيرفي أن يتعرف مقدار الأموال التي يملكها التاجر حقيقة .

كذلك يجب تعرف ما إذا كان جزءاً من أموال التاجر مخصصة لضمان ديون ويكون ذلك بواسطة استخراج الشهادة اللازمة من أقالم التسجيل العقارية . وكذلك يمكن الرجوع إلى ملخصات عقود الشركة الموجودة في أقالم المحاكم لمعرفة حقيقة رأس المال والشركاء ومن هم الشركاء الذين لهم حق الإدارة ومدى مسؤولية كل شريك ومن هم الشركاء المتضامنون أي المسؤولون بكل أموالهم عن ديون الشركة . وتوجد في بعض الدول منشآت خاصة بأمداد الصيرفيين بكل المعلومات المتعلقة بالتجار والصناع . ويجوز الالتجاء إلى الأشخاص الذين تمكنهم ظروفهم الخاصة من تعرف حالة العميل كالموردين أو التجار المنافسين له .

ولما كانت هذه المعلومات لا تفلو من اغراق ومبالغة لذلك يتعين على الصيرفي أن يستخلص الحقيقة من هذه المعلومات التي قد تكون أحياناً متناقضة . وعند الشك يتعين على الصيرفي أن يواجه العميل رأياً ويستوضحه ما أشكل عليه

(٢) يسر للسحب عليه : يجب على الصيرفي أن يتفهم حالة المسحوب عليه

المالية والعقلية بأسرع ما يكون حتى لا يتعطل إبرام الصفقات

(٣) شكل الورقة التجارية : والقصود تقدير قيمة الورقة اعتماداً على البيانات

للأدوية المبينة فيها وهي : — .

١ - تاريخ الاستحقاق . لكل فرع من فروع التجارة عرف خاص يجب على الصيرفي أن يلم به . فقد يقضى العرف بأن يكون ميعاد الاستحقاق قصيراً بالنسبة للاوراق المسحوبة في تجارة الغلال وطويلا في تجارة المقيق أو الخشب أو الأحذية ، ويرجع سبب هذه الاختلافات الى بطء أو سرعة تصريف البضاعة بمعرفة المشتري . ويجب على الصيرفي أن يلاحظ هذا العرف عند فحص الورقة المروضة عليه لخصمها . فاذا كان ميعاد الاستحقاق قصيراً كان الخطر الذي يتعرض له الصيرفي عظيماً لعدم توافر الزمن اللازم للحصول على قبول للمحسوب عليه . وقد تكون الورقة صورية - كبيالة مجاملة - ولا يدرك هذه الحقيقة الا بعد فوات الوقت . فاذا لم يكن الصيرفي واثقاً من ملأه المظهر فيجب عليه أن يمتنع عن خصمها حتى يتحقق من أنها ورقة جديده ويطلب اقامة الدليل على ان البضاعة أرسلت حقيقة الى المحسوب عليه التي بسببها سحبت الورقة التجارية أو أن يحصل على قبول للمحسوب عليه . اما اذا كان ميعاد الاستحقاق بعيداً فامكان الحصول على قبول للمحسوب عليه يقلل من خطر الخصم .

وقبول الكبيالة بمعرفة للمحسوب عليه يزيد عدد الملزمين بدفع قيمة الكبيالة ويقلل خطر الصيرفي . ويتوقف قبول الكبيالة على انتظام الساحب في ارسال بطائعه وعدم مسارعته في سحب الكبيالة . فاذا كانت البضاعة ليست من النوع المتفق عليه أو اذا كانت لم ترسل بعد الى المحسوب عليه أو اذا كان هذا الأخير لم يسط الوقت الكافي لمأينة البضاعة فيمتنع المحسوب عليه عن قبول الكبيالة أو يؤجل القبول . لذلك يحسن أن يضاعف الصيرفي يقظته لأن هذه الأمور من شأنها أن تجعل سمعة التاجر التجارية مشكوكاً فيها .

ويدل تعجل الساحب في سحب الكبيالة وخصمها على اضطراب أحوال التاجر المالية . فيجب على الصيرفي أن يقي نفسه شر السحب السريع tirages hâtifs

وذلك لأن قبول الكمبيالة يؤجل لحين وصول البضاعة الى المسحوب عليه .
ويحدث كثيراً أن يخضع تجار كمبيالات مسحوبة في هذه الظروف ثم يقدمون في
اليوم التالي ميزانيتهم مرفقة بطلب اشهار الافلاس ثم يتخذ وكيل الدائنين الاجراءات
القانونية لاسترداد البضائع المرسلة من هذا المتاجر المفلس التي ما زالت موجودة
في الطريق . ولا يستطيع الصيرفي أن يمارض في هذه الاجراءات التي يتخذها
وكيل الدائنين والتي من شأنها أن تجعل الأوراق التي تتواجد معه عديمة القيمة
بسبب امتناع المسحوب عليه عن قبول الكمبيالة لعدم استلامه البضاعة ولأن
ساحب الكمبيالة أصبح مفلساً .

ب - تجديد الأوراق التجارية . قد لا يستطيع المسحوب عليه دفع الكمبيالة
في ميعاد استحقاقها فيحصل تجديد الكمبيالة بتحرير كمبيالة جديدة بقيمة الكمبيالة
القديمة مسحوبة على نفس المسحوب عليه . وليس في هذا التصرف ما يخالف
القانون ولكنه من شأنه أن يبعث على الشك في مقدرة المسحوب عليه الذي لم
يشكن من دفع قيمة الكمبيالة في ميعاد استحقاقها .

ج - سحب ورقة تجارية بقصد اخفاء عقد قرض . قد لا يكون سحب
الورقة التجارية مترتباً على أعمال تجارية صحيحة بل الفرض منه اقتراض قود .
ويقين ذلك من كون الكمبيالة محردة برقم مستدير أو من أن حرفة للمسحوب عليه
لا تقتضي نشوء علاقات فيما بينه وبين الساحب أو أن قيمة الكمبيالة لا تناسب مع
أهمية الصفقة المقال بأنها ترتب عليها سحب الكمبيالة .

د - السحب المتبادل . قد يسحب الساحب كمبيالة على المسحوب عليه
ويسحب هذا الأخير كمبيالة على الأول . ويخشى في هذه الحالة أن يكونا اتفاقاً على
التعاون بهذه الكيفية للحصول على ما يلزمها من النقود .

هـ - قراية الساحب بالمسحوب عليه . اذا كانت تربط الساحب بالمسحوب
أواصر القراية أو النسب فهناك ما يدعو للظن بأن سحب الكمبيالة لم يترتب على

أعتماد تجارزة صحفة بل الفرض منه سحب كميالات بمعاملة .

و - صفة الساحب والسحوب عليه . تعرض حالات تستدعى ضرورة الحصول على قبول السحوب عليه وذلك عند ما تكون الكمبالة مسحوبة على وكيل بالعمولة أو عند ما يطلب وكيل بالعمولة خصم كمبالة

(٤) سحب الموكل كمبالة على الوكيل بالعمولة . من الصير تعرف العلاقات الحقيقية الموجودة ما بين الموكل ووكيله بالعمولة . وذلك أن الوكيل بالعمولة يكون في الغالب وديماً للأشياء المسجلة إليه من الوكيل لبيعها على ذمته وعلى ذلك لا يعتبر ملزماً بدفع الثمن . وقد يكون الوكيل بالعمولة أقرض الموكل نقوداً فإذا باع الوكيل البضاعة المرسلة إليه من الموكل فله أن يأخذ من ثمنها قيمة دينه بالأولوية والتقدم على دائني الموكل المذكور .

(٥) تعاقد الوكيل بالعمولة باسم موكله . يحدث أحياناً أن لا يتعاقد الوكيل بالعمولة باسمه بل باسم موكله . فإذا سحب الوكيل بالعمولة كمبالة في هذه الحالة على المشتري وخصم الكمبالة فقد لا يستطيع الصير في الحصول على قيمتها من السحوب عليه وذلك لأنه يحتمل أن لا يكون الموكل أذن للوكيل في سحب كمبالة على المشتري ولذلك يتمتع السحوب عليه من دفع قيمة الكمبالة إلى الصير في لأن هذا الأخير لا يمكن أن يكون له من الحقوق أكثر من الوكيل الذي تلقى منه الكمبالة . لذلك يصعب معرفة صفة الوكيل بالعمولة عند ما يسحب كمبالة لذلك يحسن في الأحوال السالفة الذكر أن يحصل الصير في على قبول السحوب عليه قبل خصم الكمبالة حتى يتمتع كل خلاف في المستقبل ويلتزم السحوب عليه بقبوله .

والخلاصة أن الصير في الذي يريد أن لا يتعرض للخسارة يتعين عليه أن يندقق في فحص الأوراق التجارية المقدمة للخصم ويراعي الاعتبارات السالفة الذكر وأن

لا يدع خزانته كالنهر الذى يستقى منه أول قادم والا، نضب معينه وقضى على نفسه بالافلاس .

§ ٣٩٧ - التأمين على عسر المسحوب عليه . يتعرض الصيرفى كما قلنا لاطار كبيرة مما اتخذ من الاحتياطات . من أجل ذلك قامت بعض شركات التأمين فى انكلترا بالتأمين على الديون التى يصجز المسحوب عليه القابل دفعها . وما زال هذا النوع من التأمين فى نشأته ولكنه أخذ فى الانتشار وتعمل غرف التجارة البريطانية على ذبوع هذا النوع من التأمين تنشيطاً للتجارة فيما وراء البحار حيث يتميز أحياناً على المصارف تعرف حالة المسحوب عليه المالية .

المبحث الثالث

في الكميالات المقبولة Crédits par accedention

§ ٣٩٨ - تعريف : الكميالة المقبولة ذائمة الأستعمال فى التجارة الخارجية وهى عبارة عن « عارية ائتمان » لا « عارية أو قرض نقود » أى أن الصيرفى يقرض العميل ائتمانه أى امضاء بدلاً من اقراضه نقوداً وذلك بان يصرح للعميل بسحب كميالة عليه يوقع عليها بقبوله ثم يحصل التعامل بهذه الكميالة لدى صيرفى آخر . وبسبب ملاءة القابل يسهل تداولها وخصمها لدى صيرفى آخر فثلاً قد لا يقبل البنك الاهلى فتح اعتماد الى تاجر لجهله بشئونه فيتفق مع صيرفى على أن يسحب على هذا الاخير كميالة ويضع عليها قبوله ثم تقدم الى البنك الاهلى فيقبل خصمها . وقد يلجأ تاجر الواردات الى هذه الطريقة بان يتفق مع بنك على أن يسحب البائع لهذا التاجر كميالة على هذا البنك ويقبلها وبذلك يتمكن البائع من خصم الكميالة بسهولة .

§ ٣٩٩ - في اخطار الاعتماد المقبول : يصير الصيرفى مسئولاً عن دفع قيمة الكميالة بسبب قبوله . والخطر الذى يتحملة الصيرفى فى هذه الحالة يشابه الخطر

الذى يمرض له في حالة الاقراض على المكشوف أى بلا ضمان مع فارق واحد وهو أن الصيرفي في الحالة الأولى يتعهد بالدفع بدل الدفع فوراً .

§ ٤٠٥ — في مقابل وفاء الكيالات المسحوبة بمقتضى الاعتماد المقبول .

مقابل الوفاء هو الدين الذى للساحب في ذمة المسحوب عليه والذى . بسببه يقبل للمسحوب عليه الكيالة . والصيرفي بسبب فتحه الاعتماد يصير مدينأ لعمله بمقدار هذا الاعتماد . لذلك لا تعتبر الكيالة المسحوبة من العميل على الصيرفي كيالة صورية ولكنها كيالة صحيحة لها مقابل وفاء لدى المسحوب عليه .
ويلاحظ أن الصيرفي يتقاضى عمولة من العميل بسبب هذا الاعتماد المقبول .

المبحث الرابع — في الشيكات وغرف المقاصة

ترتب على كثرة الودائع المودعة في البنوك امكان تسوية المقفات بلا حاجة الى استعمال النقود . والاداة المستعملة لادراك هذا الغرض هي الشيك

§ ٤٠٦ — في أن انكاثرا مهد الشيك : علمنا أن بنك انكاثرا قام منذ

انشائه بخدمات كبيرة نحو الدولة فنحتت بعض الامتيازات من ذلك اصداها في سنة ١٧٤٢ قانوناً يحرم انشاء بنوك جديدة يكون غرضها اصدار صكوك تدفع لدى الاطلاع وقد كان هذا سبباً في ظهور الشيك فلم تنقضى ثلاثون سنة على هذا القانون حتى لجأ الصيرفيون الى طريقة الشيك . وقد بدت هذه الطريقة بسيطة لحد أنها لم تستلفت النظر وجردت قانون سنة ١٧٤٢ من كل قيمة . وذلك ان البنوك التي حرمت من حق اعطاء صكوك الى زبناها مستحقة الدفع لدى الطلب اكتفت بقيد حقوق عملائها في دفاترها وأعطت لكل عميل دفترأ مكوناً من عدة صحائف يضاء فاذا أراد أن يستولى على مبلغ أو اذا أراد أن يدفع ديناً يحمر احدى هذه الصحف ويقدمها الى البنك فيدفع قيمتها بمجرد الاطلاع شرط أن يكون لساحب هذه الصحيفة — الشيك — قود مودعة في البنك .

من أجل ذلك تعتبر انكيترا انجاء جهد الشيك .

وقد ذاع استعمال الشيك في انكيترا فكل فرد يودع قوده في بنك ليدفع كل ما يطلب منه كاجرة منزل والفرائب . ومحلات التجارة التي تبلغ أعمالها مئات الآلاف من الجنيهات لا تسبق في خزائنها قوداً

وليس من امارات الرقة والأعتبار أن يدفع الشخص ديونه قداً . وما يروى عن الانكليز أن أحد تجارهم سئل عن الفرق ما بين السوق والسيد فقال بأن السوق هو من يدفع ثمن ما اشتراه قداً . أما السيد gentleman فهو من يكون محلاً للثقة الناس ويدفع ثمن ما يشتريه كل ستة شهور بالشيكات . ويرجع انتشار الشيك في انجيترا الى أن سواد الناس يقيم في لندن الكبيرة على مقربة البنوك أو فروعها وهو ما يسهل التعامل بالشيكات .

§ ٤٠٣ - في تعريف الشيك : الشيك هو أمر مكتوب يحمره شخص يسمى صاحب الى المسحوب عليه - ويكون عادة صيرفاً - يكلفه بموجبه بأن يدفع الى المستفيد - محرم الشيك أو شخص آخر ويسمى الحامل - كل أو بعض قوده المقيدة لثمنه في حسابه .

§ ٤٠٣ - في أصل كلمة شيك : cheque وهي مشتقة من فعل to check ومعناه يراقب أو يحقق وذلك لأن سحب الشيك يقضى على الساحب بأن يتحقق من وجود مقابل الوفاء لدى الصيرفي ويقضى على الصيرفي بأن يتحقق قبل الدفع من وجود هذا المقابل .

§ ٤٠٤ - في طرق تداول الشيك (١) قد يكون الشيك محرراً لمصلحة شخص معين ويسمى « الشيك الأسمى » . وصورته كما يأتي
القاهرة في ١٠ يناير سنة ١٩٢٨

١٠٠ جنيه مصري

بنك مصر

ادفعوا لحضرة محمد افندي على مبلغ مائة جنيه مصرياً ؟ مصطفى على

والشيك المحرر بهذه الكيفية لا يجوز تداوله بطريق التظهير ولكن بطريق الحوالة المدنية . ومعنى ذلك أن المستفيد إذا أراد أن يحوله الى شخص آخر يجب عليه أن يحصل على رضا البنك بالكتابة وبميز القانون المختلط الاستعاضة عن الرضا الكتابي باعلان المسحوب عليه بالحوالة على يد محضر

(٢) الشيك الاذن : وهو الذى يحور لاذن المستفيد ويكون بذكر كلمة « لأمر » قبل اسم المستفيد « ادفعوا لأمر حضرة محمد افندى على الخ » ويتداول هذا الشيك بطريق التظهير بأن يكتب على ظهره الصيغة الآتية :

« ادفعوا لاذن حضرة عمر افندى محمد »

(٣) الشيك الذى لحامه : وهو الذى لا يذكر فيه اسم المستفيد بل يحصل دفعه لحامه ويحور بالصيغة الآتية : « ادفعوا للعامل مبلغ . . . » ويحصل تداول هذا الشيك بطريق المبادأة من يد الى أخرى بلا حاجة الى أى اجراء آخر وهو من هذه الوجهة يشابه البنكنوت . فكلاهما يدفع لدى الاطلاع أى بمجرد التقسيم بدون إخطار سابق . ويقول الأستاذ جيفونس بأنه اذا وثق الانسان بساحب الشيك وبالبنك المسحوب عليه فلا يختلف الشيك عن البنكنوت . وقد استعملت الشيكات بدل النقود فى كونيسلاند منذ سنة ١٨٧٧ بسبب قلة النقود فكان أرباب الأعمال يدفعون بها أجور العمال . لذلك يعتبر الشيك انه أداة لنقل القيم يقي الجمهور متاعب نقل النقود من مكان الى آخر .

§ ٤٠٥ - فى غرف المقاصة : يقع وفاء المبالغ الكبيرة بواسطة الشيكات . ولا يتسلم الموفى اليه قيمة الشيك بل يقيد فى حسابه الجارى فاذا اتفق أن بنك ساحب الشيك هو بنك المستفيد فلا يحصل نقل نقود بل يتم الوفاء بواسطة عملية حياية بسيطة فتقيد قيمة الشيك فى الحساب الدائن للمستفيد

ولكن قد لا يتعامل الساحب والمستفيد فى بنك واحد . لذلك يتعين إيجاد أداة تقي من متاعب نقل النقود وتكفل الوفاء . وهذه الأداة هى غرف المقاصة .

فى انكلترا والولايات المتحدة تحصل مقاصة الحقوق المتقابلة فى هذه الغرف بالنسبة للبنوك المشتركة فى عضويتها . وقد ذاع هذا النظام وأخذت به دول كثيرة كالألمانيا وبلجيكا والنمسا واليابان وفرنسا .

ولا تقتصر وظيفة غرف المقاصة على تسوية الشيكات بل انها تتناول أيضاً تسوية الكبيالات والسندات التجارية ومستندات الايداع warrant ويتلخص نظام هذه الغرف فيما يأتى :

يوفد كل بنك عضو فى غرفة المقاصة مندوباً يحمل الأوراق التجارية التى حل ميعاد استحقاقها والشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى ويتسلم هذا المندوب الأوراق المسحوبة على بنكه التى تمهد بوقائها . ولكل عضو فى الغرفة حساب جار يقيد فيه الفرق ما بين قيم الأوراق التى يطالب بدفعها والأوراق المطالب بدفعها . وتسهلا للتسوية تفقد جلستان فى كل يوم يجتمع فيها مندوبو البنوك . فتخصص الجلسة الاولى لتوزيع الأوراق التجارية فيتسلم كل مندوب الأوراق المسحوبة على بنكه ويأخذ كل مندوب فى شخص هذه الأوراق ليستبعد منها ما كان معيباً أو ما كان ليس له مقابل وفاء الخ . وتخصص الجلسة الثانية لبحث الديون التى تحصل فيها المقاصة ويرد المندوبون الأوراق التى لا يرون وجهاً لدفع قيمتها . وبهذه الكيفية يمكن معرفة المبلغ الصافى الذى يستحق لكل بنك أو الذى يلتزم بدفعه على حسب الأحوال . وبما أن لكل بنك حساب جار فى غرفة المقاصة فيقيد هذا الرصيد (الدائن أو المدين) فى هذا الحساب . ويصادق كل مندوب على هذا الحساب . ولا تعتبر المقاصة حاصلة الا منذ هذه اللحظة فتتقضى حقوق كل عضو بالمقدار الأقل من الحقين . ويلاحظ أن المقاصة لا تقع بين أعضاء الغرفة بل تقع ما بين غرفة المقاصة وما بين كل عضو . أى أن الغرفة هى التى تعتبر بعد ذلك دائرة أو مدينة للعضو على حسب نتيجة الحساب . وضماناً لمركز الغرفة يجوز لها التحقق من حالة البنك المدين بواسطة الاطلاع على دفاتره

فهرس

الكتاب الاول

مقدمة

١	الفصل الاول — عمويات
١٥	الفصل الثاني — في بعض مبادئ سياسية
١٥	المبحث الأول : في الأموال
١٩	المبحث الثاني : في حاجات الانسان
٢٣	المبحث الثالث : في المنفعة الاقتصادية
٣٠	المبحث الرابع : في القيمة
٣٢	المبحث الخامس : في رأس المال والدخل

الباب الثاني

في عناصر وشروط الحياة الاقتصادية

٣٦	الفصل الأول — في الطبيعة
٣٧	المبحث الأول : في تأخير الجو
٣٩	المبحث الثاني : في النبات والحيوان
٤٠	المبحث الثالث : في القوى الطبيعية
٤٢	المبحث الرابع : في الموقع الجغرافي
٤٤	الفصل الثاني — في البيئة الاجتماعية
٤٥	المبحث الأول : في توزيع وتركيب السكان
٤٩	المبحث الثاني : في نظرية مالتس

٥٦	ص	الفصل الثالث — البيئة القانونية للحياة الاقتصادية الحاضرة
٥٦		المبحث الأول : في الحرية الاقتصادية
٦٥		المبحث الثاني : في الحرية الاقتصادية وللنافعة
٧٣		المبحث الثالث : في حق الملكية

الكتاب الثاني

في الانتاج

٨٥	الفصل الأول —	عمومات
٩١	الفصل الثاني —	في تنظيم الانتاج والمنظم (رب العمل)
١٠٢	الفصل الثالث —	في العمل
١٠٢	الفرع الأول :	في أنواع العمل
١٠٣	الفرع الثاني :	في الأحوال التي تؤثر على كفاءة العمل
١١٣	الفرع الثالث :	في التنظيم العلمي (طريقة تيلور)
١١٧	الفصل الرابع —	في رأس المال
١١٩	الفرع الأول :	في وظيفة رأس المال في الانتاج
١٢١	الفرع الثاني :	في منقأ وتكوين رأس المال
١٢٨	الفرع الثالث :	في الآلات
١٣٥	الفصل الخامس —	في كيفية اشتراك العوامل الثلاثة في الانتاج
١٣٥	الفرع الأول :	في ثقافة الانتاج
١٣٨	الفرع الثاني :	في قانون تناقص العلة
١٤٤	الفرع الثالث :	في الانتاج الكبير وقانون تزايد العلة
١٥٤	الفصل السادس —	في أدوار الصناعة وخصائصها الحاضرة
١٥٤	الفرع الاول :	في أدوار الصناعة
١٦٠	الفرع الثاني :	في خصائص الانتاج الحاضر
١٦٢	المبحث الأول :	في تخصص وتكامل المنشآت
١٦٥	المبحث الثاني :	في تركيز للمنشآت
١٧١	الفرع الثالث :	في الكارتل
١٧٨	الفرع الرابع :	في الترسن

الكتاب الثالث

في تداول الأموال

الباب الأول — في نظرية الأمان

ص	
١٨٥	الفصل الأول — في السوق وعلاقات العرض والطلب وثن السلة
١٨٥	الفرع الأول : في السوق
١٩٢	الفرع الثاني : في تأثير الثمن في عرض وطلب السلة
١٩٧	الفرع الثالث : في تأثير العرض والطلب في الثمن
٢٠٠	الفصل الثاني — في تكوين الأمان في حالة المنافسة الحرة
٢٠٢	الفرع الأول : في تكوين ثمن السلة للموت
٢٠٦	الفرع الثاني في تكوين الأمان في الفترات القصيرة والطويلة
٢٠٧	المبحث الأول : في الأمان في حالة تصور وجود المجمع
٢٠٩	المبحث الثاني — الأمان في مجمع حقيقي
٢١٥	المطلب الأول : في زيادة الطلب
٢١٦	الفرع الثالث — في تأثير ثقة الانباج في الثمن المادي وفي ثمن السوق
٢١٦	المبحث الأول : الثمن والمنفعة الاجتماعية والثقة الاجتماعية
	المبحث الثاني : الثمن المادي وثن السوق
٢٢٠	المبحث الثالث : في أمان البيع وشفقة انتاج السلع المتلازمة
٢٢٢	الفرع الرابع : البيع بشمن محدد
٢٢٣	الفصل الثالث — في تكوين الأمان في حالة الاحتكار
٢٢٣	الفرع الأول : في الاحتكار
٢٢٨	الفرع الثاني : في تكوين الأمان في حالة الاحتكار
٢٣١	الفرع الثالث : في تكوين الثمن في حالة شبه الاحتكار
٢٣٢	الفصل الرابع — في المركبات العامة للأمان وكيفية إثباتها
٢٣٤	الفرع الأول : في تغييرات أمان الجملة
٢٣٤	المبحث الأول : في طرق إثبات تغييرات ثمن الجملة
	المبحث الثاني : في المركبات العامة لاسعار الجملة في القرنين التاسع عشر والمعشرين
٢٣٩	الفرع الثاني : في تقلبات أسعار التجزئة وشفقات المعيشة
٢٣٠	المبحث الأول : في أسعار التجزئة

٢٤١	س	المبحث الثاني في صفات المبيعة
		الفرع الثالث : في الآثار المترتبة على الحركات العامة للأمان وتغيير ثمن
٢٤٣		سلطة واحدة
٢٤٣		المبحث الاول : في الآثار المترتبة على حركة الأمان العامة
٢٤٥		المبحث الثاني : في الآثار المترتبة على تغييرات ثمن سلطة واحدة
٢٤٨		الفصل الخامس — في بعض الوسائل المؤدية الى استقرار الأمان وفي الثمن العادل
٢٤٨		الفرع الاول : في الثمن العادل
٢٥٠		الفرع الثاني : في تدخل السلطات العامة لتحديد الأمان

الباب الثاني

في وسائل التداول

٢٥٥		المعمل الاول — في النقود
٢٥٧		الفرع الاول : في وظائف النقود
٢٦٠		الفرع الثاني : في النقود والمادان
٢٦٧		الفرع الثالث : في النظم النقدية المعدنية
٢٧٥		الفرع الرابع : في قانون جريشام
٢٧٧		الفرع الخامس : في مركز النقود بالنسبة للأموال
٢٨٥		الفرع السادس : في نظام النقود في المملكة المصرية
٢٩٠		الفرع السابع : في تاريخ النقود في أوروبا في القرن التاسع عشر
٢٩٧		الفصل الثاني — ابدال النقود المعدنية
٢٩٩		الفرع الأول : الاوراق التجارية
٣٠٠		المبحث الأول : في السكيات
٣٠٣		المبحث الثاني : في السندات الاذنية والتي لحاملها
٣٠٤		الفرع الثاني : أوراق البنكنوت القابلة للصرف
٣٠٨		الفرع الثالث : الاوراق غير القابلة للصرف أو العملة الورقية
٣١٢		الفصل الثالث — في قيمة النقود والأمان
٣١٤		الفرع الأول : في نظرية كمية النقود

الباب الثالث

		الفصل الأول — في البنوك
٣١٧		الفرع الأول : في أنواع البنوك
٣٢٧		المبحث الأول : في بنوك إصدار البنكنوت

٣٣٦	م	المبحث الثاني : في بنوك الودائع والحصم
٣٤١		المبحث الثالث : في بنوك الأعمال
٣٤٢		المبحث الرابع : في البنوك المقارية
٣٤٦		المبحث الخامس : في البنوك الشعبية
٣٤٦		الفرع الثاني : في أنواع البنوك من حيث كيانها القانوني
٣٤٧		الفرع الثالث : في تخصص البنوك
٣٥١		الفرع الرابع : في التركز المصرفي والفروع
٣٥٢		الفصل الثاني — في الأعمال المصرفية البحتة
٣٥٢		المبحث الأول : في النسيئة المصرفية
٣٥٨		المبحث الثاني : في خصم الاوراق التجارية
٣٦٦		المبحث الثالث : في السكبيالات المقبولة
٣٦٧		المبحث الرابع : في الشيكات وغرف المقاصة



Bibliotheca Alexandrina



0415793